الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس –سطيف–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: الحوكمة ومالية المؤسسة

الموضوع

دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية

دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

نوقشت يوم: 2016/05/17

إعداد الطالبة: غزالي زينب

إشراف الأستاذ: د . ذوادي مهيدي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. بالرقي التيجاني..... جامعة سطيف 1.....رئيسا

د. ذوادي مهيدي..... جامعة سطيف 1 .....مشرفا ومقررا

أ.د. عكي علواني عومر..... جامعة سطيف 1 .....مناقشا

د. رضوان سليم..... جامعة سطيف 1.....مناقشا

د. شريقي عمر..... جامعة سطيف 1.....مدعوا

السنة الجامعية: 2014 – 2015

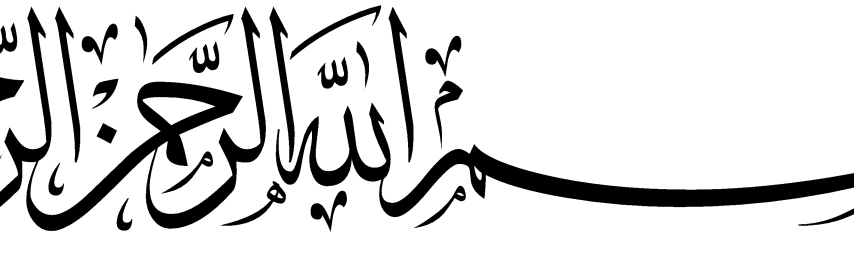

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

سورة المجادلة، الآية: "11"

إهداء

إلى صاحبة الفضل بعد الله عز وجل

قرة عيني

أمي

زينب

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون لإتمام هذا البحث

وأخص بالذكر كلا من:

الدكتور **ذوادي مهدي**.....على اشرافه وحرصه

الدكتور **بلمهدي عبد الوهاب**، الأستاذ **يعلى فاروق** .....على المساعدات والتسهيلات التي قدماها

صديقاتي، زملائي و زميلاتي.....على اخلاصهم و مساندتهم

شكر خاص

لكل أفراد عائلتي...وأخص بالذكر... **الوالدين الكريمين** ..و الأختين... **رحمة و أمينة** ...

على...مساندتهم، صبرهم، و حبهم

ولكل من علمني حرفا أو نصح لي قولا

جزاكم الله خيرا

زينب غزالي

مقـــدمةعامـــة

تمهيد

في ظل الانهيارات المالية التي مست العديد من الشركات العالمية (مثل شركتي Enron و Worldcom) زادت التساؤلات حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ممارسات الغش والاحتيال، حيث أكدت معظم الدراسات التي أجريت بهذا الشأن، أن من بين أهم العوامل التي أدت إلى افلاس هذه الشركات، ضعف آليات الرقابة وتواطؤ بعض المدققين الخارجيين الذين كان من واجبهم اكتشاف الممارسات الاحتيالية، بالإضافة إلى انتهازية بعض المديرين الذين كانوا يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية؛

إضافة إلى ذلك، فإن تعدد الأطراف المهتمة بنشاط الشركة، واختلاف أهدافها، غالبا ما ينتج عنه تعارض في المصالح، فمثلا نجد أن المساهمين يهتمون بقدرة الشركة على توزيع الأرباح واستمرارية هذه التوزيعات، بينما يهتم الدائنون بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، في حين أن المديرين يسعون من جهة إلى تحقيق أرباح تضمن استمرارية ونمو الشركة، ومن جهة أخرى وبحكم أنهم يمثلون الطرف الذي يمتلك أكبر قدر من المعلومات حول الشركة، فقد يستغلون ذلك من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، أو مصالح طرف معين دون باقي الأطراف ذات المصلحة.

إن عملية إعداد التقارير المالية، تتطلب في جزء منها قيام المديرين بممارسة الحكم الشخصي ووضع تقديرات حول بعض البنود المحاسبية، وهو ما يزيد من قدرتهم في التأثير على محتويات التقارير المالية، إضافة إلى أن المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية توفر مجالا أوسع أمام المديرين للاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية الممكنة التطبيق، حيث قد تؤدي القرارات التي يتخذونها في هذا الشأن إلى التأثير على رقم الأرباح، وينعكس ذلك في سلوك المديرين نحو تخفيض الأرباح المعلن عنها أو تضخيمها، وهو ما يعرف بممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management) .

إن قيام المديرين بإدارة الأرباح يؤدي إلى تغيير مدلول القوائم المالية، ومن ثمة تضليل الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الحقيقي للشركة، وهو ما يستدعى ضرورة تفعيل الرقابة على عملية إعداد القوائم المالية، وتشجيع أخلاقيات المهنة في مجالات إدارة الأعمال، المحاسبة، التدقيق، من أجل التمييز بين السلوك المقبول والسلوك غير المقبول من الناحية الأخلاقية.

ونظرا للأهمية المتزايدة التي تكتسبها حوكمة الشركات في مجال الأعمال، يجعلنا نتساءل عما يمكن أن يوفره الالتزام بتطبيقها من تحقيق للشفافية التي تعتبر من أكثر العناصر التي تساعد على توفير الدقة والمصداقية في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

ونتيجة لما حدث من ممارسات احتيالية على مستوى أكبر الشركات العالمية، زاد التساؤل عن مدى فعالية دور مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول الأول عن الاشراف والرقابة على كل ما يتعلق بالشركة، ودوره في تدعيم لجنة التدقيق، والتدقيق الداخلي اللذين يعتبران من أهم آليات الرقابة الداخلية التي يُفترض أن تساعد على تقييد الممارسات الاحتيالية وتحقيق مصالح الأطراف ذات المصلحة.

بالإضافة إلى ذلك فإن توفر طرف رقابي خارجي، يعتبر أمرا ضروريا من أجل تأكيد مدى مصداقية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للشركة، ولذلك فإن الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي ينبغي أن تكون على درجة عالية من الجودة، وهو ما يتطلب توفر الكفاءة والاستقلالية ليتمكن من تقديم رأيه الفني المحايد.

1. إشكالية البحث

بالرغم من أن إعداد المعلومات التي تحتويها التقارير المالية يتم ضمن إطار للمعايير المحاسبية (الدولية أو المتعارف عليها)، والتي تهدف إلى دقة وموضوعية القياس المحاسبي؛ إلا أن ذلك لم يمنع بعض المديرين من التلاعب بالأرقام المحاسبية وبشكل خاص رقم الأرباح الذي يعد من بين أهم بنود القوائم المالية؛ ويتم ذلك إما باستغلال المرونة التي تمنحها هذه المعايير في الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية الممكنة التطبيق، أو باللجوء إلى انتهاك المبادئ المحاسبية، وهو ما يؤدي إلى تضليل الأطراف ذات المصلحة بشأن الأداء الحقيقي للشركة.

هذا الأمر فتح المجال لطرح عدة تساؤلات حول الدور الذي يمكن أن تساهم به حوكمة الشركات –باعتبارها نظام يساعد على تحسين أداء الشركات وضمان مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة–، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركة.

من خلال ما سبق، فإن إشكالية البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح المنتهجة من قبل الشركات ؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، هي:

- هل تقوم الشركات الجزائرية المعنية بالدراسة بإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة؟
- هل تتميز آليات الحوكمة في الشركات الجزائرية المعنية بالدراسة، بالفعالية والجودة ؟
- هل تؤثر آليات الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المعنية بالدراسة؟

2. فرضيات البحث

كإجابة على الأسئلة السابقة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تقوم الشركات الجزائرية المعنية بالدراسة بإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة.
- تتميز آليات الحوكمة بالفعالية والجودة في الشركات محل الدراسة.

ويندرج تحت هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية هي:

- تتوفر مجالس الإدارة على الخصائص اللازمة لتفعيل دورها الرقابي؛
- يتميز التدقيق الداخلي بالجودة التي تزيد من فعالية دوره الرقابي؛
- يتميز التدقيق الخارجي بالجودة التي تزيد من فعالية دوره الرقابي.

- تؤثر آليات الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة.

ويندرج تحت هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية:

- يوجد تأثير لفعالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح؛
- يوجد تأثير لجودة التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح؛
- يوجد تأثير لجودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح.

3. أهمية وأهداف البحث

يستمد هذا البحث أهميته من ضرورة توفر عنصري الإفصاح والشفافية في كل ما يتعلق بمجال الأعمال، وبشكل خاص التقارير المالية الصادرة عن الشركات، والتي تعتبر الأساس الذي يساعد الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ القرارات المناسبة؛ وبالتالي ضرورة تفعيل دور آليات الرقابة التي تساعد على ضمان الدقة والموثوقية في هذه التقارير، والحد من الممارسات الاحتيالية.

ويسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم إدارة الأرباح، ومختلف الدوافع التي تحفز المديرين على التلاعب برقم الأرباح المعلن عنه، إضافة إلى التقنيات المستخدمة لتحقيق ذلك؛
- إبراز مدى ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح؛
- التعرف على مدى فعالية آليات الرقابة في الشركات الجزائرية؛
- إبراز الدور الذي يمكن أن تساهم به الحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

4. حدود البحث

لقد تمت دراسة موضوع البحث والمتمثل في "دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح " ضمن الحدود التالية:

أ. الحدود المكانية: يتعلق موضوع بحثنا بإجراء دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات الجزائرية، بهدف التعرف على طبيعة وظروف عمل آليات الرقابة بالجزائر، حيث تم اختيار شركات المساهمة المتواجدة على مستوى ولاية "سطيف" إضافة إلى المدققين الداخلين العاملين بها، ومحافظي الحسابات الذين قاموا بتدقيق حسابات هذه الشركات والمصادقة عليها (للفترة المعنية بالدراسة)، والمتواجدين على مستوى ولايات مختلفة من التراب الجزائري.

ب. الحدود الزمانية: خلال الدراسة الميدانية، تم جمع المعلومات اللازمة والخاصة بالشركات المعنية بالدراسة من أجل تقدير متغيرات الدراسة وذلك للفترة الزمنية الممتدة بين 2012 و 2014.

5. منهج البحث

وفقا لطبيعة البحث والأهداف التي نسعى لتحقيقها، سيتم التطرق للموضوع كما يلي:

أ. الجانب النظري: سيتم استخدام المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوعي حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، وكذلك العلاقة التي تربط بينهما؛

ب. الجانب التطبيقي: سيتم أولا قياس إدارة الأرباح كمتغير تابع من خلال استخدام "نموذج JONES المعدل" وذلك لمعرفة مدى ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح، وثانيا سيتم استخدام أسلوب الاستبيان من خلال توزيع استمارة استبيان على أفراد العينة لأجل دراسة بعض متغيرات الحوكمة –التي لها تأثير على إدارة الأرباح–

كمتغيرات مستقلة، ثم أخيرا دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لأجل اختبار فرضيات الدراسة ومعرفة مدى تأثير الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح.

6. الدراسات السابقة

تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع إدارة الأرباح وعلاقته بآليات الحوكمة، وفيما يلي بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

1.6. الدراسات باللغة العربية

- دراسة (سمير عيسى، 2008) **"أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح"** [1].

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه عملية التدقيق الخارجي في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في السوق المصري، ولتحقيق أهداف البحث تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من مديري مكاتب التدقيق الخارجية؛ حيث قام الباحث أولا بقياس جودة التدقيق الخارجي من خلال مجموعة من المتغيرات تتمثل أساسا في الكفاءة والاستقلالية والتخصص الصناعي، ثم بعد ذلك قام باختبار العلاقة بين جودة التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة ايجابية بين تخصص المدقق في الصناعة وجودة التدقيق الخارجي؛
- وجود علاقة ايجابية بين استقلالية المدقق وجودة التدقيق؛
- وجود علاقة ايجابية بين تأهيل ومهارة المدقق وجودة التدقيق؛
- وجود علاقة عكسية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح.

- دراسة (الشحادة، البرغوثي، 2009) **"ركائز الحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في الأزمة المالية العالمية"** [2].

سعت هذه الدراسة إلى تحليل دور ركائز الحوكمة المتمثلة أساسا في الرقابة، الإفصاح، إدارة المخاطر، في تجنب المنظمات المصرفية السورية لمخاطر التعثر والفشل المالي والإداري، والمساهمة في استمرارية المنظمة ونموها. كما ركزت على ضرورة تفعيل ركائز الحوكمة لزيادة فعاليتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

---

[1] – سمير كامل محمد عيسى، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، المجلد رقم 45، 2008.

[2] – عبد الرزاق الشحادة، سمير إبراهيم البرغوثي، **ركائز الحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في الأزمة المالية العالمية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

تلخصت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

- إن التشريعات والقوانين المنظمة لعمل البيئة المصرفية السورية لا تتضمن بشكل صريح مفهوم الحوكمة إنما تهدف إلى توفير ركائزه من خلال مجموعة متعددة من التشريعات والقوانين؛
- إن لركائز الحوكمة القدرة على الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح في البيئة المصرفية من خلال تفعيل الرقابة بصورة متكاملة، إضافة إلى تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.

– دراسة (الرفاعي إبراهيم مبارك، 2010) **"جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية"** [1]

تطرق هذا البحث إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح على مستوى مجموعة من الشركات السعودية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2008، حيث تم قياس إدارة الأرباح من خلال نسبة ميلر، أما جودة التدقيق الداخلي فتم قياسها من خلال مجموعة من المتغيرات بلغ عددها إحدى عشر تتمثل أساسا في الكفاءة، الاستقلالية، الرقابة على أعمال التدقيق؛ وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة عكسية بين جودة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية؛
- حجم عمل التدقيق الداخلي المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية هو المتغير الوحيد الذي له تأثير معنوي على إدارة الأرباح.

2.6. الدراسات باللغة الأجنبية

– دراسة (Biao Xie & al, 2001) **"إدارة الأرباح وحوكمة الشركات: دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق"**.[2]

هدفت الدراسة لمعرفة مدى تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح (المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية) على عينة مكونة من 282 شركة مقيدة في مؤشر S&P، وتمثلت أهم النتائج التي توصل لها الباحثون فيما يلي:

[1]- الرفاعي إبراهيم مبارك، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية**، ورقة بحث مقدمة في: الندوة العلمية الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2010..

[2]- Biao Xie & al, **Earnings Management and Corporate Governance: The roles of the board and the audit committee,** 2001, working paper, available from : http://ssrn.com/abstract=304195 (27/01/2015).

- لحجم مجلس الإدارة علاقة عكسية بالمستحقات الاختيارية، وعليه فإنه كلما زاد عدد أعضاء المجلس أدى ذلك إلى تقليص ممارسات إدارة الأرباح؛
- خبرة أعضاء مجلس الإدارة لها علاقة عكسية بممارسات إدارة الأرباح؛
- نسبة الأعضاء المستقلين (من إجمالي عدد أعضاء المجلس) ترتبط سلبا مع المستحقات الاختيارية؛
- خبرة أعضاء لجنة التدقيق لها تأثير سلبي على إدارة الأرباح؛
- وجود علاقة عكسية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق على إدارة الأرباح.

- دراسة (Wong Shi Yang & al, 2009) **"أثر هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية المؤسسية على إدارة الأرباح"**[1].

سعى الباحثون من خلال هذه الدراسة والتي شملت 613 شركة ماليزية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003، إلى معرفة أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وهيكل الملكية المؤسسية على إدارة الأرباح، وبعد اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين تبين ما يلي:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء الخارجيين (المستقلين) وإدارة الأرباح؛
- عدم وجود تأثير لهيكل الملكية في التخفيض من ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسة لـ (Laura Garcı´a & al, 2010) **"لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي وجودة الأرباح: دراسة قياسية على الشركات الاسبانية"**[2].

سعى هذا البحث إلى دراسة تأثير كل من لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي على جودة الأرباح التي تم قياسها من خلال خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، ومن بين النتائج التي توصل إليها هؤلاء الباحثون:

- وجود علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح ووجود وظيفة التدقيق الداخلي داخل الشركات محل الدراسة؛
- وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وحجم لجنة التدقيق؛
- وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وعدد اجتماعات لجنة التدقيق.

[1]- Wong Shi Yang & al, **The Effect of Board Structure and Institutional Ownership Structure on Earnings Management,** International Journal of Economics and Management Vol.3 N.2, 2009.
[2]- Laura Sierra Garci´a & Al, **Audit Committee And Internal Audit And The Quality Of Earnings: Empirical Evidence From Spanish Companies**, Journal of Management & Governance, Vol.6, Issue.2, 2010

- دراسة (Mohammed Al Shetwi & al, 2011) **"أثر وظيفة التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية: دليل من الشركات السعودية"** [1].

تم إجراء هذه الدراسة على مجموعة من الشركات السعودية المدرجة في البورصة، وكانت حول دراسة أثر جودة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية التي تم قياسها من خلال جودة الأرباح على أساس الاستحقاق.
توصل الباحثون إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين جودة المراجعة الداخلية والمستحقات الاختيارية، وقد تم تفسير ذلك بكون الشركات السعودية المدرجة تستخدم المراجعة الداخلية فقط لتوفير مطابقة رمزية للوائح ومتطلبات هيئة سوق رأس المال.

- دراسة (Sirine Chekili, 2012) **"تأثير بعض خصائص الحوكمة على إدارة الأرباح: دراسة قياسية في السوق التونسية"** [2].

يتمثل هدف هذا البحث في دراسة تأثير بعض آليات الحوكمة على إدارة الأرباح على مستوى 20 شركة مدرجة في البورصة التونسية، حيث تم اعتماد نموذج لدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح التي تقاس بالمستحقات الاختيارية، وبعض آليات الحوكمة والمتمثلة مجموعة من المتغيرات (حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين داخل المجلس، الفصل بين منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس إدارة، تركيز ملكية الأسهم)، وبعد اختبار النموذج توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة ايجابية بين كل من (حجم مجلس الإدارة، المنصب المشترك لرئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي) وإدارة الأرباح؛
- وجود علاقة سلبية بين كل من (نسبة الأعضاء المستقلين داخل المجلس، تركيز ملكية الأسهم) وإدارة الأرباح.

[1]- Mohammed Al Shetwi & Al, **Impact of Internal Audit Function (IAF) on Financial Reporting Quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia,** African Journal of Business Management, Vol.5, N.27, November, 2011
[2] Sirine Chekili, **Impact of Some Governance Mechanisms on Earnings Management: An empirical validation within the Tunisian market,** Journal of Business Studies Quarterly, Vol.3, No.3, 2012.

- دراسة (Augustine O. Okolie, 2014) **"مدة الارتباط بالمدقق، استقلالية المدقق وإدارة الأرباح على أساس المستحقات في الشركات النيجيرية المدرجة"** [1]

ركز الباحث في هذه الدراسة على جودة التدقيق الخارجي التي تعتبر إحدى أهم آليات الحوكمة وتأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات النيجيرية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2011، وقد توصل إلى أن هناك:

- علاقة طردية بين أتعاب المدقق الخارجي والمستحقات الاختيارية، وبالتالي علاقة عكسية بين استقلالية المدقق الخارجي وإدارة الأرباح؛
- علاقة عكسية بين طول فترة التعامل مع المدقق الخارجي والمستحقات الاختيارية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن استخلاص النقاط التالية:

- كل الدراسات تطرقت لإدارة الأرباح وعلاقتها مع أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على مثل هذه الممارسات بهدف الحد منها؛ فبعضها تطرق إلى العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، والبعض الأخر اهتم بإيجاد أثر لخصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، بينما ركزت دراسات أخرى على جودة كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودورهما في الحد من إدارة الأرباح؛

- ما يلاحظ على المتغيرات السابقة والتي تمت دراسة مدى تأثيرها على إدارة الأرباح، أنها تمثل متغيرات لحوكمة الشركات وبشكل محدد "آليات الحوكمة"؛

وعليه يمكن القول أن آليات الحوكمة تعتبر من أهم المتغيرات التي تساعد على اكتشاف الممارسات الاحتيالية والحد منها، بحيث يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين الأول درس العلاقة بين الآليات الداخلية وإدارة الأرباح، والثاني تطرق إلى العلاقة بين الآليات الخارجية وإدارة الأرباح.

3.6. موقع الدراسة

بناء على ما سبق، قامت الباحثة باختيار آليات الحوكمة كمتغيرات مستقلة نظرا لما تتميز به من قدرة على مواجهة الاحتيال والتلاعب المحاسبي، ثم دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيتمثل في النقطتين التاليتين:

[1] Augustine O. Okolie, **Auditor Tenure, Auditor Independence and Accrual – Based Earnings Management of Quoted Companies in Nigeria**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, N.2, April, 2014.

- محاولة الجمع بين أهم الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات ودراسة أثر كل منها على ممارسات إدارة الأرباح.
- محاولة اسقاط موضوع "دور الحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح" على الشركات الجزائرية، حيث تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في معرفة واقع الشركات الجزائرية ومدى توفرها على الآليات اللازمة لتطبيق الرقابة الفعالة على الممارسات الاحتيالية.

7. دوافع اختيار موضوع البحث

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

- الأهمية البالغة لضرورة إعداد معلومات تتسم بالمصداقية والشفافية بحيث تعكس الأداء الحقيقي للشركة، دون احتيال وتضليل لمستخدمي التقارير المالية؛
- الاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات وما لهذه الأخيرة من أهمية في تحقيق الإفصاح والشفافية ومراعاة مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة؛
- معرفة مضمون حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية ومدى تأثيرها على مصداقية المعلومات المالية.

8. صعوبات البحث

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة، واجهتنا عدة صعوبات أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث ويتمثل أهمها فيما يلي:

- تم الاعتماد بشكل واسع على مراجع باللغة الأجنبية، بسبب نقص الكتب والمقالات العلمية باللغة العربية خاصة التي تتعلق بإدارة الأرباح وعلاقتها بالحوكمة؛ وعليه فإن ترجمة هذه المراجع أخذت حيزا كبيرا من الوقت؛
- صعوبة الحصول على المعلومات بسبب غياب فضاءات مالية مخصصة لذلك، وهذا ما تطلب التنقل لجميع الشركات المعنية بالدراسة للحصول على المعلومات اللازمة؛
- عدم تجاوب العديد من الشركات للدراسة التطبيقية، حيث أنه تم في العديد من المرات رفض تزويدنا بالمعلومات وبشكل خاص القوائم المالية بحجة كونها معلومات تتعلق بالسر المهني؛
- صعوبة كبيرة في الوصول لأعضاء مجالس الإدارة بالشركات الجزائرية، وهذا ما جعلنا نقوم بإلغاء استمارة الاستبيان والتي كان من المفروض أن توجه لهم.

9. خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول كالتالي:

- **الفصل الأول: إدارة الأرباح -المفاهيم، الدوافع، الأساليب-**

يستعرض الفصل الأول لهذا البحث مفهوم إدارة الأرباح، دوافع قيام المديرين بإدارة الأرباح، أهم التقنيات المتبعة للقيام بإدارة الأرباح ونماذج الكشف عنها، وفي الأخير أهم النتائج المترتبة عن انتهاج الشركات لممارسات إدارة الأرباح.

- **الفصل الثاني: الحوكمة ودورها في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح**

في هذا الفصل يتم التطرق أولا إلى أهم المفاهيم حول حوكمة الشركات، ثم إلى دور الحوكمة كنظام متكامل في الحد أو التقليل من ممارسات إدارة الأرباح، حيث يتم إبراز دور كل من مبادئ وركائز الحوكمة.

- **الفصل الثالث: الرقابة على إدارة الأرباح -دور الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات-**

يتناول هذا الفصل دراسة آليات حوكمة الشركات باعتبارها وسائل رقابية، حيث يتم التطرق إلى أهم الآليات الداخلية للحوكمة والمتمثلة أساسا في مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، ثم إلى الآليات الخارجية والتي من أهمها التدقيق الخارجي، الأسواق المالية، القوانين والتشريعات؛ ومساهمة كل منها في الرقابة على إدارة الأرباح.

- **الفصل الرابع: دور آليات الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح -دراسة ميدانية-**

يمثل هذا الفصل في الجانب التطبيقي للبحث، حيث يتم تناول مضمون الحوكمة وطبيعة آلياتها في البيئة الجزائرية، ثم بعد ذلك يتم عرض وتحليل ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية، واختبار الفرضيات السابقة للوصول إلى تأثير آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية محل الدراسة.

الفصل الأول

إدارة الأرباح:

المفهوم، الدوافع، الأساليب

تمهيد

إن التقارير المالية المعدة من قبل إدارة الشركة والتي تحتوي على معلومات مالية وغير مالية، تعتبر احدى أهم وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات المصلحة (Stakeholder)، من أجل ابقائهم على اطلاع مستمر حول أداء الشركة وتمكينهم من اتخاذ القرارات، ومن أهم هذه التقارير: القوائم المالية، تقرير مجلس الإدارة، تقرير المدقق الخارجي.

تعتبر القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية والمحاسبية، حيث أنها تعبر عن أداء الشركة خلال فترة معينة؛ لذلك فإنه ينبغي أن تتوفر الدقة والموثوقية في هذه المعلومات؛ وبما أن المديرين التنفيذيين (الإدارة التنفيذية) هم الطرف الذي يمتلك أكبر قدر من المعلومات، فقد يستغلون ذلك من أجل التلاعب بالأرقام المعلن عنها في القوائم المالية.

ونظرا لكون رقم الأرباح من أهم البنود التي لها تأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية، فقد يقوم المديرون بإدارة أرباح شركاتهم من خلال ممارستهم للحكم الشخصي حول بعض الأمور، مثل الاختيار بين الأساليب والطرق المحاسبية لمعالجة العمليات، ووضع التقديرات الخاصة ببعض بنود القوائم المالية، من أجل التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بإدارة الأرباح كما يلي:

المبحث الأول: مفـــهوم إدارة الأرباح

المطلب الأول: تعريف إدارة الأرباح

المطلب الثاني: دوافـــــــع إدارة الأرباح

المطلب الثالث: حالات خاصة لإدارة الأرباح

المبحث الثاني: أساليب ونماذج الكشف عن إدارة الأرباح

المطلب الأول: أســـــاليب إدارة الأرباح

المطلب الثاني: نمـــــــــاذج قياس إدارة الأرباح

المطلب الثالث: النتائج المترتبة عن ممارسات إدارة الأرباح

المبحث الأول: مفهوم إدارة الأرباح

في هذا المبحث سنحاول القاء الضوء على إدارة الأرباح من خلال التطرق إلى التعاريف التي قدمت لها، وأهم الدوافع التي تجعل المديرين يقومون بهذه الممارسات.

المطلب الأول: تعريف إدارة الأرباح

تعتبر إدارة الأرباح من الممارسات التي تثير جدلا واسعا في المجال المالي والمحاسبي، والتي لم يقدم تعريف محدد لها، إذ تطرق لها الباحثون من جوانب مختلفة حيث:

– عرف Partha إدارة الأرباح على أنها: " التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد تعديل الأرباح[1]".

– في حين عرفها Rosenfield من جانب آخر كما يلي: " أي سلوك تقوم به الإدارة، يؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل[2]".

– أما « Healy &Wahlen » فقد أعطيا تعريفا لإدارة الأرباح من خلال الدوافع للقيام بذلك كما يلي: "إدارة الأرباح تحدث عند استخدام المديرين الحكم الشخصي في عملية التقرير المالي وفي هيكلة العمليات، من أجل تغيير مدلول التقارير المالية، إما لتضليل بعض الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في هذه التقارير[3]".

– « Mulford & Comiskey » عرفا إدارة الأرباح في كتابهما "لعبة الأرقام المحاسبية" من خلال ثلاثة جوانب:[4]

- "إدارة الأرباح عبارة عن نشاط يتم من خلاله التلاعب بالنتائج المحاسبية بهدف خلق انطباع مضلِّل حول الأداء داخل الشركة"؛
- "تحدث إدارة الأرباح عندما تتاح الفرصة أمام المديرين للاختيار بين السياسات المحاسبية في ظل مبادئ محاسبية معينة، وعليه فإنه من الطبيعي أن يُتوقع أنهم سيختارون السياسات التي تعظم منفعتهم الشخصية

---

[1]- Partha نقلا عن: عماد أبو عجيلة، علام حمدان، **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص. 06.

[2]- Rosenfield نقلا عن: سمير كامل محمد عيسى، **أثر المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد 45، العدد 02، جويلية، 2008، ص. 13.

[3]- Paul M. Healy, James M. Wahlen, **A review of the earnings management literature and its implication for standard setting**, American Accounting Association, Accounting Horizons, Vol.13, N.04, 1999, p. 368.

[4]- Charles W. Mulford, Eugene E .Comiskey, **The financial numbers game: detecting creative accounting practices**, John Wiely & Sons, Inc, USA, 2002, p. 59.

أو التي تعظم قيمة الشركة أو الاثنين معا"؛

- "تنطوي الإدارة التعسفية للأرباح Abusive Earnings management على استخدام أساليب احتيال مختلفة لتشويه الأداء المالي الحقيقي للشركة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة".

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص النقاط التالية:

– إدارة الأرباح عبارة عن سلوك ينعكس على ممارسات تسعى من خلالها إدارة الشركة إلى التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه؛

– يهدف المديرون من وراء ممارسات إدارة الأرباح إلى تغيير مدلول التقارير المالية لتظهر بشكل يخدم مصالحهم الشخصية، ويتم ذلك من خلال التلاعب ببعض البنود من خلال استخدام السلطة التقديرية والأحكام الشخصية للمديرين؛

– تعتبر ممارسات إدارة الأرباح التي تستغل المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP* تشويها لتطبيق هذه المبادئ، إلاّ أن نتائجها وتأثيراتها تكون أقل ضررا من الممارسات التي تخرج عن حدود GAAP؛

– قد يكون التلاعب بالأرباح المعلن عنها، ضمن حدود المعايير المحاسبية المتعارف عليها عملا قانونيا، إلا أنه ليس دائما عملا أخلاقيا.

وعليه يمكن تعريف إدارة الأرباح كما يلي:

إدارة الأرباح هي أسلوب للتلاعب تستخدمه إدارة الشركة للتأثير على محتوى التقارير المالية وإعطاء انطباع مضلِّل حول الأداء الحقيقي للشركة، من أجل الوصول إلى أهداف محددة مثل تعظيم قيمة الشركة، مقابلة توقعات المحللين الماليين، تحقيق منافع شخصية للمديرين، ويتم ذلك من خلال إما استغلال المرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية أو من خلال إتباع أساليب احتيالية تخرج عن حدود هذه المبادئ.

كما تجدر الإشارة إلى الاختلاف الموجود حول مفهوم إدارة الأرباح وآثارها على الشركة وعلى الأطراف ذات المصلحة، حيث يرى البعض أن إدارة الأرباح في حدود معينة لها جانب جيد ويطلق عليها اسم (The good earnings management)، في حين أن الأغلبية ترى أن هذه الممارسات تشكل إدارة سيئة للأرباح (The bad earnings management) وذات آثار سلبية على أحد أو كل الأطراف ذات المصلحة، ونوضح ذلك كما يلي:

* ***GAAP:*** *Generally Accepted Accounting Principles.*

أ. الإدارة الجيدة للأرباح The good earnings management

إن تحقيق أرباح مستقرة وذات اتجاهات ايجابية من خلال التخطيط الجيد والقدرة على الاستجابة للمتغيرات، لا يعتبر عملا غير قانوني أو غير أخلاقي، إنما دليل على الكفاءة والتميز، فقد تتبع الإدارة إجراءات معينة للحفاظ على أداء مالي مستقر بواسطة اتخاذ قرارات اختيارية وبشكل مقبول مثل تخفيض الإنتاج عندما تكون مستويات المخزون مرتفعة، منح خصومات للعملاء لزيادة حجم المبيعات، بيع بعض الأصول لتعويض النقص في الإيرادات التشغيلية،[1] إلا أن مثل هذه القرارات يجب الإفصاح عنها بشكل صحيح حتى تبقى في إطار ما يسمى بإدارة الأرباح الجيدة.

إدارة الأرباح إن لم تخرج عن الإطار القانوني، فإنها تعتبر ناتج طبيعي للمرونة الموجودة في GAAP تمارس نتيجة قرارات اقتصادية ملائمة للحفاظ على أداء الشركة أو لتحسينه، فإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار هدف المساهمين في تعظيم الثروة فإن تمهيد الدخل الذي يعتبر أحد أشكال إدارة الأرباح يقلل من التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل ويخفض تكلفة رأس المال ويرفع سعر السهم، أما بالنسبة للمديرين فإن وضع هيكل تعويضات (مكافآت) على أساس أسعار الأسهم يضيف حافز يشجعهم على تعظيم سعر السهم على المدى القصير، ويكون لإدارة الأرباح دور في تجنب مفاجآت الأرباح السلبية negative earnings surprises [2].

ب. الإدارة السيئة للأرباح: The bad earnings management

تُعبر الإدارة السيئة للأرباح عن تدخل المديرين لإخفاء الأداء التشغيلي الحقيقي من خلال خلق قيود محاسبية مصطنعة، أو وضع التقديرات بشكل غير عقلاني كإجراء تخفيض في مؤونات الديون المعدومة بغرض تخفيض الأعباء وزيادة الأرباح، أو التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات، حيث تعتبر الإدارة السيئة للأرباح ممارسات غير منتجة ولا تخلق قيمة حقيقية للشركة، وهي في أسوأ حالاتها تخرج عن الإطار القانوني وتكون ممارسات تعسفية[3].

إن اختيار أفضل طريقة لمعالجة المعاملات يحقق منافع للشركة وللمساهمين، لكن إن كانت هذه الطريقة تشوه مدلول التقارير المالية وتعطي انطباعا خاطئا للمستثمرين وباقي مستعملي التقارير المالية، فإنها تعتبر ممارسات سيئة

[1]- William U. Parfet, **Accounting subjectivity and earnings management a preparer perspective,** Conference on the role of accounting standards in controlling earnings management, University of Michigan , May 11, 2000, p. 09.
[2]- Judith A. Laux, Colorado College, **Earnings management friend or foe?** Journal of Business & Economics Research, Vol01, N. 12, 2003, p. 02.
[3]- William U. Parfet, Op.Cit, p. 08.

وذات آثار سلبية[1].

من خلال ما سبق، يمكن القول أنه حتى مع افتراض أن حدا معينا من إدارة الأرباح يمكن أن يكون جيدا بالنسبة للشركة سواء للإدارة أو للمساهمين الفعليين، كأن تساعد الأرباح المدارة على تجنب مخاطر انتهاك اتفاقيات عقود الدين، أو أن يكون رقم الأرباح المدار مؤشر عن الأرباح المتوقعة مستقبلا بالنسبة للشركة التي تريد إعطاء انطباع جيد عن أدائها، إلا أن ذلك لا يكون جيدا بالنسبة للأطراف الأخرى كالمستثمرين والمحللين الماليين، إذ لا تعكس الأرقام المعلن عنها الأداء الفعلي الذي على أساسه تتخذ قرارات التقييم والاستثمار والإقراض.

إضافة إلى ذلك، يلاحظ أنه أحيانا يصعب الحكم عن بعض ممارسات إدارة الأرباح إن كانت جيدة أم سيئة، لأن ذلك يعتمد على دوافع الإدارة التي تختلف عند كل ممارسة وأن الكشف عنها ليس بالمهمة السهلة، فهي تتطلب معلومات مفصلة حول تلك الممارسات والإطار القانوني والأخلاقي لها، وذلك من أجل تحديد ما إذا كانت هذه الدوافع انتهازية وتخدم المصالح الذاتية للمديرين أو أنها دوافع تتناسب مع مصالح الشركة والأطراف ذات المصلحة؛ وعليه تعتبر الدوافع من أهم العناصر في موضوع إدارة الأرباح وهذا ما سيتم تناوله في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني: دوافع إدارة الأرباح

هناك دوافع عديدة حول قيام المديرين بإدارة أرباح الشركات المسؤولين عنها، حيث أن جميع هذه الدوافع تخدم نفس الهدف وهو إظهار التقارير المالية و أداء الشركة بشكل محدد مسبقا، ومع ذلك فإن هناك اختلافا في الآراء حول هذه الدوافع إذ ينظر إليها من جانبين هما:

– وجهة النظر المعلوماتية Informational Perspective: ينظر هذا الجانب لممارسات إدارة الأرباح نظرة تفاؤلية تساعد على تحسين مدلول التقارير المالية للشركة، باعتبار أن المديرين لهم معلومات أكثر من غيرهم حول شركاتهم والآفاق المستقبلية لها، فإنه من الواجب عليهم الالتزام بإيصالها للمستثمرين حتى يتمكن هؤلاء من تقييم الأوراق التي يجرى عليها التداول بشكل صحيح.

وفقا لنظرية الإشارة يعتبر الاختيار بين السياسات المحاسبية وسيلة يمكن استخدامها للإشارة، وبالتالي فإن ممارسة إدارة الأرباح يمكن تفسيرها أيضا على أنها رغبة المديرين في بعث إشارات في سوق رأس المال حول الأداء المستقبلي للشركة من خلال المعلومات التي في حوزتهم[2].

[1]- Shweta Verma, **Earnings management opportunity or a challenge,** International Journal of Research in Management, Economics and Commerce, Vol.02, Issue 11, 2012, p. 541.

[2]- Ines Fakhfakh Ben Amar, **Free cash flow**, **gestion des resultats et gouvernement des entreprises : Etude comparative des entreprises Françaises et Americaines**, Thèse du Doctorat, Université de Reims Champagne Ardenne, 2009, p. 60.

– وجهة النظر الانتهازية Opportunistic Perspective: يركز هذا الجانب على أن استغلال المديرين للتباين في المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة يساعد على تعظيم منافعهم (عقود المكافآت، عقود الديون، كما سيأتي شرحه لاحقا)، وعليه تضليل المستثمرين من خلال تقديم معلومات غير موثوقة (تضخيم رقم الأرباح المعلن عنه لجعل الأداء يبدو جيدا، أو لتتوافق مع توقعات المحللين).

وفقا للنظرية الايجابية للمحاسبة، فإن الملاك عند وضع خطط مكافآت المديرين يأخذون بعين الاعتبار أن المديرين يستخدمون سلطتهم التقديرية من أجل تحقيق منافع شخصية[1].

وفيما يلي نتطرق لدوافع إدارة الأرباح بشيء من التفصيل:

أولا: الدوافع التعاقدية

إن التعارض في المصالح بين الأطراف ذات المصلحة، يستدعي ضرورة التركيز على زيادة الوعي التعاقدي لهذه الأطراف للتقليل من التعارض وعدم استغلال أي طرف للطرف الآخر[2]، حيث يتم استخدام البيانات المحاسبية للمساعدة في مراقبة وتنظيم العلاقات التعاقدية بين أصحاب المصالح في الشركة، ومن بين هذه العقود:

- الحوافز والمكافآت من أجل الملاءمة بين مصالح الإدارة والملاك؛
- عقود الدين لضمان أن المديرين لا يقومون بإجراءات لصالح المساهمين فقط على حساب الدائنين.

ولأن التقارير المالية تستخدم لإيصال المعلومات ليس فقط لمستثمري الأسهم وإنما أيضا لمستثمري الديون وممثلي المستثمرين على مستوى مجالس الإدارة، فإن ممارسات إدارة الأرباح قد ينتج عنها قوائم مالية مضللة وتؤثر على تخصيص الموارد[3]، وتتمثل أهم الدوافع التعاقدية فيما يلي:

1. زيادة مكافآت وحوافز الإدارة

يقوم الملاك بعقد اتفاقيات مع المديرين ليطمئنوا بأن هؤلاء الذين يمثلونهم لن يقوموا بأية أعمال تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة، وتسمى هذه الاتفاقيات بعقود الحوافز incentive contracts والتي تتمثل أساسا في المكافآت bonuses التي تعطى للمديرين سنويا إضافة إلى رواتبهم الثابتة، كما أن بعض الشركات تقوم بتقديم الحوافز على شكل حصة من أسهمها، عن طريق ما يسمى خطط امتلاك الأسهم stock options plans وهذا

[1]- Lan Sun, Subhrendu Rath, **Fundamental determinants,opportunistic behavior and signaling mechanism: an integration of earnings management perspectives,** International Review of Business Research Papers, Vol.04, N.04, 2008, p. 410.

[2]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006، ص. 99.

[3]- Paul M. Healy, James M. Wahlen, Op.Cit, pp. 18-19.

حتى يتم تخفيض التعارض في المصالح بين المديرين و الملاك[1].

إن معظم عقود مكافآت الإدارة تقيس انجازات المديرين من خلال البيانات المحاسبية مثل حجم الأرباح وحجم المبيعات، مما قد يؤثر على سلوك المديرين عند إعدادهم للتقارير المالية، ونظرا لأن هذه التقارير تعد وفقا للقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP، فإن المديرين سيحاولون الاختيار بين السياسات المحاسبية بطريقة تؤدي إلى زيادة أو تخفيض الأرباح وفقا لمصالحهم الشخصية،[2] وكمثال على ذلك ما حدث في شركة Leslie Fag*، أين كانت خطة الحوافز المعمول بها تقضي بأن يحصل موظفي الشركة الأساسين على مكافآت إذا تجاوزت الأرباح حدا معينا، وهذا ما دفعهم للعمل على إعلان رقم للأرباح يسمح لهم بالحصول على المكافآت، ثم تبين فيما بعد أن الأرباح التي أعلنتها الشركة في ذلك العام كانت مزيفة ولا تعكس الأداء الحقيقي وأن خطة الحوافز هي التي شجعت على هذا السلوك[3].

يوضح "Healy" أن إدارة الأرباح تكون في الاتجاه الذي ينسجم مع تعظيم مكافآت المديرين، فعندما تكون الأرباح دون المستوى الذي يسمح بالحصول على المكافأة، فإن الأرباح تدار تصاعديا بحيث يتم تحقيق الحد الأدنى على الأقل للحصول على المكافآت،[4] في حين تقوم الإدارة بتخفيض الأرباح عندما تصل المكافآت التي يحصل عليها المديرون إلى أعلى حد ممكن، ذلك أن زيادة الأرباح في هذه الحالة لن يتبعها أية زيادة في المكافآت وبتأجيل الأرباح لفترات مستقبلية قد تزيد حصة الإدارة من المكافآت مستقبلا [5].

وفقا لنظرية الوكالة فإن عقد الحوافز الأمثل هو الذي يعتمد على درجة ملاحظة الأصيل للعوامل التي تؤثر على قيمة الشركة، ومن أهم المتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع نظام الحوافز هي:[6]

- أعمال وقرارات المدير: المتمثلة في الأداء أو الجهد المبذول لتحقيق أهداف الملاك والتي تتمثل أساسا في تعظيم قيمة الشركة؛
- الناتج النهائي: يمثل ناتج جهد المدير مثل صافي الربح أو عائد السهم؛
- ظروف عدم التأكد: العوامل غير الخاضعة للرقابة والتي تواجه المدير؛

---

[1]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص. 97.

[2]- Meng Yanqiong, **Earning management incentivesand techniques in china's listed companies** , Proceeding of the 7 th international conference on innovation and management, Wuhan University , China, p. 1134.

* شركة مختصة في أعمال الطباعة، تأسست سنة 1977.

[3]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة–شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 431.

[4]- Meng Yanqiong, Op.Cit, p. 1134.

[5]- جبر ابراهيم الداعور، محمد نواف عابد، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد01، جانفي ،2009، ص. 825.

[6]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص. 99.

- المؤشرات: النتائج الخاصة بالشركات المنافسة مثل متوسط الربح للصناعة أو متوسط العائد لأسهم الصناعة.

وحسب درجة ملاحظة الملاك لجهد المديرين تكون المكافأة، فقد ترتبط بالأداء ويسمى العقد في هذه الحالة بعقد الحوافز الأمثل the first best incentive contract ؛ حيث أن الشركة التي تدار بشكل معتبر من قبل الملاك تكون تقديراتهم لمكافآت المديرين على أساس أدائهم (تكون إمكانية الملاحظة أكبر وأدق)، أما بالنسبة للشركات التي يسيطر على إدارتها المديرون فقط، فإنه يتم ربط المكافآت بالناتج النهائي (الربح المحاسبي مثلا)، مما قد يدفع المديرين إلى التلاعب بالأرباح المعلن عنها وهو ما يمثل ثاني أفضل حالة؛ إلا أن الاعتماد على المؤشرات إضافة إلى الناتج النهائي قد يساعد في تقييم الأداء الفعلي للمدير وظروف عدم التأكد التي يواجهها وبالتالي تحسين المشاركة في المخاطرة بين الأصيل والوكيل دون تخفيض الحافز للوكيل لبذل أفضل ما في وسعه[1].

2. التوافق مع شروط الدين

وفقا لنظرية الوكالة، هناك علاقة تعاقدية بين المديرين والدائنين يمكن أن تولد تضاربا في المصالح، إذ عادة ما تتضمن عقود الدين بعض الشروط التي يضعها الدائنون مثل عدم توزيع الأرباح إلا إذا استوفى الدائنون أقساطهم من القرض، لذلك ينشأ لدى المديرين الحافز لإدارة أرباحهم من أجل الوفاء بشروط الدين رغم أن حماية الدائن تستند إلى ضمانات حقيقية بدلا من ذلك[2]؛ وتتمثل أهم شروط المديونية فيما يلي:[3]

– **قيود التوزيعات وشراء الأسهم**: هذه القيود تحدد مقدار الأموال الذي يوزع منه الأرباح على المساهمين خلال مدة حياة الدين، حيث أن هذه التوزيعات ينبغي ألا تؤدي إلى صعوبات في تسديد الأموال للدائنين؛

– **الحفاظ على رأس المال العامل**: من خلال إبقائه فوق الحد الأدنى المحدد في العقد ضمانا للدائنين؛

– **القيود على الاستثمارات في منشآت أخرى**: حيث لا ينبغي أن تزيد هذه الاستثمارات عن حد معين كنسبة من حقوق الملكية أو من الديون الطويلة الأجل؛

– **القيود على الديون الجديدة**: تهدف إلى منع إصدار ديون جديدة لها أولوية على الديون الحالية أو تساويها، والتي قد تخفض من امكانية تحصيل هذه الأخيرة؛

– **القيود على تصفية الأصول**: هدفها هو الحد أو التقليل على الأقل من توزيعات التصفية واستخدام حصيلة بيع الأصول في شراء أصول جديدة أو تسديد جزء من الديون الخارجية.

---

[1] – كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص. 100-103.

[2] – طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف –** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 57.

[3] – كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص. 111-113 .

في كثير من الأحيان يلجأ مديرو الشركات التي سبق وأن أخلت بشروط عقود الدين، إلى انتهاج أساليب إدارة الأرباح مثل تغير الطرق المحاسبية لزيادة أو تخفيض الأرباح المعلن عنها بهدف الحد من احتمالات حدوث انتهاكات لعقود الدين مستقبلا[1]، ومثال ذلك ما حدث في شركة Miniscribe* التي أفصحت سنة 1986 عن ما قيمته 22.7 مليون دولار كأرباح، ثم استغلت قوة قوائمها المالية وقامت بعملية إصدار ناجحة لسندات بمبلغ 98 مليون دولار (استفادت من شروط منح قروض أقل صرامة وتقييدا)، إلا أنه اكتشف فيما بعد أن الأرباح السابق الإعلان عنها كانت مفبركة، فأعيد تعديل مقدار الأرباح إلى 12.2 مليون دولار فقط، ولعدم قدرة الشركة على تدارك الانهيار باعت أصولها سنة 1990 [2].

إن الأرباح الكبيرة المفصح عنها في التقارير المالية وقيم حقوق المساهمين الكبيرة، يمكن أن يبعث انطباعا بتحسن نوعية الائتمان ويقدم رسالة إيجابية للمقرضين، لهذا فإن استخدام ممارسات محاسبية احتيالية لتحسين المؤشرات المالية في التقارير قد يؤدي إلى تخفيض تكاليف القروض، غير أن عجز الشركة عن الوفاء الدائم أو المؤقت بالشروط الواردة في العقد يعتبر انتهاكا للاتفاق ويترتب عليه جزاءات[3].

3. تحقيق الأمن الوظيفي

قد يكون هناك دوافع غير مالية تجعل الإدارة تمارس إدارة الأرباح، كأن يقوم المدير أو الرئيس التنفيذي الجديد بتخفيض الأرباح في سنة توليه المنصب، ثم يمارس إدارة الأرباح صعودا في السنوات التالية حتى يظهر مدى كفاءته.

إضافة إلى أن المديرين الذين هم على وشك التقاعد قد يستخدمون إدارة الأرباح صعودا (غالبا ما تتم من خلال تخفيض مصاريف البحث والتطوير في السنة الأخيرة من عملهم في الشركة) من أجل زيادة قيمة التعويضات التي تدفع لهم عند مغادرتهم الشركة أو للحصول على مقعد في مجلس الإدارة[4].

كما أن فترات ضعف الأداء، قد تحفز المديرين على اتخاذ تدابير تعتمد على الحكم الشخصي من أجل إخفاء هذا الضعف وتجنب فقدان وظائفهم وتأثر سمعتهم المهنية، مثل قيام بعض مديري الشركات التي تكون عرضة للاستحواذ بإدارة الأرباح صعودا خلال الربع الأخير الذي يسبق مباشرة عملية الاستحواذ، وذلك محاولة منهم

---

[1]- Paul M. Healy, James M. Wahlen, Op.Cit, p. 20.

* شركة أمريكية مختصة في صنع أقراص التخزين الخاصة بأجهزة الكمبيوتر، تأسست عام 1980 في كولورادو.

[2]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة–شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، مرجع سابق، ص. 429.

[3]- المرجع نفسه، ص ص. 428- 430.

[4]- Md. Musfiqur Rahman, & al, **Techniques motives and controls of earnings management**, International journal of information technology and business management, Vol.11, N.1, 2013, p. 30-31.

إخفاء ضعف الأداء وبالتالي المحافظة على وظائفهم[1].

ثانيا: الدوافع المتعلقة بتوقعات السوق المالي

إن استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين في تقييم الأوراق المالية، يمكن أن يولد دافعا للمديرين للتلاعب بالأرباح وذلك محاولة منهم للتأثير على الأسعار في المدى القصير.

1. التأثير على أسعار الأسهم

مع وجود العديد من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء، نجد أن هناك من يهتم بمستوى الربح المتوقع، ومنهم من يهتم بمؤشر ربحية السهم، في حين يهتم آخرون بمقدار توزيعات الأرباح على حملة الأسهم؛ ويمكن تبيين ذلك كما يلي:

– وفقا لنظرية الإشارة (نظرية أثر محتوى المعلومات)، فإن أي تغير في سياسة التوزيع قد ينظر إليه كإشارة عن توقع لأرباح أو لخسائر من قبل إدارة الشركة، فلو أن المستثمرين توقعوا توزيعات أرباح منخفضة، ثم قامت الشركة بدفع نسبة أعلى، فإن ذلك يعطي إشارة ايجابية حول الأرباح المستقبلية للشركة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السهم في السوق والعكس صحيح[2].

– وفقا للنظرية التعاقدية السياسية (la théorie politico-contractuelle) إذا كان المديرين من أصحاب الأسهم في الشركة فإن ممارستهم لإدارة الأرباح تكون أقل مقارنة مع باقي المديرين من غير أصحاب الأسهم، حيث نجد أن المديرين الذين لا يرغبون في بيع أسهمهم في المدى القصير، تكون ممارستهم لإدارة الأرباح أقل؛ وعليه فإن القرارات التي يتخذونها قد تسمح بتعظيم قيمة الشركة (وهو نفس هدف المساهمين وأصحاب المصلحة على المدى الطويل)، في حين أن رغبة بعض المديرين في بيع أوراقهم المالية بسرعة قد تدفعهم إلى اتخاذ قرارات تؤدي إلى رفع سعر السهم في المدى القصير من خلال تعظيم الربح المحاسبي[3].

– عملية الاكتتاب public equity offers : يقوم بعض المديرين بتضخيم الأرباح المعلن عنها محاولة منهم للتأثير على توقعات المستثمرين حول الأداء المستقبلي للشركة ومن ثمة زيادة سعر عرض الأسهم، لكن قد تحدث تقلبات لاحقة جراء ممارسة إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى أداء سلبي للأسهم؛ وعليه فإن ممارسة إدارة الأرباح قبل عملية

---

[1]- Ines Fakhfakh Ben Amar, Op.Cit, p. 60.

[2]– صباح أسامة علي شراب، **أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية– دراسة تطبيقية –** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص. 67.

[3]- Yves Mard, **Vers une information comptable plus transparente : l'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables**, Manuscrit Auteur Comptabilité et Connaissances, France, version 1, 2011, p. 5-6. Disponible sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581229 (15/03/2014)

الإصدار قد يكون لها تأثير ايجابي على أسعار الأسهم، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض في الأسعار بمجرد الإعلان عن وجود مثل هذه الممارسات[1].

إضافة إلى ذلك، تؤدى إدارة الأرباح إلى التقييم الخاطئ لقيم الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، حيث أن الإدارة غالبا ما تكون لديها رغبة في تعظيم القيمة السوقية للشركة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعظيم القيمة الذاتية للمديرين سواء في سوق العمل أو من خلال تدعيم موقفهم داخل الشركة، ولذلك فإنه يتم استخدام كافة الوسائل والأساليب التي تساعد على تحقيق هذه الرغبة، ومن ثم استخدام استراتيجية محاسبية تساعد في إظهار رقم الربح المعلن عنه بصورة تبدو طبيعية ومحاولة تقريبه مع رقم الربح المستهدف؛ هذا ما يساعد على التأثير إيجابيًا على قيمة أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية من خلال تخفيض المخاطر المصاحبة للتقلبات في رقم الربح المعلن عنه، والذي على أساسه يتم قياس نصيب السهم في الأرباح وهو أحد أهم المتغيرات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للسهم في سوق التداول[2].

2. مقابلة توقعات المحللين الماليين

تمارس الأسواق المالية ضغوطا على المديرين، ففي بعض الدول توضع لوائح تتطلب الحد الأدنى من الأداء للشركة الراغبة في إصدار أسهم، أو تلك التي تريد الحفاظ على مكانتها في السوق، هذه القيود تدفع المديرين إلى ممارسات احتيالية من أجل إظهار أداء جيد للشركة حتى وإن كانوا يحاولون في بعض الأحيان أداء مهامهم بنزاهة[3]

إضافة إلى أن المستثمرين غالبا ما يعتمدون على وجهات نظر وتوقعات محللي سوق الأسهم للعمل معا على تصنيف الشركات الناجحة؛ لذلك فإن مقابلة أو تجاوز هذه التوقعات يبدو ذو أهمية بالغة بالنسبة للشركة حتى وإن دفعها ذلك لممارسة إدارة الأرباح.

فإذا كانت الأرباح قبل إدارتها أقل من المستوى المتوقع فإن المديرين يمارسون إدارة الأرباح تصاعديا، أما إذا كانت الأرباح أعلى من التوقعات فإنه يمكن للمديرين الاختيار بين ممارسة إدارة الأرباح تنازليا والاحتفاظ بالأرباح لفترات لاحقة أو عدم ممارستهم لإدارة الأرباح[4].

[1]- Paul M. Healy, James M. Wahlen, Op.Cit, p. 16.

[2]- سامح محمد رضا رياض أحمد، **أثر جودة المراجعة على جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد08، العدد04، 2012، ص.737.

[3]- Yves Mard, Op.Cit, p. 05.

[4]- Md.Musfiqur Rahman & Al , Op.Cit, pp. 29-30.

ثالثا: الدوافع التنظيمية

من الدوافع الأساسية لممارسة إدارة الأرباح محاولة إدارة الشركات تجنب بعض التكاليف التي تعتبرها ثقلا على كاهلها، وأهمها التكاليف السياسية والضرائب المدفوعة، نوضحها كما يلي:

1. التقليل من التكاليف السياسية

في ظل فرضية التكاليف السياسية تتعرض بعض الشركات لضغوط سياسية تدفعها لتعديل أرباحها من أجل تجنب هذه التكاليف؛ ففي مجال الصناعات الكيماوية مثلا نجد أن الشركات الناشطة في هذا القطاع تخضع لتشريعات بيئية صارمة، كذلك شركات قطاع الصناعات الكهربائية التي تكون مسؤولة عن توفير الخدمات العامة[1].

إضافة إلى أن الشركات كبيرة الحجم غالبا ما تسعى ألا تكون محط أنظار المنظمين والسلطات في الدولة، فالأرباح الكبيرة التي تحققها قد تجعل السلطات التشريعية ترى أن قيمة هذه الأرباح تبرّر فرض معدلات ضريبية عالية، أو أن حجم الشركة أصبح كبيرا لدرجة تؤدي إلى الاحتكار، مما يستدعي ضرورة تقسيمها بغرض زيادة المنافسة، أو فرض قوانين خاصة لمنع الاحتكار؛ هذا ما يدفع إدارة الشركة إلى محاولة تخفيف آثار الأرباح الكبيرة من خلال اتخاذ خطوات من شأنها تخفيض الربح المعلن عنه كأن تؤجل بعض الإيرادات أو تعجل بعض المصاريف[2].

تجدر الإشارة إلى أن هذه الفرضية تكون صحيحة بالنسبة للشركات كبيرة الحجم و العاملة في قطاعات معينة مثل مجال النفط، الغاز، المواد الكيماوية والتي تكون محط أنظار الدولة.

2. تخفيض الضرائب المدفوعة

تعتبر الضرائب من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدول حيث تقوم بتحصيلها من الشركات بعد احتسابها بناء على رقم الأرباح الوارد في التقارير المالية للشركات، وفي المقابل فإن الشركات تنظر لهذه الضرائب على أنها أعباء تسعى دائما إلى التخفيض منها أو الاستفادة في بعض الأحيان من الوفرات الضريبية.

لذلك فإن إدارة هذه الشركات قد تلجأ إلى استعمال الخيارات المحاسبية التي تتوافق مع تخفيض العبء الضريبي قدر الإمكان مثل الاختيار بين طرق تقييم المخزون.

[1]- Yves Mard, Op.Cit, p. 03.

[2]– طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة–شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، مرجع سابق، ص. 432.

وتتبع الإدارة استراتيجيتين لإدارة الأرباح في محاولتها لتخفيف الأعباء الضريبية وهي: [1]

- تخفيض مقدار الأرباح المعلن عنه: حيث يتولد لديها الدافع عندما تعلم (أو تتوقع) أنه سيكون هناك انخفاض في معدل الضريبة في السنوات القادمة؛
- تضخيم مقدار الأرباح المعلن عنه: عندما تعلم (أو تتوقع) أنه سيكون هناك ارتفاع في معدل الضريبة في السنوات القادمة وذلك للاستفادة من المزايا الضريبية للفترات الحالية.

قد تكون محاولة التخفيض من الأعباء الضريبية من بين أكثر الدوافع التي تجعل مديري الشركات غير المدرجة يقدمون على التلاعب برقم الأرباح، على عكس الشركات المدرجة في البورصة والتي يكون التأثير على أسعار أسهمها من أكثر الدوافع التي تتم إدارة الأرباح من أجلها؛ إضافة إلى ذلك فإن الدوافع الانتهازية للمديرين (المتعلقة بالمكافآت والحوافز) تكون حافزا ذو تأثير معتبر على رقم الأرباح المعلن عنه في أغلب الشركات على اختلاف أشكالها.

المطلب الثالث: حالات خاصة من إدارة الأرباح

قد يتم الخلط في بعض الأحيان بين إدارة الأرباح وبعض الأساليب الأخرى نظرا للتشابه الكبير بينهم، وسيتم التطرق لبعض الأساليب التي تعتبر شكلا من أشكال إدارة الأرباح.

أولا: تمهيد الدخل " Incom Smoothing "

يعرف تمهيد الدخل على أنه أسلوب يستخدم من قبل إدارة الشركة للحد من التغير أو التقلب في مقدار الأرباح المعلن عنها، عن طريق الإدارة الحقيقية أو المصطنعة للأرباح، مثل القيام ببعض التغيرات في تسجيل الإيرادات والمصاريف من خلال تأجيل أو تعجيل الاعتراف بهما، وذلك بهدف جعل رقم الربح مستقرا على مدار السنوات[2].

عادة ما تكون التقلبات في الأرباح المعلن عنها volatility in reported earnings دليل على تصاعد المخاطر، وهذا ما يؤدى إلى ممارسات تمهيد الدخل للتخفيف من هذه التقلبات وتوجيه توقعات المحللين الماليين نحو الأهداف المحددة حيث يعتبر من أكثر أشكال إدارة الأرباح فعالية في تقليل المفاجآت الناتجة عن رقم الأرباح

[1]- Jussi karjalainen, **The effects of corporate versus owners' tax minimization on earnings management when incentives compete: evidence from private Finnish firms**, Journal of Economic Literature, February, 2015, P. 03.

[2]- Rezvan Hejazi & al, **The impact of earnings quality and income smoothing on the performance of companies listed in Tehran Stock Exchange**, International Journal of Business and Social Science, Vol.2, N.17, September, 2012, P. 194.

المعلن عنه earnings forecast surprises كما قد يساعد على بعض الأحيان على رفع سعر السهم[1].

وعليه يمكن القول أن تمهيد الدخل عبارة عن أسلوب يهدف أساسا إلى التخفيض من حدة التقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة من أجل الحفاظ على الاستقرار في مقدار الأرباح، إلا أنه قد يؤدي إلى تشويه رقم الأرباح المعلن عنه إذا خرج عن نطاق ما تسمح به المبادئ المحاسبية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية والمحللين الماليين؛ وعليه فإن تمهيد الدخل هو شكل من أشكال إدارة الأرباح يحدث نتيجة لرغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل إلى أدنى حد ممكن.

ثانيا: المخصصات المؤقتة " Cookie Jar Reserves "

تتعامل هذه التقنيات مع تقديرات الأحداث المستقبلية، حيث أنه وفقا لـ GAAP، فإن الإدارة تقوم بتقدير وتسجيل الالتزامات التي سيتم دفعها مستقبلا كنتيجة لأحداث أو معاملات جرت في السنة المالية الحالية والقائمة على أساس الاستحقاق.

لكن هناك دائما حالة من عدم اليقين تكتنف عملية التقدير لأن المستقبل ليس دائما مؤكدا، هنا تتاح الفرصة أمام الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، ففي ظل هذه التقنية تحاول الإدارة المبالغة في تقدير الالتزامات والمخصصات خلال الفترة الحالية، لكن عندما يتبين أن المخصصات الفعلية أقل من التقديرات فإن الفرق يمكن وضعه فيما يسمى cookie jar ليتم استخدامه في وقت لاحق عندما تكون الشركة في حاجة لزيادة قيمة الأرباح المعلن عنها لتلبية التوقعات.

ومن أمثلة عمليات التقدير التي تستغل لإدارة الأرباح تقديرات الديون المعدومة وعمليات الشطب، تقدير المخزون وعمليات الشطب الخاصة به، تقدير تكاليف الضمان، إنهاء خطط التقاعد، تقدير نسبة الإنجاز لعقود الإنشاءات طويلة الأجل[2].

ثالثا: التخلص من الخسائر في سنة رديئة "Big Bath "

يطلق عليه أيضا اسم "تنظيف القوائم المالية"، يستخدم هذا الأسلوب عندما تمر الشركة بسنة سيئة مع خسائر كبيرة، أين تلجأ إلى إضعاف بعض التقديرات التي من شأنها تخفيض الأرباح أكثر، وهذا يعتمد على أن أصحاب المصالح يتوقعون فعلا نتائج سيئة للسنة الجارية لدرجة عدم مبالاتهم كم ستكون الأرباح أسوأ حتى مع

[1]- Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, Op.Cit, p. 84.
[2]- Md. Musfiqur Rahman & al, Op.Cit, p. 26.

تدخل الإدارة لتخفيض الأرباح أكثر[1].

هناك من يرى بأنه عندما تكون الأمور سيئة فعلا (مثل انخفاض الأرباح إلى حد كبير) فإن جعلها أكثر سوءا من خلال التخلص من الخسائر لن يسبب الضرر الكثير للشركة أو لسمعة الإدارة[2]، ولن يؤثر كذلك على مكافآت المديرين لأنهم لن يحصلوا عليها في كل الأحوال، ويتم ذلك من خلال تأجيل بعض الإيرادات في السنة الحالية أو تسريع إعدام الديون أو تحميل مصاريف مستقبلية وإظهارها على أنها تخص الفترة الحالية،[3] حيث يكون لدى الإدارة حافز ليس لزيادة مستوى النفقات فقط وإنما لتحميل تكاليف أكثر لفترة مالية واحدة وهذا ما يعطيها فرصة في الفترة اللاحقة، أين تكون التكاليف منخفضة مما يساعد على ارتفاع مقدار الأرباح[4].

[1]- Andreas Johansson, Erik Wiklund**, Firms behavior regarding impairment of goodwill: Earnings management and big bath accounting** , Master Thesis, School of business, economics and law, University of Gathenburg, Sweden, 2013, p. 08.

[2]- Charles E.Jordan, Stanley J.Clark, **Big Bath earnings management : The case of goodwill impairment Under SFAS no 142**, Journal of applied business research, Vol.20, N.2, 2004, p. 64.

[3]- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف–** ، مرجع سابق، ص. 65.

[4]- Andreas Johansson, Erik Wiklund, Op.Cit, p. 08.

المبحث الثاني: أساليب إدارة الأرباح ونماذج الكشف عنها

من أجل فهم ممارسات إدارة الأرباح بشكل أفضل، فإنه لابد من فهم الأساليب والتقنيات التي يستعملها المديرون من أجل التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث، إضافة إلى أهم النماذج التي استخدمت من أجل الكشف عن هذه الممارسات، وأخيرا سنحاول معرفة أهم النتائج التي تترتب عن انتهاج ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الأول: أساليب إدارة الأرباح

تعرف أساليب إدارة الأرباح على أنها وسيلة تستغل المرونة المتاحة للاختيار بين السياسات المحاسبية حين تطبيق معايير المحاسبة أو حتى في حالات أخرى انتهاك هذه المعايير، وذلك بهدف التأثير على الأحداث المالية والمحاسبية وبالتالي على الأرباح المعلن عنها[1]؛ وفي سبيل تحقيق ذلك فإن بعض المديرين يقومون بالتلاعب بالأنشطة الأساسية للشركة مثل التأثير على المبيعات وعلى مستوى الإنتاج، في حين أن البعض الآخر يفضل التلاعب بالمستحقات التقديرية.

وقد أثبتت بعض الدراسات أن التلاعب من خلال المستحقات لا يكون مستقلا تماما عن التلاعب بالأنشطة الفعلية، فلتحقيق المصالح الذاتية يكون المديرون مستعدين للتلاعب بما يحقق أهدافهم[2].

وبصفة عامة فإن التلاعب بالأرباح يتم بطرق عديدة إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية Real Earnings Management
- إدارة الأرباح في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP
- الإدارة التعسفية للأرباح Abusive Earnings Management

أولا: إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية Real Earnings Management

رغم أن الإدارة الحقيقية للأرباح لم تحظ بدراسات كثيرة مقارنة مع إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، إلا أنها تلقى اهتماما من قبل العديد من المديرين الذين يفضلون التلاعب بالأنشطة الحقيقة من خلال خفض النفقات التقديرية لتضخيم الأرباح المعلن عنها، أو تأخير بدء مشروع جديد لتحقيق منافع ذاتية حتى لو انطوى

[1]- Alghamidi Salim Ali, **Investigation into earnings management practices and the role of corporate covernance and external audit in emerging markets: Empirical evidence from Saudi listed companies**, Thesis of Doctorat of Philosophy, Durham University, 2012, p. 38.

[2]- Olivier Vidal, **Gestion du résultat et seuils comptables : Impact des choix méthodologiques et proposition d'un instrument de mesure des irrégularités**, Thèse du Doctorat, Ecole des hautes études commerciales de Paris, France, 2008, p. 21.

ذلك على تضحية في قيمة المشروع[1]، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

1. التلاعب بالمبيعات Sales Manipulation

ينعكس التلاعب بالمبيعات عادة في سلوك المديرين الذين يقومون بزيادة مبيعات السنة الحالية من خلال تقديم عروض لفترات محددة مثل التخفيضات في الأسعار أو منح شروط ائتمان أكثر تساهلا، وذلك محاولة منهم زيادة الأرباح المعلن عنها لنفس السنة، غير أن المبيعات المرتفعة يمكن أن تختفي مرّة واحدة نتيجة ظروف اقتصادية، فتضطر الشركة للعودة إلى الأسعار القديمة.

إضافة إلى أن تسهيل منح شروط الائتمان مثل فترة سداد أطول قد يزيد من خطر الحسابات غير القابلة للتحصيل،[2] وعليه فإن اتخاذ مثل هذه القرارات حول المبيعات يجب أن يبنى على أساس منطقي وبما يخدم مصالح الشركة وليس لإظهار نتائج مستهدفة (مثل رقم مبيعات كبير) تخدم المصالح الشخصية للمديرين.

2. الإفراط في الإنتاج Overproduction

يلجأ المديرون في المؤسسات الإنتاجية إلى زيادة الإنتاج لتوزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات من أجل تخفيض تكلفة الوحدة (بما أن التخفيض في التكاليف الثابتة لكل وحدة لا يقابله أي زيادة في التكلفة الحدية لكل وحدة فإن التكلفة الإجمالية للوحدة الواحدة تنخفض)، مما ينتج عنه انخفاض تكلفة المنتجات المباعة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الأرباح المعلن عنها[3]، في حين أنه قد يترك جزء كبير من تكاليف الإنتاج في حساب المخزون، وأن المخزون الزائد يمكن أن يتعرض إلى الإهمال أو التلف إذا لم يتم التصرف فيه بشكل عقلاني مما قد يسبب خسارة للشركة في المستقبل[4].

3. خفض النفقات التقديرية Cutting discretionary Expenses

تشمل النفقات التقديرية عادة نفقات: الإعلانات، تدريب العمال، الصيانة، ونفقات أخرى، إذ غالبا ما تدفع الشركة هذه النفقات نقدا وعليه فإن خفضها سيؤثر ايجابيا على التدفقات النقدية غير الطبيعية في الفترة الحالية فتنخفض قيمتها، بينما قد يؤثر خفض هذه النفقات سلبا على التدفقات النقدية المستقبلية، فالانخفاض غير الطبيعي لمصاريف الإعلانات مثلا، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض إيرادات المبيعات في المستقبل، كذلك

[1]- Daniel Cohen, Paul Zarowin, **Economic consequences of real and accrual based earnings management activities**, The Accounting Review, Vol.83, 2008, p. 763.
[2]- Wexia Ge, Jeong Bon Kim, **Real earnings management and the cost of new corporate bonds**, Journal of Business Research, 2013, p. 02.
[3]- Sugata Roychowdhury, **Earnings management through real activities manipulation,** Journal of Accounting and Economics, Sloan School of Management, 2006, p. 07-08.
[4]- Wexia Ge, Jeong Bon Kim, Op.Cit, p. 02.

التخفيض غير الطبيعي في نفقات تدريب العمال يمكن أن يضر بالقدرة التنافسية للشركة على المدى الطويل[1]. إضافة إلى التلاعب بنفقات البحث والتطوير R&D حيث أنه وفقا لـ GAAP تعد مصاريفا لا يمكن رسملتها إلا بشروط معينة، لذلك فإن العديد من المديرين يفضلون خفض الاستثمار في هذه النفقات لأن ذلك يساعد على تلبية أهداف الفترة الحالية من عائدات ايجابية وزيادة في قيمة الأرباح المعلن عنها، في حين أن زيادة الاستثمار في مجال R&D قد يستغرق عدة سنوات ليحقق منفعة للشركة، وعلى هذا الأساس فإن المديرين يميلون إلى خفض هذه النفقات مقارنة برسملتها لأن ذلك يخدم مصالحهم بشكل أكبر[2].

ويمكن تبين علاقة الإدارة الحقيقية للأرباح بالأداء المستقبلي وبالأخص الأداء التشغيلي المستقبلي من خلال النقطتين التاليتين:[3]

- وجود ارتباط سلبي يتماشى مع استخدام المديرين السلطة التقديرية وذلك بهدف التأثير على مخرجات النظام المحاسبي بما يخدم مصالحهم الشخصية كما سبق الإشارة إليه؛
- وجود ارتباط ايجابي يتوافق مع استخدام المديرين السلطة التقديرية لتلبية مؤشرات معينة من أجل تحقيق منافع الشركة للفترة الحالية والتي تسمح بأداء أفضل أو إعطاء إشارة أفضل في المستقبل، إضافة إلى تعزيز مصداقية الشركة وسمعتها مع أصحاب المصلحة حتى تصبح العلاقات مع العملاء والموردين والدائنين أقوى، في هذه الحالة لا تكون إدارة الأرباح لغرض انتهازي.

أما عن أسباب تفضيل بعض المديرين لأساليب الإدارة الحقيقية للأرباح على إدارة الاستحقاق فيمكن إيجازها فيما يلي: [4]

- التغيرات المحاسبية التعسفية وما يتعلق بالمستحقات تكون أكثر عرضة لرقابة لجنة الأوراق المالية والبورصات *SEC؛
- قد لا تتوفر للشركة المرونة الكافية لممارسة إدارة المستحقات، فالقرارات التشغيلية وكل ما يتعلق بالأنشطة الحقيقية يتحكم فيها المديرون في حين أن الخيارات المحاسبية تكون أكثر عرضة للفحص الدقيق من قبل المدقق الخارجي.

---

[1]- Wexia Ge, Jeong Bon Kim, Op.Cit, p. 02

[2]- Wang Sean, Julia D'Souza, **Earnings management: the effect of accounting flexibility on r&d investment choices,** Research Paper Series 33-06, Johnson School, Cornell University, 2006, p. 08.

[3]- Kathrine A.Gunny, **The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks**, Journal of Contemporary Accounting Research, Vol.27, N.3, 2010, p. 857.

[4]- Kathrine A.Gunny, Op.Cit, p. 856.

[*] ***SEC**: Securities and Exchange Commission.*

ثانيا : إدارة الأرباح في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP

تتمثل أهم أساليب التلاعب المستغلة للمرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية فيما يلي:

1. إدارة المستحقات Accruals Management

تعرف المستحقات من خلال الفرق بين التدفقات النقدية من العمليات وصافي الربح، حيث يتم تقسيم هذه المستحقات إلى أربع فئات:

- حسب المدة الزمنية: متوسطة وطويلة المدى؛ حيث أن حسابات الاستحقاق طويلة الأجل تكون أقل عرضة للتلاعب من قبل المديرين مقارنة مع الحسابات الجارية؛
- حسب نوع السيطرة عليها من قبل المديرين: غير تقديرية (غير اختيارية) وتقديرية (اختيارية)؛

ويعتبر التصنيف الثاني الأكثر استعمالا، إذ يرتبط جزء المستحقات غير الاختيارية بمستوى نشاط الشركة، في حين أن جزء المستحقات التقديرية يتعلق مباشرة بمعالجة المديرين للبيانات المحاسبة، يعد الجزء الأخير الأكثر عرضة للتلاعب[1].

أما إدارة الاستحقاق فهي نشاط تقوم من خلاله الإدارة بزيادة أو تخفيض مستويات المستحقات المحاسبية (Accounting Accruals) مثل حسابات الذمم المدينة، حسابات المخزون، حسابات الدفع، الإيرادات المؤجلة، المطلوبات المستحقة، النفقات المدفوعة مسبقا؛ بهدف الوصول إلى مقدار الربح المستهدف[2].

يحدث التلاعب بالمستحقات عندما يستغل المديرون المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية لخلق تقديرات متحيزة لبعض البنود المحاسبية كحسابات الإيرادات أو المصاريف، مما يوفر لهم قدرة على زيادة الأرباح المعلنة أو تخفيضها وهذا ما ينتج عنه حجب للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ولو بشكل مؤقت.[3]

يحاول بعض المديرين التلاعب من خلال قرارات محاسبية معينة، ومثال ذلك قرار رسملة النفقات التسويقية إذ وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها GAAP فإن الأصول تعتبر موارد اقتصادية تولد منافع وأرباح للشركة في المستقبل ولذلك فإن القرار يجب أن يبنى على أساس أن هذه النفقات ستولد منافع مستقبلية معتبرة للشركة، إذ غالبا ما يكون من الصعب على المستثمر أو حتى المدقق الخارجي التخمين حول ما إذا كانت هذه النفقات

[1]- Chaouki Ghaoui, **La manipulation des resultats explique-t-elle la performance financiere a moyen et long terme des emissions subsequentes d'action**, Memoire de la Maitrise en Administration des Affaires, Universite du Québec, Montréal, Canada, 2008, p. 29-30.
[2]- Bala G.Dharan, & Al, **Earnings management with accruals and financial engineering**, Rice University, Houston, USA, 2003, p. 02, working paper, Available from: http://www.ruf.rice.edu/~bala/files/EM_and_financial_Engineering-the_accountants_world_ICFAI_02-2003.pdf (20/04/2014).
[3]- Wang Sean, Julia D'Souza, Op.Cit, p. 05-06.

ستحقق فعلا منافع مستقبلا[1].

يفضل الكثير من المديرين التلاعب بالمستحقات لأن أثر قرارات إدارة الأرباح عن طريقها يكون أقل وضوحا (moins visible)، إضافة إلى أن التغييرات في المستحقات لا يمكن تحديدها والكشف عنها بسهولة من قبل مستخدمي التقارير المالية[2].

2. الخيارات المحاسبية Accounting Choices

1.2. التغييرات المحاسبية الاختيارية Voluntary Accounting Changes

بداية يجب التفريق بين التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية المستخدمة في تطبيق تلك السياسات، مثال ذلك أن التغييرات التي تقوم بها الشركة حول العمر الإنتاجي المقدر للأصول أو الطريقة التي يحسب بها الإهتلاك تعد تغييرات في التقديرات المحاسبية، بينما التغيير في طريقة تقييم المخزون (FIFO-LIFO) فتعد تغييرا في السياسة المحاسبية[3]؛ وتصنف التغيرات المحاسبية إلى ثلاث أنواع هي:

1.1.2. التغير في المبادئ المحاسبية Changes in Accounting Principle

تعرف السياسات المحاسبية على أنها المبادئ والأسس التي تقوم الشركة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية؛ حيث أن أي تغيير في المبادئ المحاسبية يظهر إما باستخدام الأثر التراكمي للتغيير ضمن قائمة الدخل للسنة التي تم فيها التغيير، أو باستخدام طريقة الصياغة بأثر رجعي أين يتم إعادة صياغة القوائم المالية للسنوات السابقة لتعكس تطبيق المبادئ المحاسبية، ومن أمثلة التغيرات في المبادئ المحاسبية ما يلي:[4]

- التغير من طريقة تقييم المخزون؛
- التغيير في طريقة المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاءات طويلة الأجل من طريقة اكتمال العقد (completed-contract) إلى طريقة نسبة الإنجاز (percentage-of-completion)؛

عادة ما يتم افتراض أنه يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية بالقوائم المالية في كل فترة مالية، إلا أنه على الرغم من ذلك يمكن للشركة تغيير سياستها المحاسبية التي تطبقها في حالتين هما:[5]

- إذا كان تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة مطلوب بموجب تشريع قانوني أو معيار محاسبي؛

---

[1]- Bala G. Dharan, & Al, Op.Cit, p. 02-03.

[2]- Ines Fakhfakh, Op.Cit, p. 67.

[3]- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 587.

[4]- Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, Op.Cit, p. 288.

[5]- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، مرجع سابق، ص. 586.

- إذا كان التغيير في تطبيق السياسة المحاسبية يتيح معلومات أكثر تعبيرا ودقة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، مما يؤدي إلى اظهار المعاملات بصورة أكثر وضوحا وملاءمة بالقوائم المالية.

2.1.2. التغيير في التقديرات المحاسبية Changes in Estimates

تعالج التغيرات في التقديرات المحاسبية في المستقبل فقط ولا تحتاج إلى تعديلات في القوائم المالية المنشورة سابقا، حيث تتم معالجتها محاسبيا في فترة التغيير، أما إذا تأثرت بها أكثر من فترة مالية فتتم معالجتها في فترة التغيير وفي المستقبل؛ ومثال ذلك قيام الإدارة بتقدير العمر الإنتاجي لأصل ما وليكن 10 سنوات وبعد مرور 3 سنوات، تم تقدير عمره على أنه 8 سنوات فقط، عندئذ يتم استهلاك قيمته الدفترية المتبقية على عمره الإنتاجي المتبقي والمقدر بـ 5 سنوات[1].

عند القيام بتغيير في التقديرات المحاسبية فإنه ينبغي على الشركة الإفصاح عما يلي:[2]

- طبيعة التغيير في التقديرات؛
- مقدار التغيير وتأثيره على الفترات الحالية والمستقبلية؛
- إذا لم يكن من الممكن تقدير التأثير المستقبلي للتغييرات، ينبغي الإفصاح عن تلك الحقيقة.

3.1.2. التغيير في الوحدات محل التقرير Changes in Reporting Entities

قد تلجأ الشركة في بعض الأحيان إلى توسيع نطاقها من خلال عمليات الاندماج أو تغيرات في الوحدات التابعة مما ينتج عنه ضرورة تجميع المصالح، في هذه الحالة يجب إعادة صياغة التقارير المالية التي يتم عرضها لتعكس عملية الاندماج[3].

2.2. اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية The timing for the adoption of mandatory Accounting Policies

عندما يصدر معيار محاسبي جديد، فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ومع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد ويتاح بذلك للشركات فرصة الاختيار بين التطبيق المبكر أو الانتظار حتى الميعاد المحدد[4].

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة–شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، مرجع سابق، ص. 225.

[2]- هيني قان جريوننج، **معايير التقارير المالية الدولية–دليل التطبيق–** ، ترجمة: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م، مصر، 2006، ص. 72.

[3]- Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, Op.Cit, p. 292.

[4]- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف–** ، مرجع سابق، ص. 56.

3.2. سوء استخدام السياسات المحاسبية Misuse of Accounting Policies

لا يمكن للمعايير والسياسات المحاسبية أن تغطي كل جانب من جوانب المعاملات الاقتصادية، لهذا السبب تتوفر المرونة في هذه السياسات وهو ما يتيح الفرصة أمام بعض المديرين ممارسة التلاعب داخل الإطار القانوني، مثال ذلك استغلال بعض الثغرات في معايير الاعتراف بالإيرادات (تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات لزيادة أو خفض الأرباح)، حيث أن مشاكل الاعتراف بالإيرادات تحض بأهمية ونقاشات واسعة من قبل صانعي السياسات المحاسبية وواضعي المعايير والشركات الممارسة[1].

مما سبق، يمكن القول أن المديرين قد يستغلون المرونة المتاحة حول الخيارات المحاسبية المتاحة لهم من خلال تعمد عدم ذكر التغييرات الحاصلة والتي ستؤثر بشكل ملحوظ على رقم الأرباح المعلن بما يحقق أهدافهم، لذلك فإنه ينبغي التأكيد على ضرورة الإفصاح بشكل صحيح عن هذه التغييرات وظروف حدوثها والغاية منها.

ثالثا: الإدارة التعسفية للأرباح Abusive Earnings Management

فيما يلي نتطرق إلى أهم الأساليب المستغلة لممارسة إدارة الأرباح خارج حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشيء من التفصيل:

1. إدارة الأرباح من خلال الإيرادات

يعتبر التلاعب بالإيرادات من بين أساليب إدارة الأرباح المكلّفة بسبب ارتفاع احتمال الكشف عنه والعواقب الناجمة عن ذلك، إلا أن العديد من الشركات تلجأ إليه عندما تكون المنافع من وراء التلاعب بالإيرادات أكبر من التكاليف المقابلة لذلك، إضافة إلى وجود دوافع لإدارة الأرباح ترتبط بالإيرادات من أهمها: [2]

- مواجهة الشركة ضغوطات تلبية توقعات المحللين حول المبيعات أكثر من التوقعات حول الأرباح، مما يؤدي إلى ممارسات احتيالية حول الاعتراف بالإيراد وذلك بهدف تجنب خسارة الشركة لمصداقيتها؛
- تعتبر تقارير الإيرادات القوية ذات أهمية كبيرة في عملية تقييم الأوراق المالية خاصة في الشركات الكبرى لذلك يتم التلاعب بالإيرادات لدعم تخمينات المستثمرين حول هذه الأوراق المالية؛
- أهمية الإيرادات في تحديد الأرباح، حيث أن الشركات التي لديها هامش تشغيل كبير تكون الأرباح فيها ذات علاقة كبيرة مع المبيعات، إضافة إلى أن ردود فعل المشاركين في السوق تكون كبيرة وهذا ما يخلق

[1]- Syed Zulfiqar & Al, **Use or abuse of creative accounting techniques,** International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol.2, N.6, December, 2011, p. 533

[2]- Yuan Zhang, **an empirical analysis of revenue manipulation**, Columbia Business School, New York, 2006, p. 10-12, working paper, available from: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.335.2581&rep=rep1&type=pdf (26/04/2014)

دافع لممارسة التلاعب في الإيرادات.

1.1. الاعتراف بالإيراد و تحققه

تعتبر الإيرادات من أهم بنود قائمة الدخل التي تؤثر بشكل مباشر على الأرباح، لذلك فإن أغلب الممارسات المحاسبية الاحتيالية غالبا ما تبدأ بالاعتراف بالإيراد، سواء الاعتراف بإيراد لم يستحق بعد أو إيراد وهمي؛ كما يختلف توقيت الاعتراف بالإيراد عن توقيت تحققه، لذلك وجب التفريق بينهما، فالاعتراف بالإيراد هو العملية الرسمية لتسجيل عملية معينة في حين أن تحقق الإيراد هو عملية تحويل الأصول غير النقدية أو الحقوق إلى نقدية[1].

بشكل عام يتم الاعتراف بالإيراد عند بيع المنتج أو الخدمة، لكن يمكن تعجيل أو تأجيل الاعتراف داخل دورة أنشطة تحقيق الدخل بسبب الظروف المصاحبة للبيع، وفي ظل المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، يجب الاعتراف بالإيراد عندما يتحقق الشرطان التاليين:[2]

- أن يكون الإيراد قد تم اكتسابه: تكتسب الشركة الإيراد عندما تقوم بإنجاز كل ما يتحتم عليها القيام به لتكون المنافع المتمثلة في الإيراد من حقها؛
- أن يكون الإيراد قد تحقق أو قابلا للتحقق: أي أن المنتجات أو الخدمات قد استبدلت بنقدية أو بحقوق على نقدية.

تختلف الشركات في عملية الاعتراف بالإيراد بين مدخلين، المدخل المحافظ conservation وفيه تؤجل عملية تسجيل الإيراد إلى حين التأكد من تحققه؛ والمدخل غير المحافظ aggressive وفيه تعجل عملية تسجيل الإيراد قبل تحققه؛ كما تجدر الإشارة إلى أن التلاعب في الاعتراف بالإيراد لا يتعلق بمفهوم التوقيت فقط، إنما بمفهوم تحول المخاطر أيضا[3].

إن الاعتراف بالإيراد لحظة إتمام التبادل لا يعني أن الإيراد قد تحقق نتيجة للقيام بوظيفة البيع ولكن يعني فقط أن لحظة إتمام البيع هي اللحظة الحاسمة والمؤثرة في تحقق الإيراد، والتي يمكن عندها الحصول على قرينة موضوعية يتم استخدامها في عملية القياس والإثبات المحاسبي.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة–شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، مرجع سابق، ص. 436.

[2]- ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، **نظرية المحاسبة**، تعريب ومراجعة: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، الكيلاني عبد الكريم الكيلاني، دار المريخ، الرياض، 2006، ص. 188.

[3]- ميسون بنت محمد بن علي القري، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية–دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2010، ص. 62.

وقد حدد المعيار الدولي رقم 18 الشروط التالية للاعتراف بالإيراد عند بيع البضائع أو تقديم خدمة: [1]

- أن تقوم الشركة بتحويل المخاطر الهامة ومنافع ملكية البضائع إلى المشتري؛
- إمكانية قياس قيمة الإيراد بدقة؛
- توفر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة إلى الشركة؛
- إمكانية تحديد قيمة تكاليف المعاملة التي تحملتها أو ستتحملها الشركة بشكل دقيق.

لذلك يكون من الواجب على الشركة ألا تعترف بالإيراد إذا احتفظت بالمخاطر الأساسية للملكية، كأن يكون للمشتري الحق في إلغاء عملية الشراء لسبب محدد في عقد البيع وتكون الشركة غير متأكدة من احتمالات رد البضائع إليها؛ حيث لا تعتبر هنا المعاملة عملية بيع، لكن إذا احتفظت فقط بجزء غير هام من مخاطر الملكية (الملكية القانونية للبضائع) بغرض ضمان تحصيل القيمة المستحقة تكون العملية عملية بيع ويتم الاعتراف بالإيراد المتعلق بها.

إلا أن المعيار لا يحدد بشكل دقيق أنسب الأوقات للاعتراف بالإيراد، مما قد يؤدي إلى استغلال هذه المرونة بشكل سيئ من قبل المديرين للتلاعب في عملية التقرير، فقد تعترف الشركة بإيراد من مبيعات عقود غير نهائية وتتلاعب ببياناتها، كأن يوافق الزبون على التفكير فقط في عملية شراء دون أن يكون هناك تأكيد يجعل الشركة تعترف بهذا الإيراد أو أن يتم تأخير تواريخ العقود لضمها إلى تقرير الأرباح لفترة مستهدفة[2].

1.1.1. تعجيل الاعتراف بالإيراد

يتم التلاعب بتوقيت الاعتراف بالإيراد من خلال تعجيله كما يلي: [3]

- الاعتراف بالإيراد أثناء عملية الإنتاج: مثل عقود الإنشاءات طويلة الأجل التي تمتد لفترة سنتين أو أكثر أين يكون توزيع الإيراد بين مختلف الفترات المحاسبية أمرا ضروريا لعملية التقرير، ويتم ذلك من خلال استخدام نسبة الانجاز التي تحسب على أساس نسبة التكاليف التي تم تكبدها خلال الفترة المحاسبية إلى إجمالي التكاليف المتوقعة، هذه الأخيرة التي تتطلب قدرة على التقدير بشكل معقول، قد يتم استغلالها بما يحقق المصلحة الشخصية لمقدِّرها؛
- تسجيل الإيراد في وقت تقديم الخدمة وقبل الانتهاء منها؛
- تسجيل الإيراد قبل شحن البضاعة أو قبل التأكد من اكتمال الصفقة وقبول العميل؛

[1]- هيني قان جريونيج، مرجع سابق، ص. 242.
[2]- ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص. 195.
[3]- نفس المرجع السابق، ص. 192-193.

- تسجيل الإيراد على الرغم من عدم التأكد من مقدرة العميل على السداد.

2.1.1. تأجيل الاعتراف بالإيراد

يتم ذلك من خلال نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة، بهدف تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحا، إذ عادةً ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية جيدة، فيتم ترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة، ومن المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتُسبت فيها إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها[1].

3.1.1. الاعتراف بإيرادات وهمية

تلجأ إدارة بعض الشركات بدافع تضخيم الإيرادات إلى الاعتراف بإيرادات تخص طلبيات متوقعة فقط أو في حالات أخرى قد يتم تسجيل مبيعات عن طلبيات غير موجودة أصلا، ومع عدم وجود طلبيات فعليّة تقابل هذا الاعتراف يكون قد تم انتهاك مبادئ المحاسبة المتعارف عليها من جهة، ومن جهة أخرى يكون الإيراد الذي تم الإفصاح عنه في التقارير المالية الخاصة بالدخل يخالف الحقيقة، مما يؤثر على التوقعات حول قدرة الشركة على توليد الأرباح[2].

2. إدارة الأرباح من خلال المصاريف

إضافة إلى التلاعب بالإيرادات فإن المصاريف أيضا كان لها نصيب من ذلك ويمكن تلخيص أهم أساليب التلاعب فيما يلي:

1.2. سياسات رسملة المصاريف

إن تحديد ما إذا كانت بعض التكاليف ينبغي رسملتها أو اعتبارها مصروف للفترة الحالية يعتمد على القرارات الإدارية التي يتخذها المديرون، أما المبدأ التوجيهي لهذه القرارات فهو المعروف عموما بمبدأ المقابلة Matching أي مقابلة الإيرادات بالمصروفات، هذا المبدأ يربط الجهود المبذولة والمتمثلة في المصاريف مع الانجازات المحققة المتمثلة في الإيرادات،[3] إلا أن المشكل يكون عند القيام بعملية رسملة المصاريف إذ يجب إثبات أنه يمكن الحصول على إيرادات مستقبلية مرتبطة بهذه المصاريف وإلا تم تحميلها ضمن مصاريف الفترة الحالية.

---

[1]- حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 27، جامعة الإسراء، 2011، ص. 366.

[2]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة–شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية–**، مرجع سابق، ص. 437.

[3]- Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey,Op.Cit, p. 203.

رغم أن سياسات الرسملة لتكاليف معينة تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة GAAP والتي تسمح بعملية رسملة المصاريف وفقا لشروط معينة، إلا أن إتباع سياسة رسملة مبالغ فيها تتبعها سياسة الإهتلاك الممتد (استهلاك المبالغ المرسملة على مدى فترات طويلة) ، يرفع من قيمة الأرباح الواردة في التقارير المالية إضافة إلى إظهار قدرة أكبر على توليد الأرباح[1].

من أهم المصاريف التي تقوم الإدارة برسملتها مصاريف البحث والتطوير، حيث أنه رغم وجود علاقة واضحة بين تكاليف البحث والتطوير والإيرادات المستقبلية، إلا أن درجة عدم التأكد تقتضي أن يتم تصنيف هذه التكاليف كمصاريف وهذا ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية، حيث لا يمكن رسملتها إلا بشروط معينة تقتضي إثبات هذه التكاليف كأصل غير ملموس ومن أهمها:[2]

- وجود إمكانية فنية لاستكمال الأصل غير الملموس ليكون متاح للاستخدام أو البيع؛
- توافر النية لاستكمال الأصل غير الملموس وإعداده للاستخدام أو البيع؛
- توقع أن الأصل غير الملموس سوف ينشأ عنه منافع اقتصادية مستقبلية؛
- القدرة على قياس النفقة.

من أمثلة المصاريف التي تدور اختلافات حول مدى ملاءمة رسملتها، تكاليف تطوير البرمجيات (Software development costs) حيث يتم تحميلها كمصاريف للفترة الحالية ولا تتم رسملتها إلا مرة واحدة وذلك عندما تصل عملية التطوير إلى نقطة معينة تسمى الجدوى التكنولوجية technological feasibility وهي النقطة التي تكتمل عندها جميع الأنشطة اللازمة ليصبح المنتج قابلا للبيع أو للتسويق ويحتمل أن يولد إيرادات مستقبلا.

هنا تلعب الإدارة دورا مهما في تحديد توقيت بلوغ هذه النقطة وبالتالي التحكم في توقيت بدأ عملية الرسملة، حيث يصبح بإمكان المديرين زيادة أو تخفيض مبالغ الرسملة وعليه زيادة أو تخفيض الأرباح المعلن عنها للفترة الحالية[3].

2.2. تخفيض الديون المشكوك في تحصيلها

إذا تبين أن بعض حسابات المدينين لا يمكن تحصيلها فإنه يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها وتكوين مخصصات لذلك، حيث تعتبر هذه المخصصات أحد العناصر المحاسبية الخاضعة للتقدير الشخصي والمستخدمة للتأثير على مصروفات الفترة.

[1]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة –شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية–**، مرجع سابق، ص. 438.

[2]- هيني قان جريوننج، مرجع سابق، ص. 314-315.

[3]- Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, Op.Cit , pp. 204-205.

تقوم الإدارة بالتلاعب من خلال تخفيض المخصصات للتأثير على المصروفات بهدف زيادة أرباح الفترة،[1] وعلى العكس من ذلك قد تلجأ إلى المبالغة في تقدير المخصصات واستخدامها في السنوات التي تكون فيها أوضاع الشركة غير جيدة، لتتمكن من التحكم في تقلبات الأرباح.

3.2. المبالغة في تقييم مخزون آخر فترة

إن المغالاة في تقدير مخزون آخر فترة من شأنه أن يقلل من تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي زيادة الربح على غير الحقيقة، حيث تقوم الشركة بالتلاعب في تقييم المخزون من خلال:[2]

- التلاعب في جرد وحدات المخزون: من خلال احتساب وحدات ذات قيمة منخفضة أو معدومة على أنها بضاعة جيدة وصالحة للبيع؛
- تأجيل تخفيض أو شطب المخزون: تقوم الشركة بتقييم مستويات مخزونها بشكل مستمر في ظل التغيرات الحاصلة مثل مستوى الطلب وأذواق العملاء ومع هذا التقييم تأتي الحاجة لإعطاء حكم شخصي من قبل المديرين بشأن تحديد ما إذا كان من الضروري شطب أو تخفيض المخزون المتقادم أو بطيء الحركة، أما التلاعب فيكون من خلال تأجيل مثل هذه القرارات حسب ما يخدم مصالحهم.

4.2. عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة

قد تتعمد الإدارة عدم تسجيل الانخفاض الدائم في الأصول على الرغم من توافر الشروط اللازمة بهدف تخفيض قيمة المصروفات وبالتالي زيادة قيمة الأرباح على غير الحقيقة، حيث تتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة أو إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

أما بالنسبة للأصول الثابتة فلا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة في الميزانية، كذلك يتم التلاعب في نسب الإهتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق[3].

---

[1]– أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 77.

[2]- Charles W. Mulford, Eugene E Comiskey, Op.Cit , pp. 245-248.

[3]– محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، المؤتمر السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأدن، 10-11 نوفمبر 2009، ص. 12.

3. إدارة الأرباح من خلال عمليات الاندماج

تتطلب عملية الاندماج حسب معايير المحاسبة من الشركة الدامجة إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية المجمعة عن الفترات المحاسبية اللاحقة لتاريخ الاندماج، حيث تعرض هذه القوائم المجمعة المراكز المالية للشركة الدامجة والمدمجة كأنها شركة واحدة، هنا تقوم الشركة الدامجة بالتلاعب من خلال:[1]

1.3. التلاعب في تقييم أصول الشركة المندمجة

عملية الاندماج تتطلب إعادة تقييم أصول والتزامات الشركة المندمجة بقيمتها العادلة في تاريخ الاندماج، هنا قد تقوم إدارة الشركة الدامجة بالتلاعب في عملية التقييم إما بالمبالغة في تقدير القيمة العادلة أو تسجيل الأصول بالقيمة الدفترية لدى الشركة المندمجة دون التحقق من أنها تعادل القيمة العادلة.

2.3. التلاعب في مخصصات الاندماج

عادة ما تتحمل الشركة الدامجة مصاريف لتحقيق التكامل الفني بين الشركتين، حيث يتم تقدير هذه المصروفات وتكوين مخصصات بقيمتها عند الاندماج وفي الفترات المحاسبية اللاحقة يتم تنفيذ الأعمال المطلوبة وتسجيل تكلفتها خصما من قيمة المخصصات المكونة لذلك الغرض؛ هنا تستطيع الإدارة ممارسة التلاعب من خلال المغالاة في تقدير قيمة المخصصات عند تكوينها، ثم تخفيضها في الفترات اللاحقة وتسجيل هذا الانخفاض على أنه ربح، أو أن تقوم بتخفيضها من خلال استخدامها في تغطية المصاريف التشغيلية العادية، بالتالي تحسين مستوى الأرباح بعد الاندماج على غير الحقيقة.

3.3. تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عملية الاندماج

هناك طريقتين هما: "طريقة الاستحواذ" و"طريقة توحيد المصالح"، يجب أن تتوافر شروط معينة حتى يسمح بتطبيق كل منهما، حيث يمكن أن يحصل خطأ في اختيار الطريقة اللازمة وفي حالات أخرى يتم تعمد استخدام طريقة معينة لإظهار نتائج أفضل مما لو تم اعتماد الطريقة الأخرى الواجبة التطبيق.

4.3. دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الاندماج الفعلي

تحدد معايير المحاسبة شروطا للاعتراف بالاندماج وكذلك التاريخ الذي يتم عنده البدء بتجميع أعمال الشركتين، هنا تقوم الإدارة بدمج النتائج لبضعة أشهر سابقة حتى قبل توافر الشروط اللازمة بهدف تحسين المركز المالي ونتائج الأعمال على غير الحقيقة.

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، مرجع سابق، ص. 78-80.

4. إدارة الأرباح من خلال المعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة

يمكن أن تتم إدارة الأرباح من خلال المعاملات غير النقدية ومعاملات أخرى، يتمثل أهمها فيما يلي:[1]

1.4. المعاملات غير النقدية

يمكن تعريفها على أنها عمليات تبادل غير نقدية للسلع والخدمات (مقايضة) وتتطلب معايير المحاسبة أن يتم تسجيل هذه المعاملات بالقيمة العادلة للسلع والخدمات محل التبادل، فإذا لم تكن متداولة في سوق معروف ومستقر فإنه يكون من الصعب تحديد القيمة العادلة لهذه السلع والخدمات، ما قد يترك مجالا للتلاعب من قبل المسؤولين ببعض الشركات من خلال المغالاة في تقدير القيمة العادلة بغرض إظهار أرباح عالية من عمليات التبادل على غير الحقيقة أو لتحقيق منافع خاصة لهم.

2.4. المعاملات بشروط خاصة

في بعض الأحيان قد تقوم الشركة ببيع منتجاتها لبعض العملاء مقابل تعهدها بشراء سلع من هؤلاء العملاء بنفس القيمة أو أكثر، لكن عند البيع يتم الاعتراف بالإيراد فورا على الرغم من عدم تحقق الإيراد إذ أن البيع كان معلقا على شرط الشراء من العميل وبالتالي تضخيم الإيرادات على غير الحقيقة.

5. إدارة الأرباح من خلال التلاعب في عمليات الإفصاح

يعتبر الإفصاح عملية متممة للقوائم المالية، حيث يعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة الشركة في إعداد قوائمها المالية، تحليل الأرقام الإجمالية المعروضة، المعاملات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة.

لذلك تهتم المعايير المحاسبية وقوانين سوق المال وقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصات بوضع حد أدنى لمتطلبات الإفصاح من أجل مساعدة المستثمر في الأوراق المالية لفهم كل ما يتعلق بالعوائد والمخاطر المرتبطة بأي قرار استثماري متخذ، إلا أنه هناك شركات لا تلتزم ببعض متطلبات الإفصاح إما لنقص الوعي بهذه المتطلبات أو لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين، ويشمل ذلك ما يلي: [2]

1.5. عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة

إن الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد وعرض القوائم المالية وعمليات الإفصاح لا يعد كافيا لإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالي والتشغيلي للشركة، لذلك فإنه من الضروري على مجلس إدارة الشركة تقديم تقرير يفصح فيه عن

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، مرجع سابق، ص. 85-88.

[2] – نفس المرجع السابق، ص. 81-82.

الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياساتها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها، وكيفية إدارة الإيرادات والمصاريف.

2.5. عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات المصلحة

تتطلب معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذات المصلحة، فضلا عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكبار المساهمين، حيث يتم تعمد عدم الإفصاح عنها لتحقيق منافع ذاتية.

إن عدم كفاية الإفصاح عن تلك المعاملات قد يكون مؤشرا كذلك على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

3.5. التلاعب بإعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية

تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية، ففي هذه البيانات يتم الإعلان عن مسميات للربح مثل الربح قبل المصروفات غير العادية والربح قبل خصم الإهتلاك والتي تختلف عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة (مجمل الربح، صافي الربح) مما قد يترتب عن ذلك التباس في سوق المال، نظرا لأن الفرق بين قيمة الأرباح المعلن عنها في البيانات وصافي الربح طبقا لقائمة الدخل قد يكون معتبرا؛

ومثال ذلك أن تقوم الشركة بإصدار بيان صحفي تعلن فيه عن صافي ربح قبل المصروفات غير العادية عن الفترة المنتهية ولا تفصح عن أن الربح المعلن عنه يتضمن بند من بنود الإيرادات غير العادية بمبلغ كبير، مما قد يوحي أن الشركة قد حققت أرباحا توافق توقعات المحليين أو تفوقها.

المطلب الثاني: نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح

أغلب النماذج التي استعملت للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح هي النماذج التي استخدمت المستحقات الكلية، ولذلك سيتم التطرق إلى أشهرها في النقاط الموالية.

ويمكن التعبير عن المستحقات الكلية من خلال المعادلة التالية: [1]

$$TAt = NDAt + DAt$$

حيث أن:

TAt: المستحقات الكلية للفترة t.

NDAt: المستحقات غير الاختيارية للفترة t.

DAt: المستحقات الاختيارية للفترة t.

إن فصل المستحقات الاختيارية عن المستحقات غير الاختيارية ليس بالأمر السهل، إذ يكمن الإشكال في كون كلا النوعين من المستحقات لا يمكن تقديرها بدقة وبالتالي فإن الباحثين قاموا بوضع افتراضات حول جزء من المستحقات الكلية والذي يمثل المستحقات غير الاختيارية، ليتمكنوا من تقدير الجزء الآخر المتمثل في المستحقات الاختيارية والذي يعتبر مؤشرا على ممارسات إدارة الأرباح.

وتقاس المستحقات الكلية من خلال الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما يلي:

$$TAt = NIt - CFOt$$

حيث أن:

TAt: المستحقات الكلية للفترة t.

NIt: صافي الدخل للفترة t.

CFOt: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للفترة t.

تعتبر هذه المعادلة الأكثر استخدما نظرا لسهولة تقدير المستحقات الكلية من خلال قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

[1]- Salma S. Ibrahim, **An alternative measure to detect intentional earnings management through discretionary accruals**, dissertation doctorat of philosophy, University of Maryland, 2005, p. 17.

أولا: نموذج " Healy 1985 "

يعتبر Paul M. Healy من الأوائل الذين بحثوا في موضوع إدارة الأرباح وكيفية الكشف عنها، حيث بعد دراسة قام بها على مجموعة من الشركات بخصوص فرضية تعظيم مكافآت المديرين وجد أن لهذه الأخيرة علاقة بسياسات الاستحقاق عند التقرير عن الأرباح المعلن عنها، فاقترح استخدام "المستحقات الاختيارية" كبديل proxy على انتهاج سلوك إدارة الأرباح داخل الشركة، بحكم أن هذا الجزء من المستحقات يخضع للسلطة التقديرية للمديرين، أما الجزء الآخر "المستحقات غير الاختيارية" فيعبر عن المستوى المتوقع من المستحقات للقيام بالنشاط العادي للشركة والذي لا يخضع لتلاعب الإدارة؛ حيث أن أغلب الدراسات المتعلقة بإدارة الأرباح اعتمدت على تقدير المستحقات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

اعتمد Healy عند تقديره لإدارة الأرباح على تقدير الانحراف عن المستويات العادية للمستحقات، حيث بدأ بتقدير المستحقات الكلية أو مجموع مستحقات رأس المال كالتالي: [1]

$$TAt / Ai\ t\text{-}1 = [\Delta CAt - \Delta CLt - \Delta Casht + \Delta DCLt - Dep] / Ait\text{-}1$$

حيث أن:

TAt: إجمالي المستحقات.

ΔCAt: التغير في الأصول المتداولة.

ΔCLt: التغير في الخصوم المتداولة.

ΔCasht: التغير في النقد وما يعادله.

ΔDCLt: التغير في الديون المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة.

Dep: إجمالي الاهتلاكات والإطفاءات.

Ait-1: إجمالي الأصول للفترة t-1.

إضافة إلى أن Healy توقع أن حد معين من إدارة الأرباح (systematic earnings management) يحدث كل سنة؛ وعليه افترض أن المستحقات غير الاختيارية تكون ثابتة خلال فترة التقدير، لذلك اقترح حساب هذه المستحقات (غير الاختيارية أو العادية) من خلال متوسط المستحقات الكلية للسنوات السابقة (سنوات فترة التقدير) كالتالي:

[1]- B.Van Praag, **Earnings management: Empirical evidence on value relevance and income smoothing**, Thesis of Doctorat, Faculty of Economics and Business, research series, University of Van Amsterdam, 2001, p. 56.

$$NDA\ \tau = \sum TAt / N$$

حيث أن:

NDA: المستحقات غير الاختيارية.

TA: إجمالي المستحقات.

τ: مؤشر عن السنة التي يراد فيها تقدير إدارة الأرباح.

t: مؤشر عن السنوات المدرجة في فترة التقدير.

N: عدد سنوات فترة التقدير.

ثم بعد ذلك تحسب المستحقات الاختيارية من خلال الفرق بين إجمالي المستحقات للفترة الحالية والمستحقات غير الاختيارية لنفس الفترة (مع الإشارة إلى فرض ثبات قيمة المستحقات غير الاختيارية) كالتالي:

$$DAt = TAt - NDAt$$

أما عن مصدر خطأ القياس في نموذج Healy، فينشأ نتيجة حذف المتغيرات التي تفسر المستحقات غير الاختيارية من النموذج، حيث افترض Healy أن هذه الأخيرة ثابتة وتساوي متوسط إجمالي المستحقات خلال فترة التقدير، إلاّ أن أي تغيير في العوامل الاقتصادية في الفترة الحالية سيؤثر على مستوى المستحقات حتى دون وجود تلاعب في تقدير المستحقات الاختيارية[1].

ثانيا: نموذج DeAngelo 1986

يعتبر هذا النموذج حالة خاصة لنموذج Healy 1985 حيث:[2]

تمثل فترة التقدير سنة واحدة فقط، أي أن DeAngelo اقتصر على ملاحظات السنة السابقة لتقدير المستحقات غير الاختيارية، وافترض أن الاختلافات الأولى في المستحقات تكون معدومة (عدم وجود مستحقات اختيارية في سنة التقدير t-1 أي السنة التي تسبق سنة الكشف عن إدارة الأرباح)، أي أن المستحقات غير الاختيارية في الفترة t تعادل (equal) المستحقات الكلية في الفترة t-1 ،حيث استعمل DeAngelo المستحقات الكلية للفترة t-1 لتقدير المستحقات غير الاختيارية للفترة الحالية t وبالتالي يكون النموذج كالتالي:

$$NDAt / At\text{-}1 = TA\ t\text{-}1 / At\text{-}2$$

[1]- Salma S. Ibrahim, Op.Cit, p. 18.
[2]- For More Information See: Chaouki Ghaoui, Ines Fakhfakh Ben Amar.

حيث أن:

NDAt: المستحقات غير الاختيارية للفترة t.

TA t−1: إجمالي المستحقات للفترة t-1.

وبما أن:

$$DAt = TAt - NDAt$$

حيث أن:

DAt: المستحقات الاختيارية للفترة t.

فإن الفرق بين إجمالي المستحقات للفترة t والفترة t-1 –إن وجد–، هو عبارة عن المستحقات الاختيارية للفترة t والتي تتعلق بإدارة الأرباح.

وبالتالي فإن تحديد المستحقات الاختيارية للفترة t يعتمد على الفرق بين المستحقات الكلية للفترة t والفترة t-1 وعليه يكون نموذج المستحقات الاختيارية كالتالي:

$$DAt = TAt / At\text{-}1 - TAt{-}1 / At\text{-}2$$

DAt: المستحقات الاختيارية للفترة t.

TAt: إجمالي المستحقات للفترة t مقسوما على إجمالي الأصول نهاية الفترة t-1.

TAt−1: إجمالي المستحقات للفترة t-1 مقسوما على إجمالي الأصول نهاية الفترة t-2.

لقد وجهت لهذ النموذج نفس الانتقادات التي وجهت لنموذج Healy، ومع ذلك فإن خطأ القياس في هذا النموذج يكون أقل لأن DeAngelo افترض أن المستحقات غير الاختيارية تتبع السير العشوائي (non-discretionary accruals follow a random walk)[1].

ثالثا: نموذج Dechow & Sloan 1991

يطلق عليه أيضا اسم النموذج الصناعي The Industry Model ، حيث يقلل هذا النموذج من فرضية أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة عبر الفترات الزمنية، فبدلا من محاولة نمذجة محددات المستحقات غير الاختيارية مباشرة، قام Dechow & Sloan بوضع نموذج يفترض أن الاختلافات في محددات المستحقات غير الاختيارية مشتركة بين المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع وبالتالي يمكن السيطرة على هذه الاختلافات، أما النموذج الذي

[1]- Salma S. Ibrahim,Op.Cit, p. 18.

يعبر عن المستحقات غير الاختيارية فهو كما يلي:[1]

$$NDAt = \alpha 1 + \alpha 2\ Median\ I\ (TAt)$$

حيث أن:

NDAt: المستحقات غير الاختيارية في الفترة t.

Median I (TAt): القيمة الوسيطية للمستحقات الكلية مقسومة على إجمالي الأصول نهاية الفترة t-1 للشركات I التي تنتمي لنفس القطاع.

I : مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس القطاع.

α1, α2 : معلمات تخص الشركات مقدرة عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى خلال فترة التقدير.

أما عن الانتقاد الذي وجه لهذا النموذج هو أنه يلغي فقط الاختلافات في المستحقات غير الاختيارية المشتركة بين الشركات الناشطة داخل نفس القطاع، وبالتالي إذا كانت هناك تغييرات في جزء المستحقات الاختيارية ناتجة عن تغييرات في ظروف خاصة بشركة ما، فلن يتمكن النموذج من تقدير جزء المستحقات غير الاختيارية بشكل دقيق، مما قد يخفض من فعالية النتائج المتوصل إليها حول وجود إدارة الأرباح من عدمها[2].

رابعا: نموذج Jones 1991

ركزت Jones في دراستها على المستحقات الكلية، تحديدا على جزء المستحقات الاختيارية واستعملتها كمؤشر على وجود إدارة الأرباح، إلا أنها لم تؤيد فرضية أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة عبر الفترات الزمنية وعملت على جعل هذا الافتراض أكثر مرونة من خلال الأخذ بمتغيرين آخرين عند صياغة النموذج، حيث يمثل المتغير الأول التغير في رقم الأعمال والذي تم استخدامه بهدف التحكم في تغيرات الظروف الاقتصادية، أما المتغير الثاني فهو القيمة الإجمالية للأصول الملموسة (المادية) والتي تم استخدامها للسيطرة على جزء المستحقات غير الاختيارية؛ وعبرت Jones عن نموذج حساب المستحقات الكلية كالتالي:[3]

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = bi1\ (1/Ait\text{-}1) + bi1\ (\Delta REVit/Ait\text{-}1) + bi2\ (PPEit/Ait\text{-}1) + eit$$

حيث أن:

[1]- Patricia M. Dechow, & Al , **Detecting earnings management**, The accounting review, Vol.70, N.2, p. 199-200.

[2]- Ines Fakhfakh ben Amar, Op.Cit, p. 71.

[3]- Jennifer J. Jones, **Earnings management during import relief investigations,** Journal of Accounting Research, Vol.29, N.2 ,1991, p. 211-212.

TAit: المستحقات الكلية للفترة t.

ΔREVit: التغير في ايرادات الفترة t وإيرادات الفترة t-1.

PPEit: إجمالي الممتلكات، المواد، المعدات (Gross Property, Plant, Equipment) خلال الفترة t.

Ait-1: إجمالي الأصول في الفترة t-1.

eit: مقدار الخطأ خلال الفترة t.

(bi1, bi1, bi2): معلمات خاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة من المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع.

بعد تقدير هذه المعلمات من خلال المعادلة السابقة فإن نموذج المستحقات غير الاختيارية يكون كالتالي:

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = [ai1\ (1/Ait\text{-}1) + bi1\ (\Delta REVit/Ait\text{-}1) + bi2\ (PPEit/Ait\text{-}1)]$$

حيث أن:

NDAit: المستحقات غير الاختيارية للفترة t.

هذا النموذج يفترض أن العلاقة بين المستحقات غير الاختيارية والمتغيرات المفسرة ثابتة، والباقي من المعادلة والمتمثل في خطأ التنبؤ يعبر عن مستوى المستحقات الاختيارية.

وعليه تكون صياغة نموذج المستحقات الاختيارية كالتالي:

$$DAit\ /Ait\text{-}1 = TAit\ /Ait\text{-}1 - [ai1\ (1/Ait\text{-}1) + bi1\ (\Delta REVit/Ait\text{-}1) + bi2\ (PPEit/Ait\text{-}1)]$$

حيث أن:

DAit: المستحقات الاختيارية للفترة t.

رغم أن هذا النموذج أخذ بعين الاعتبار التغير في الإيرادات والأصول المادية إلا أنه انتقد، فحسب Dechow & Al أهمل هذا النموذج أن حسابات الذمم المدينة للعملاء (receivables) تكون معرضة للتلاعب من قبل المديرين، وبالتالي التأثير على المستحقات غير الاختيارية والاختيارية.[1]

خامسا: نموذج Jones المعدل 1995

بعد الانتقادات التي وجهت لنموذج Jones تم تعديله من قبل Dechow & Al سنة 1995 حيث كان التعديل حول:[2]

[1]- Patricia M. Dechow& Al, Op.Cit, p. 199.
[2]- Ibid.

مقدار التغير في إيرادات المبيعات، إذ يفترض النموذج المعدل ضمنيا أن التغييرات في المبيعات الآجلة (credit sales) خلال فترة التقدير تكون نتيجة ممارسات إدارة الأرباح، ذلك أن التلاعب في الاعتراف بإيرادات المبيعات التي لم تستحق بعد يكون أسهل من التلاعب بإيرادات المبيعات النقدية.

لهذا السبب قام هذا النموذج باستثناء التغير الحاصل في الذمم المدينة (receivables) من إجمالي التغير في المبيعات لتجنب أي تقديرات منحازة أثناء القيام بعملية تقدير المستحقات غير الاختيارية والتي تؤثر بدورها على المستحقات الاختيارية.

يتم تقدير المستحقات غير الاختيارية في هذا النموذج خلال الفترة الحالية (event period) التي يراد فيها الكشف عن إدارة الأرباح كما يلي:

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = ai1\ (1/Ait\text{-}1) + bi1\ ((\Delta REVit - \Delta RECit)/Ait\text{-}1) + bi2\ (PPEit/Ait\text{-}1)$$

حيث أن:

NDAit: المستحقات غير الاختيارية في الفترة t.

ΔRECit: التغير في الذمم المدينة (net receivable) بين الفترتين t و t-1.

تقدير باقي المتغيرات خلال فترة التقدير يكون بنفس الطريقة في النموذج الأصلي لـ Jones.

أما المستحقات الاختيارية فتحسب بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية ويكون نموذج تقديرها كما يلي:

$$DAit/Ait\text{-}1 = TAit\ /Ait\text{-}1 - [ai1\ (1/Ait\text{-}1) + bi1\ ((\Delta REVit - \Delta RECit)/Ait\text{-}1) + bi2\ (PPEit/Ait\text{-}1)]$$

حيث أن:

DAit : المستحقات الاختيارية في الفترة t.

معظم الدراسات تستعمل نماذج الاستحقاق الكلي للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، أين يتم تقدير المستحقات غير الاختيارية عادة كدالة خطية من التغير في إيرادات المبيعات واجمالي الأصول المادية (PPE)، وفي الغالب ما يتم ذلك على مستوى الصناعة (مجموعة من المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع)، أما الجزء المتبقي من إجمالي المستحقات فيعبر عن المستحقات الاختيارية التي تعتبر مؤشرا عن ممارسات إدارة الأرباح ويعتبر نموذج Jones المعدل أكثر النماذج المستعملة لتقدير المستحقات الاختيارية.

المطلب الثالث: النتائج المترتبة عن ممارسات إدارة الأرباح

بعد أن تم التطرق إلى مفهوم إدارة الأرباح وأهم الدوافع التي تجعل إدارة الشركات تقوم بمثل هذه الممارسات، سيتم في هذا الجزء توضيح أهم النتائج السلبية المترتبة عن ممارسات إدارة الأرباح، والتي تؤثر على الشركة في حد ذاتها، فحتى وإن حققت من ورائها منافع في الأجل القصير، إلا أن ذلك غالبا ما يحدث آثارا غير مرغوب فيها على المدى الطويل؛ إضافة إلى التأثير على مختلف الأطراف الخارجية ذات الصلة بالشركة؛ وسيتم توضيح ذلك من خلال النقاط الموالية.

أولا: التأثير على جودة الأرباح

يعتبر رقم الأرباح من أهم المؤشرات التي تؤثر على قيمة أسهم الشركة، كما يعتبره العديد من متخذي القرارات من بين البنود الأكثر أهمية في القوائم المالية بالرغم من وجود العديد من العوامل التي قد تؤدى إلى انخفاض مستوى جودته؛ هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم الخصائص في أنظمة إعداد القوائم المالية خاصة بعد الانهيارات المتتالية التي شهدتها أكبر الشركات العالمية، حيث زاد التساؤل حول مدى مصداقية أرقام الأرباح المعلن عليها في التعبير عن الوضعية الحقيقة للشركات؛ وفيما يلي يتم التطرق إلى مفهوم جودة الأرباح وأثر إدارة الأرباح في تخفيض هذه الجودة.

1. تعريف جودة الأرباح

من أهم التعاريف التي قدمت لمصطلح جودة الأرباح ما يلي:

– يقصد بجودة الأرباح: "قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات الحالية"[1]؛

– وتعرف أيضا على أنها: "مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة عن الوضعية الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى أن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود فعلي وأن هذه الأرقام ليس فيها مبالغة أو تلاعب، وليست أرقاما احتمالية" [2]؛

– وفي تعريف آخر جودة الأرباح هي: "درجة الارتباط بين الربح المحاسبي للشركة وربحها الاقتصادي، حيث إن تبني وجهة النظر الاقتصادية في احتساب الربح تزيد من أهمية فائدة الأرباح كمؤشرات مالية"؛ حيث يمثل الربح الاقتصادي، الربح الحقيقي للأحداث الاقتصادية الناتج عن جهد إنتاجي فعلي، بينما قد يتم التأثير في أرقام الربح

[1]– علام محمد حمدان وآخرون، **دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد8، العدد3، الأردن، 2012، ص. 413.

[2]– سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سابق، ص. 738.

المحاسبي بشكل مقصود من خلال التقديرات والأحكام الشخصية التي يصدرها مديري الشركات، وبذلك فهي لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة[1].

2. أثر ممارسات إدارة الأرباح على تخفيض جودة الأرباح

إن الأرباح المعلن عنها غالباً ما تؤثر في سلوك المستثمرين والدائنين، لذلك قد يلجأ المديرون لاختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تلبي هدف تحقيق أقصى زيادة في أسعار أسهم شركتهم، حيث يعتمدون على أن تحقيق هذه الزيادة في أسعار الأسهم يتم عن طريق تحقيق صافي ربح ينمو بمعدل سنوي ثابت.

كما أن الأخذ بعين الاعتبار كمية أو مقدار الأرباح المحققة وتفضيلها على حساب نوعيتها أو جودتها، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركة في المدى القصير ولاسيما عند تمكنها من مقابلة توقعات المحللين الماليين والمستثمرين؛ لكن ذلك لا يعني استمراريتها بالضرورة، فالأرباح ذات الجودة العالية تولد أعلى معدل لعوائد الأسهم وتجذب المستثمرين في الأسواق المالية لوقت أطول لأنها تتمتع بخاصية الموثوقية والصدق، إضافة إلى ذلك فإن تحقيق الجودة في رقم الأرباح مهم جدا حيث أن جودة هذه الأرباح تعد من أفضل المقاييس لأداء الشركة المستقبلي[2].

من خلال ما سبق يمكن استنتاج النقاط التالية:

- ممارسات إدارة الأرباح لها تأثير كبير في تخفيض جودة الأرباح، حيث أن أساليب التلاعب المحاسبي -المشار إليها في المباحث السابقة- التي يستخدمها المديرون بهدف التأثير على مقدار الأرباح (لتحقيق مصالح شخصية) تؤثر بدورها على مدلول القوائم المالية المنشورة، وبالتالي على سلوكيات متخذي القرارات؛
- جودة الأرباح تعتبر عاملا مهما للعديد من الأطراف المهتمة بتقييم أداء الشركة الحالي والمستقبلي، فقد يركز بعض متخذي القرارات على حجم الأرباح المعلن عنها دون النظر إلى مدى تعبير هذه الأرباح عن الوضعية الحقيقية للشركة؛ لذلك فإن تحقيق جودة الأرباح يعتمد على توفر شروط أهمها:

- عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح: من أهم المقاييس التي استعملت لقياس جودة الأرباح هي مدى خلو رقم الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركة والذي يعتبر مؤشرا جيدا على نوعية أو جودة الأرباح المعلن عنها؛ حيث أنه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن الأرباح التي تدار بشكل أقل تكون أكثر جودة، وعليه فإن العلاقة بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح هي علاقة عكسية؛

[1]- بشرى نجم عبد الله المشهداني، ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، **المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، جامعة بغداد، العراق،2012 ، ص. 30.

[2]- المرجع نفسه.

- ويضاف إلى ذلك مقياس استمرارية الأرباح: مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، أو بعبارة أخرى مدى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات.

ثانيا: التأثير على جودة التقارير المالية

إن الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها سواء من قبل الشركات نفسها أو من قبل الأطراف الخارجية ذات المصلحة، حيث تعتبر هذه المعلومات القاعدة التي يُرتكز عليها عند اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية والاستثمارية، ولذلك فإن توفر جودة عالية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية سيكون له الأثر البالغ على أداء الشركات وقرارات مستعملي التقارير المالية، كما أنه يساعد على تحقيق كفاءة السوق المالية.

لا يوجد تعريف معين لجودة التقارير المالية، إلا أنه يمكن القول أن جودة التقارير المالية تعتمد على جودة المعلومات التي تحتويها، من حيث توافقها مع المعايير واللوائح التنظيمية، تحقيقها للأهداف التي أعدت من أجلها، تلبيتها لاحتياجات المستخدمين في الوقت المناسب؛ ومن بين التعاريف التي قدمت ما يلي:

- جودة التقارير المالية تتضمن قوائم مالية موثوق بها خالية من الأخطاء الجوهرية التي تنتج عن الأخطاء أو الاحتيال والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر نظام متوازن لحوكمة الشركات[1].

- تعرف جودة التقارير المالية من منظورين أساسيين هما:[2]

- مدى تلبية احتياجات مستخدمي هذه التقارير: حيث أن التقارير المالية ذات الجودة هي التي توفر معلومات في الوقت المناسب وتفيد مستخدميها؛
- حماية المساهمين والأطراف ذات المصلحة: وذلك من خلال ضمان أن المعلومات التي قدمت لهم كافية لتلبية احتياجاتهم وأنها تتميز بالدقة والموثوقية.

إضافة إلى ذلك، فلم تعد تقتصر دراسة جودة التقارير المالية على الجوانب الفنية للتقارير المالية فقط والمتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث ذهبت إلى دراسة ما تحتويه هذه التقارير من بنود تتعلق بنتيجة أعمال الشركة، والتي يتم بناء عليها تقييم أداء الشركة، ولاسيما أن من أهم هذه البنود

[1]- Zabihollah Rezaee, **High-Quality financial reporting: The six-legged stool,** Strategic Finance, February 2003, P. 01, working paper, Available From:
http://www.imanet.org/docs/default-source/sf/0203rezzaee-pdf.pdf?sfvrsn=0 , (01/10/2015)

[2]- Stergios Tasios, Michalis Bekiaris**, Auditor's perceptions of financial reporting quality: The case of Greece**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.2, N.1, 2012, p. 57-58.

صافي الربح، صافي التدفق النقدي التشغيلي، عوائد الأسهم؛ وعليه فإن موضوع جودة التقارير المالية يؤخذ من جانبين وهما:

– الجانب الأول: وهو ما يتعلق بدراسة جودة التقارير المالية من حيث الإطار الخارجي والفني والمتمثل في خصائص المعلومات المحاسبية والشروط الواجب توافرها في هذه المعلومات.

– الجانب الثاني :دراسة جودة التقارير المالية من حيث المحتوى، ومدى مصداقية أرقام هذه التقارير التي تقيس أداء الشركة والمتعلقة بمفاهيم أخرى مثل إدارة الأرباح وجودة الأرباح[1]؛ كما سبق الإشارة إليها.

ولأن من بين العناصر الرئيسية في التقارير المالية، أرقام الأرباح التي يحتاجها مستخدمو التقارير المالية في اتخاذ القرارات، فإن ممارسات إدارة الأرباح تعتبر من بين المؤشرات التي تستخدم لقياس جودة التقارير المالية.

حيث أن هذه الممارسات تؤثر على أرقام الأرباح المعلن عنها وعلى جودتها، وهو ما يؤدي بدوره إلى التشكيك في بنود التقارير المالية وإلى انخفاض جودة هذه التقارير وبالتالي التأثير على مصداقية الشركات وسمعتها، إضافة إلى التأثير على قرارات مستخدمي التقارير المالية.

ثالثا: التأثير على قيمة وأداء الشركة

هناك العديد من الممارسات والقرارات التي تتخذها الإدارة تؤثر بشكل ايجابي أو سلبي على أداء الشركة وبالتالي على قيمتها، ومن بينها ممارسات إدارة الأرباح التي ينتج عنها العديد من المخاطر سواء على المدى القصير أو الطويل، أهمها ما يلي:

1. الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة

إن قرارات التشغيل التي تتخذها الإدارة بشكل يومي لها تأثير كبير على الكفاءة التشغيلية للشركة، ولذلك فإن أية قرارات تهدف للتأثير على الأرباح إن لم تؤثر على الكفاءة التشغيلية في المدى القصير فستؤثر عليها في المدى الطويل.

فعلى سبيل المثال تعجيل الاعتراف بالنفقات أو تأخيرها كنفقات البحوث والتطوير أو نفقات الصيانة قد يؤدي إلى حدوث خلل في إنتاجية الشركة وبالتالي خسارة الشركة لجزء من حصتها في السوق، كما أن تسريع عمليات البيع بهدف تعجيل الإيرادات قد يفقد الشركة فرص تحقيق شروط أفضل لتصريف منتجاتها وعليه فإن أساليب إدارة الأرباح سوف تؤثر على قيمة الشركة وتؤدي إلى تخفيضها.

[1]– علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل، **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية: للشركات المساهمة العامة في القطاعين المصرفي والصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص. 25.

2. إخفاء المشاكل على مستوى وحدات التشغيل

لا تقتصر ممارسات إدارة الأرباح على الإدارة العليا للشركة فقط، وإنما قد تتم على مستوى الوحدات التشغيلية أيضا، حيث أن مديري الوحدات يمكنهم التلاعب بالمعلومات المالية من أجل الحصول على بعض المكافآت، أو الاستفادة من الترقيات في المنصب، أو تجنب الانتقادات التي توجه إليهم بسبب ضعف الأداء على مستوى وحداتهم؛ ومن بين مخاطر ممارسات إدارة الأرباح في المستويات الدنيا هو أن مشاكل التشغيل قد تكون مخفية عن الإدارة العليا، وهذا ما قد يجعل الأخطاء تبقى دون تصحيح، وتبقى المشاكل التي لم تحل مستمرة لفترات زمنية طويلة، وعليه فإن مستوى أداء الشركة ككل سوف يتأثر ويؤثر بدوره على قيمة الشركة[1].

3. تغيرات في ثروة الشركة

قد تُحدث ممارسات إدارة الأرباح تغيرات هامة في ثروة الشركة، كأن يحصل المديرون على مكافآت لا تتوافق مع النتائج الفعلية المحققة، أو أن يتم السعي من خلال التلاعب بأرقام الأرباح لنقل الثروة من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى أو من مساهمي الأقلية إلى أصحاب الحصص الكبيرة في الشركة، وهذا ما يؤدي إلى تحويل الثروة لصالح فئة معينة من الأطراف ذات المصلحة دون الأخذ بعين الاعتبار بقية الأطراف[2].

4. التعرض لعقوبات مالية

نتيجة للممارسات الاحتيالية التي شهدتها العديد من الشركات في السنوات الأخيرة فقد تم فرض بعض العقوبات عليها، ومن أمثلة ذلك ما قامت به لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية *SEC حيث قامت بفرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة (WR.Grance) ، التي فرضت عليها غرامة مالية تقدر بمليون دولار وطلبت منها إعادة حساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح؛ ذلك أن الشركة قامت في الفترة الممتدة بين 1990 و 1992 بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل ما قيمته 55 مليون دولار كاحتياطات (غير لازمة)، ثم قامت بين عامي 1993 و 1995 بإعادة تسجيل قيمة تلك الاحتياطات كأرباح لتلبية الأرباح الفصلية المستهدفة؛ وتجدر الإشارة إلا أنه حتى لو لم تقم لجنة SEC بفرض عقوبات مالية، فإن مجرد طلب إعادة حساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون مكلفا جدا للشركة، حيث تبين في الآونة الأخيرة أن الشركات التي

---

[1]- Paul M. Clikeman, **Where auditors fear to tread: Internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its Use**, The internal auditor: journal of the Institute of Internal Auditors, Vol.60, N.4, 2003, P 76-77.

[2]– طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف–** ، مرجع سابق، ص. 59.

* ***SEC**: Securities and Exchange Commission.*

أعادت حساب أرباحها فقدت ما يقارب 10% من قيمتها السوقية خلال الأيام الثلاثة الأولى الموالية للإعلان عن إعادة صياغة القوائم المالية[1].

رابعا: التأثير على قرارات المستثمرين وعوائد الأسهم

إن التقلبات المستمرة والسريعة لأسعار الأسهم جعلت المستثمرين في حاجة دائمة إلى بيانات مالية دقيقة تعكس الأداء الحقيقي للشركات، ولذلك فإن إجراء أو الحصول على تحليل معمق للتقارير المالية يكون ضروريا من أجل اتخاذ قرار الاستثمار الأنسب، وتعتبر المعلومات الخاصة بالأرباح في التقارير المالية المنشورة من بين أهم العناصر التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ لذلك فإن أي ممارسات يقوم بها المديرون من أجل التأثير على الأرباح ستؤثر على المستثمرين وتؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة وعليه فإن ممارسات إدارة الأرباح في الشركة تشير إلى تزايد المخاطر، وتؤدي إلى انخفاض عوائد الأسهم[2].

ويضاف إلى ذلك تأثير إدارة الأرباح على باقي الأطراف ذات المصلحة مثل العملاء والموردين والذين تتأثر قراراتهم بشأن الشركة من جراء ممارسات إدارة الأرباح التي تؤثر على القوائم المالية.

خامسا: تلاشي القيم والمبادئ الأخلاقية

إن ممارسات إدارة الأرباح حتى ولو كانت لا تنتهك مبادئ المحاسبة بشكل واضح، إلا أنها تبقى ممارسات مشكوك فيها أخلاقيا؛ حيث أن الشركة التي تدير أرباحها ترسل إشارات لموظفيها أن إخفاء الوضع الحقيقي من خلال التلاعب بالأرباح هي ممارسة مقبولة من الناحية الأخلاقية؛ رغم أنها تضلل الأطراف ذات المصلحة، وهذا ما يؤدي إلى تهيئة مناخ غير أخلاقي لدى الموظفين في مختلف المستويات مما يتيح لهم فرصة ممارسة أو التستر على أنشطة غير مقبولة أخلاقيا، وهو ما يؤدي في النهاية إلى مخالفات جوهرية في القوائم المالية؛ حيث أن المدير الذي يقوم باستخدام أساليب احتيالية للتأثير على أحد البنود المحاسبية بهدف التلاعب بالأرباح سيفقد السلطة المعنوية في انتقاد باقي الموظفين عند قيامهم باختيار نفس الأساليب لمعالجة نفس البنود المحاسبية[3].

ويمكن القول أن الممارسات الاحتيالية وإن كانت بسيطة نسبيا على المدى القصير فإنها ستصبح أكثر خطورة مع مرور الزمن، لذلك لا ينبغي إهمال أية ممارسات مشكوك فيها حتى وإن كانت تبدو قانونية، ذلك أن الجانب الأخلاقي مهم جدا لتأدية أعمال الشركة ويساعد على تدعيم الالتزام بالجانب القانوني.

---

[1]- Paul M. Clikeman, Op.Cit, p. 77.
[2]- Nuryaman, **The influence of earnings management on stock return and the role of audit quality as a moderating variable**, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol.4, N.2, April 2013, p. 74.
[3]- Paul M. Clikeman, Op.Cit, p. 77.

خلاصة الفصل

تعتبر إدارة الأرباح من الممارسات الاحتيالية ذات التأثير السلبي على الشركة والأطراف ذات المصلحة، وتحدث عندما يستخدم المديرون الحكم الشخصي حول بعض البنود التي تحتويها التقارير المالية، من أجل تغيير مدلولها بهدف خلق انطباع مضلل حول الأداء الحقيقي للشركة.

وينتهج المديرون في ممارسات إدارة الأرباح العديد من الأساليب، منها ما هو ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويكون ذلك من خلال استغلال المديرين لإمكانية الاختيار بين السياسات المحاسبية؛ ومنها ما يعتبر ممارسات تعسفية تنتهك المبادئ المحاسبية؛ وهو ما يؤثر على الأحداث المالية وبالتالي على رقم الأرباح.

يعتبر عدم تماثل المعلومات information asymmetry من أهم العوامل التي تسهل قيام المديرين بإدارة الأرباح، من أجل تحقيق بعض المصالح والتي تحكمها العديد من الدوافع أهمها:

- الدوافع التعاقدية: والتي تنشأ نتيجة استخدام العقود من أجل المواءمة بين المصالح المتعارضة للأطراف ذات المصلحة (مثل عقود المكافآت، عقود الدين)، حيث غالبا ما تشمل في بنودها شروطا تتعلق برقم الأرباح ومقدار التوزيعات؛
- دوافع سوق المال: والتي تعتبر من أهم الدوافع بالنسبة لمديري الشركات المقيدة في البورصة، أين يعتبر رقم الأرباح من المؤشرات الذي من خلال التلاعب به، يمكن التأثير على توقعات المستثمرين والمحللين الماليين بشأن وضعية الشركة وأسعار أسهمها؛
- الدوافع التنظيمية: وتتعلق أساسا برغبة المديرين في تخفيض الوعاء الضريبي (أو الاستفادة من الوفرات الضريبية) أو تجنب التكاليف التي تفرض على بعض الشركات الكبيرة والعاملة في قطاعات حساسة.

إلا أن هناك من يرى أن لإدارة الأرباح بعض الجوانب الإيجابية مثل التخفيف من حدة التقلبات في الأرباح من أجل المحافظة على وضعية مستقرة للشركة، واعطاء مستخدمي التقارير المالية معلومات اضافية حول التوقعات المستقبلية للشركة.

ومهما اختلفت الدوافع وراء قيام المديرين بإدارة الأرباح، فإن كونها ممارسات تلجأ إلى تعديل وتغيير رقم الأرباح بشكل سري دون الإفصاح عن ذلك، يجعلها ممارسات غير مقبولة لما لها من تأثيرات سلبية، من جهة على جودة الأرباح وجودة التقارير المالية، وبالتالي على مستخدمي هذه التقارير؛ ومن جهة أخرى على أداء الشركة فحتى وإن حققت إدارة الأرباح بعض المنافع للشركة في المدى القصير، فإنه سيكون لها تأثيرات سلبية على المدى الطويل.

الفصل الثاني

الحوكمة ودورها في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح

تمهيد

يعد موضوع حوكمة الشركات من بين أهم المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في مجال الأعمال في السنوات الأخيرة، بالرغم من أنها كمفهوم ليس جديدة الظهور؛ إنما الأوضاع الاقتصادية والظروف التي تعمل ضمنها الشركات أدت إلى الحاجة لضرورة ايجاد أفضل الآليات التي تعمل على تحسين أداء الشركات، إذ تهتم الحوكمة بإيجاد الوسائل التي تمكن الشركات من تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها.

إضافة إلى ذلك فإن حوكمة الشركات كنظام تهدف إلى تلبية مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة (Stakeholder) من خلال حل مشكلة الانتهازية، والتي تكون في الغالب نتيجة تعارض المصالح بين هذه الأطراف؛ وذلك من أجل تجنب النتائج السلبية التي يمكن أن تحدث نتيجة بعض الممارسات الاحتيالية التي قد تضر بالشركة ككل أو بأحد الأطراف المهتمة بها، والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى انهيار النظام المالي أو الاقتصادي للدول، وهذا ما أثبتته الأزمات المالية وحالات الفشل الذي مرت به العديد من الشركات.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بمفهوم حوكمة الشركات ودورها كنظام في الحد من ممارسات إدارة الأرباح كما يلي:

المبحث الأول: مفـــهوم حوكمة الشركات

المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات

المطلب الثاني: تطـــــور حوكمة الشركات

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

المبحث الثاني: دور حوكمة الشركات كنظام في الحد من إدارة الأرباح

المطلب الأول: أسـاسيـات تطبيـق حوكمة الشركات

المطلب الثاني: ركائز الحوكمة ودورها في الحد من إدارة الأرباح

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة ودورها في الحد من إدارة الأرباح

المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات

لقد حظي موضوع حوكمة الشركات* بأهمية بالغة بالنسبة للهيآت والمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى سلسلة الأزمات المالية الأخيرة التي مست العديد من اقتصاديات العالم، إضافة إلى الانهيارات المالية التي تعرضت لها أكبر الشركات العالمية؛ ولقد تعددت الأسباب المؤدية لها حسب تحليل المختصين والدراسات التي أجروها على العديد من الشركات المتضررة، إلا أن محورها الأساسي الذي كانت تدور حوله هو تعارض المصالح بين الأطراف ذات المصلحة في الشركات وما انجر عنه من فساد مالي وإداري؛ وهذا ما أدى بالمنظمات الدولية إلى التدخل السريع لحل هذه الصراعات والنتائج المترتبة عنها، حيث تم بذل مجهودات دولية في سبيل إرساء وتطبيق مبادئ الحوكمة حسب البيئة القانونية والاقتصادية لكل دولة.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها بالنسبة لجميع الأطراف، إضافة إلى أهم المساهمات التي ساعدت على تطوير وتشجيع الشركات على تطبيق مبادئ الحوكمة.

المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات

يتم تعريف حوكمة الشركات من الجانب اللغوي والاصطلاحي بغرض الإلمام بأهم المعاني التي يتضمنها مصطلح حوكمة الشركات.

أولا: التعريف اللغوي

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الاستعمال في اللغة العربية، وهو محاولة لترجمة مصطلح (Governance) باللغة الإنجليزية، هذا الأخير الذي تعود أصوله إلى اللغة اليونانية، حيث كان يستعمل مصطلح (Kubernan) في القرن الثالث عشر بمعنى قيادة الباخرة فكان يطلق على القبطان المتحكم جيدا (good governer)،[1] ثم تطور استعماله بعد ذلك ليصبح المصطلح باللغة الانجليزية الأكثر استخداما.

أما في اللغة العربية فإن مصطلح الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب يتمثل أهمها فيما يلي:[2]

- الحِكمَة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛
- الحُكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكّم في السلوك؛

* في متن هذه الرسالة، إذا ذكر مصطلح "الحوكمة" دون إضافة فهو يعني "حوكمة الشركات".

[1] – أحمد محسن الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص. 07.

[2] – عبد الرزاق بن الزاوي، ايمان نعمون، **ارساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص. 08.

- الاحتِكَام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛
- التَّحَاكُم: طلب العدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

كما تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الحوكمة تم استخدامه في اللغة العربية من خلال العديد من العبارات: حكم الشركات، حكمانية المؤسسات، حاكمية المؤسسات، بالإضافة إلى العديد من البدائل الأخرى مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالمؤسسة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للمؤسسات، الإدارة النزيهة، الحكم الراشد، و غيرها من المصطلحات التي تعبر عن نفس المفهوم الذي تدل عليه الحوكمة (Governance).

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

لم تتفق الكتابات حول مفهوم محدد وواضح لمصطلح حوكمة الشركات، حيث سعى العديد من الباحثين وكذا المنظمات الدولية والمهنية لوضع تعريف لحوكمة الشركات كل من وجهة نظر معينة، حاولت أن تأخذ العديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، مما ترتب عنه تعدد في تعريف الحوكمة.

إلا أنه يمكن التطرق إلى مجموعة من أهم التعاريف التي قدمت في هذا المجال، ثم محاولة استنباط المعاني والمفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات، كما يلي:

- عرفت **مؤسسة التمويل الدولي (IFC*)** الحوكمة بأنها: "مجموعة النظم التي يتم من خلالها إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[1].

- كما عرف **(Charreaux & Peter)** الحوكمة على أنها: "مجموعة من الآليات التي لها تأثير على تحديد السلطة والتأثير على القرارات التي يتخذها المديرون، أو بعبارة أخرى الآليات التي تحكم سلوكاتهم وتحدد مجال تقديراتهم"[2].

يبين التعريفين السابقين أن الحوكمة هي الوسيلة الأنسب لضبط سلوك المسيرين من أجل ضمان إدارة شؤون الشركة بأفضل طريقة ممكنة؛ إلا أنهما لم يكونا واضحين بما يكفي حول أنسب الطرق التي تساعد على حل تعارض المصالح.

---

* ***IFC:*** *International Finance Corporation.*

[1]- محمد حسن يوسف ، **محددات الحوكمة و معاييرها: مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر** ، مصر، 2007 ، ص. 4، متوفر على الموقع: http://iefpedia.com (2014/11/15)

[2]- Gérard Charreaux, Peter Writz, **Gouvernance des entreprises nouvelles perspectives**, Edition: Economica, Paris, France, 2006, P. 07.

– تعرف **لجنة (Cadbury)** حوكمة الشركات على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات ومراقبتها؛ حيث يعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة الشركة، أما دور المساهمين فيتمثل في تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات من أجل التأكد بأن النظام الذي تدار به الشركة يناسب مصالحهم"[1].

– وفي تعريف آخر لـ **(Stuart L.Gillan)**: "الحوكمة عبارة عن الطرق التي من خلالها يضمن المستثمرون الحصول على عوائد استثماراتهم في الشركة"[2].

ما يمكن ملاحظته هو أن هذين التعريفين بُنيا على أساس نظرية الوكالة، حيث ركزا على العلاقة بين ملاك الشركة والمديرين القائمين عليها، واعتبرا أن الحوكمة هي الطريقة التي من خلالها يضمن المساهمون والمستثمرون أن المديرين يؤدون واجباتهم بما يخدم مصالحهم؛ إلا أنهما لم تتطرقا لمصالح باقي الأطراف المهتمة بالشركة والتي لها دور كبير في نجاح الشركة واستمراريتها.

– أما **مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE*)** فقد اعتبرها: "الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، بحيث تركز على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة "[3].

– وفي تعريف آخر لـ **(larcker, Tayan)**: "الحوكمة عبارة عن مجموعة من آليات الرقابة التي تتبناها الشركة لمنع أو التخلص من احتمال ادماج المصلحة الذاتية للمديرين في أنشطة تضر مصالح المساهمين وجميع الأطراف ذات المصلحة"[4].

بين التعريفين السابقين أهمية الحوكمة في إدارة الشركة ومراقبة سلوك القائمين عليها لضمان عدم تغليب مصالحهم الشخصية والعمل على خدمة مصالح المساهمين كما جاء في التعاريف السابقة، إلا أنهما كانا أوسع حيث إضافة إلى ذلك تطرقا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار باقي الأطراف ذات المصلحة عند توجيه ومراقبة أداء المديرين.

---

[1]- Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance**, The financial aspect of corporate governance**, Burgess Science Press, London, 1992, p. 14.

[2]- Stuart L.Gillan, **Recent developments in corporate governance: An overview,** Journal of Corporate Finance, 2006, P. 382.

[*] ***CIPE:*** *Centre for International Private Entreprise.*

[3]– مركز المشروعات الدولية الخاصة، **قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات**، القاهرة، مصر، 2003، ص. 02.

[4]- David larcker, Brian Tayan, **Corporate governance matters: A closer look at organizational choices and their consequences,** Pearson Education, 2011, P. 08.

– تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OECD*)** حوكمة الشركات على أنها: "مجموعة من العلاقات بين المديرين ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، تهتم بتوفير الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وتحديد وسائل تحققها، ثم مراقبة الأداء"[1].

– وقد عرف **المجمع العربي للمحاسبي القانونيين** الحوكمة على أنها : "مجموعة من القواعد والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي، ضمان تحقيق الأهداف، التحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم، استغلال موارد المؤسسة بشكل فعال"[2].

يعتبر التعريفين الأخيرين أشمل وأسع من التعاريف السابقة، حيث عُرفت الحوكمة على أنها مجموعة من العمليات والإجراءات التي ينبغي على الإدارة التنفيذية وجميع الأطراف ذات المصلحة التقيد بها للتقليل من تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية، المسؤولية، المساءلة، ضمان تحقيق الشركة لأهدافها، إضافة إلى التأكد من مراقبة المخاطر المحتملة وتجنب الوقوع فيها مستقبلا.

كتعريف شامل يمكن القول أن حوكمة الشركات عبارة عن: "نظام يوجه ويراقب أداء الشركات من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، المساهمين وبقية الأطراف ذات المصلحة؛ تساعد على تحقيق أهداف الشركة وضمان تحقيق المساءلة لجميع الأطراف المشاركة في نشاط الشركة".

المطلب الثاني: تطور حوكمة الشركات

مر مفهوم الحوكمة بالعديد من المراحل التي ساعدت على تطوره، وفيما يلي سيتم التطرق إلى نشأته وأهم النظريات التي ساهمت فيه.

أولا: نشأة مفهوم حوكمة الشركات

لا يوجد تسلسل واضح وأكيد لظهور حوكمة الشركات، إذ يمكن القول أنها ربما كانت موجودة منذ ظهور الشركات، إلا أنها لم تكن واضحة بشكل صريح، أو بمعنى آخر لم تكن لها تسمية معينة ولم تحظ بالاهتمام الكافي؛ إلا أن ازدياد الحاجة إليها جعل الكثير من العلماء والمنظرين يبحثون بشكل أعمق حول أهمية اعتماد

---

* ***OECD:*** *Organization for Economic Co-operation and Development.*

[1]- OECD, Principles of Corporate Governance, 2004, p .11, Available From: www.oecd.org

[2]– شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، الملتقى العلمي والدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص3 .

قواعد ومبادئ تساعد على حل أهم المشاكل التي تواجهها الشركات بسبب اتساع الأعمال وكبر حجم الشركات وما نتج عنه من زيادة تعارض المصالح بين الأطراف ذات المصلحة.

1. الحاجة إلى الحوكمة

تعتبر مشاكل الوكالة من أهم العوامل التي استدعت ضرورة تطبيق حوكمة الشركات، حيث أن الفصل بين الملكية والإدارة أدى إلى ظهور العديد من الصراعات بين المالك والمسير، ولذلك فإن اللجوء إلى تطبيق القوانين واستخدام وسائل الرقابة إضافة إلى نظام الحوافز (عقود صريحة أو ضمنية)، كان الهدف منه تحقيق المواءمة بين مصالح الملاك والمسيرين، وبالتالي تقليل احتمالات سوء الإدارة وتعارض المصالح.

ولا تزال الحاجة إلى حوكمة الشركات قائمة في الدول المتقدمة والناشئة، بشكل خاص عقب الأزمات المالية والانهيارات التي تعرضت لها العديد من الشركات وما تسببت فيه من تضليل للمستثمرين والأطراف ذات المصلحة والتي كان سببها ممارسات الغش والاحتيال التي غيرت مدلول التقارير المالية من جهة، وضعف أنظمة الرقابة من جهة أخرى؛

لذلك فإن دقة إعداد التقارير المالية ونشرها بشكل دوري يعتبر أهم وسيلة لتزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها عن الوضع المالي للشركة حيث أنه في الحالة الطبيعية، يتوجب على الإدارة أن تركز على أداء الشركة من خلال تسيير الأعمال بأكبر فعالية وأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى ضمان إعداد التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛ ومع ذلك فإن المرونة التي تحتوي عليها المعايير المحاسبية يمكن أن تؤدي إلى توفير فرص تمكن الإدارة من صياغة التقارير المالية بما يتناسب مع مصالحها، بدلا من تقديم صورة دقيقة للواقع الاقتصادي والأداء المالي للشركة [1].

2. العوامل المساعدة على ابراز مفهوم الحوكمة

قد يعتبر استعمال مصطلح "حوكمة الشركات" حديث النشأة؛ إلا أن أصوله تعود إلى القرن الثامن عشر، أين تطرق الاقتصادي الانجليزي (Adam Smith,1776) إلى الفصل بين الملكية والإدارة في مجال أعمال التجارة بشكل غير مفصل، حيث لاحظ أن المديرين من غير المالكين هم أقل حرصا مقارنة مع من يديرون شركاتهم

[1]- Oliver Marnet, **Behaviour and rationality in corporate governance**, Edition Routledge, USA, 2008, p. 14-15.

وأملاكهم بأنفسهم[1]؛ ليأتي بعده العديد من الباحثين الذين تطرقوا لمشكلة تعارض المصالح وحاولوا الوصول إلى أهم الوسائل التي تساعد على التوفيق بين مصالح الملاك والمديرين.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على ابراز مفهوم الحوكمة وضرورة تطبيقه ما يلي:

1.2. نظرية الوكالة

إن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يرجع لنظرية الوكالة والتي يعود ظهورها للأمريكيين (Berle & Means, 1932) اللذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات، وأن هذا الفصل له آثار على مستوى أداء الشركة، ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين صاحبي جائزة نوبل للاقتصاد (Jensen & Meckling, 1976) اللذين اهتما بمفهوم الحوكمة وأبرزا أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة[2]. – سيتم التطرق لها بشيء من التفصيل في العناصر الموالية–

2.2. الأزمات المالية وانهيار الشركات العالمية

ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بسبب الأزمات المالية التي مست مختلف القطاعات عبر العديد من دول العالم، والتي كشفت عن حالات كثيرة من الغش والاحتيال بسبب عجز الجهات التنظيمية والرقابية عن القيام بمهامها، وهذا ما أكدته الأزمة المالية العالمية عام 2008.

إضافة إلى الفضائح المالية المتتالية التي شهدها العالم، أهمها ما حدث في الشركات العالمية الكبيرة سنة 2002 مثل شركة Enron للطاقة، شركة World Com للاتصالات، والتي كانت فضائحها محاسبية بالدرجة الأولى، حيث تبين أن الخلل لم يكن في معايير المحاسبة ولكن في سلوك المسؤولين الذين قاموا بالتلاعب بالأرقام المحاسبية مما أدى إلى تغيير مدلول القوائم المالية هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى ضعف آليات الرقابة الداخلية التي كان من المفترض أن تكتشف حالات التلاعب الذي حدث في هذه الشركات، إضافة إلى تواطؤ المدقق الخارجي (مكتب آرثر أندرسن) وعدم إشارته إلى عمليات الغش والاحتيال.

[1]- Floret Ledentu, **Systeme de gouvernance d'entreprise et presence d'actionnaires de controle: Le cas Suisse**, Thèse de doctorat, Université de Fribourg, Suisse, 2008, p. 16.

[2]– بروش زين الدين، دهيمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6–7 ماي 2012، ص. 04.

نتيجة لهذه الفضائح تم سن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات للحد من وقوعها مرة أخرى، والتي كان أهمها صدور قانون (Sarbans-Oxley Act) عام 2002 والذي فرض على الشركات التي يتم تداول أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية، تطبيق مجموعة من قواعد حوكمة الشركات، والإلتزام بها [1].

3.2. مساهمات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

لا يزال موضوع حوكمة الشركات محل نقاش واهتمام كبير، نتيجة الدور الفعال الذي تلعبه المنظمات الدولية التي تناولت هذا المفهوم بالتفصيل، مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المركز الدولي للمشروعات الخاصة.
إلا أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، تعتبر من أكثر المنظمات إسهاما في تطوير مفهوم حوكمة الشركات، حيث تعمل على مساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة على تطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة في كل الشركات العامة والخاصة، إضافة إلى ذلك فقد قامت سنة 1999 بإصدار خمسة مبادئ لحوكمة الشركات تناولت إرشادات تساعد على حماية حقوق حملة الأسهم، تحقيق المعاملة العادلة بينهم، تفعيل دور أصحاب المصالح، الحرص على الإفصاح والشفافية، تأكيد مسئولية مجلس الإدارة.
وفي سنة 2004 أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قائمة جديدة لمبادئ حوكمة الشركات، أضافت من خلالها مبدأ توفير إطار فعال حوكمة فعالة للشركات، وبذلك أصبحت هذه المبادئ الستة من أكثر المبادئ انتشارا واستخداما.

ثانيا: أهم النظريات المساهمة في تطور حوكمة الشركات

تطور مفهوم حوكمة الشركات من خلال مساهمة العديد من النظريات، التي جاءت مكملة لبعضها البعض، أهمها ما يلي:

1. نظرية الوكالة

إن النمو الاقتصادي العالمي المتزايد والتوسع الكبير الذي عرفته الشركة، اقتضى ضرورة الفصل بين الملكية والإدارة وتوكيل أمور التسيير والإدارة لمديرين محترفين، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور مشاكل في العلاقات بين الأطراف المتعاقدة، والتي تعمل نظرية الوكالة من أجل حلها.

[1] – عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح**، الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص. 03.

1.1. تعريف نظرية الوكالة

عرف (Jensen & Mecklin, 1976) الوكالة كما يلي: "علاقة الوكالة عبارة عن عقد بموجبه يمكن لشخص أو أكثر (الأصيل)، توكيل شخص آخر (الوكيل) لإنجاز بعض الخدمات لمصلحة الأصيل، مما يستلزم تفويض سلطة اتخاذ بعض أو كل القرارات للوكيل" [1].

2.1. مشاكل الوكالة (Agency Problems)

تنشأ مشاكل الوكالة بسبب استحالة تحقيق عقد وكالة مثالي لجميع الإجراءات التي يقوم بها الوكيل، والتي تؤثر على منفعته ومنفعة الأصيل ، والتي يكون سببها ما يلي:

أ. **تعارض المصالح (Conflict of Interest)**: بالنظر إلى الفصل بين الملكية والإدارة ومختلف المخاطر التي يتعرض لها أطراف العقد، فإنه لا يمكن التوقع أن الوكيل سوف يعمل دائما لمصلحة الأصيل، لأنه قد لا يكون في المصلحة الذاتية للوكيل تعظيم ثروة الأصيل؛

وعليه فإن مشكلة الوكالة هنا تكمن في الأهداف المتباينة والمتضاربة بين أطراف العقد، وهذا ما يزيد من سلوك الانتهازية opportunistic behavior للوكيل واحتمال قيامه بأعمال خفية hidde action، لتحقيق مصلحته الذاتية[2].

ب. **الاختيار المعاكس (Adverse Selection)**: عادة ما تتوفر المعلومات لدى الوكيل بشكل أكبر منها لدى الأصيل، حيث نجد أن المدير يكون أكثر اطلاعا على شؤون الشركة من المساهم؛ هنا قد يستغل الوكيل هذه المعلومات للقيام بالاختيار المعاكس (adverse selection) [3] ، فيقوم باتخاذ قرارات تتعارض مع الأهداف المتعاقد عليها، وجعلها تتوافق مع مصالحه الشخصية[4]؛ كأن يقوم المدير باختيار طريقة معينة لتقييم المخزون حتى وإن كانت لا تخدم مصالح المساهمين[5].

ج. **الخطر الأخلاقي (Moral Hazard)**: يتمثل في تحمل الأصيل خطر عدم تأكده في بذل الوكيل فعلا لأقصى جهد في أدائه لواجباته، فإذا كان الأصيل يملك معلومات خاطئة حول قدرة الوكيل على تنفيذ مهام

---

[1]- Michael C. Jensen, William H. Meckling, **Theory of the firm : managerial behavior, agency costs and ownership structure**, Journal of financial economic, October, 1976, Vol.3, N.4, P. 05.

[2]- Tomas Rudiger Smith, **Agency theory and its consequences, A study of the unintended effect of agency theory on risk and morality**, Master thesis, Copenhagen business school, 2011, P. 16.

[3]- Caulde Simon, **La théorie de l'agence, Collection mention**, Groupe Eyrolles, 2007, p. 03 disponible sur: http://leguidedurentier.free.fr/documents/theoriedelagence.pdf (17/12/2014)

[4]- Juan Fontrodona, Alejo G. Sison, **The nature of the firm, agency theory and shareholder theory: a critique from philosophical anthropology**, Journal of Business Ethics, 2006, p. 07.

[5]– طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب –تطبيقات الحوكمة في المصارف–**، مرجع سابق، ص. 68.

معينة، فإنه سيواجه صعوبة في التأكد من أن المهام ستنفذ بشكل صحيح؛ مما قد يشجع الوكيل على التخاذل في أداء مهامه بالشكل اللازم[1]؛ ولهذا فإن عامل المصلحة الذاتية سيؤثر على العقد مما قد ينتج عنه تنفيذ إجراءات ليست في مصلحة الأصيل، ويعتبر الخطر الأخلاقي المشكلة الأساسية التي تسعى نظرية الوكالة لمعالجتها من خلال آليات مختلفة (نظام الحوافز– نظام الرقابة)[2].

والشكل الموالي يلخص مشاكل علاقة الوكالة:

الشكل رقم (01): مشاكل علاقة الوكالة

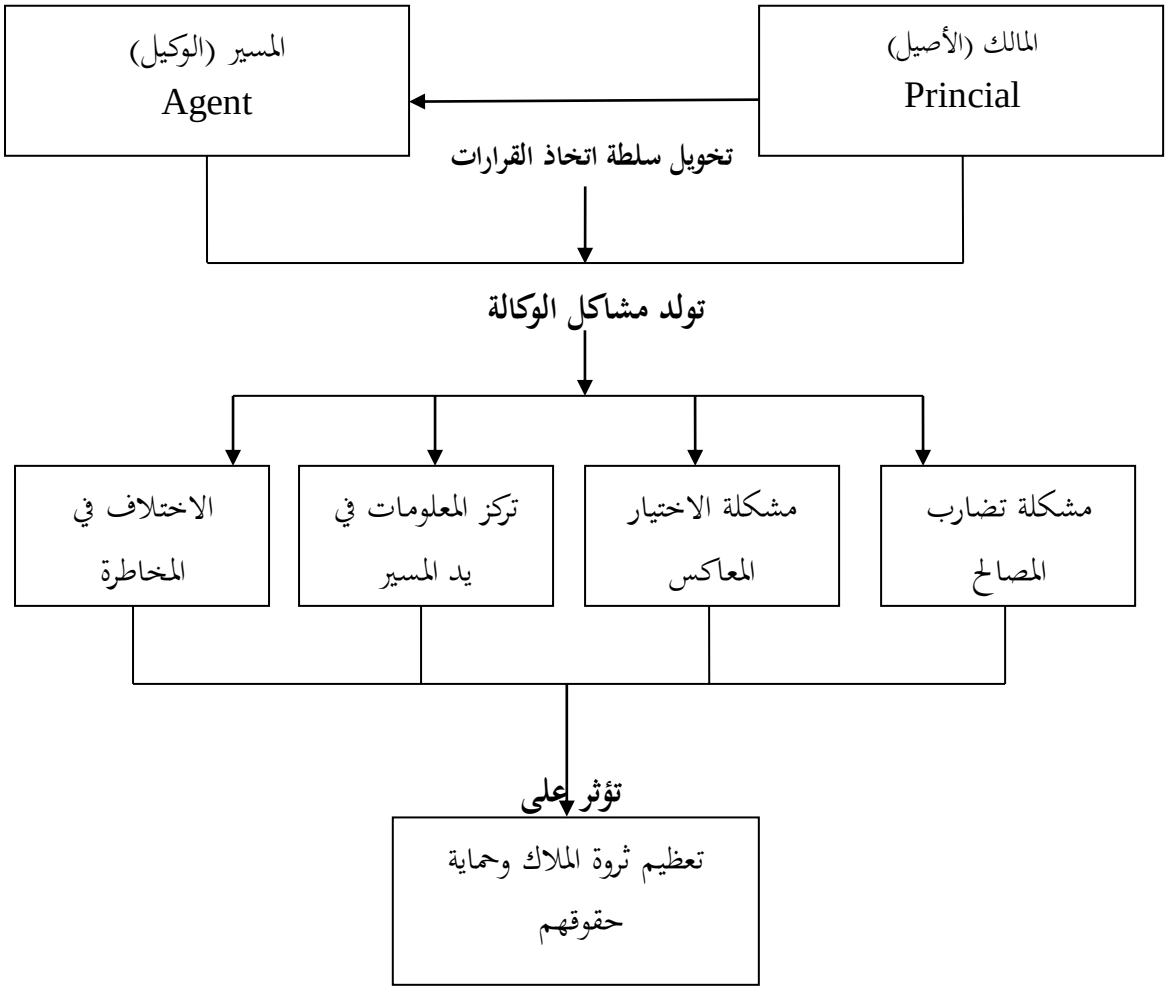

المصدر :بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمة الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2010، ص. 18.

[1]- Dean R. Manna & Al, **Exploringagency theory impliations with franchising**, Journal of business & economics research, V.4, N.4, 2006, p. 22-23.
[2]- Tomas Rudiger Smith, Op.Cit, P. 17.

نلاحظ من الشكل السابق أن تفويض المالك سلطة إدارة الشركة واتخاذ القرارات للمسير ينتج عنه مشاكل بين المديرين والمساهمين تؤثر على تحقيق أهداف المساهمين وحماية حقوقهم، وهذا ما يستدعى توفر آليات تساعد على حل تعارض المصالح القائم وهو ما تسعى إليه مبادئ وآليات حوكمة الشركات.

3.1. تكاليف الوكالة (Agency Costs)

إن كفاءة الأداء تعتبر أحد أهم مفاتيح النجاح لأي شركة (الأصيل)، لذلك وجب التأكد من أن الأطراف العاملة في الشركة (الوكيل) تعمل على تطوير الشركة وبما يعود بالنفع عليها[1]، حيث نجد أن مشكلتي تعارض المصالح والخطر الأخلاقي تؤدي بالضرورة إلى خلق تكاليف ناتجة عن: [2]

- قيام الأصيل بقياس ومراقبة أداء الوكيل؛
- تحديد حوافز فعالة لتشجيع هذا الأخير على القيام بواجباته؛
- تنفيذ اللوائح والقواعد للحد من السلوك غير المرغوب فيه؛

أما عن مستوى التكاليف فهو يعتمد على قدرة الأصيل في إيجاد الحل المناسب للحد من عدم تماثل المعلومات؛ ويمكن التطرق إلى هذه التكاليف بشيء من التفصيل فيما يلي:

أ. تكاليف المراقبة: تعتبر مراقبة عمل وسلوك الوكيل أحسن طريقة لضمان تقيده بشروط عقد العمل، وبذلك فإنه يكون على الأصيل تحمل تكاليف المراقبة monotoring costs، والتي منها تكاليف: التدقيق، تحرير عقود المكافآت، تسريح المسيرين؛ إضافة إلى أن غموض أو اغفال العقد لبعض الأمور يجعل من مراقبة الجهد الحقيقي المبذول من قبل الوكيل أمرا صعبا، وإذا أدرك الوكيل أن هناك خللا في نظام المراقبة monitoring system (عدم قدرة الأصيل على مراقبته) فقد لا يكون على استعداد لبذل الجهد اللازم لضمان الأداء الوظيفي الملائم [3].

ب. عقود الحوافز: تناقش نظرية الوكالة مسألة عقود الأجور الثابتة وعقود الحوافز المتفق عليها من قبل الأصيل والوكيل، حيث أن عقد الأجر الثابت يمكن أن يشجع الوكيل على التخاذل في أداء واجباته إذا كان سيتقاضى نفس المبلغ بغض النظر عن نوعية العمل ومستوى الجهد المقدم؛

في حين أن عقد الحوافز قد يشجع الوكيل على العمل حسب مصالح الأصيل، فالأصيل لا يختار الوكيل فقط وإنما الحوافز الضرورية التي تضمن أن هذا الأخير يسعى فعلا لتعظيم الأرباح والمنافع المحددة، لذا فإنه يمكن الاعتماد

[1]- Dean R. Manna, & Al, Op.Cit, P. 23.
[2]- Tomas Rudiger Smith, Op.Cit, P. 17.
[3]- Dean R. Manna, & Al, Op.Cit, P. 23.

على دقة وسلامة المعلومة المحاسبية والمالية التي تهدف إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمديرين، وعلى الحوافز التي تهدف إلى المواءمة بين مصالح كل منهما[1].

2. نموذج المساهمين

يقوم هذا النموذج على المفهوم السائد بأن المساهمين shareholders هم أصحاب الشركة *owners، لذلك يجب التركيز على تعظيم ثروتهم كهدف أساسي للشركة لأنهم يتحملون أكبر جزء من المخاطر في حالة العسر المالي ويأتون في المرتبة الأخيرة في حالة التصفية، وعليه فهم أحق بالسيطرة على الشركة من باقي أصحاب المصالح؛ ويؤكد أنصار هذا النموذج أنه من خلال تعظيم ثروة المساهمين، فإن القيمة ستتحقق آليا لباقي أصحاب المصلحة في نفس الوقت.

كذلك بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية فإنهم يرون أنها تتحقق مع زيادة الأرباح –المردودية المالية– وهو ما يتحقق بالاختيار الأمثل للمشاريع والإدارة الجيدة لها مما يعود بالمنفعة على المجتمع ككل؛ ويستندون في ذلك إلى المفهوم الشهير "اليد الخفية" لآدم سميث، هذا الأخير الذي أكد أن مساعي الفرد لتوظيف رأس ماله قد ينتج عنها تعظيم القيمة فمن خلال تعزيز مصلحته الفردية فهو يعزز مصلحة المجتمع بشكل غير مباشر.

يرتبط هذا النموذج بنظرية الوكالة حيث وفقا للجانب الأخلاقي فإن المديرين ملزمون بتعظيم ثروة المساهمين، ويهيمن هذا الجانب خاصة على أعمال مجلس الإدارة، الجمعية العامة للمساهمين، نظام الحوافز (المكافآت) الممنوحة للمديرين؛ حيث أن المشكلة الأساسية لحوكمة الشركات في هذا النموذج تنبع من علاقة "وكيل–أصيل"، والتي تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والذي يعتبر السبب في سلوك المديرين غير الهادف إلى تعظيم ثروة المساهمين نظرا لاختلاف مصالح وأهداف كل طرف، فقد يكون للمديرين أهدافا أخرى يسعون لتحقيقها مثل الحصول على زيادة في الرواتب وتعظيم قيمة المكافآت مما يدفعهم إلى التلاعب بقيمة الأرباح المعلن عنها لإظهار قوائم الدخل في وضعية معينة تخدم مصالحهم الشخصية[2].

وفقا لنموذج المساهمين وما جاءت به نظرية الوكالة، فإن حوكمة الشركات ينبغي أن تهتم بإيجاد طرق للتوفيق بين مصالح المديرين والمساهمين، ووضع إطار فعّال يعمل على حماية المساهمين ويسهل لهم ممارسة حقوقهم من

---

[1]- Benoit Pigé, **Ethique et gouvernance des organisations**, Edition: Economica, paris, France, 2010, P. 35.

* رغم أن المساهمين يعتبرون أصحاب رأس المال وليسوا أصحاب الشركة أخذا بالمفهوم الذي يعتبر الشركة كيان قانوني مستقل عن مكوناته.

[2]- Rohit Arora, **Structure and reform of corporate governance in the United Kingdom in relation to the shareholder versus the stakeholder theory**, 2010, p. 11-12, working paper, available from: http://ssrn.com/abstract=1683987 , (24/10/2015).

جهة، إضافة إلى توفير الحوافز الملائمة للمديرين للقيام بواجباتهم كما ينبغي وضمان تدفق الأموال الخارجية إلى الشركة وضمان حصول الممولين على عوائد استثماراتهم من جهة أخرى.

إن من أهم الانتقادات التي وجهت لنموذج المساهمين هو أن التحليل يركز فقط على المساهمين والمديرين ومشكلة التوفيق بين مصالحهما، في حين أن المساهمين ليسوا الطرف الوحيد الذي يهتم بنشاط الشركة، حيث أن الوصول إلى الأداء الاقتصادي الجيد وتحقيق القدرة التنافسية التي تضمن نجاح الشركة واستمراريتها، يكون نتيجة عمل جماعي يجسد مساهمات أطراف عديدة يقدمون مختلف الموارد التي تحتاجها الشركة، من بينهم الموظفين والدائنين والعملاء والموردين، لذلك فإن حوكمة الشركات تتبنى أطر على النطاق الواسع والتي تشمل الحوافز والمتطلبات التي تواجهها جميع أصحاب المصلحة[1].

3. نموذج أصحاب المصلحة

يركز نموذج أصحاب المصلحة على نظرية النظم sysetms theory والتي وسعت من حدود المؤسسة من خلال تعريفها على أنها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر، وأن العوامل الخارجية تعتبر جزءا من كل مؤسسة؛ حيث أن العامل الرئيسي حسب هذا النموذج هو الاعتراف بجميع الأطراف ذات المصلحة وعلاقاتهم بالمؤسسة[2].

وعليه فإن تعريف أصحاب المصلحة يشمل جميع الأطراف التي يمكن أن تؤثر وتتأثر بنشاط الشركة، سواء أكانت لهم حصة في الشركة أم لديهم مصلحة فقط، ويمكن تصنيفهم إلى فئتين: [3]

- فئة أصحاب المصلحة الأساسين: الذين من دونهم لا تتم الأعمال، وتشمل هذه الفئة: الموظفون، الدائنون، الموردون، العملاء.
- فئة أصحاب المصلحة الثانويين: الذين لهم تأثير في العديد من الأحداث التي تهم الشركة، ويتمثلون في: وسائل الإعلام، الحكومة ، التنظيمات والهيآت، المجتمع.

1.3. أهداف نموذج أصحاب المصلحة

وتتجلى أهم أهداف هذا النموذج فيما يلي:

- مراعاة مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة والتأكيد على أنه لا يجب تجاهل أي طرف ساهم في نجاح الشركة؛
- تجسيد مبدأ أن نجاح الشركة يتحقق عند قيام كل طرف من أصحاب المصلحة بدوره على أكمل وجه؛

[1]- Maria Maher, Thomas Andersson, Op.Cit, p. 07.
[2]- Ruth V. Aguilera, **Corporate Governance,** International Encyclopedia of Economic Sociology, January 2004, p.04, working paper, available at, http://ssrn.com/abstract=611022 (22/05/2015).
[3]- Rohit Arora, Op.Cit, p. 15.

- تشجيع التعاون الفعال بين مختلف الأطراف ذات المصلحة؛
- تشجيع عملية المساءلة أمام جميع الأطراف ذات المصلحة؛
- التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية كسائر الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم مسؤوليات المواطنة.

2.3. أهم الصراعات بين أصحاب المصلحة

قد تحدث صراعات بين الأطراف ذات المصلحة أهمهما الصراعات بين المساهمين، المديرين، الموظفين، ويمكن تصنيفها كما يلي:[1]

أ. صراع طبقي Class Conflict

وهو أن يحدث تعارض مصالح المساهمين والمديرين من جهة مع مصالح الموظفين من جهة أخرى، إذ قد يسعى المديرون لتعظيم قيمة المساهمين ويهملون مصالح الموظفين خاصة فيما يتعلق بمسائل الأجور والمكافآت، لذلك فإن الممارسات الصحيحة تتطلب من المديرين استخدام بعض الأساليب مثل المكافآت الشرطية contingent pay ، تمليك الموظفين employee ownership كوسيلة لمواءمة مصالح المساهمين والموظفين والتقليل من الصراع الذي قد يحدث بينهم.

ب. صراع الأطراف المطلعة والأطراف غير المطلعة Insider-Outsider Conflicts

يحدث هذا النوع من الصراع عندما تتعارض مصالح المديرين والموظفين معا (Insider) مع مصالح المساهمين (outsider)، فقد يقوم المديرون بالتعاون مع الموظفين على اتخاذ القرارات التي يرونها في صالح الشركة حتى وإن لم تكن من أولويات المساهمين كإعادة الهيكلة وتوجيه الجهود للحد من عمليات الاستحواذ الخارجي.

ج. صراع المساءلة accountability conflicts

يحدث عندما تتعارض مصالح المديرين مع المصالح المشركة للمساهمين والموظفين، فقد يقوم هذان الأخيرين بالتعاون للتخلص من الأداء الضعيف أو الانتهازي للمديرين أو المطالبة بمستوى أعلى من الشفافية، إذ أن مراقبة عمل المديرين وإخضاعهم للمساءلة يساعد على نجاح الشركة واستمراريتها، بينما تعارض مصالح المساهمين والموظفين قد يعطي الفرصة للمديرين لتحقيق أهدافهم الشخصية.

من أهم الانتقادات التي وجهت لنموذج أصحاب المصلحة هي أنه لا يعطي توجيهات واضحة لمساعدة المديرين في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات، مما قد يدفعهم إلى استخدام مبرر خدمة أصحاب المصالح كمبرر

[1]- Ruth V. Aguilera, Op.Cit, p. 04-05.

لسوء أداء الشركة؛ على عكس نموذج المساهمين الذي يضع آليات معينة لقياس كفاءة الأداء مثل مردودية الشركة حتى يتمكن من تحقيق المساءلة حول الأداء[1].

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

تكمن أهمية حوكمة الشركات في اهتمامها بالعديد من الجوانب التي تؤثر على نجاح الشركة واستمراريتها، والتي منها الجوانب الاقتصادية، القانونية والتنظيمية، إضافة إلى اهتمامها بتوعية الشركات بأخلاقيات العمل والمصالح الاجتماعية.

أولا: الجانب الاقتصادي

تتمثل أهمية حوكمة الشركات على الصعيد الاقتصادي في سعيها لتحسين أداء الشركات وضمان حصولها على التمويل بأقل تكلفة ممكنة من خلال الاهتمام بمصالح جميع الأطراف المشاركة والمهتمة بنشاط الشركة، وتمتد هذه الأهمية لتشمل أسواق رأس المال من خلال تعزيز كفاءتها ومساعدتها على الاستقرار، وسيتم توضيح هذه الأهمية بشيء من التفصيل كما يلي:

1. على مستوى الشركات

تسعى حوكمة الشركات بصفة عامة إلى:

- تعظيم القيمة السوقية للشركة وتدعيم تنافسيتها من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد، مما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وأجنبية للتوسع والنمو؛
- تشجيع جذب المزيد من الاستثمارات، من خلال توفير الحماية للمساهمين والدائنين، وضمان اتباع المديرين للأساليب التمويلية الجيدة للحصول على عوائد تنافسية للمستثمرين[2]؛
- تحقيق الشفافية والدقة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب عن ذلك من زيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات[3]؛

[1]- Maria Maher, Thomas Andersson , Op.Cit, p. 10.

[2]- أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص. 185.

[3]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص. 29.

كما أن الحوكمة تقدم مساعدات عديدة للأطراف المهتمة بالشركة، نجملها فيما يلي:

1.1. بالنسبة للمساهمين

يسعى حملة الأسهم دوما إلى الحصول على أكبر عائد ممكن من استثماراتهم، إلا أنهم غالبا ما يواجهون بعض المشاكل في سبيل تحقيق ذلك، والتي تعمل حوكمة الشركات على حلها كما يلي:[1]

- تعظيم ثروة المساهمين وضمان حصولهم على عوائد استثماراتهم؛
- حماية حقوق المساهمين من خلال منع المديرين من تحقيق مصالحهم الذاتية؛
- حماية حقوق الأقلية من حملة الأسهم بما في ذلك حقهم في إبداء الرأي في شؤون الشركة؛
- المعاملة العادلة للمساهمين وعدم اهمال حقوق المساهمين الأجانب.

2.1. بالنسبة للإدارة وأعضاء مجلس الإدارة

يقوم المساهمون بتوكيل أفراد معينين يقومون بتمثيلهم وإدارة شركاتهم والعمل بما يحقق مصالحهم، وفي المقابل يحصل أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون على رواتب مقابل جهودهم، وفي أحيان أخرى على مكافآت وعلاوات لتشجيعهم على أداء مهامهم بأحسن طريقة ممكنة، ولهذا فإن أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمديرين تتجسد فيما يلي:

- تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء[2]؛
- توفير الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لتشجيعهم على أداء مهامهم[3].

3.1. بالنسبة لأصحاب المصالح الآخرين

إن نجاح واستمرارية الشركة يعتمد على تضافر جهود العديد من الأطراف المشاركة في نشاط الشركة، ولذلك اهتمت حوكمة الشركات بمصالح جميع هذه الأطراف وعملت على حمايتها وتخفيض التعارض القائم بينها من خلال:

- توفير المعلومات اللازمة لكل الأطراف ذات المصلحة بشكل عادل وشفاف؛

---

[1]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة: نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح**، مصر، 2002 ، ص. 05.

[2]- إبراهيم السيد المليجي، **دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر**، 2009، متوفر على الموقع: http://repository.ksu.edu.sa/jspui/handle/123456789/8269 ، (2014/12/19).

[3]- OECD, **Principles of Corporate Governance**, 2004, p. 11, Available From: www.oecd.org

- توضيح المخاطر للدائنين (الذين قد يطلبون ضمانات نتيجة تخوفهم من حالات العسر المالي والتصفية)؛[1]
- حماية حقوق الموظفون الذين يعتبرون من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الشركة، من خلال:[2]

- الحق في التشاور، حيث يجب استشارة الموظفين في بعض القرارات، وفي المقابل فإن هذا الحق يزيد من شفافية القرارات الإدارية، ويسمح لآراء الموظفين بالمساهمة في تحسين تناسق المعلومات بين الإدارة والسوق؛
- ضمان تمثيل العاملين على مستوى مجالس الإدارة، والحق في ترشيح وانتخاب أعضاء المجلس الإشرافي (الرقابي supervisory)؛
- حق الترشح في مجلس الإدارة إذ يتم في كثير من الحالات تكليف الموظفين المشاركة في المجلس، حيث يخلق هذا الحق نظام رقابة وتوازن بين الإدارة ومجلس الرقابة؛

من خلال ما سبق يتضح أن حوكمة الشركة تسعى للتخفيف من مشاكل الوكالة القائمة بين المساهمين والمديرين بصفة خاصة، والتقليل من تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذات المصلحة بصفة عامة، وهذا ما ينتج عنه زيادة درجة الثقة اللازمة لحسن سير الأعمال.

2. على مستوى الاقتصاد ككل

تعتبر حوكمة الشركة ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد ككل، حيث أنها تعد مكسبا لكل من:

- الشركة من خلال سعيها لتحسين الأداء وتخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات؛
- المساهمين من خلال تعظيم القيمة على المدى الطويل؛
- كافة الأطراف ذات المصلحة من خلال ضمان وحماية حقوقهم؛

وبذلك فهي تمثل أيضا مكسبا للاقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل فيه[3]؛ إضافة إلى أن الحوكمة تعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية، نظرا لارتباطها الكبير بزيادة الإنتاجية ودعم النمو على المدى الطويل، إذ أن مستقبل الأسواق يعتمد على تحسين الحوكمة والإدارة الرشيدة للشركات الناشطة فيها[4].

---

[1]- مركز المشروعات الدولية الخاص، مرجع سابق، ص. 05.

[2]- Olivier Fremond, **The role of stakeholders**, OECD, October, 2000, p. 05, Available From: www.oecd.org

[3]- أيرا م.ميلليستاين، جي دي، **حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون**، ترجمة سمير كريم، ط3، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، ص. 32.

[4]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سابق، ص. 03.

من خلال ما سبق نستنتج أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الاقتصاديات سواءً في الدول الناشئة أو المتطورة، ذلك أن ضعف الاقتصاد في أي بلد لا يرجع فقط لفشل السياسات الاستثمارية فيه، وإنما لفقدان الثقة وضعف مستويات الرقابة، حيث أن ضعف تطبيق الحوكمة لا يؤدي فقط إلى انهيار الشركات وفشلها وإنما إلى فقدان مصداقية النظام الاقتصادي ككل.

ثانيا: الجانب القانوني

بصفة عامة يعتبر القانون أداة رقابة وإصلاح للمجتمع ككل، وبصفة خاصة يلعب دورا أساسيا في تحسين سير أعمال الشركات وضبط سلوك القائمين عليها، وتبرز أهمية حوكمة الشركات في هذا الجانب كما يلي:

- حث الشركات على الالتزام بالقوانين والقواعد مثل القانون التجاري وقانون الشركات والتي تعمل على تنظيم عمل الشركات [1]؛
- تلعب دورا أساسيا في تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في نشاط الشركة من مساهمين ومديرين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات التي تخص شؤون الشركة، وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء[2]؛

إضافة إلى أنه من جهة تعتبر القوانين والتشريعات من أهم المتغيرات التي يُعتمد عليها في صياغة مبادئ وقواعد الحوكمة، ومن جهة أخرى فالحوكمة تدعم الأطر القانونية والتشريعية من خلال اهتمامها بمشاكل عديدة مثل تعارض المصالح، وتجنيب مختلف الأطراف المهتمة بنشاط الشركة من الوقوع في خلافات قانونية خاصة تلك الناجمة عن العقود غير المكتملة.

ثالثا: الجانب الأخلاقي

يتسع نطاق اهتمام الحوكمة ليشمل جميع القواعد التنظيمية لأوضاع الشركات بما في ذلك الجانب الاجتماعي والأخلاقي، والذي يعتبر امتدادا للجانب الاقتصادي، وتبرز أهمية حوكمة الشركات في هذا الجانب كما يلي: [3]

- تشجيع إتباع قواعد السلوك الأخلاقي وأخلاقيات المهنة عند اتخاذ القرارات؛
- التأكيد على الرقابة الذاتية إذ من خلالها تستطيع الشركة أن تحل بعض مشاكلها بنفسها دون اللجوء إلى أطراف خارجية؛

---

[1]- أحمد علي خضر، مرجع سابق، ص. 182.

[2]- كاثرين كوتشا هبلينغ وآخرون، **حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون**، ترجمة سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ط3، 2003، ص. 03.

[3]- أحمد علي خضر، مرجع سابق، ص. 190.

- تحسين فرص الشركات في الحصول على رؤوس الأموال، تحسين سمعتها، زيادة ولاء عملائها، تخفيض المخاطر التجارية، ذلك أن العناية بأخلاقيات العمل التجاري له مزايا مباشرة على أداء الشركة؛
- زيادة الرغبة في التعامل مع الشركات التي تتبنى قواعد الحوكمة بسبب تركيز هذه الأخيرة على فكرة الإفصاح والشفافية؛
- زيادة القدرات التنافسية للشركات التي تطبق الاستراتيجيات المتعلقة بمفهوم مواطنة الشركات والتي تعني أن عمل الشركات يكون وفقا لممارسات تجارية أخلاقية، فبالإضافة إلى تحقيق الأرباح تقوم بمراعاة مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة مثل احترام الموظفين، تقديم منتجات وخدمات آمنة جديرة بالثقة، التمتع بسجل جيد في التعامل مع البيئة، والعمل على تحسين ظروف المجتمع ككل.

ويوضح محسن أحمد الخضيري طريقة الاستفادة من حوكمة الشركات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الاستفادة من عمليات حوكمة الشركات

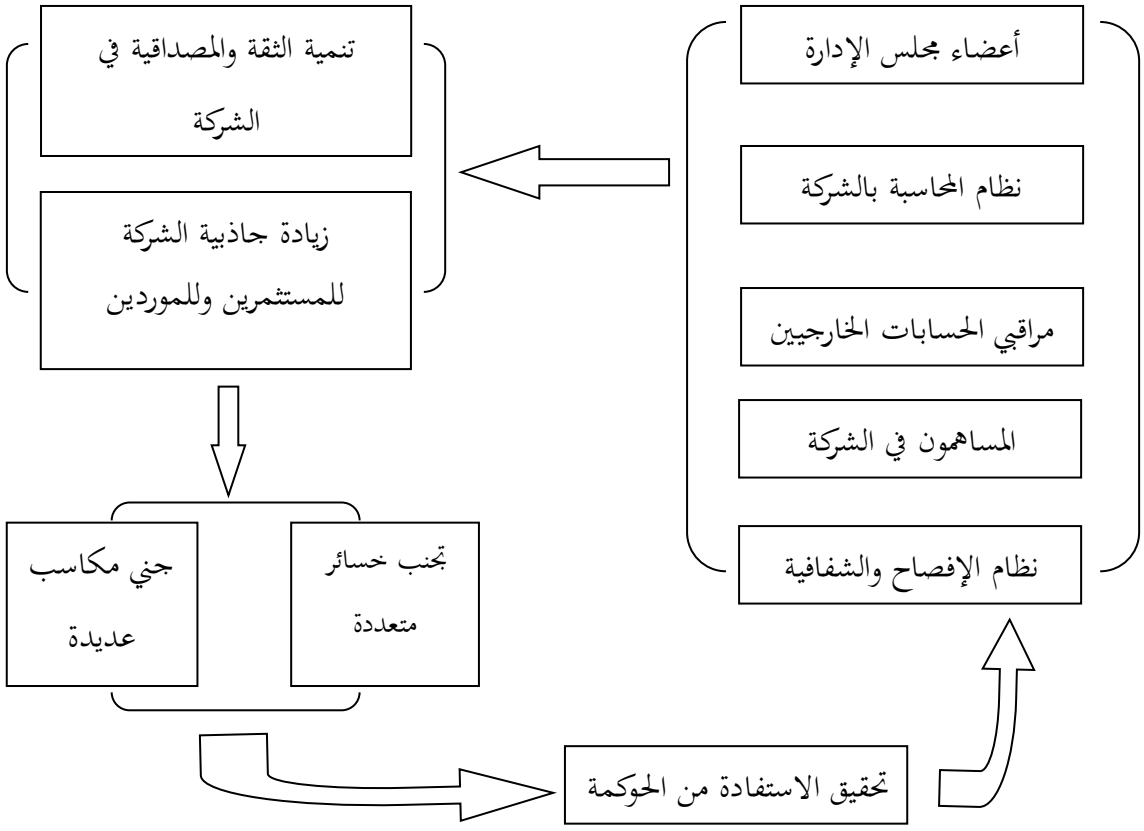

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص. 189.

مما سبق يمكن تلخيص أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية:

- مكافحة الفساد بجميع أشكاله الإداري والمالي والمحاسبي؛
- دعم الإطار القانوني والتنظيمي وتقويته من خلال خلق بيئة أعمال ملائمة؛
- تدعيم الشفافية في جميع عمليات ومعاملات الشركة للتمكن من الكشف عن ممارسات الغش والاحتيال، وبالتالي تسهيل عملية الرقابة والمساءلة لجميع الأفراد ومحاسبتهم؛
- تحسين أداء إدارة الشركة من خلال تقديم المساعدة للمديرين ومجالس الإدارة في عملية اتخاذ القرارات وتوفير الحوافز اللازمة، ثم مراقبة أدائهم لضمان تحقيق أهداف الشركة وأصحاب المصلحة فيها، مما ينتج عنه تطوير أداء الشركة ككل؛
- ضمان حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بالموازاة مع تحقيق مصالح أصحاب المصلحة الآخرين؛
- المساعدة على جذب رأس المال الاستثماري المحلي والأجنبي من خلال تحسين ثقة المستثمرين، إضافة إلى الحد من هروب رؤوس الأموال نحو الخارج؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية وضمان الاستمرارية؛
- تعميق فكرة الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها اللازمة للقيام بالأعمال؛
- خلق أنظمة للرقابة الذاتية، التأكيد على الالتزام بأخلاقيات المهنة والحرص على المسؤولية الاجتماعية؛

وفي الأخير، يمكن القول أن حوكمة الشركات تعد من أهم الأساليب اللازمة لحسن عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات وضمان تحقيق الأهداف بشكل قانوني واقتصادي سليم؛ ولتحقيق ذلك لابد من تضافر الجهود لجميع الأطراف ذات المصلحة، وتفعيل نظام الإشراف والرقابة لمواجهة الفساد والاحتيال، إضافة إلى خلق نظام للرقابة الذاتية ضمن إطار أخلاقي يتميز بالنزاهة والشفافية.

المبحث الثاني: دور حوكمة الشركات كنظام في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

حتى تحقق حوكمة الشركات الأهداف التي تسعى إليها، ينبغي أن تعمل مكوناتها كنظام متكامل، من خلال توفر ما يلي:

- المجموعة الأولى: والتي تمثل الركائز التي تستند عليها حوكمة الشركات ودونها لا يمكن توفير إطار سليم للحوكمة وتتكون من:
  - السلوك الأخلاقي؛
  - الرقابة والمساءلة؛
  - إدارة المخاطر.
- المجموعة الثانية: والتي تمثل الأساسيات اللازمة لتطبيق حوكمة الشركات، وتتكون أساسا من:
  - الأطراف المعنية بالحوكمة؛
  - محددات الحوكمة؛
  - آليات الحوكمة.
- المجموعة الثالثة: والتي تمثل أهم ما تسعى الحوكمة لتحقيقه، وتتكون من:
  - حماية المساهمين وجميع أصحاب المصالح؛
  - ضمان المعاملة المتكافئة بينهم؛
  - توفير الإفصاح والشفافية؛
  - تفعيل دور مجلس الإدارة.

وعليه يمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي:

شكل رقم (03): نظام حوكمة الشركات

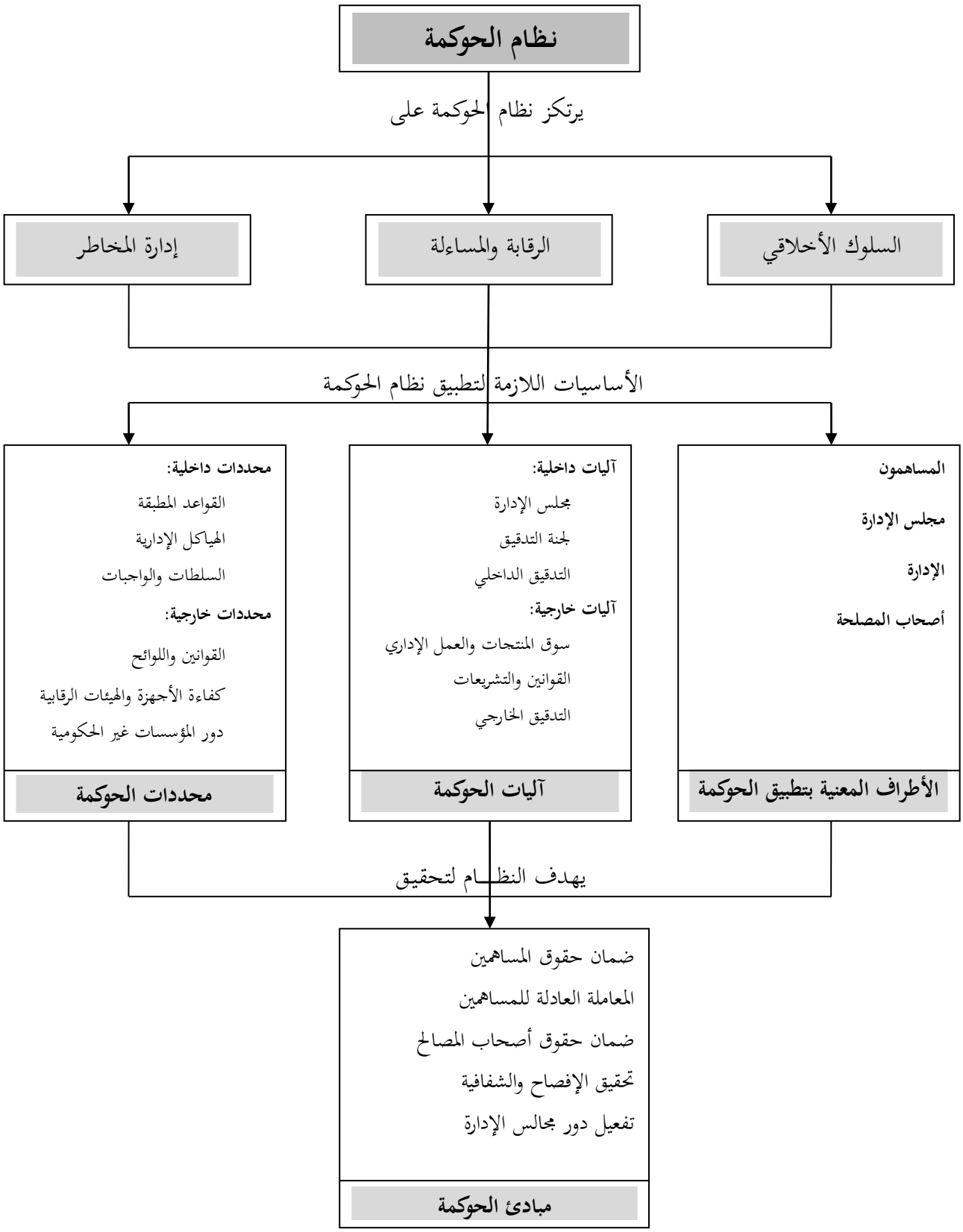

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما يحتويه هذا المبحث.

تجدر الإشارة إلى أنه سيتم التطرق أولا إلى أساسيات تطبيق حوكمة الشركات، ثم إلى كل من الركائز التي يستند عليها نظام الحوكمة، ومبادئ الحوكمة، إضافة إلى دور كل منهما في الحد أو التقليل من إدارة الأرباح.

المطلب الأول: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات

نعني بأساسيات الحوكمة، المستلزمات التي تساعد على التطبيق الفعّال لحوكمة الشركات من أجل التمكن من تطبيق مبادئها وتحقيق أهدافها، وللإلمام بهاته الأساسيات ينبغي أولا تحديد أهم الأطراف المشاركة في تطبيق الحوكمة، ثم أهم الآليات التي تستخدمها هذه الأطراف –آليات حوكمة الشركات– لبلوغ لأهدافها، بالإضافة إلى أهم المحددات التي يتوجب توفرها عند تطبيق حوكمة الشركات.

أولا: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي[1]:

1. المساهمون

وهم الذين يقدمون رأس المال الشركة، ويسعون على المدى البعيد إلى تعظيم ثروتهم عن طريق تعظيم قيمة الشركة مما يحدد مدى استمراريتها، مقابل الحصول على عائد مناسب، وهو ما يعطيهم الحق أيضا في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، إلا أن عدم تحقيق أرباح كافية يقلل من رغبة المساهمين في تنويع وتوسيع نشاط الشركة مما قد يؤثر على مستقبلها.

ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء مجلس الإدارة في اطار القوانين السارية المفعول والسياسات المنتهجة.

2. مجلس الإدارة

ويتكون من أعضاء يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح، ومن بين مهام هذا المجلس تعيين المديرين التنفيذيين الذين يوكل لهم التسيير اليومي لأعمال الشركة، ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة والمحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

وقد بينت المبادئ العالمية للحوكمة حسب OECD بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

[1]– زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، الملتقى الدولي الثامن حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7-8 ديسمبر2010، ص. 09-10.

- **واجب العناية اللازمة** (Duty of Care): حيث يتطلب أن:
  - يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص اللازمين في اتخاذ القرارات؛
  - يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة؛
  - تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول.
- **واجب الإخلاص في العمل** (Duty of Loyalty): ويشمل ذلك:
  - المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح؛
  - وضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

إن إطار حوكمة الشركات يضمن توجهاً استراتيجياً للشركة، ورقابة فعّالة ومساءلة للإدارة من قبل المساهمين والأطراف ذات المصلحة، وهذا ما يعني أن مجلس الإدارة يجب أن يعمل على أساس معلومات شاملة ولصالح الشركة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساو، من خلال الوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب.

3. الإدارة التنفيذية

وهي المسؤولة عن التسيير الفعلي للشركة وتقديم التقارير عن الأداء إلى مجلس الإدارة، كما أنها تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن توفير عنصري الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها الشركة؛ إذ أن الإدارة التنفيذية تعتبر حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة التنفيذية بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.

وحتى يتم التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بواجباتها، فإنه يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم مقارنة الأداء المحقق مع الأهداف الموضوعة وتصحيح ما يجب.

4. أصحاب المصالح

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والموظفين، والتي قد تتوافق مصالحهم أحيانا، وقد تتعارض أحيانا أخرى؛ وتعتبر هذه الأطراف مهمة جدا للشركة، فهي التي تقوم بالمهام التي تساعد الشركة على القيام بنشاطها.

من خلال ما سبق، نستنتج أن حوكمة الشركات تتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف المعنية بتطبيقها، حيث أن تكامل الجهود التي يبذلونها يساعد الشركة على البقاء والاستمرارية وتحقيق القيمة المضافة، إضافة إلى التأثير في سلوك وسمعة الشركة.

ثانيا: آليات حوكمة الشركات

يقصد بآليات حوكمة الشركات مجموعة الوسائل التي تهدف إلى توجيه ورقابة سلوك الإدارة عند اتخاذ القرارات، لضمان تحقيق مصالح المساهمين وجميع أصحاب المصلحة.

وقد اختلف الباحثون في تصنيف آليات الحوكمة، إلا أنهم تطرقوا إلى نفس الآليات تقريبا مع بعض الاختلاف في التسميات ومجموعات التقسيم؛ فهناك من صنفها إلى آليات محاسبية وآليات غير محاسبية (قانونية ورقابية، إدارية وتنظيمية) في حين صنفها آخرون إلى آليات داخلية وأخرى خارجية، ويعتبر التصنيف الأخير من أشهر التصنيفات وأكثرها استخدما.

وتماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة سنكتفي بعرض بعض الآليات بشكل مختصر ليتم التفصيل فيها في الفصل الثالث لهذه الدراسة- وهي كالتالي[1]:

1. معايير المحاسبة والمراجعة

تعد معايير المحاسبة والمراجعة من أهم الآليات التي تساعد على تفعيل حوكمة الشركات، إذ أنها تمثل إحدى الآليات التي تحث الشركات على إتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة، بما يحقق مصالح الشركة والأطراف المهتمة بها، وبالتالي تحقيق جودة التقارير المالية التي تعتبر الأساس السليم لاتخاذ القرارات.

2. لجان التدقيق

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بالحوكمة على ضرورة وجود لجان للتدقيق في الشركات التي تسعى إلى التطبيق الفعال للحوكمة، وذلك لدورها الهام في :

- زيادة موثوقية القوائم المالية التي تنشرها الشركة؛
- مساندة الإدارة العليا للقيام بالمهام المنوطة بها بكفاءة وفعالية؛
- تدعيم استقلالية المدقق الداخلي والمدقق الخارجي؛
- تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق.

[1]- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد: **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص. 08.

3. التدقيق الداخلي

يساعد التدقيق الداخلي الشركة على تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها، من خلال تقييم وتحسين نشاط الشركة، ومن ثم تأكيد صحة المعلومات المحاسبية والمالية التي تفصح عنها.

وتجدر الإشارة إلى أن كل ذلك يتحقق نتيجة استقلالية قسم التدقيق الداخلي من خلال الحاقه بمجلس الإدارة وعمله مع لجنة التدقيق مباشرة.

4. التدقيق الخارجي

يلعب التدقيق الخارجي دورا جوهريا في مجال الحوكمة، نتيجة لما يقوم بها المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية والمالية، وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد عن مدى صدق القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة.

ثالثا: محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق حوكمة الشركات، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئها، وتصنف هذه المحددات إلى مجموعتين[1]:

1. المحددات الخارجية

وترتبط بالبيئة الخارجية (المحيط) التي تعمل فيها الشركة والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى، وتشمل:

- القوانين واللوائح مثل قوانين: الشركات، سوق المال، الإفلاس، المنافسة ومنع الاحتكار؛
- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة المعلومات التي تنشرها، وأيضا وضع العقوبات اللازمة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتتمثل المؤسسات غير الحكومية على سبيل المثال في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين.

[1]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سابق، ص. 19-20.

2. المحددات الداخلية

تشمل القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات، وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، إضافة إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

المطلب الثاني: ركائز حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح

ترتكز الحوكمة كما تطرق إليها (حماد، 2008) على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في: السلوك الأخلاقي، الرقابة والمساءلة، إدارة المخاطر؛ وتعتبر هذه الركائز ذات أهمية بالغة لما لها من دور في تدعيم الحوكمة وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح.

أولا: الالتزام بالسلوك الأخلاقي

يعتبر السلوك الأخلاقي بعدا مهما لسياسة الشركة، حيث أنه يلعب دورا مرجعيا عند اتخاذ مختلف القرارات، ذلك أن المبادئ والمعايير الأخلاقية تهدف إلى توفير توجيه مستمر أثناء أداء الأعمال.

1. أخلاقيات الأعمال كجزء من حوكمة الشركات

في ظل الأزمات المالية التي شهدها العالم بشكل مستمر، وانهيار أكبر الشركات العالمية، أصبح هناك اعتراف -ضمني أو صريح- بأن هناك أزمة أخلاق، حيث انخفضت الثقة وانعدمت أحيانا بالنسبة للعديد من الشركات، خاصة بعد تبين الحقائق من جهة، وتزايد الشائعات التي تتداولها وسائل الإعلام من جهة أخرى، وهو ما أثر بدوره على صورة الشركات.

وقد أرجع البعض حدوث هذه الانهيارات إلى تزايد حدة المنافسة التي جعلت الشركات والمديرين يقومون بإظهار الأداء بصورة جيدة -حتى وإن كانت عكس ذلك- مهما كانت التكاليف؛ أما البعض الآخر فيرى أن الأمر أبسط من ذلك، وأنه يرجع لطبيعة سلوك الأفراد أنفسهم وزيادة تدهور القيم الأخلاقية في مجال الأعمال، حيث زاد مستوى الانتهازية من أجل تحقيق أهداف شخصية للقائمين على الشركات مثل الرغبة في تعظيم الأجور والحوافز [1].

[1]- Campbell Jones & Al, **Business ethics: Acritical approach**, Routledge Edition, New York, 2005, P. 17.

نتيجة لذلك ظهرت العديد من الممارسات مثل المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح، اللتين تصنفان على أنها ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية، حيث تؤثر على أداء الشركات وتؤدي بها إلى حالات الفشل كما حدث مؤخرا لعدد كبير من الشركات (Worldcom, Enron,...)، إضافة إلى تأثيرها على جميع الأطراف ذات المصلحة.

وتكمن مشكلة أخلاقيات العمل في عدم وضع الاعتبارات الأخلاقية بشكل رسمي حيز الاستخدام العملي في مختلف المواقف التي يواجهها الأفراد أثناء تأدية واجباتهم، إذ بدل أن تبقى هذه الأخلاقيات مجرد انعكاس لمبادئ فلسفية ينبغي أن تحظ بأهمية أكبر في مجال الأعمال؛ ويجب على النظام الأخلاقي تلبية ثلاثة شروط أساسية: [1]

- يجب ألا تبقى معايير الأخلاق مجرد قواعد مكتوبة وإنما ينبغي العمل بها وتشجيع الالتزام بها؛ ذلك أن المبادئ (الرسمية) والمواقف (الظرفية) ينبغي أن تتكامل ضمن إطار أخلاقي.
- إن تعدد القيم والمبادئ يتطلب التوفيق بينها لتجنب المشاكل الناتجة عن اختلافها، وهذا يعني أن نظام الأخلاقيات يجب أن يتوفر على نماذج للتعامل مع تلك الاختلافات.
- التوجه نحو الاهتمام بعواقب نشاط الشركة الذي يمكن أن يسبب أضرارا لأطراف خارجية مثل المجتمع والبيئة، أو بعبارة أخرى التشجيع على تحمل المسؤولية.

1.1. دور السلوك الأخلاقي في تدعيم الحوكمة

لقد كان من أهم أسباب الأزمات التي مست العديد من دول العالم وكذلك انهيار أكبر الشركات غياب الضمير الأخلاقي وما ترتب على ذلك من تزوير واختلاس وتلاعب في الحسابات والقوائم المالية، انتشار الفساد المالي والإداري بين القائمين على إدارة هذه الشركات، افتقاد الممارسة السليمة للرقابة وعدم الاهتمام بسلوكيات وأخلاقيات الأعمال وآداب المهنة.

فإذا كانت الحوكمة هي عبارة عن مجموعة القوانين والنظم التي تهدف إلى مقاومة أشكال الفساد المالي والإداري، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعّالة لتحقيق أهداف الشركات بشكل عام، وهو الأمر الذي يتطلب وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على أداء الشركات؛ فإن الأخلاق الحميدة هي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هذه الأهداف، كما أن الحوكمة لا يمكن أن توجد بمعزل عن الجانب الأخلاقي للأشخاص أنفسهم القائمين على تطبيقها[2].

---

[1]- Walther Ch. Zimmerli & Al**, Corporate ethics and corporate governance**, Springer Edition, New York, 2007, P. 39 – 41.

[2]– بريش عبد القادر وحمو محمد، **البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20–21 أكتوبر2001، ص. 5–6.

وتستمد أخلاقيات الأعمال مصادرها من ركنيين أساسيين وهما:[1]

-نظام القيم الاجتماعية والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع؛

-نظام القيم الذاتية المرتبط بشخصية الفرد والمعتقدات التي يؤمن بها وكذلك خبراته السابقة.

2.1. تشجيع الإبلاغ عن السلوكيات غير القانونية أو غير الأخلاقية

من بين التعليمات الصادرة عن بورصة نيويورك الخاصة بمواثيق الأخلاق ما يلي: "ينبغي على الشركات المقيدة في البورصة الالتزام بالسلوك الأخلاقي ونشره من خلال تشجيع الموظفين على التحدث مع مشرفيهم أو مديريهم أو غيرهم من المسؤولين عندما يكون لديهم شك بشأن ما يجب عمله في موقف معين، وكذلك الإبلاغ عما يحدث من انتهاكات ومخالفات للقواعد واللوائح القانونية أو لميثاق سلوكيات العمل؛ وفي المقابل يجب على الشركات ولكي تشجع موظفيها على الإبلاغ عن تلك الانتهاكات أن تضمن عدم تعرض المبلغين بحسن نية لأية اجراءات انتقامية "[2].

3.1. تحقيق التوازن في مصالح كافة الأطراف ذات المصلحة

عند ظهور نظرية الوكالة والتي تعتبر من أهم أسباب نشأة حوكمة الشركات، كانت الإشكالية تدور حول الكيفية التي يتم بها ضبط سلوك المديرين بالشكل الذي يسمح لهم بالقيام بالمهام المنوطة إليهم وتوجيهها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة المساهمين، ولكن مع مرور الوقت ونتيجة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية والتي نتج عنها إفلاس العديد من الشركات.

إضافة إلى تطور الدراسات حول علاقة الوكالة، تم الانتقال من إشكالية العلاقة القائمة بين المساهمين والمسيرين إلى العلاقة بين الشركة وكل الأطراف ذات المصلحة؛ حيث أصبح تحقيق التوازن في حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة من أهم الأهداف التي تسعى لها حوكمة الشركات وأخلاقيات العمل.

ويمكن حصر مجالات أخلاقيات الأعمال التي ينبغي أن تنتهجها الشركة في المعاملة اتجاه كل الأطراف سواء من داخل أو من خارج الشركة فيما يلي:[3]

- تصرفات المديرين ينبغي أن تتوافق مع المعايير الأخلاقية في المعاملة مع الأفراد العاملين داخل الشركة وتشمل مجالات مختلفة مثل الأجور والحوافز والترقية وغيرها؛

[1]- عبد الرحمان العايب، بالرقي تيجاني، **إشكالية حوكمة الشركات وإلزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة**، الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2009، ص. 06.

[2]- جون سوليفان، ألكسندر شكولنيكوف، **أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات**، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006، ص. 06.

[3]- عبد الرحمان العايب، بالرقي تيجاني، مرجع سابق، ص. 07.

- يمتد نطاق الممارسات الأخلاقية ليشمل التصرفات والأنماط السلوكية مع الأطراف الأخرى ويأتي في مقدمتهم حملة الأسهم والعملاء والموردين والمنافسين، حيث:

- ينبغي على المديرين الالتزام بالمعايير الأخلاقية التي تزيد من مصداقيتهم في علاقتهم مع المساهمين، من حيث تزويدهم بمعلومات حقيقية عن الموقف المالي للشركة وأداء الأسهم في السوق؛
- الأخلاقيات السليمة في مجال العلاقات بالعملاء تستلزم أن تتمتع منتجات الشركة بالأمان إضافة إلى توافر المعلومات الكافية عن مكوناتها وكيفية استخدامها وأساليب صيانتها أو تخزينها؛
- فيما يتعلق بسلوك المديرين نحو المنافسين فيجب أن يتم في إطار أخلاقي كتجنب سياسات الإغراق والتحالفات.

كل التصرفات التي يقوم بها المديرون ولا تساهم في تحقيق مصالح الأطراف المذكورة أعلاه سواء كانت داخلية أم خارجية تعتبر في الواقع تصرفات غير أخلاقية.

4.1. القيام بالمسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات، مواطنة الشركات، حرص الشركات على الاستمرارية، من العناصر المحفزة على وضع وتبنى قواعد الحوكمة ومدونة لقيم ومبادئ الأعمال، فالاستمرارية تقتضي وضع نظام لاتخاذ القرارات لا يقتصر على إجراءات العمل الداخلية، بل يتجاوز ذلك إلى التفكير في أثر سلوك الشركة على أصحاب رؤوس الأموال، الموظفين، المستثمرين، البيئة، والمجتمع ككل[1].

2. السلوك الأخلاقي وعلاقته بإدارة الأرباح

من خلال ما سبق التطرق إليه في الفصل الأول حول إدارة الأرباح، يمكن القول أن إدارة الأرباح تعتبر من الممارسات التي يصعب اكتشافها ذلك أنها تعتمد على أساليب معقدة يصعب فهمها، إضافة إلى أن الكثير من التلاعبات المحاسبية تتم نتيجة اعتماد المديرين على أحكام شخصية (قد تتأثر بأخلاقيات الفرد) فيما يخص العديد من البنود التي يُحدث التغيير فيها تأثيرا على رقم الأرباح.

ولذلك فإن الحكم على أن إدارة الأرباح هي ممارسات غير أخلاقية يتطلب توفير دليل على أنها منافية لأخلاقيات العمل وتلحق الضرر ببعض أو كل الأطراف ذات المصلحة.

[1]- جون سوليفان، **البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، آداب المهنة، حوكمة الشركات**، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008، ص. 20.

من بين الدراسات التي تناولت الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح دراسة (kaplan, 2011) من خلال استبيان تضمنت أسئلته ثلاثة جوانب لتقنيات إدارة الأرباح هي:[1]

- قيام المديرين بتأجيل النفقات التقديرية للفترة المحاسبية التالية؛
- طلب المديرين تأجيل فواتير عمليات تمت في السنة الجارية للسنة المقبلة؛
- قيام المديرين بتخفيض أرباح العام الحالي من خلال زيادة الاحتياطات (زيادة غير ضرورية).

وتوصل الباحث في نهاية دراسته إلى أن المساهمين صنفوا الحالات الثلاثة للأساليب السابقة الذكر على أنها ممارسات غير أخلاقية، في حين اختلف رأي المديرين قليلا، حيث أنهم اعتبروا الحالة الثانية والثالثة (أين يكون التلاعب محاسبيا) على أنها أساليب غير أخلاقية أكثر منها في الحالة الأولى (التلاعب بالجانب التشغيلي) .

وعليه يمكن الاستنتاج أن الأحكام التي يعتمدها المديرين بهدف إدارة الأرباح من خلال التلاعبات المحاسبية تعتبر غير أخلاقية، إضافة إلى أنها ستؤثر أيضا على الجانب الأخلاقي للقائمين على إعداد التقارير المالية.

ويرى (أبو عجيلة وحمدان، 2012) أن ما يميز إدارة الأرباح عن غيرها من الممارسات مثل تمهيد الدخل، كونها تتم عادة في السر، أي أنه ليس هناك إعلان عن الأرباح التي تمت إدارتها، وكذلك ليس هناك إفصاح عن الأساليب التي استخدمت، ولا عن القيمة التي تم تعديلها.

ولذلك فإن إدارة الأرباح ليست مبررة أخلاقيا، وإلا ما كانت تتم في السر ولا يتم الإفصاح عنها بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي يؤدى إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، إضافة إلى الإضرار بمصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة؛ أما بخصوص الممارسات التي لا تقترن بالتضليل أو الخداع، فهي تخرج عن الأساليب ذات العلاقة بإدارة الأرباح وإنما تعتبر اجتهادات شخصية من أجل التحسين فقط وليس لإلحاق الضرر[2].

من خلال ما سبق يمكننا القول:

بما أن الدقة والموثوقية في المعلومات تعتبر غاية بالغة الأهمية لجميع المتعاملين في السوق المالي، فإن عدم حصول مستخدمي التقارير المالية عليها من أجل ضمان اتخاذ القرارات السليمة، يعود إلى إخفاق القائمين على التقرير المالي، إما في جانب الكفاءة بحيث أن إمكانياتهم وخبراتهم لا تكفي لاكتشاف الأساليب المعقدة التي تستعمل من أجل التلاعبات المحاسبية، أو في الجانب الأخلاقي حيث يتعمّدون استخدام التحايل المحاسبي من أجل تحقيق

[1]- Mohammad Hossein, Saleh Anbarani, **Survey some of the factors influencing ethical judgments of the earnings management**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.2, N.1, 2012, P. 206.

[2]- عماد محمد على أبوعجيلة، علام حمدان، **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن**، المؤتمر الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية وحوكمة الشركات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص. 06.

أهدف شخصية وانتهازية، ومن أهم الأطراف التي تؤثر أخلاقياتها أثناء تأدية مهامها على زيادة التلاعب المحاسبي ما يلي:

- مديري الشركات: ويحدث ذلك عندما يكون للمديرين تأثير على الأطراف التي يفترض أن تقوم بالتحقق من جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية، مثل المحاسبين والمدققين الداخليين الذين ينبغي أن يتمتعوا بقدر من الاستقلالية في تأدية أعمالهم؛
- مدققي الحسابات: ويحدث ذلك نتيجة غياب الاستقلال الحقيقي أو الظاهري للمدقق والذي يعتبر من أهم متطلبات معايير جودة المراجعة، بسبب وجود علاقات بين المراجعين والمديرين، تقديم خدمات استشارية غير التدقيق أو وجود ضغوطات على مدقق الحسابات من قبل الإدارة أثناء تأدية مهام التدقيق.

إضافة إلى ذلك نستنتج أنه ليست كل إجراءات إدارة الأرباح غير قانونية إذ يقع أغلبها ضمن صلاحيات المديرين، فقد يستغل المديرون المرونة المتاحة في المبادئ المتعارف عليها للتأثير على الأرباح التي يتم الإعلان عنها، دون القيام بعمل غير قانوني، إلا أن ذلك لا يعد بالضرورة عملا أخلاقيا؛ حيث أن أي تصرف يقوم به المديرون يلحق أضرارا بمصالح الشركة أو أحد الأطراف المهتمة بنشاطها، يعتبر منافيا للأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، حتى وإن لم يتم إثباته على أنه تصرف غير قانوني.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن زيادة الوعي بضرورة تبني السلوك الأخلاقي أثناء تأدية الأعمال وجعله ذو أهمية لدى جميع الموظفين والمسؤولين شأنه شأن أهمية اكتساب المعرفة والمهارة، سيساعد بشكل أفضل في كشف ومنع التلاعب والاحتيال في التقارير المالية.

ثانيا: الرقابة والمساءلة

تعتبر آليات الرقابة من أهم الركائز أو الأسس في نظام حوكمة الشركات لأنها أحسن وسيلة لتفعيل المساءلة وحماية الأطراف ذات المصلحة في الشركات، إضافة إلى أن تفعيل الرقابة يزيد من تحقيق الشفافية والنزاهة التي تعمل جميع الهيآت والمنظمات الدولية على تشجيعها.

وتسعى حوكمة الشركات إلى تفعيل دور الأطراف ذات المصلحة في الرقابة على المؤسسة ومساءلتها، وتتمثل هذه الأطراف في[1]:

[1]- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب –تطبيقات الحوكمة في المصارف–** ، مرجع سابق، ص. 46-47.

1. أطراف رقابية عامة

هذه الأطراف لا تتدخل في طريقة عمل الشركة وتفاصيل تسييرها الدقيقة ولكن يمكنها أن تتدخل في حال ملاحظتها وجود إخلال بشروط معينة من طرف الشركة ،أو لإلزامها بتطبيق قواعد ومبادئ معينة تساعد في تحقيق الإفصاح والشفافية أو تساعد في حماية مصالح فئات معينة، ومن بين هذه الأطراف هيئة سوق المال والبورصة والبنك المركزي.

2. أطراف رقابية مباشرة

هي الأطراف التي تكون معنية بصفة مباشرة بأعمال الشركة ونتائج أدائها، والتي يجوز لها مساءلة الشركة عن تفاصيل عملها وأسباب نجاحها أو فشلها، ويمكن لبعض هذه الأطراف الاطلاع بصفة مباشرة ودورية على تفاصيل عمل الشركة ومختلف سجلاتها ومراقبتها مثل لجنة المراجعة، المدققين الداخليين، المدققين الخارجيين، وكذلك المساهمين ومجلس الإدارة.

3. أطراف رقابية أخرى

توجد أطراف أخرى يمكن لها مراقبة ومساءلة الشركة عن بعض عملياتها ونتائجها نظرا لتأثرها بهذه الأعمال والنتائج، ومن بين هذه الأطراف نجد الموردين والعملاء والمقرضين.

لم يتم التفصيل في الأطراف المسؤولة عن تحقيق الرقابة والمساءلة، لأنه سيتم في الفصل الموالي التطرق لأهم الآليات الداخلية والخارجية للرقابة، وكذلك أهميتها ودورها في الحد أو التقليل على الأقل من الممارسات الاحتيالية والتلاعبات المحاسبية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، بحيث يتم تبين علاقة كل آلية على حدا مع ممارسات إدارة الأرباح.

ثالثا: إدارة المخاطر

يحظى موضوع إدارة المخاطر باهتمام كبير من قبل الشركات والمستثمرين ومختلف الهيآت والمنظمات الدولية، وقد تزايد هذا الاهتمام خصوصا بعد حالات الفشل والإخفاق التي مرت بها العديد من الشركات العالمية، وفيما يلي سيتم التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر وأهميتها، إضافة إلى علاقتها بممارسات إدارة الأرباح.

1. إدارة المخاطر وحوكمة الشركات

تعتبر إدارة المخاطر عملية مهمة في نظام حوكمة الشركات كونها تسعى لحماية مصالح الشركة من جهة، من جهة أخرى حماية أصحاب المصلحة الآخرين.

1.1. تعريف إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر جزءا أساسيا من استراتيجية إدارة أي شركة؛ حيث أنها توفر الحماية من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، وبالتالي تحافظ على حقوق المساهمين وجميع الأطراف ذات المصلحة.

تعرف إدارة المخاطر على أنها: "عملية يتم بموجبها تناول المخاطر المصاحبة لأنشطة الشركة بشكل منهجي بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط"[1].

ويمكن تعريف إدارة المخاطر أيضا على أنها عملية تشمل القيام بما يلي: [2]

- تحديد واستباق الأحداث أو الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الاستراتيجيات المسطرة من قبل الشركة؛
- تحديد خيارات العلاج وضمان أن يتم اختيار الحل الأمثل؛
- تنفيذ الخيار الأمثل ورصد فعالية الحل بالنسبة إلى التوقعات.

2.1. نظام إدارة المخاطر

بما أن المخاطر موجودة تقريبا في جميع الأنشطة الاقتصادية والمالية للشركات، فإن تحديدها، تقييمها، وإدارتها يعتبر جزء مهم في تطوير استراتيجية الشركات؛ ولذلك فإن وضع وتصميم نظام إدارة المخاطر يجب أن يتم تحت إشراف أعلى مستوى في الشركة، وهو مجلس الإدارة [3].

إضافة إلى أن وجود سياسة واضحة لنظام متكامل لإدارة المخاطر بحيث يشارك فيه كل الأشخاص المعنيين بهذه العملية بصفة رسمية، سيساعد على تقديم قيمة مضافة للشركة ويمكنها من مواجهة المخاطر التي قد تؤثر على أدائها.

ولأن إدارة المخاطر عبارة عن نشاط يمارس بشكل يومي على مستوى الشركات، فإن أي قرار ترتبط نتائجه بالمستقبل –غير المؤكد–، لابد لإدارة المخاطر أن تهتم بدراسته وتقييمه، حيث تتضمن إدارة المخاطر الأنشطة الأساسية التالية:[4]

- تجميع المعلومات عن الأصول ذات المخاطر بالشركة؛

---

[1]- IRM: The Institute of Risk Management, **A risk management standard,** London, 2002, P. 02, Available from : www.theirm.org (03/10/2015).

[2]- Jérémie Lacroix, **Analyse et gestion des risques dans les grandes entreprises**, IERSE : Institut d'Etudes et de Recherche pour la Sécurité des Entreprises, 2007, P. 10.

[3]- Georges Dionne, **Risk Management: History, definition and critique**, Interuniversity Research Centre on Enterprise Networks, Logistics and transportation, 2013, p. 08. Available from : www.cirrelt.ca (03/10/2015).

[4]- محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر في الشركات المساهمة المصرية: مدخل لتعظيم القيمة**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص. 31.

- تحديد التهديدات المتوقعة Threats لكل أصل؛
- تحديد مواطن الخلل Vulnerabilities الموجودة بالنظام والتي تسمح للتهديد بالتأثير في الأصل؛
- تحديد الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة إذا حدث التهديد المتوقع؛
- تحديد الأساليب والأدوات البديلة التي يمكن الاعتماد عليها لتخفيض أو تجنب الخسائر المحتملة؛
- تحديد الأساليب والأدوات التي قررت الشركة الاعتماد عليها في إدارة المخاطر المحتملة.

وللقيام بهذه الأنشطة التي تستهدف تخفيض الخسائر المحتملة من وقوع المخاطر، فإن إدارة المخاطر تتضمن ثلاث مراحل رئيسية، هي:

- تحديد وتعريف المخاطر التي تواجه الشركة؛
- قياس التأثير المحتمل لكل خطر؛
- تحديد كيفية التعامل مع الخطر موضوع الاهتمام.

3.1. أهمية إدارة المخاطر

تكمن أهمية إدارة المخاطر في كونها عملية تقوم بدراسة ومعالجة المخاطر المحيطة بأنشطة الشركة في السابق والحاضر وبشكل خاص المخاطر المتوقع حدوثها مستقبلا، إذ تعتبر:[1]

– عملية وقائية: حيث تصمم وتنفذ وفقها السياسات والإجراءات* للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها؛

– عملية اكتشافية: تصمم السياسات والإجراءات وفقها للتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث، وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها؛

– عملية تصحيحية: يتم التأكد وفقها من اتخاذ السياسات والإجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير المرغوب فيها، وللتأكد من عدم تكرارها.

إضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تساعد الشركة في التعامل مع المخاطر من خلال دعم الأهداف الأساسية للشركة كما يلي [2]:

- توفير إطار منهجي للشركة، يسمح لها بالتحكم في النشاطات المرتبطة نتائجها بالمستقبل بطريقة متسقة؛

[1]– عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر**، الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات –الآفاق والتحديات– ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 25–26 نوفمبر 2008، ص. 02.

* المقصود بالسياسات: الإرشادات المكتوبة التي تشير إلى إدارة وتوجيه العمليات، التي تشمل إرشادات حول الشروط والمواصفات الواجب توفرها، وتكون مرجعا في حال وجود خطر ما؛ أما الإجراءات: فهي التعليمات المكتوبة التي توضح كيفية تنفيذ وإتباع السياسات.

[2]- IRM : The Institute of Risk Management, Op.Cit, P. 04.

- تحسين عملية صنع القرار، التخطيط، تحديد الأولويات، من خلال فهم شامل ومنظم لنشاط الشركة، وتقييم الفرص والتهديدات التي تتعرض لها المشاريع؛
- المساهمة في زيادة كفاءة استخدام رأس المال وتخصيص موارد الشركة؛
- حماية الأصول وتعزيز صورة الشركة؛
- تحسين الكفاءة التشغيلية للشركة.

وبصفة خاصة فإن وجود نظام لإدارة المخاطر المالية يعتبر أمرا ضرورياً لاستمرارية نمو الشركة في ظل المنافسة، حيث أن إدارة المخاطر المالية بالشركة تسعى إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي: [1]

- الوقاية من الخسائر Prevent Negative Earnings
- تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح Maximize Earnings stability
- تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة Minimize the Cost of Managing Financial Exposures

4.1. الإفصاح عن المخاطر وتوصيلها للأطراف ذات المصلحة

وفقا لنموذج الأطراف ذات المصلحة الذي سبق التطرق إليه في المبحث السابق، فإنه ينبغي الاعتراف بجميع الأطراف ذات المصلحة وعلاقاتهم بالشركة؛ ولذلك فإنه يعتبر من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها حوكمة الشركات هو حماية مصالح جميع الأطراف المهتمة بنشاط الشركة من خلال الإفصاح وتوصيل المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتمل حدوثها للأطراف ذات المصلحة بشكل كاف وفي الوقت المناسب.

2. إدارة المخاطر وعلاقتها بإدارة الأرباح

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الأول، حول ممارسات وأساليب التلاعب الذي تنطوي عليها ممارسات إدارة الأرباح، يمكن القول أن المعلومات المالية والمحاسبية الواردة في التقارير المالية معرضة بشكل مستمر للتلاعب المحاسبي، لذلك فهي تعتبر بنودا ذات مخاطر ينبغي أخذها بعين الاعتبار من قبل القائمين على إدارة المخاطر.

وبما أن رقم الأرباح يعتبر من أهم البنود التي تحتويها القوائم المالية فإنه ينبغي تحديد وتقييم المخاطر التي يمكن أن تنتج عن أية ممارسات تقوم بها الإدارة بهدف التأثير على رقم الأرباح، حيث أن القرارات التي يتخذها المديرون بشأن بعض البنود المحاسبية مثل رسملة بعض المصاريف، والتقديرات المحاسبية التي تعتمد على الحكم الشخصي،

[1] – محمد علي محمد علي، مرجع سابق، ص. 31.

إن لم تؤثر على الشركة في المدى القصير، فإنه قد ينتج عنها مخاطر على المدى الطويل تؤثر على قرارات المستثمرين من جهة وعلى أداء وقيمة الشركة من جهة أخرى.

من بين الأهداف التي تسعى إليها إدارة المخاطر هي المحافظة على استقرار الأرباح، حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الكبيرة في رقم الأرباح، ولأن المستثمرين غالبا ما يفضلون الأرباح المستقرة عن تلك التي تتقلب بشكل كبير ومستمر، فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسهم بخفض التباين الكبير في رقم الأرباح، الذي ينتج عن الخسائر، كما أن العبء الضريبي الطويل المدى للشركة سوف يكون اقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت[1].

قد تلجأ إدارة الشركة إلى العمل على الحد من تقلبات الأرباح لضمان استقرارها، إلا أنه عند القيام بإدارة المخاطر الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح، يتوجب دراسة دوافع الإدارة في عمليات إدارة الأرباح من جهة، والوسائل التي تلجأ إليها في تلك العمليات من جهة ثانية، من أجل ضمان تجنب مخاطر التلاعب المحاسبي، وذلك من خلال ما يلي:[2]

- ألا يكون لدى الشركة حلا آخر إلا العمل على التخلص من التذبذب في مؤشر الربح، وألا يكون هناك مخاطر على سير عمل الشركة وقيمتها؛
- أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلا في رقم الأرباح دون الإضرار بمصالح الأطراف ذات المصلحة؛
- التأكد من أن الأسلوب المستخدم لا يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الإضرار بسمعة الشركة نتيجة الانطباع السلبي الناتج عن انخفاض جودة التقارير المالية؛
- التأكد من أن الأسلوب المستخدم لا يؤدي إلى ارتفاع المخاطر القانونية الناتجة عن عدم إتباع الإدارة للقوانين والمعايير المعتمدة في إعداد التقارير المالية من قبل الجهات الرقابية؛
- التأكد من عدم اللجوء إلى التحريف والتزوير بالشكل الذي يخدم المصالح الانتهازية للمديرين؛
- ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات وهمية مع أطراف خارجية أخرى؛
- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- أن تستمر المنظمة في استخدام السياسات المحاسبية خلال مجموعة من الفترات المتتابعة؛

[1] – عبد القادر شلالي، علال قاشي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية**، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2013، ص. 04.

[2] – عبد الرزاق شحادة، سمير ابراهيم البرغوثي، **ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية وحوكمة الشركات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص. 14-15.

- التأكد من توفر الإفصاح عن أسباب اتخاذ السياسات المحاسبية المتبعة وأثر تغييرها من أجل التأكد من عدالة الإفصاح.

وفي الأخير نقوم بعرض ركائز حوكمة الشركات كما لخصها طارق حماد عبد العال في الشكل الموالي:

شكل رقم (04): ركائز حوكمة الشركات

المصدر: طارق حماد عبد العال، **حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب –تطبيقات الحوكمة في المصارف–** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 47.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

تستند مبادئ الحوكمة على أعمال قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من خلال تجارب ومبادرات الدول الأعضاء، من بينها ما قامت به المجموعة الاستشارية لقطاع الأعمال المعنية بحوكمة الشركات والتابعة لـ (OECD)، إضافة إلى مشاركة بعض اللجان التابعة للمنظمة والتي من بينها لجنة الأسواق المالية، لجنة الاستثمار الدولي، كما تمت الاستفادة أيضا من إسهامات كل من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، قطاع الأعمال، المستثمرين، الاتحادات المهنية، بالإضافة إلى إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء في (OECD).

أولا: مفهوم مبادئ حوكمة الشركات

يمكن تعريف مبادئ الحوكمة بأنها: "عبارة عن مجموعة قواعد ونظم وإجراءات تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها"[1].

وجاء بشأن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يلي:

- هذه المبادئ ليست ملزمة، بل تعد بمثابة نقاط مرجعية، تسعى لتحديد الأهداف، واقتراح الوسائل المساعدة على تحقيقها؛
- دائمة التطور بطبيعتها، في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف المحيطة؛
- لا توصي بنموذج واحد للحكومة، ولكنها توصي ببعض الأساليب المشتركة، التي يمكن أن يستوعبها أي نموذج في أي شركة؛
- تترك للحكومات وأطراف السوق حرية تطبيق هذه المبادئ مع الأخذ في الاعتبار التكلفة والعائد؛
- تعتبر مبادئ حوكمة الشركات نقاط مرجعية لصانعي السياسات عند إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية للحوكمة.

من بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها مبادئ حوكمة الشركات والتي تستهدف حكومات الدول الأعضاء، وحكومات الدول غير الأعضاء، ما يلي:[2]

- تقييم وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية التي تؤثر في تطبيق حوكمة الشركات؛
- تقديم إرشادات لبورصات الأوراق المالية، المستثمرين، الشركات المدرجة وغير المدرجة؛

---

[1] – مبادئ حوكمة الشركات متوفر على الموقع :
http://www.oecd.org/daf/corporateaffairs/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf (09/10/2014)

[2] – محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سابق، ص. 345.

- تحسين الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلي وبين السياسات الهيكلية، من خلال أسلوب حوكمة الشركات الذي يتضمن العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها؛
- توفير الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصالح الشركة والمساهمين فيها؛
- تيسير المتابعة الفعالة، والتي يتسنى عن طريقها تشجيع الشركات على استخدام مواردها بصورة أكثر كفاءة؛
- جذب الاستثمارات الخارجية، التي تمكن الشركات من التوسع والمنافسة العالمية ورفع درجة الثقة من جانب المستثمرين المحليين.

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها (OECD)

تم إصدار هذه المبادئ سنة 1999، حيث حظيت باعتراف معظم دول العالم باعتبارها معايير قياس دولية لجودة حوكمة الشركات، وتم استخدامها بشكل واسع من قبل الحكومات وواضعي السياسات والشركات في الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء بالمنظمة على حد سواء.

في سنة 2004، تم إعادة صياغة مبادئ حوكمة الشركات وإدخال العديد من التغيرات الهامة عليها، بعد المشاورات العامة والمكثفة التي أخذت بعين الاعتبار التطورات الحاصلة، حيث وافقت الدول الأعضاء في منظمة OECD على الصيغة المعدلة والتي استندت على ست مجموعات رئيسية تمثل المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات يندرج تحت كل منها مجموعة من المبادئ التفصيلية؛ سيتم تناولها باختصار كالتالي:

1. توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات: ينص المبدأ الأول لحوكمة الشركات حسب OECD على ما يلي:[1]

"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية": لضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، يجب أن يستند إلى أساس قانوني وتنظيمي، يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في علاقاتهم؛ وفيما يلي بعض الإرشادات الأساسية لضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

[1] – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص. 21، نقلا من الموقع: www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp (2014/10/10).

أ. "يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، وعلى الحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق"

ب. "يجب أن تكون المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع متوافقة مع قواعد القانون وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ": حيث أنه عند وضع القوانين والتنظيمات للتعامل بها في الأسواق يجب أن:

- تكون بطريقة تجعل تنفيذها ممكنا؛
- تطبق بطريقة تتسم بالكفاءة والعدالة، وعدم التحيز بين الأطراف؛
- تأخذ بعين الاعتبار عملية التشاور الفعال والمستمر مع الجمهور لتشجيع الممارسات الأخلاقية المسؤولة والشفافة لحوكمة الشركات؛
- يحدد وضعها بشكل واضح من ناحية تغطيتها وتنفيذها والالتزام بها والعقوبات المرتبطة بها.

ج. "يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيآت المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور"

د- "يجب أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون شفافة وفي الوقت المناسب "

2. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: ينص المبدأ الثاني من مبادئ الحوكمة الشركات على الآتي: [1]

" ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم ": ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من الالتزام بالقواعد التالية:

أ. تحديد الحقوق الأساسية للمساهمين والمتمثلة فيما يلي:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية؛
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛
- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛

[1] – مبادئ حوكمة الشركات متوفر على الموقع :
http://www.oecd.org/daf/corporateaffairs/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf (11/10/2014).

- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
- الحصول على حصص من أرباح الشركات.

ب. حق المساهمين في المشاركة، وإعلامهم بالقرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة:

- التعديلات في النظام الأساسي وبنود التأسيس وغيرها من المستندات الحاكمة للشركات؛
- الترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس المال؛
- العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير على الشركة (بيعها مثلا).

ج. "حق المساهمين في المشاركة بفعالية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛ وإعلامهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية بما في ذلك إجراءات التصويت"

د. "وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع نسبة مساهمتهم"

هـ. "ينبغي أن يسمح لأسواق السيطرة على الشركات بالعمل على نحو يتسم بالكفاءة والشفافية"

و. "يجب على جميع المساهمين بما في ذلك المستثمرين المؤسسين ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم"

3. المعاملة المتكافئة للمساهمين: ينص المبدأ الثالث على ما يلي:

" ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن المعاملة العادلة لكافة المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافتهم فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم ": وفيما يلي بعض الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند تطبيق المبدأ الثالث :[1]

أ." يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة متساوية "

ب. " ينبغي منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية "

ج." ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم، قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة "

[1]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سابق، ص. 360-364.

4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينص المبدأ الرابع على ما يلي:

" ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشا نتيجة اتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، واستدامة الشركات ماليا ": من أجل تحقيق ذلك لا بد من الالتزام بالقواعد والإرشادات التالية:[1]

أ. "احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو التي تكون نتيجة الاتفاقيات"؛

ب. "إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم"؛

ج. "أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح ومشاركة العمال في تحسين الأداء"؛

د. "عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات يتعين ضمان أن يحصلوا على المعلومات الملائمة لذلك في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة"؛

هـ. "السماح لذوي المصالح، بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، وينبغي عدم الانتقاص من حقوقهم إذا ما فعلو ذلك"؛

و. "أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فعال كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين".

5. الإفصاح والشفافية: ينص المبدأ الخامس على ما يلي:

" ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات " ويمكن تحقيق ذلك بإتباع القواعد والإرشادات التفصيلية العامة التالية: [2]

أ. ينبغي أن يشتمل الإفصاح – دون أن يقتصر– على المعلومات التالية:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛
- أهداف الشركة؛
- حقوق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت؛
- معلومات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة له؛

[1] – محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سابق، ص. 364- 368.

[2] – مبادئ حوكمة الشركات متوفر على الموقع :

http://www.oecd.org/daf/corporateaffairs/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf (11/10/2014)

- عوامل المخاطرة المتوقعة؛
- المسائل المادية المتعلقة بالعمال وغيرهم من أصحاب المصالح؛
- هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.

ب. " ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

ج. " ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء ومؤهل لتقديم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة ".

د. " ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة و المحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركات هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية بها والأصول المهنية في عملية المراجعة ".

هـ. " ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة ".

و. "ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماسرة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة، قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة ".

6. مسؤوليات مجلس الإدارة : ينص المبدأ السادس و الأخير لحوكمة الشركات على الآتي:

"يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة ، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين":

وفيما يلي بعض الإرشادات التي تساعد على تطبيق هذا المبدأ: [1]

أ. " يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كل المعلومات، وعلى أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، بما يحقق أفضل مصلحة للشركات والمساهمين": هناك عنصرين أساسيين لواجب وكالة أعضاء مجلس الإدارة هما:

- واجب العناية: حيث لا يمتد إلى أخطاء التقدير في الأعمال طالما لم يتسم سلوك الأعضاء بالإهمال الشديد، وأنه قد تم اتخاذ القرارات مع العناية والالتزام بالتعليمات والقوانين السليمة.

[1] – منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص. 57، نقلا من الموقع: www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp (10/10/2014).

- واجب الولاء: يعتبر الأساس الذي يقوم عليه التنفيذ الفعال لباقي المبادئ مثل المعاملة المتساوية للمساهمين والإشراف على المعاملات ذات الصلة وسياسات المكافآت*.

ب. "حينما ينتج عن قرارات أعضاء مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فان المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين"

ج. " يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يطبق معايير أخلاقية عالية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح "

د. " يتعين على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة" تتضمن:

- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسات المخاطرة، والموازنات السنوية وخطط النشاط كما يضع أهداف الأداء ويتابع تنفيذها ويتولى الإشراف على عمليات الإنفاق الرأسمالي وعمليات الاستحواذ وبيع الأصول؛
- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتحديد المرتبات والمزايا الممنوحة لهم، ومتابعتهم واستبدالهم إذا لزم الأمر، ومتابعة خطط التداول الوظيفي؛
- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة والإفصاح عنها وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة؛
- الرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة في بعض العمليات؛
- الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغير إذا لزم الأمر؛
- التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل والرقابة الداخلية، خاصة أنظمة إدارة المخاطر والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بتطبيق القانون؛
- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال.

هـ-" يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركات، وأن يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل على الإدارة التنفيذية ":

و – " حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسؤوليتهم فانه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الدقيقة ذات الصلة وفي الوقت المناسب".

* تجدر الإشارة إلى أن الولاء لا يمتد إلى الشركة المسيطرة في حالة وجود هيكل مجموعة من الشركات، وإنما يقتصر على الشركة التي يعمل فيها مجلس الإدارة فقط.

ثالثا: دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح

من خلال العرض السابق لمبادئ حوكمة الشركات وما سبق التطرق إليه حول ممارسات إدارة الأرباح، سيتم توضيح مساهمة كل مبدأ في الحد أو التقليل على الأقل من إدارة الأرباح، كما يلي:

1. مبدأ توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات وإدارة الأرباح

تعتبر كفاءة الأسواق المالية وتوفر الشفافية فيها، من أهم الأهداف التي تسعى إليها جميع المنظمات والهيآت الدولية المهتمة بالنشاط الاقتصادي، والتي ركزت عليها الحوكمة وتناولتها في المبدأ الأول، حيث أن السوق المالي الكفء عادة ما يصاحبه وجود سوق عمل للمديرين والذي يزيد من مستوى المنافسة بينهم، وهو ما يعمل على تهذيب سلوكياتهم ويقلل من الانتهازية.

إن دوافع إدارة الأرباح تختلف من بلد لآخر، حيث أن البلد الذي لا يتوفر على سوق مالي نشط لن تكون هناك دوافع تجعل المديرين فيه يعملون من أجل التأثير على أسعار الأسهم أو مقابلة توقعات المحللين الماليين، ولذلك فإنه عند إعداد الأطر القانونية والتنظيمية ينبغي مراعاة الظروف التي تنشط فيها الشركات للتمكن من فهم الدوافع والأساليب التي قد ينتهجها المديرون للقيام بإدارة أرباح الشركات القائمين عليها.

ولذلك فإن هذا المبدأ يعتبر ضروريا لأنه يوفر المرونة الكافية لتلبية احتياجات الشركات والأطراف ذات المصلحة الناشطين في ظل ظروف متباينة.

كما ينبغي على إطار الحوكمة المطبق في أي شركة أن يقلل قدر الإمكان من تعارض المصالح الذي غالبا ما يكون الدافع وراء القيام بالممارسات الاحتيالية، وأن يوفر بيئة تساعد على تطبيق القوانين والتشريعات وتسهل عمل الجهات الرقابية التي تضمن الدقة والموثوقية في التقارير المالية، إضافة إلى ضرورة العمل على تضافر الجهود من أجل تحقيق القيمة المضافة.

2. مبدأ حقوق المساهمين وأصحاب حقوق الملكية وعلاقته بإدارة الأرباح

من أهم ما تطرقت إليه نظرية الوكالة، التعارض القائم بين الملاك والمسيرين والناتج عن اختلاف مصالح كل منهما؛ وبحكم أن المديرين هم من يقومون بتسيير شركات المساهمين وأنه يفترض امتلاكهم القدر الأكبر من المعلومات، فقد يساعدهم ذلك على تفضيل مصالحهم الشخصية وهذا ما يزيد من السلوك الانتهازي لديهم.

وبما أن إدارة الأرباح غالبا ما تتم بهدف التضليل من خلال الأساليب التي تستخدمها في إخفاء بعض الحقائق أو عدم تقديمها في الوقت المناسب، فإن التطبيق السليم للمبدأ الثاني لحوكمة الشركات سيوفر للمساهمين وأصحاب

حقوق الملكية، إطار فعال يمكّنهم من ضمان حقوقهم إلى أقصى حد ممكن، خصوصا وأنه أعطى إرشادات تفصيلية لأهم الحقوق التي ينبغي مراعاتها حتى في غياب المساهمين.

كما تجدر الإشارة إلى أن المساهمين أيضا يقع على عاتقهم مسؤولية الحرص المستمر على أن يكون لهم دور رقابي فعال من خلال مجلس الإدارة الذي ينبغي أن يجتهد في اختيار أعضائه بصفتهم ممثلي المساهمين وأصحاب الملكية في الشركة، إضافة إلى الحرص على اختيار مدققي الحسابات الذين يعتبرون من أهم الأطراف التي تكشف الممارسات الاحتيالية.

3. مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين وإدارة الأرباح

من بين القضايا التي تطرقت لها حوكمة الشركات مصالح المساهمين التي قد تختلف بينهم باختلاف الحصص التي يملكونها داخل الشركة، وهذا ما يجعل القرارات التي يتخذها المديرون وأعضاء مجلس الإدارة قد تخدم فئة معينة من المساهمين دون الأخرى.

وكما سبق التطرق إليه في الدوافع الانتهازية لإدارة الأرباح، قد تتوافق المصالح الشخصية للمديرين مع مصالح بعض المساهمين، وهذا ما يجعل المديرين يقومون بتغليب مصالح هذه الفئة مع تحقيق مصالحهم الشخصية أيضا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إذ غالبا ما تشمل هذه الفئة كبار المساهمين الذين يمتلكون أكبر الحصص داخل الشركة، حيث يرى المديرون أنهم الفئة المسيطرة على الشركة وأن خدمة مصالحهم قد تضمن لهم استمرارية البقاء في الشركة، إضافة إلى الحصول على بعض الامتيازات الأخرى.

إن الحوكمة الجيدة تقتضي ألا يتم إهمال مصالح الأقلية من المساهمين فحتى لو كان المساهم الواحد فيهم لا يملك حصة كبير، إلا أن المصالح المشتركة بينهم تجعلهم ذوي حصة معتبرة يتوجب أخذها بعين الاعتبار، لذلك فإن التطبيق السليم للمبدأ الثالث لحوكمة الشركات سيساعد على الحد أو التقليل من التلاعب المحاسبي الذي قد يضر أحيانا بمصالح جميع المساهمين وأحيانا أخرى بفئة معينة منهم.

4. مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات وإدارة الأرباح

كما سبق التطرق إليه حول ظروف تطور مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها، يمكن القول أن من أهم ما أضافته الحوكمة للقواعد والتشريعات التي تسيّر عمل الشركات هو ضرورة مراعاة جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة ونشاطاتها.

لذلك فإن تطبيق المبدأ الرابع لحوكمة الشركات والذي يؤكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح على حد سواء، سيساعد على التخلص من الانتهازية التي يتميز بها العديد من المديرين الذين يستخدمون

في أحيان كثيرة أساليب التلاعب المحاسبي والتي من بينها تضخيم الأرباح لإظهار الشركات القائمين عليها بأحسن وضعية حتى وإن كان الواقع عكس ذلك، وفي أحيان أخرى تخفيض الأرباح بهدف التهرب الضريبي.

وفي كل الأحوال فإن مثل هذه الممارسات لا تتم وفقا لقواعد سليمة وتهدف إلى تحقيق مصالح شخصية للمديرين أو مصالح فئة معينة من المساهمين، إضافة إلى أنها لا تراعي مدى التأثيرات السلبية التي يمكن أن تحدثها على قرارات مستعملي التقارير المالية بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، وهذا ما أثبتته النتائج المترتبة عن الأزمات المالية الأخيرة وما تلاها من حالات الانهيار التي مرت بها العديد من الشركات، حيث أن انتهازية المديرين ومساعدة المدققين الخارجين لهم في بعض الحالات وعدم كفاءتهم في حالات أخرى ساعد على نجاح الاحتيال والتلاعبات المحاسبية والتي لم يقتصر أثرها على المساهمين فقط وإنما على الموظفين وجميع المشاركين في السوق المالي إضافة إلى إخلالها بالنظام الاقتصادي ككل.

5. تأثير الإفصاح والشفافية على ممارسات إدارة الأرباح

يعتبر التقرير المالي الوسيلة التي من خلالها يتحقق التواصل بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بنشاط الشركة، ولذلك فإنه ينبغي أن تكون هذه التقارير المالية ذات جودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وهذا ما يتطلب بدوره أن تعد هذه التقارير وفق قواعد ومعايير محاسبية تشجع على ضرورة القيام بالإفصاح اللازم، إضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية—حتى وإن كانت غير إلزامية– وذلك لملائمة احتياجات المستخدمين[1].

في دراسة لـ (M. Purwanti & A. Kurniawan, 2013) على عينة من الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا قدرت بـ 37 شركة، حول مدى تأثير الإفصاح على عدم تماثل المعلومات، توصل الباحثان إلى أنه توجد علاقة عكسية بين الافصاح والتباين في المعلومات أي كلما ارتفع مستوى الإفصاح سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض عدم التماثل في المعلومات.

وفقا لـ (G. Lobo & J. Zhou, 2001) فإنه للوصول إلى العلاقة بين جودة الإفصاح وإدارة الأرباح، ينبغي دراسة العلاقة بين الإفصاح وعدم تماثل المعلومات أولا ثم العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح.

قد يكون لبعض الشركات العديد من الحوافز للإفصاح عن المزيد من المعلومات حتى وإن اضطرها ذلك لتحمل المزيد من التكاليف، حيث قد يقوم المديرون بإجراء إفصاح طوعي (اختياري) لتصحيح بعض الأوضاع في سوق رأس المال؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الإفصاح يمكن أن تحسن عملية تداول الأوراق المالية للشركة في الأسواق المالية، ذلك أنه يقلل من تباين المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ومختلف مستعملي التقارير المالية، وفي المقابل

[1]- Meilani Purwanti, Aceng Kurniawan, **The effect of earnings management and disclosure on information asymmetry**, International Journal Of Scientific & Technology Research Vol. 02, Issue 8, August 2013, P. 100.

يحسن السيولة في الأسهم الشركة، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين؛ وعليه فإن المديرين الذين يرغبون في تعزيز قيمة شركاتهم قد يزيدون من درجات الإفصاح بهدف رفع مستوى الشفافية وتحسين صورة شركاتهم.

لكن، بالنسبة للمديرين الذين يمتلكون دوافع انتهازية ويرغبون في إدارة أرباح شركاتهم سيكون لديهم حوافز للتقليل أو التخفيض من الإفصاح، من أجل الإبقاء على مستوى التباين في المعلومات بين الإدارة وباقي الأطراف ذات المصلحة بهدف توفير مرونة تمكنهم من استغلال عدم التماثل في المعلومات، وبالتالي التصرف بما يخدم مصالحهم.

وقد توصل الباحثان في الدراسة التي أجرياها على 240 شركة أخذت بياناتها من قاعدة البيانات Compustat، إلى أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الذي تقوم به الشركات وممارسات إدارة الأرباح، وفسرا ذلك بأن الشركات التي تقوم بأقل قدر ممكن من الإفصاح تميل إلى الانخراط أكثر في إدارة الأرباح، والعكس صحيح[1].

مما سبق يمكن القول أنه من بين الشروط الأساسية لنجاح الممارسات الانتهازية لبعض مديري الشركات في هو عدم تماثل المعلومات الذي يتم استغلاله لإدارة أرباح شركاتهم، ولذلك فإن الإفصاح الكافي والعادل سيكون له الدور الكبير في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، وهذا ما تؤكد عليه العديد من المنظمات والهيآت مثل لجنة الأوراق المالية والبورصات SEC التي تشجع الشركات على المزيد من الإفصاح عن المعلومات.

6. الدور الرقابي لمجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح

يعتبر مجلس الإدارة أحد أهم الأطراف الرقابية لما له من سلطة داخل الشركة، كما أن تشكيل لجان منبثقة عنه – وإن كان غير إلزاميا في معظم الدول– يعد من الأمور الضرورية التي تؤكد عليها حوكمة الشركات، لما لها من دور فعال في تعزيز الرقابة، وسيتم التطرق إلى الدور الرقابي لمجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح وأهم الدراسات التي تطرقت لهذا الجانب في الفصل الموالي.

رابعا: مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمات أخرى ساهمت في مجال الحوكمة

بالإضافة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، هناك منظمات عديدة ساهمت في مجال الحوكمة وفي وضع مبادئ تساعد على التطبيق السليم لهذا المفهوم، إلا أن أهم هذه المنظمات تتمثل في مؤسسة التمويل الدولية ومجلس إعداد التقارير المالية بانجلترا:

[1]- Gerald J. Lobo, Jian Zhou, **Disclosure quality and earnings management**, Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics, Vol.8, N.1, 2001, P. 1-20.

1. مبادئ حوكمة الشركات وفق مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في الشركات، وذلك على مستويات أربعة، جاءت كالتالي:[1]

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد والجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة.

2. مبادئ حوكمة الشركات في انجلترا حسب الكود الموحد لحوكمة الشركات

في جويلية 2003، أصدر مجلس إعداد التقارير المالية *(FRC) بانجلترا الكود الموحد لحوكمة الشركات، حيث يحتوي هذا الكود على مجموعة من المبادئ والشروط اللازمة لتطبيقها، كما يوضحها الشكل الموالي:

[1]- أمال عياري، أبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية–دراسة حالة الجزائر–** ، الملتقى العلمي الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص. 7.

* ***FRC** : Financial Reporting Council.*

الشكل رقم (05): مبادئ حوكمة الشركات في انجلترا حسب الكود الموحد لحوكمة الشركات

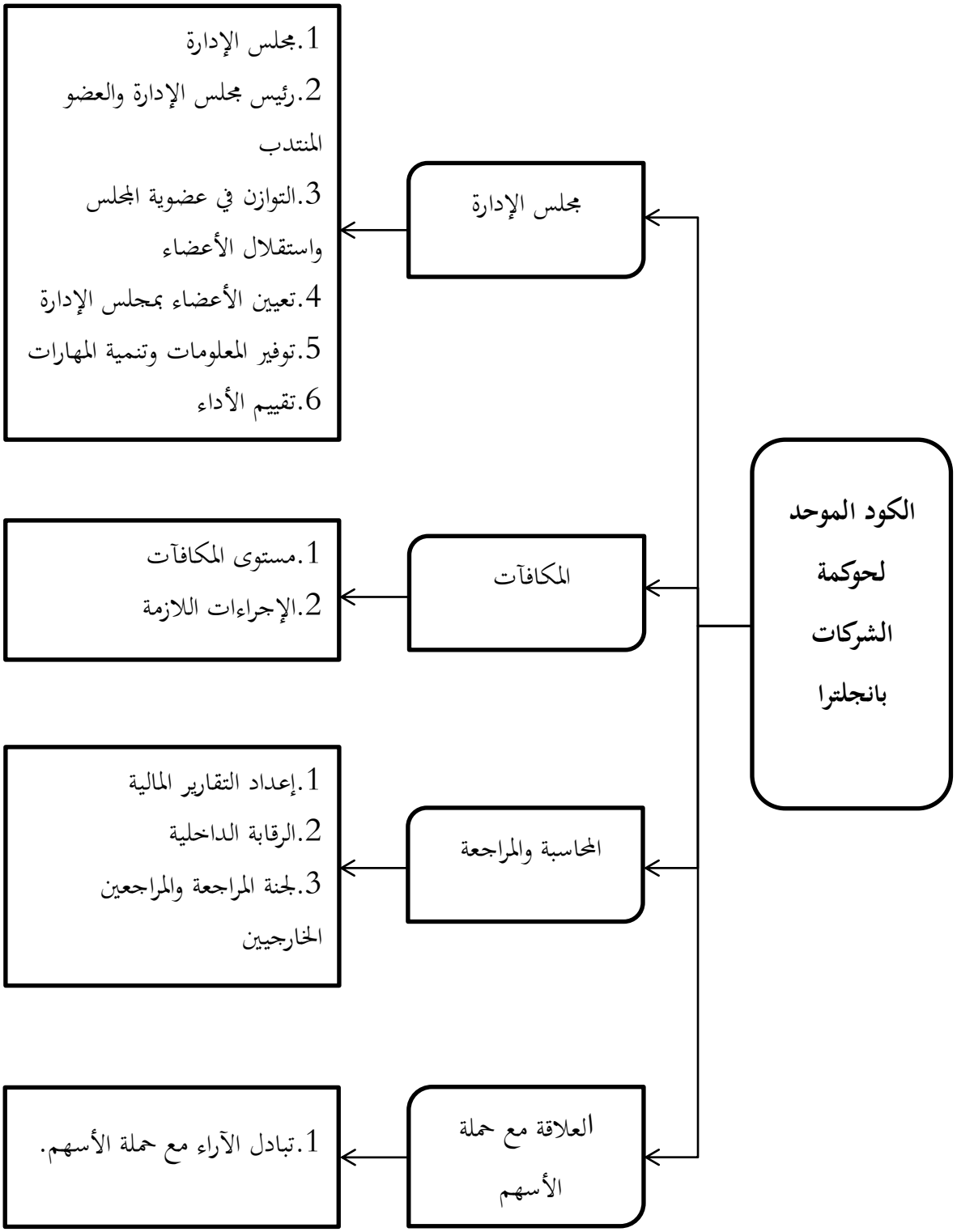

المصدر: محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص. 60.

خلاصة الفصل

من خلال تناولنا لهذا الفصل، تبين أن حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي يتم من خلالها إدارة الشركات بأحسن طريقة ممكنة، إذ أنها تحدد بوضوح مسؤوليات الأطراف المعنية بتطبيقها داخل الشركة، وبشكل خاص المديرين الذين يمكن أن يستغلوا السلطة الممنوحة لهم والمعلومات التي يمتلكونها للتلاعب بنتائج الشركة من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية أو مصالح فئة معينة من الأطراف ذات المصلحة.
لذلك فإن حوكمة الشركات كنظام وقائي تؤكد على ضرورة توفر الإفصاح والشفافية التي تعتبر من أهم العناصر التي تجنب الوقوع في المشاكل الناتجة عن الغش والاحتيال، وما يصاحبهما من آثار سلبية على أداء الشركات بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد بصفة عامة.

وفي الأخير يمكن القول أن أهمية حوكمة الشركات تكمن في كونها نظام يساعد على مكافحة الفساد الاداري والمالي، من خلال دعمها للقوانين والتشريعات التي تحكم بيئة الأعمال، تفعيلها للرقابة والمساءلة، إضافة إلى أنها تشجع على ترسيخ مفاهيم الرقابة الذاتية، والالتزام بأخلاقيات الأعمال التي تعتبر من أهم الأبعاد التي تزيد من الشفافية والنزاهة خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتميز بكبر حجم الشركات وتعارض المصالح.

الفصل الثالث

الرقابة على إدارة الأرباح:

دور الآليات الداخلية والخارجية

لحوكمة الشركات

تمهيد

إن توفر الاجراءات والمبادئ المناسبة لإدارة وتوجيه أعمال الشركات يساعد على تحقيق متابعة مستمرة لأدائها، وذلك من خلال وجود هياكل رقابية فعالة تضمن السير الحسن لنشاط الشركات بما يتوافق مع مصالح الأطراف ذات المصلحة stakeholders .

إضافة إلى ذلك، وكما سبق التطرق إليه فإن التقنيات والأساليب التي تُستعمل لإدارة الأرباح غالبا ما تكون معقدة وصعبة الاكتشاف، وهو ما يتطلب توفر رقابة عالية الجودة على عملية إعداد القوائم المالية، من أجل ضمان دقة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

وتعتبر حوكمة الشركات من أهم الأنظمة التي تساعد على تجنب الممارسات الاحتيالية والحد منها من خلال آلياتها الرقابية الداخلية والخارجية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الدور الرقابي لأهم آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح كما يلي:

المبحث الأول: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح

المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة الأرباح

المطلب الثاني: دور لجنة التدقيق في الرقابة على إدارة الأرباح

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على إدارة الأرباح

المبحث الثاني: دور الآليات الخارجية للحوكمة في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح

المطلب الأول: دور التدقيق الخارجي في الرقابة على إدارة الأرباح

المطلب الثاني: الدور الرقابي للأسواق على ممارسات إدارة الأرباح

المطلب الثالث: دور القوانين والتشريعات في الرقابة والحد من إدارة الأرباح

المبحث الأول: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح

إن تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات المتعلقة بها، يتم على أساس المعلومات التي تقوم الإدارة بإعدادها والإعلان عنها في تقاريرها المالية، لذلك فإنه لضمان دقة وموثوقية هذه المعلومات، ينبغي أن تبدأ الرقابة عليها من داخل الشركة أولا؛ لذلك فإن وجود نظام متكامل للرقابة داخل الشركة يساعد على الاستفادة من جهود جميع العاملين بها، مما يؤدي إلى تقليل تعارض المصالح وبالتالي تقليل المصالح الانتهازية.

من خلال هذا المبحث، وتماشيا مع طبيعة الموضوع، سيتم التطرق فقط إلى أهم الآليات الداخلية للحوكمة وعلاقتها بإدارة الأرباح.

المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة الأرباح

يعتبر وجود مجلس إدارة فعّال في الشركة، الخطوة الأولى لضمان حسن أداء الشركة بطريقة تخدم مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة وتقلل من ممارسات الغش والاحتيال.

أولا: مجلس الإدارة من وجهة نظر الحوكمة

يعتبر مجلس الإدارة أحد أهم الآليات الداخلية للحوكمة، فهو بمثابة مراقب داخلي لمصالح المساهمين وبقية الأطراف ذات المصلحة من خلال قيامه بمراقبة أنشطة الإدارة باستمرار، ويصبح هذا الدور الرقابي أكثر أهمية عندما تتعارض مصالح مختلف الأطراف المهتمة بالشركة، ولذلك فإن طريقة تشكيل المجلس ومدى استقلاليته قد تساعد في حل العديد من المشاكل خاصة بين المساهمين والإدارة.

تعتبر تركيبة المجلس من أهم القضايا المثيرة للجدل في موضوع الحوكمة، إذ ينبغي أن تتكون مجالس إدارة الشركات من مدراء مستقلين ليس لهم علاقات مع الإدارة أو كبار المساهمين، والتي يمكن أن تخلق تضاربا في المصالح؛ حيث يفترض أن هؤلاء المديرين المستقلين سيكونون أقل تحيزا لصالح الإدارة أو المساهمين المهيمنين (خصوصا عند تقييم الممارسات التجارية ومراقبة أداء الإدارة)، وأكثر اهتماما بحماية حقوق مساهمي الأقلية، إضافة إلى أنهم يتعاملون بشكل أكثر عدالة مع بقية الأطراف ذات المصلحة مثل الموظفين والموردين والعملاء[1].

[1]- Peter L. Swan & David Forsberg, **Does Board "Independence" destroy corporate value?** Australasian Finance and Banking Conference, 2014, p. 01, Working Paper, Available At : http://ssrn.com/abstract=2312325 (15/12/2014).

ويمكن تصنيف أعضاء مجلس الإدارة إلى ثلاثة أنواع كما يلي:[1]

- **الأعضاء التنفيذيين:** والذي يمكن تعريفهم على أنهم الأعضاء الذين يشغلون مناصب تنفيذية في الشركة، مثل المدير التنفيذي للشركة أو العضو المنتدب، رؤساء الأقسام في الشركة مثل رئيس القسم المالي.

إن أهمية وجود الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة ترجع لما لهم من دراية كاملة بالشركة وبالمشاكل والمخاطر التي تواجهها وبالفرص الاستثمارية التي يمكن للشركة الدخول فيها، ووجودهم مع باقي الأعضاء يمثل إضافة لفعالية الأداء مع مراعاة أن نسبة تمثيل الأعضاء التنفيذيين بالمجلس يجب ألا تتعدى الثلث.

- **الأعضاء غير التنفيذين:** يمكن تعريفهم على أنهم الأعضاء الذين لا يشغلون مناصب تنفيذية بالشركة، ولا يكونون متفرغين لإدارة الشركة، أو لا يتقاضون راتبا شهريا أو سنويا منها ويجب أن نلاحظ أن العضو غير التنفيذي عن طريق علاقته بالشركة يمكن أن يكون عضو مستقل أو غير مستقل.
- **الأعضاء المستقلين:** عرفت الهيآت والمنظمات الدولية والعديد من لوائح حوكمة الشركات بالعديد من الدول العربية عضو مجلس الإدارة المستقل بأنه عضو المجلس الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، ومما ينافي الاستقلالية على سبيل المثال لا الحصر أي من الآتي:
  - أن يملك حصة كبيرة في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها؛
  - أن يكون من كبار التنفيذيين خلال العامين الماضيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها؛
  - أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو في أي من مجموعتها، حيث تم توضيح الأقرباء من الدرجة الأولى وهم الأب والأم والزوج والزوجة والأولاد؛
  - أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من كبار التنفيذيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها؛
  - أن يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية إدارتها؛
  - أن يكون موظفا خلال العامين الماضيين لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأي شركة من مجموعتها كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين، أو أن يكون مالكا لحصص سيطرة لدى أي من تلك الأطراف خلال العامين الماضيين.

[1]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص. 37-38.

ثانيا: مجلس الإدارة كآلية فعّالة في الرقابة على إدارة الأرباح

يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في إرساء الممارسات الجيدة في الشركة، إذ أنه المسؤول عن مراقبة عمل الإدارة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وإيجاد حلول لتعارض المصالح الذي يمكن أن ينجر عنه العديد من ممارسات الغش والاحتيال التي يمارسها مديري الشركات بهدف إلى تحقيق مصالح شخصية.

يستطيع مجلس الإدارة أن يؤثر بشكل فعال على العمليات والأنشطة المالية التي ينفذها المديرون والقرارات التي يتخذونها، كما يمكنه أن يؤثر على عملية اختيار ومراقبة المدققين الخارجيين وكذلك الرقابة على آليات الرقابة الداخلية من خلال لجنة التدقيق؛ وفي المقابل يمكن للمجلس أن يستخدم نظام الرقابة الداخلية للسيطرة على الممارسات الانتهازية والتي من بينها إدارة الأرباح[1].

من أهم خصائص مجلس الإدارة التي حظيت بالكثير من الاهتمام من قبل العديد من الباحثين والهيآت الدولية، والتي ينبغي أن تتوفر فيه بحيث تساعد على تفعيل عمليات الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح ما يلي:

1. حجم مجلس الإدارة

هناك اختلاف واضح بين الدراسات التي هدفت إلى معرفة مدى تأثير حجم مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، فهناك من وجد أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يخفض من عملية إدارة الأرباح، وعلى العكس من ذلك فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن صغر حجم مجلس الإدارة يكون أفضل، بينما توصل بعض الباحثين إلى أنه لا توجد علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح، وفيما يلي بعض الدراسات وأهم النتائج التي توصلت إليها:

دراسة (Biao Xie & al, 2001) على عينة مكونة من 282 شركة مقيدة في مؤشر S&P حول مدى تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على ممارسات إدارة الأرباح، أين وجد الباحثون أن لحجم مجلس الإدارة علاقة عكسية بإدارة الأرباح، حيث أن زيادة عدد أعضاء المجلس يساعد على تخفيض مستوى المستحقات الاختيارية التي استخدمت كبديل عن إدارة الأرباح.

فسر الباحثون ذلك بأن كبر حجم مجلس الإدارة يوفر له خبرات عديدة ومختلفة تساعد على فهم ممارسات إدارة الأرباح والحد منها، ودعموا هذا التفسير بالنتائج التي توصلوا لها حول أن خبرة أعضاء مجلس الإدارة لها علاقة

[1]- Chi-keung Man, **Corporate governance and earnings management: a survey of literature**, The Journal of Applied Business Research, Vol.29, N.2, March/April 2013, p. 405-406.

عكسية بممارسات إدارة الأرباح، حيث كلما زاد عدد الأعضاء ذوي الخبرة أدى ذلك إلى تخفيض المستحقات الاختيارية[1].

وهذا ما توصلت له دراسات أخرى مثل دراسة (Matoussi H., I. Mahfoudh, 2006) التي استهدفت عينة من الشركات الفرنسية المدرجة في بورصة باريس والمقيدة في مؤشر SBF 250 والذي يقدر عددها بـ 128 شركة خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1999[2].

إلا أنه في المقابل سترتفع التكاليف الناتجة عن وجود عدد كبير من الأعضاء داخل المجلس، والتي قد تكون أكثر أهمية من عدد المديرين؛ إضافة إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة قد يقلل من فعالية أدائه من خلال زيادة مشاكل الاتصال والتنسيق بين الأعضاء، وانخفاض قدرتهم في الرقابة على الإدارة [3].

أما دراسة (Sirine Chekili, 2012) التي استهدفت 20 شركة تونسية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2009 فقد وجدت أن هناك علاقة ايجابية (طردية) بين عدد أعضاء المجلس ومستوى المستحقات الاختيارية، أي أن صغر حجم مجلس الإدارة يساعد على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح؛ وفسرت ذلك باحتمال أن العدد الكبير قد يشكل تهديدا لقدرة المجلس على السيطرة والرقابة على الشركة، ويزيد من فرص حدوث عمليات التلاعب بالأرباح.[4]

في حين أن دراسة لـ (Bernardus Y. Nugroho, 2011) مجموعة من الشركات للفترة الممتدة من 2004-2008 توصلت إلى أنه لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة، فمهما كان عدد أعضاء مجلس الإدارة كبيرا أم صغيرا، فإن ذلك لا علاقة له بزيادة أو تخفيض ممارسات إدارة الأرباح [5].

يمكن تفسير الاختلاف في النتائج المتوصل إليها، بالاختلاف في البيئة التي أجريت فيها مختلف الدراسات، إضافة إلى الاختلاف في التنظيمات المعتمدة من قبل كل شركة، أما عن مدى تأثير حجم مجلس الإدارة فقد يكون ايجابيا ويساعد على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح إلا أنه لا يمكن الجزم بذلك، فقلة العدد أو كثرته قد

[1]- Biao Xie & al, **Earnings management and corporate governance: The roles of the board and the audit committee,** 2001, p. 16, available at : http://ssrn.com/abstract=304195 (27/01/2015).
[2]- Hamadi Matoussi, Imen Mahfoudh, **Composition du conseil d'administration et gestion opportuniste des resultats**, Archives-Ouvertes.Fr, 2010, P. 5-20, Available at : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00548058 (27/01/2015).
[3]- Hanen Ben Ayed-Koubaa, **L'impact Des Mecanismes Internes De Gouvernement De L'entreprise Sur La Qualite De L'information Comptable,** Archives-Ouvertes.Fr, 2011, P. 04-05, Available at : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00460918 (27/01/2015).
[4]- Sirine Chekili, **Impact of Some Governance Mechanisms on Earnings Management: An empirical validation within the tunisian market,** Journal of Business Studies Quarterly, Vol.3, No.3, 2012, P. 100.
[5]- Bernardus Y. Nugroho & Umanto Eko, **Board characteristics and earning management**, Journal Of Administrative Science & Organization, Vol.18, N.01, 2011, P. 08.

يكون له تأثير في بعض الشركات وقد لا يكون له أي تأثير في شركات أخرى؛ ويمكننا القول أن عوامل أخرى مثل ظروف العمل والخبرة والإرادة لمحاربة الفساد والاحتيال تساعد أعضاء مجلس الإدارة في التخفيض من مستويات إدارة الأرباح مهما كان عددهم – مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مراعاة حد أدنى وحد أقصى– .

2. استقلالية مجلس الإدارة

إن درجة استقلالية مجلس الإدارة ترتبط ارتباطا وثيقا بكيفية تعيين الأعضاء غير التنفيذيين (outside directors) والمشاركة الفعالة لهم، إذ غالبا ما يعتقد أن هؤلاء الأعضاء يكونون أكثر فعالية في الرقابة على الإدارة مقارنة مع الأعضاء التنفيذيين (inside directors).

وفقا لنظرية الوكالة فإن الأعضاء التنفيذيين لا يمتلكون القدرة الكافية للطعن في الاختيارات التي تقوم بها الإدارة، حيث يعتبرون موظفين تابعين هرميا لأشخاص يقومون بمراقبتهم؛ ولذلك يصعب عليهم معارضة المسؤولين عنهم مباشرة دون المساس بمهنتهم ومستقبلهم في الشركة.

لذلك يُفترض أن الأعضاء غير التنفيذيين سيكونون أكثر كفاءة، نتيجة لتمتعهم باستقلالية أكبر، إضافة إلى أن هؤلاء الأعضاء غالبا ما يكونون مديري شركات سابقا أو ممثلين لبعض المؤسسات المالية، وهذا ما يكسبهم خبرات تمكنهم من الاعتراض على القرارات المشكوك فيها وبالتالي ممارسة رقابة أكثر فعالية.

علاوة على ذلك وفقا لـ (فاما 1980)، فإن وجود سوق تنافسية للمديرين الخارجيين يضمن عدم وجود تواطؤ بينهم وبين إدارة الشركة [1].

وعلى الرغم من ذلك فإنه ليس مثاليا أن يتكون المجلس من غير التنفيذيين فقط، إذ أنه لقيام المجلس بواجباته فإنه يتطلب وجود أعضاء تنفيذيين يوفرون بعض الخبرات اللازمة لتخطيط عمليات الشركة وتطويرها، وأعضاء مستقلين يعتبرون بمثابة مراقبين على العمليات والقرارات التي تتخذها الإدارة التنفيذية، ويعملون على تقليل تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذات الصلة [2].

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي قام بها العديد من الباحثين حول علاقة ممارسات إدارة الأرباح باستقلالية مجلس الإدارة، قد توصلت إلى نتائج مختلفة، ومن أهمها:

[1]- Hanen Ben Ayed-Koubaa, Op.Cit, p. 05.
[2]- Luo He & Al, **Board monitoring, audit committee effectiveness, and financial reporting quality: Review and synthesis of empirical evidence**, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol.1, Issue.2, 2009, p. 04.

الدراسة التي قام بها (Xie & al, 2001) والتي من بين فرضياتها أن طريقة تكوين المجلس تؤثر على مدى ممارسة إدارة الأرباح، حيث أن الشركات التي لديها نسبة أكبر من المديرين المستقلين ستكون أقل عرضة لتلاعب الإدارة بالأرباح.

وبعد اختبار هذه الفرضية توصل الباحثون إلى أن نسبة الأعضاء المستقلين (من إجمالي عدد أعضاء المجلس) ترتبط سلبا مع المستحقات الاختيارية؛ وتم تفسير ذلك بأن النسبة الكبيرة من الأعضاء المستقلين داخل المجلس تعمل على تحسين جودة عمليات الرقابة التي يقوم بها مجلس الإدارة [1].

وفي دراسة لـ (Beatriz Garcia Osma,2008) حول العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية (من خلال التلاعب بمصاريف البحث والتطوير) واستقلالية مجلس الإدارة، تم الافتراض أن استقلالية مجلس الإدارة لها علاقة عكسية مع قدرة المديرين على تخفيض مصاريف البحث والتطوير بدافع زيادة الأرباح على المدى القصير؛ وتوصلت إلى أن استقلالية المجلس لها تأثير على القرارات الانتهازية التي يتخذها المديرين حول مصاريف البحث والتطوير [2].

وهذا ما أكدته أيضا دراسة (Sirine Chekili, 2012) حيث وجدت أن نسبة المديرين الخارجين إلى العدد الإجمالي للمجلس لها تأثير عكسي على ممارسات إدارة الأرباح، وفسرت ذلك بأن الاستقلالية التي يتمتع بها المديرون الخارجيون تجعل دورهم الرقابي أكثر فعالية وتساعد على تخفيض مستويات إدارة الأرباح [3].

بينما دراسة (Wong Shi Yang & al, 2009) لـ 613 شركة ماليزية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003 ، تم اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ووجود المديرين الخارجين outsider في مجلس الإدارة الذين يعبرون عن استقلالية المجلس، حيث تم إعطاء المتغير الوهمي (1) لمجلس الإدارة الذي يمثل فيه المديرون الخارجيون على الأقل الثلث من العدد الإجمالي لأعضاء المجلس، والمتغير (0) في الحالة المعاكسة.

وتوصل الباحثون إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود المديرين الخارجيين داخل المجلس وممارسات إدارة الأرباح؛ ومن التفسيرات التي قدمها الباحثون في هذه الدراسة هي أن المديرين الخارجيين قد يفتقرون للخبرة

[1]- Biao Xie & al, Op.Cit, p. 07-16.
[2]-Beatriz Garcia Osma, **Board independence and real earnings management: The case of R&D expenditure,** part of PhD Thesis, Lancaster University, Spain, 2005, p20, Available at: http://ssrn.com/abstract=1134280 (25/02/2015).
[3] Sirine Chekili, Op.Cit, p. 100.

المالية اللازمة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح؛ أو أن وجود عدد كبير من المساهمين المسيرين قد يجعل من الصعب على المديرين الخارجيين العمل بشكل فعال للحد من إدارة الأرباح[1].

وهذا ما أثبتته دراسة لـ (Mohamed M.S & Aiman A.R, 2013) على 50 شركة مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 حول تأثير خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، ومن بين النتائج التي توصل لها الباحثان هي وجود علاقة عكسية لكنها ضعيفة وغير دالة إحصائيا بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و ممارسات إدارة الأرباح، وقد فسرا ذلك باحتمال كثرة عدد الشركات العائلية في مصر مما قد يجعل الشركة ومجلس الإدارة خاضع لهيمنة العائلة المالكة للشركة نتيجة لضعف أنظمة حوكمة الشركات[2].

إضافة إلى دراسة (Suzan Abed & al, 2012) حول العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة عمان –الأردن– للفترة 2006-2009، حيث لم تتوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين و ممارسات إدارة الأرباح [3].

نلاحظ من خلال الدراسات التي تم طرحها أن هناك اختلاف في مدى تأثير استقلالية مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، وعليه يمكن القول أن زيادة نسبة الأعضاء المستقلين قد يكون لها تأثير في تقييد سلوك المديرين تجاه هذه الممارسات، بينما قد لا يتمكن مجلس الإدارة من ذلك حتى وإن كان يحتوي على عدد كبير من الأعضاء المستقلين، ذلك أن إدارة الأرباح تعتبر من الممارسات المعقدة والتي يصعب فهمها واكتشافها حيث قد يفتقر هؤلاء الأعضاء إلى الخبرة اللازمة.

[1]- Wong Shi Yang & al, **The effect of board structure and institutional ownership structure on earnings management,** International Journal of Economics and Management 3(2), 2009, p. 337-348.
[2]- Mohamed M. Soliman, Aiman A. Ragab, **Board of director's attributes and earning management: evidence from Egypt**, Proceedings of 6th International Business and Social Sciences Research Conference, Dubai, UAE, 3-4 January, 2013, p. 08-13.
[3]- Suzan Abed & al, **Corporate governance and earnings management: Jordanian evidence,** International Business Research, Vol.5, No.1, January, 2012, p. 216-221.

3. الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (المدير العام)

تَعتبر نظرية الوكالة قيام المدير التنفيذي بوظيفة رئيس مجلس الإدارة عائق أمام آليات الرقابة، وتقترح الفصل بين الوظيفتين والذي يؤدي بدوره إلى الفصل بين الرقابة والتسيير، وبالتالي التقليل من تكاليف الوكالة وتحسين أداء الشركة، وهو ما أكدت عليه حوكمة الشركات.[1]

إن قيام المدير بالجمع بين وظيفتين داخل الشركة (رئيس تنفيذي ورئيس مجلس الإدارة)، قد يزيد من قدرته في التأثير على القرارات داخل مجلس الإدارة، وعليه فإنه يستطيع الدفاع بطريقة أسهل عن بعض المشاريع التي نفذها أو يريد تنفيذها، حتى لو كانت لا تخلق قيمة للشركة وللمساهمين.

أما الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي فإنه يسمح من ناحية بتعزيز رقابة أكثر فعالية نتيجة الفصل بين وظائف الإدارة والرقابة؛ ومن ناحية أخرى يشجع عملية صنع القرار الجماعي من قبل أعضاء المجلس لأن القرارات لا ينبغي أن تقتصر فقط على المدير الذي يجمع بين وظيفتين[2]؛

وفي كثير من الأحيان يقع مجلس الإدارة تحت سيطرة المدير العام عندما يكون في نفس الوقت رئيس مجلس الإدارة؛ فهو الذي يقوم بترشيح الأعضاء الداخليين والخارجيين، بالإضافة إلى أنه يرأس الأعضاء الداخليين وظيفيا، وهو ما يصعب عليهم معارضة القرارات التي يتخذها، وفي هذه الحالة يكون ولاء المجلس للمدير العام وليس لحملة الأسهم أو الأطراف ذات المصلحة[3].

في دراسة لـ (Bernardus Y. Nugroho, 2011) توصل الباحث أن ازدواجية عمل المدير التنفيذي لها تأثير مهم على عملية إدارة الأرباح، وفسر ذلك بأن هذا الدور المزدوج يزيد من تركيز السلطة في يد المدير ويفتح له الطريق للتلاعب بالأرباح [4].

وفي دراسة أخرى لـ (Mohamed M.S & Aiman A.R, 2013) على مجموعة من الشركات المصرية توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية بين ازدواجية وظيفة المدير وممارسات إدارة الأرباح، وفي هذا الإطار أكدا على

---

[1]- Mezghani Ali, Ellouze Ahmed, **Gouvernement de l'entreprise et qualite de l'information financiere,** Archives-Ouvertes.Fr, 2010, P. 5-6, Available From : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00544934 (25/02/2015).

[2]- Hanen Ben Ayed-Koubaa, Op.Cit, p. 06.

[3]- كينيت أ.كيم وآخرون، **حوكمة الشركة (الأطراف الراصدة والمشاركة)**، تعريب محمد عبد الفتاح العشماوي وغريب جبر غنام، دار المريخ للنشر، السعودية، 2010، ص. 22-23.

[4]- Bernardus Y. Nugroho, Op.Cit, p. 08.

ضرورة تعزيز الامتثال لدليل حوكمة الشركات خاصة فيما يتعلق بهذه الازدواجية ، رغم أن القانون المصري يقيد بوضوح هذه الازدواجية. [1]

وهذا ما أكدته دراسة كل من (Suzan Abed & al, 2012)، (Hanen B.Koubaa, 2009)، (H. Matoussi, I. Mahfoudh, 2006) حيث وجد الباحثون أن هناك علاقة طردية بين ازدواجية عمل المدير التنفيذي وممارسات إدارة الأرباح.

بينما لم تجد دراسات أخرى تأثير واضح (دال) لازدواجية عمل المدير التنفيذي على ممارسات إدارة الأرباح مثل دراسة (Biao Xie & al, 2001)، على بعض الشركات والتي توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين ازدواجية عمل الرئيس التنفيذي (CEO duality) ومستوى المستحقات التقديرية، وكذلك الحال بالنسبة للدراسة التي قامت بها (sirine chekili, 2012).

من خلال ما سبق يمكنا القول أن الفصل بين وظيفة الإدارة والرقابة من الناحية المنطقية أمر لا بد منه، إلا أن الاختلاف سيكون في مدى تأثيره على بعض الممارسات التي تتم في ظروف مختلفة، إذ أن توفر بعض الخصائص في مجلس الإدارة دون أخرى قد لا يساعد على تفعيل دوره الرقابي.

4. خبرة أعضاء مجلس الإدارة

وفقا لـ (BRP, 1999*)، فإن مجلس الإدارة الفعال ينبغي أن يتمتع بمجموعة من الخبرات والتجارب والتي تؤثر على جوانب مختلفة من أنشطة الشركة، حيث تعتبر الخبرة التي يتميز بها أعضاء مجلس الإدارة من أهم الخصائص التي قد يكون لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح، إذ أن اكتسابهم لمعرفة بالجوانب المالية والمحاسبية، يساعد في السيطرة على التلاعب المالي والمحاسبي، ويجعل المعلومات أكثر شفافية.

إضافة إلى أن الخلفية التي يمتلكها الأعضاء المستقلين تؤثر على فعالية عملية الرقابة، وتجعلهم أكثر اطلاعا بالطرق التي يمكن أن تدار بها الأرباح، وبالآثار المترتبة عن ذلك، وفي المقابل إن لم يكن أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين ويتمتعون بخلفية معتبرة حتى وإن كانت لديهم نية حسنة لاكتشاف عمليات الاحتيال فقد لا يتمكنون من فهم الأساليب المعقدة لإدارة الأرباح [2].

[1]- Mohamed M. Soliman, Aiman A. Ragab, Op.Cit, p. 08-13.

[*] ***BRP** : Blue Ribbon Panel.*

[2]- Biao Xie & al, Op.Cit, p. 07.

في دراسة لـ (Xie & al, 2001) توصل الباحثون إلى أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الأعضاء المستقلين والخبرة التي يتمتعون بها حول أعمال الشركات corporate backgrounds وممارسات إدارة الأرباح، حيث أن الأعضاء ذوي الخلفيات هم الأكثر احتمالا لتكون مهاراتهم متطورة من الناحية المالية والمحاسبية، وبالتالي فإن وجودهم يؤثر على ممارسات إدارة الأرباح ويعمل على تخفيضها [1].

وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها (Park.Y & Shin.H, 2004) حيث أن وجود موظفين من المؤسسات المالية les agents des institutions financières في مجلس إدارة الشركة يساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن الأعضاء المستقلين لمجلس الإدارة ذوي الخبرة قادرين على فهم أعمال الشركة بشكل أفضل[2].

مما سبق يمكن القول أنه إذا توفرت لدى المدير الخبرة والإرادة لاكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية والعمل لما هو في صالح الشركة، فإن قيامه بوظيفتين اثنتين (مدير تنفيذي ورئيس مجلس إدارة) قد لا يؤثر على فعالية أدائه ولن يؤثر على الشركة بشكل سلبي، كذلك قيام باقي الأطراف المسؤولة عن الرقابة (لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، باقي أعضاء مجلس الإدارة) بواجباتها بكفاءة قد لا يترك المجال أمام المديرين للقيام بأي ممارسات احتيالية تضر بمصالح الشركة والأطراف المشاركين فيها.

إلا أنه لا يمكن التأكد من النوايا التي يخبئها المدير وراء كل تصرف وممارسة، فمن بين أساليب إدارة الأرباح التي تم استعراضها في الفصل الأول تلك الممارسات التي تكون ضمن حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP والتي يصعب الحكم عليها، كما أن فكرة قيام المدير بالمشاركة في تنفيذ الأعمال ثم المشاركة في الإشراف عليها تجعل عملية الرقابة صعبة جدا، وتسهل السلوك الانتهازي للمديرين؛ لذلك فإن الفصل بين الوظيفتين قد يجنب الشركة الوقوع في العديد من المشاكل ويسهل اكتشاف أي ممارسة غير قانونية أو غير أخلاقية.

المطلب الثاني: دور لجنة التدقيق في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح

نتيجة لتعدد المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة، يمكنه تفويض بعضا منها للجان متخصصة يقوم بتشكيلها من بين أعضائه مثل لجنة التعيينات، لجنة المكافآت، لجنة التدقيق، وتماشيا مع طبيعة الموضوع سيتم التطرق لهذه الأخيرة لما لها من دور رقابي على عملية إعداد التقارير المالية من خلال قيامها ببعض مهام الرقابة والإشراف المتعلقة بجانب التدقيق.

[1]- Biao Xie & al, Op.Cit, p. 07-16.
[2]-Yun W. Park, Hyun-Han Shin, **Board composition and earnings management in Canada**, Journal of Corporate Finance (10), Elsevier B.V, 2004, p. 431-457.

أولا: لجنة التدقيق في إطار حوكمة الشركات

من بين الأمور التي ركزت عليها الحوكمة ضرورة تشكيل لجنة التدقيق، نظرا لما تساهم به في ضمان خلو التقارير المالية من الأخطاء والتحريفات.

1. تعريف لجنة التدقيق

عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA, 1992*) لجنة التدقيق بأنها: "لجنة مكونة من أعضاء تتركز مسؤولياتهم في الاشراف على تدقيق القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة التدقيق حلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في التدقيق، ترشيح المدقق الخارجي، الاهتمام بنتائج التدقيق، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر"[1].

أما معهد لجنة التدقيق (ACI, 2013*) فقد عرف لجنة التدقيق على أنها: " لجنة مراقبة تضم أعضاء مسؤولين عن الرقابة الداخلية والبيانات المالية للشركة، تعمل لصالح مجلس الإدارة والمساهمين وتحرص على تعزيز الممارسات الأخلاقية، التأكد من أن التقديرات المحاسبية التي تخضع لحكم المديرين قد تمت بشكل صحيح، إضافة إلى العمل على تفعيل دور التدقيق الداخلي والخارجي" [2].

بالرغم من أنه قدمت تعاريف كثيرة للجنة التدقيق إلا أنه يوجد تعريف موحد لها، حيث أن تشكيلها وتحديد أدوارها وصلاحياتها يختلف من شركة لأخرى ومن بلد لآخر، ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تجمع بين التعاريف المقدمة للجنة التدقيق كما يلي:[3]

- لجنة منبثقة من مجلس الإدارة؛
- عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين، والذين يتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق؛
- مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بتدقيق عمليات إعداد التقارير المالية، عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، تدقيق مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

---

* ***CICA** : Canadian Institute of Chartered Accountants.*

[1]- مسعود دراوسي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص. 12.

* ***ACI** : Audit Committee Institute.*

[2]- ACI, **Audit Committee Handbook**, Audit Committee Institute, United of Kingdom, 2013, p. 01.

[3]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سابق، ص. 90.

2. أهمية لجنة التدقيق

تكّمن أهمية لجنة التدقيق في الخدمات التي يمكن أن تقدمها للشركة، والتي من شأنها أن تسهم في تحسين أداء مختلف الأطراف العاملين فيها، وبالتالي خدمة جميع أصحاب المصالح، وهي كما يلي:

1.2. بالنسبة لمجالس الإدارة

تعمل لجنة التدقيق على مساعدة المجلس للوفاء بالتزاماته كوكيل عن المساهمين من خلال أعمال الرقابة التي تقوم بها، فهي من جهة تعتبر خط اتصال رسمي بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يساعد على: [1]

- تخفيض تكاليف الوكالة والتخفيف من مشكلة عدم تجانس المعلومات داخل المجلس؛
- ترشيد وقت مجلس الإدارة بالبعد عن التفاصيل الخاصة بالموضوعات التي سبق مناقشتها بلجنة التدقيق؛
- مساعدة مجلس الإدارة في التركيز على المتغيرات المؤثرة على اتخاذ القرارات؛

ومن جهة أخرى تساعد الأعضاء التنفيذيين على القيام بمهامهم ومسؤولياتهم وخاصة فيما يتعلق بمسائل المحاسبة والتدقيق، من خلال [2]:

- تحسين عملية الاتصال بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجين؛
- المساعدة على حل المشاكل التي قد يواجهونها مع المديرين التنفيذيين فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية؛
- معاينة كل ما يتعلق بوظيفة التدقيق الداخلي –نتائج أعمالها والمشاكل التي تواجهها– ، والعمل على توصيلها لمجلس الإدارة وتقديم الحلول المناسبة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات.

2.2. بالنسبة للمدققين والمساهمة في جودة عملية التدقيق

في هذا الصدد، ترى Axel Thesberg رئيسة لجنة التدقيق في معهد مدراء الشركات الكندية، أن التدقيق ليس حدث مستقل يتمثل في إبداء الرأي فقط، وإنما هو عملية لها دور كبير في توفير ضمان حول مدى دقة ومصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية ومدى مطابقتها للسياسات المحاسبية المعتمدة داخل الشركة، لذلك

[1] – مجدى محمد سامى، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009 ، مصر، ص. 24-25.

[2] – محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، مرجع سابق، ص 92-93.

ينبغي أن تكون هذه العملية ذات جودة لتتمكن من الوصول لأهدافها، وتعتبر لجنة التدقيق من أهم الآليات التي تساهم في ضمان هذه الجودة من خلال:[1]

- أخذ الوقت الكافي لفهم المشاكل الرئيسية سواء تلك التي تطرحها الإدارة أو التي يطرحها المدققون حول عرض المعلومات في التقارير المالية، ومثال ذلك مدى الاختلافات المحتملة بين المبالغ المقدمة (montants presente) وبعض التقديرات الجريئة أو المتحفظة(estimations audacieuses ou conservatrices) ؛
- إنشاء علاقة مفتوحة ومباشرة بين لجنة التدقيق والإدارة والمدققين من خلال اجتماعات اللجنة، لتسهيل إجراء الحوارات والنقاشات بحرية حتى وإن كانت وجهات النظر مختلفة؛
- ضمان حصول المدققين على كل المعلومات الضرورية للقيام بواجباتهم؛
- مواكبة المقترحات والإصلاحات الخاصة بعمليات التدقيق والتي من شأنها تحسين الجودة.

3.2. بالنسبة للأطراف ذات المصلحة

لا تعد لجنة التدقيق مجرد وسيلة تمكن المساهمين من مراقبة عمل المديرين وإنما كونها منبثقة من مجلس الإدارة فإن طريقة تشكيلها le mode de constitution التي تشترط عنصر الاستقلالية، والغاية من تشكيلها sa finalité التي تتمثل في المراقبة والعمل على تصحيح المعلومات في حالة وجود خلل في عملية إعداد التقارير المالية والمحاسبية أو في نظام الرقابة الداخلية أو في عمليات التدقيق؛ تجعلها تعمل على توصيل كافة المعلومات والمخاطر المهمة لجميع الأطراف ذات المصلحة [2].

من خلال ما سبق يتضح أن الأهمية التي تكتسبها لجنة التدقيق تكمن فيما يمكن أن تقدمه من خلال تنسيق جهود عدة أطراف للوصول إلى معلومات شفافة ذات دقة ومصداقية يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات، إضافة إلى تدعيم الهيكل الرقابي للشركة من أجل مواجهة احتمالات الخلل وضعف الثقة في النظام الرقابي للشركة، وهذا ما سيؤدي إلى اكتشاف الممارسات الاحتيالية —من بينها إدارة الأرباح– التي قد تقوم بها إدارة الشركة.

ثانيا: لجنة التدقيق كأداة فعالة في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح

إن الهدف الأساسي من إنشاء لجان التدقيق هو مراقبة عملية إعداد التقارير المالية وتقييد القرارات الانتهازية التي يتخذها بعض المديرين، ولتحقيق هذا الهدف فإنه ينبغي على اللجنة الإشراف على العديد من الأمور داخل

[1]- Axel Thesberg, **Qualité de l'audit et information financière, quel est le rôle du comité d'audit ?** Institut des administrateurs de sociétés, Canada, issue N.159, 2012, p. 27-30.
[2]- Benoit Pigé, **Gouvernance, contrôle et audit des organisations**, Economica Edition, Paris, France, 2008, p. 153.

الشركة، إضافة إلى ضرورة توفر بعض الخصائص في أعضاء لجنة التدقيق لتأدية واجباتهم بشكل فعّال، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الموالية.

1. مهام لجنة التدقيق التي تساعد في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح

يتجسد دور لجنة التدقيق في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال تفعيل أداء مهامها والتي تتمثل أساسا في الرقابة على عمليات الشركة، إضافة إلى تقديم التوصيات والحلول الممكنة لبعض المشاكل، ويمكن ايجازها كما يلي:

1.1. مراقبة عملية إعداد المعلومات المالية والمحاسبية

إن دور لجنة التدقيق في عملية إعداد المعلومات المالية والمحاسبية يتمثل في الوظيفة الإشرافية والرقابية ولا تختص اللجنة بإعداد القوائم المالية أو اتخاذ القرارات الفعلية بشأنها (والتي تعتبر مسؤولية الإدارة المالية، التدقيق الداخلي)، وفيما يلي أهم المسؤوليات التي تقوم بها اللجنة لضمان جودة وموثوقية المعلومات المالية والمحاسبية:[1]

- مراجعة الأنظمة الرقابية التي أنشأتها الشركة بهدف ضمان سلامة إعداد القوائم المالية ومناقشة كل من الإدارة والتدقيق الداخلي والخارجي فيما يتعلق بالسياسات التي قد تراها اللجنة غير مناسبة؛
- النظر في أي تغيرات ملموسة بشأن السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية للشركة، أو أي اختيار مثير للشك لسياسة محاسبية معينة من قبل الإدارة؛
- فهم الطرق التي اتبعتها الإدارة في معالجة المعاملات غير العادية والتي لها تأثير على الشركة، والتأكد من أن الإدارة قد استخدمت الطرق المحاسبية المناسبة لمعالجة هذه المعاملات؛
- فهم التقديرات والقرارات المحاسبية المهمة التي اتخذتها الإدارة قبل عرض القوائم المالية على مجلس الإدارة؛
- فهم وتقييم نوعية الإيرادات التي تظهر في قائمة الدخل؛
- ضمان أن كيفية إعداد التقارير المالية تعطى فكرة واضحة لمستخدميها سواء داخل الشركة أو خارجها، وذلك من خلال فهم المعلومات التي تقدمها الإدارة عن مؤشرات الأداء الرئيسية؛
- تقييم مدى إمكانية حدوث التلاعب، والعمل على اتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها منع حدوثه في المستقبل.

[1]- محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري–دراسة مقارنة–** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2009، ص. 195-200.

من خلال النقاط السابقة والتي تمثل أهم المسؤوليات التي تقوم بها لجنة التدقيق ، وبالعودة للفصل الأول، أين تم التطرق لمختلف أساليب إدارة الأرباح سواء من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقة أو استغلال الإدارة للمرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (إدارة المستحقات، التغييرات المحاسبية الاختيارية، اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية، سوء استخدام السياسات المحاسبية) أو الإدارة التعسفية للأرباح (من خلال الإيرادات، المصاريف، عمليات الاندماج)؛

نجد أن لجنة التدقيق تعتبر عنصر فعال في الرقابة على هذه الممارسات من خلال حرصها على التطرق لمختلف العمليات التي تتسم بنوع من التعقيد وخاصة تلك التي تتعلق بالتقدير والحكم الشخصي للمديرين –مثل الطرق المتبعة في تكوين الاحتياطات والمؤونات، عمليات الاندماج وإعادة الهيكلة–، والتي قد يستغلها المديرون لخدمة المصالح الشخصية، مما يؤدي إلى التأثير على حسابات وبيانات الشركة المعبر عنها في التقارير المالية وبالتالي على قرارات مستخدميها.

وعليه فإن اللجنة وفي حالة حدوث أي خلل في عملية إعداد المعلومات المالية والمحاسبية، فإنه يكون من واجبها ضمان إجراء التدابير اللازمة للتصحيح ووضع إجراءات تجنب حدوث أي تلاعب مستقبلا.

2.1. دعم عمليات التدقيق ومراقبة النتائج المتوصل إليها

تقوم لجنة التدقيق بمراقبة النتائج التي توصل لها كل من المدققين الداخليين والخارجيين ومناقشتها مع مجلس الإدارة، إضافة إلى أنها تدعم كل من مهمة التدقيق الداخلي والخارجي كما يلي:

1.2.1. بالنسبة للتدقيق الداخلي

يلعب التدقيق الداخلي دورا مهماً في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء، نظرا لاعتبار المدققين الداخليين موظفين داخل الشركة، وهذا ما يزيد من احتمال اطلاعهم على عمليات الشركة والسياسات المحاسبية المطبقة فيها بشكل أفضل[1]؛ لذلك فإن إنشاء لجنة تدقيق في الشركة يدعم عمل قسم التدقيق الداخلي من خلال قيام لجنة التدقيق بـ: [2]

- اختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي؛
- توفير احتياجات هذا القسم؛

[1]- محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري–دراسة مقارنة–** ، مرجع سابق، ص. 208.

[2]- مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص. 13.

- الاجتماع المستمر مع القائمين بالتدقيق الداخلي لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المدققين الداخليين ومجلس الإدارة أو بين المدققين الداخليين والإدارة بكل مستوياتها؛
- زيادة فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة فاعلية المدققين الداخليين وتدعيم استقلاليتهم؛

إضافة إلى ذلك، فإن وجود لجنة التدقيق سوف يمكّن المدققين الداخليين من زيادة تفاعلهم مع المدقق الخارجي، باعتبار أن أحد مسؤولياتها هو التنسيق وزيادة الاتصال بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين بالشكل الذي يساعد كلا الطرفين على الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته وزيادة إمكانية الاعتماد على المعلومات والتقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في الشركة.

2.2.1. بالنسبة للتدقيق الخارجي

إن عملية الرقابة تسمح للجنة التدقيق بالاطلاع على المجالات الرئيسية للمخاطر وحالات عدم التأكد في الحسابات السنوية أو الفصلية التي قام بتحديدها مدققو الحسابات، إضافة إلى الصعوبات التي واجهوها أثناء قيامهم بمهامهم.

حيث تقوم بتبادل المعلومات معهم ومناقشة ودراسة النتائج المتوصل إليها ومراقبة مدى الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والمالية (عند التقرير المالي) وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة تحت التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة[1]؛ ومن بين أهم مهام اللجنة والتي من خلالها تدعم وتراقب عمل المدققين الخارجيين ما يلي: [2]

- **التأكد من استقلالية المدقق الخارجي**: حيث تقوم اللجنة بالتأكد من مدى استقلالية المدقق الخارجي، ومناقشته عن طبيعة العلاقة التي تربطه بإدارة الشركة والتي يمكن أن تؤثر على موضوعية عملية التدقيق التي يقوم بها، مما قد يؤثر على سلامة القوائم المالية وبالتالي على متخذي القرارات وأصحاب المصالح.
- **الإشراف على تقديم خدمات غير التدقيق التي قد تطلب من المدقق الخارجي**: تشمل خدمات غير التدقيق non-audit services قيام المدقق بتقديم بعض الخدمات لإدارة الشركة مثل الاستشارات، برامج تدريبية للعمال، والتي يمكن أن تؤدي بالمدقق إلى التحيز تجاه الإدارة على حساب باقي أصحاب

[1]- AMF, **Autorité des Marchés Financiers**, Rapport final sur le comité d'audit, France, 2010, p. 11.

[2]- محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري–دراسة مقارنة–**، مرجع سابق، ص. 203-205.

المصالح، وعليه يكون من واجب اللجنة التحقق من أن تقديم هذا النوع من الخدمات من قبل المدقق الخارجي لن يؤثر على استقلاليته وموضوعيته في عملية التدقيق.

من بين نتائج الدراسات التي تم التوصل إليها حول انهيار شركة انرون، أن هذه الأخيرة قامت بدفع 25 مليون دولار مقابل خدمات التدقيق العادية للمدقق الخارجي، ومبلغ 27 مليون دولار للمدقق نفسه لقيامه بخدمات غير التدقيق، وهو ما أثار الجدل والشكوك حول تأثير هذا النوع من الخدمات على استقلالية المدقق الخارجي.

3.1. مراقبة عمل الإدارة (المديرين)

ويتم ذلك من خلال مراقبة القرارات التي تتخذها الإدارة التنفيذية حول جميع الأمور التي من شأنها أن تؤثر على ما تحتويه التقارير المالية، ومثال ذلك أن تقوم لجنة التدقيق بتحليل الظروف التي تقوم فيها الإدارة بطلب رأي ثان حول قضايا محاسبية معينة، حيث يعتبر في أغلب الأحيان هذا الطلب جهد شرعي effort légitime للحصول على أفضل إجابة بالنسبة لبعض المشاكل المعقدة، لكن رغم ذلك قد تعتبر هذه الممارسة غير مقبولة في أحيان أخرى لأن طلب رأي ثان قد يصبح وسيلة ضغط على مراقب الحسابات لقبول البيانات المالية التي تتوافق مع مصالح المديرين.

إضافة إلى احتمال أن اعتماد الرأي الثاني على بيانات غير مكتملة من شأنه التأثير على نتائج التدقيق، لذلك يتوجب على اللجنة ضمان حصول الخبير المحاسبي الذي طلب منه إبداء رأي ثان على كافة المعلومات والحقائق ذات الصلة [1].

4.1. متابعة نظام الرقابة الداخلية للشركة وعملية إدارة المخاطر

يقع على عاتق لجنة التدقيق ضمان وجود نظام للرقابة الداخلية وعملية إدارة المخاطر وتحديد نقاط الضعف فيهما واتخاذ التدابير اللازمة، إضافة إلى أنه ينبغي على اللجنة أن تكون على دراية بنتائج أعمال التدقيق الداخلي والخارجي التي أجريت على نظام الرقابة الداخلية وعملية إدارة المخاطر لضمان أنه في حالة اكتشاف وجود أي خلل فيهما سيتم اطلاع المجلس ومساعدته في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، مع الإشارة إلى أن سلطة اتخاذ القرارات تبقى من صلاحيات مجلس الإدارة[2].

[1]- BDO, **Guide to Forming and Running an Effective Audit Committee,** Canada, 2010, p. 08.
[2]- AMF, Op.Cit, p. 10.

2. فعالية لجنة التدقيق ودورها في الرقابة على إدارة الأرباح

تظهر فعالية لجنة التدقيق من خلال قدرتها على تقديم بيانات مالية موثوق بها تعكس بدقة أداء الشركة، الحد من الأخطاء الواردة في التقارير المالية، الحد من عمليات الغش والتلاعب المحاسبي الذي يقوم به بعض المديرين. لذلك فإن لجنة التدقيق الفعالة هي اللجنة القادرة على بناء الثقة بين جميع الأطراف المهتمة بنشاط الشركة، حيث أنه وفقا للنظرية المؤسسية théorie institutionnelle فإن العلاقات القائمة على الثقة تمثل بديلا substitut على الأداء الجيد [1].

إن وجود لجنة تدقيق ذات حجم معتبر، هيكل تنظيمي خاص بها، سلطة مفوضة من قبل مجلس الإدارة تكون أكثر قابلية ليتم الاعتراف بها كهيئة رسمية وعليه يكون لأعضائها قدرة أكبر على القيام بدورهم الرقابي.

ويعتبر التقرير الذي تعده لجنة التدقيق بمثابة آلية رقابية فعالة على نظام الإبلاغ المالي، حيث تقوم اللجنة بمراقبة عمل كل من الإدارة، المدققين الداخليين، مدققي الحسابات الخارجين، لتحديد ما إذا كانوا يعملون في مصلحة الشركة[2].

لكي تقوم لجنة التدقيق بدورها في الرقابة بشكل فعّال يسمح بتقييد ممارسات إدارة الأرباح، فإنه ينبغي أن تتوفر فيها العديد من الخصائص أهمها ما يلي:

1.2. الاستقلالية Independence

إن طريقة تكوين لجنة التدقيق تعتبر عاملا مهما في عملية الرقابة الفعالة، مما قد يكون لها دور مباشر في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح وفي التقليل من آثارها؛ إذ أن تكوين لجان التدقيق في الشركات يعتبر محورا هاما للعديد من جهود الإصلاحات التي تسعى إليها الحوكمة مثل إصدارات لجنة (BRC*, 1999) التي تهتم بلجان التدقيق، إضافة إلى أن بعض البورصات الكبرى مثل بورصة نيويورك وناسداك ألزمت جميع الشركات المدرجة فيها بتكوين لجنة تدقيق مع ما لا يقل عن ثلاثة مدراء مستقلين –إلا في بعض الظروف الخاصة– ، لتتمكن من الإشراف على القوائم المالية وعلى عمل المدققين الخارجيين بشكل واضح وفعال [3].

---

[1]- Mohamed Ali Zarai, Wided Bettabai, **Impact de l'efficacité des comités d'audit sur la qualité des bénéfices comptables divulgués,** Revue de gouvernance, 2007, Institut Supérieur de Gestion de Tunis, P. 05-06

[2]- Jian Zhou, Ken Y. Chen, **Audit committee, board characteristics and earnings management by commercial banks**, 2004, p. 09, working paper, available from : www.researchgate.net (02/03/2015).

[*] ***BRC** : Blue Ribbon Committee*.

[3]- Jian zhou, Op.Cit, p. 08.

وعليه يمكن القول أن هناك شبه اتفاق على ضرورة أن تقتصر عضوية لجان التدقيق على الأعضاء غير التنفيذيين، وذلك لما لهم من استقلالية عن إدارة الشركة، حيث أوضحت لجنة الأوراق المالية (SEC*)، أن لجان التدقيق التي تتكون فقط من الأعضاء غير التنفيذيين تكون قادرة على التقييم بموضوعية لكل من جودة الإفصاح في القوائم المالية ومدى ملاءمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة [1].

في دراسة لـ (M.Soliman & A.Ragab, 2014) حول علاقة كل من لجنة التدقيق وجودة التدقيق الخارجي بممارسات إدارة الأرباح على عينة مكونة من 40 شركة مصرية مدرجة في البورصة، تم اختبار فرضية وجود علاقة سلبية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وحدوث إدارة الأرباح؛

حيث تم إعطاء القيمة (1) للجنة التي يكون أعضائها مستقلين تماما عن الإدارة (غير تنفيذيين) والقيمة (0) في الحالة العكسية، وبعد إجراء اختبار لنموذج الدراسة تم التوصل إلى أن هناك ارتباط سلبي كبير بين استقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح[2].

وهذا ما أثبتته أيضا دراسة لـ (عبد المطلب السرطاوي وآخرون، 2013) على عينة مكونة من 50 شركة أردنية مدرجة بالبورصة، حول خصائص لجنة التدقيق وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح حيث بعد اختبار نموذج الدراسة تبين أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء اللجنة وإدارة الأرباح[3].

وهو ما توصلت إليه من قبل دراسة (April Klein, 2006) على عينة من شركات أمريكية مقيدة في مؤشر S&P حيث أظهرت نتائج الاختبار أن هناك علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية ووجود غالبية (أكثر من نصف إجمالي الأعضاء) لأعضاء مستقلين في لجنة التدقيق[4].

---

* ***SEC** : Securities Exchange Commission*

[1]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري –دراسة مقارنة–**،، مرجع سابق، ص. 149.

[2]- Mohamed M. Soliman, Aiman A. Ragab, **Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: An empirical study of the listed companies in Egypt,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, N.2, 2014, p. 157-162.

[3]– عبد المطلب السرطاوي وآخرون، **أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية**– مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن المجلد 27، العدد 04، 2013، ص. 832–839.

[4]- April Klein, **Audit committee, board of director characteristics, and earnings management**, Law & Economics Research Paper Series, N.06-42, 2006, p. 10-24, Working Paper, available from : http://ssrn.com/abstract=246674 (02/03/2015).

بينما لم تعثر دراسات أخرى على أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، مثال ذلك دراسة (Charles Piot, Rémi Janin, 2005) على مجموعة من الشركات الفرنسية المقيدة في مؤشر SBF 120 .[1]

2.2. الكفاءة Competence

إن خاصية استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تساعدهم على العمل بموضوعية ودون تحيز، إلا أنها لا تعتبر كافية فمسؤولياتهم ومهامهم في الإشراف والرقابة على الجوانب المالية والمحاسبية تستدعى ضرورة اكتساب هؤلاء الأعضاء مقدار معتبر من المعرفة والخبرة في هذه الجوانب.

في هذا الصدد أوصى المعهد الفرنسي للمديرين (IFA*,2008) بأن يقوم مجلس الإدارة بتحديد عدد الأعضاء الضروريين لتمكين اللجنة من القيام بمهامها، وألا يقل هذا العدد عن ثلاثة أعضاء، وأن يتأكد المجلس من أن الأعضاء المختارين يمتلكون الخبرة والمهارات الضرورية في المسائل المالية وكل ما يتعلق بنشاط الشركة، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية تدريب الأعضاء بصفة مستمرة (les formation) لمواكبة التطورات[2].

وهو ما جاء أيضا في توصيات لجنة (BRC,1999) : "كل عضو في لجنة التدقيق يجب أن يكون لديه (أو يكتسب) خبرة في الجوانب المالية أو أن يتمتع عضو واحد على الأقل بخبرة expertise محاسبية أو مالية أو الاثنين معا، حيث تُعرّف الخبرة بأنها الخلفية التي يتمتع بها عضو اللجنة والتي اكتسبها من تجاربه الماضية بالعمل في مجالات المحاسبة والمالية، وامتلاكه للشهادات المهنية ذات الصلة، أو العمل كرئيس تنفيذي CEO أو كمسؤول عن مهام الرقابة"[3].

إن الخبرة التي يتميز بها عضو لجنة التدقيق تعتبر أحد العناصر الهامة لأن العديد من المشاكل المحاسبية التي تتطلب من لجنة التدقيق القيام بحلها تعتمد على الحكم الشخصي، وهو ما يتأثر بمستوى الخبرة التي يمتلكها عضو لجنة التدقيق في مجال المحاسبة والتدقيق، حيث تم من خلال قانون Sarbanes Oxley Act, 2002 وضع مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة التدقيق منها:[4]

---

[1]- Charles Piot, Rémi Janin, **Audit Quality and Earnings Management in France,** 2005, working paper, available from : http://ssrn.com/abstract=830484 (02/03/2015).

[*] ***IFA**: Institut Français Des Administrateurs.*

[2]- IFA, **Les Comités D'audit, 100 Bonnes Pratiques,** l'Institut Français des Administrateurs, 2008, p04.

[3]- BRC, Blue Ribbon Committee, **Improving the effectiveness of corporate audit committees, report and recommendations**, NYSE & NASD, 1999, p. 25.

[4]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سابق، ص. 151.

- أن يكون حاصل على شهادة علمية في مجال المحاسبة والتدقيق، أو أن يكون سبق له العمل كمحاسب أو مدقق خارجي؛
- لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكيفية إعداد القوائم المالية؛
- لديه خبرة في إجراءات عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الخارجي؛
- لديه دراية بطبيعة المسؤوليات التي يجب على لجنة التدقيق القيام بها.

في دراسة لـ (Joseph V. Carcello& al, 2006) على 305 شركة، تم اختبار العلاقة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وممارسات إدارة الأباح، حيث تم اعطاء المتغير الوهمي (1) في حالة توفر اللجنة على عضو واحد على الأقل ذو خبرة، والمتغير الوهمي (0) في الحالة المعاكسة؛

وقد توصلت الباحثون إلى أن وجود لجنة تدقيق مع عضو على الأقل تمتع بخبرة مالية له أثر على تخفيض المستحقات الاختيارية التي تعبر عن إدارة الأرباح.[1]

وهذا ما أثبته أيضا البحث الذي قام به (Biao Xie & al,2001) على مجموعة من الشركات الأمريكية حيث توصل إلى أن الرقابة من قبل أعضاء ذوي خلفية مالية تكون أفضل للحد من ممارسات إدارة الأرباح.

في دراسة لـ (عبد المطلب السرطاوي وآخرون، 2013) تم قياس الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق من خلال قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلا علميا في مجال المحاسبة أو الإدارة المالية أو العلوم المالية والمصرفية على إجمالي عدد أعضاء اللجنة؛

تبين أن غالبية أعضاء لجنة التدقيق في الشركات الأردنية يوجد بينهم واحد على الأقل يمتلك خبرة في مجال المالية أو المحاسبة، وأن هناك علاقة عكسية بين الخبرة التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، إلا أنها غير دالة إحصائيا، وعليه لم يتمكن الباحثون من تعميم النتيجة[2].

من خلال ما سبق، وبالعودة لدوافع وأساليب إدارة الأرباح التي تطرقنا لها في الفصل السابق، نجد أن خبرة أعضاء لجنة التدقيق سيكون لها تأثير هام في الحد من هذه الممارسات، فاطلاعها الدائم بالضغوطات التي قد تواجه المديرين (مثل توقعات المحللين الماليين) وتدفعهم إلى تجاوز حدود الممارسات المحاسبية المقبولة عموما، أو

[1]- Joseph V. Carcello& al, **Audit committee financial expertise, competing corporate governance mechanisms, and earnings management,** 2006, p. 13-25, working paper, available at : http://ssrn.com/abstract=887512 (09/05/2015).

[2]- عبد المطلب السرطاوي وآخرون، مرجع سابق، ص. 832-839.

التلاعب بالأرقام المحاسبية بغية تحقيق مصالح شخصية (مثل نظام التعويضات المبني على قيمة الأرباح)، وقدرتها على مراقبة العمليات المالية والمحاسبية وفهم أساليب الاحتيال التي يمكن أن تحدث فيها (مثل التلاعب بتوقيت الاعتراف بالإيرادات وتأجيل التكاليف)؛ يجعلها يقظة وعلى اطلاع دائم بأي مؤشر يدل على وجود ممارسات لإدارة الأرباح، ومن ثمة توصيل نتائج أعمال الرقابة التي قامت بها إلى مجلس الإدارة لأخذ التدابير اللازمة لعملية التصحيح.

وعليه فإن عنصر الخبرة سيساعد على تحسين فعالية دور لجنة التدقيق في الرقابة، رفع جودة القوائم المالية من خلال القدرة على اكتشاف أي خلل فيها، إعطاء مصداقية أكبر لرقم الأرباح المعلن عنه.

3.2. نشاط لجنة التدقيق Audit Committee Activity

تقوم لجنة التدقيق بعقد اجتماعات للتأكد من أن عملية إعداد التقارير المالية تتم وفقا للأسس الصحيحة، وعليه فإن لجنة التدقيق النشطة تكون على اطلاع دائم بجميع القرارات والتغيرات الحاصلة مما يزيد من قدرتها على منع قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح؛

لذلك فإن عدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق قد تؤخذ كمقياس على مدى فعالية الدور الذي تقوم به؛ ذلك أن اللجنة التي تنشط بانتظام وباستمرار يكون لها تأثير على قرارات الإدارة ومجلس الإدارة؛[1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال النقطتين التاليتين:[2]

- **مسؤوليات لجنة التدقيق**: والتي تتمثل أساسا في الرقابة على البيانات المالية والتي تتضمن الرقابة على عملية إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات التي تضعها الإدارة؛ الإشراف على التدقيق الخارجي من خلال تعزيز استقلال المدقق وتحسين فعالية عملية التدقيق، الإشراف على نظم الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي؛

  إضافة إلى أن وجود ميثاق رسمي مدون خاص بهذه المسؤوليات قد يساعد بشكل ملحوظ على تفعيل الدور الرقابي للجنة التدقيق في اكتشاف الممارسات الاحتيالية.

[1]- Jian zhou, Op.Cit, P. 09.
[2]- Jean Bédard & al, **Corporate governance and earnings management**, Université Laval, Canada, 2001, p. 9-10, working paper, available from : http://papers.ssrn.com/abstract=275053 (09/05/2015).

- **عدد اجتماعات لجنة التدقيق:** لتقوم اللجنة بأداء مهامها الرقابية يجب عليها أن تحافظ على مستوى ثابت من النشاط، حيث يمكن اعتبار عدد اجتماعات اللجنة مؤشر يدل على نشاطها، وتختلف الآراء حول العدد الأفضل لاجتماعات اللجنة، إلا أن أغلبها حددتها بين ثلاث إلى أربع اجتماعات في السنة.

وقد توصل العديد من الباحثون مثل (Biao Xie & al, 2001) إلى أن هناك علاقة عكسية بين نشاط اللجنة وإدارة الأرباح، حيث أنه كلما زاد عدد اجتماعاتها كلما أدى ذلك إلى تخفيض مستوى المستحقات الاختيارية[1].

أما دراسة (عبد المطلب السرطاوي وآخرون، 2013) فقد تبين من خلالها أن لجان التدقيق في عينة من الشركات الأردنية تجتمع سنوياً ما متوسطه أربع مرات في العام، إلا أنها لم تجد أثرا لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح[2].

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على إدارة الأرباح

يعتبر التدقيق الداخلي أداة تساعد الشركات على تحسين وتطوير أدائها ذاتيا، من خلال مهام التقييم والتحليل والاقتراحات التي يقدمها.

أولا: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات

يلعب التدقيق الداخلي دورا مهما في حوكمة الشركات من خلال ما يُقدمه لـ: الإدارة، لجنة التدقيق ، مجلس الإدارة، إضافة إلى باقي الأطراف ذات المصلحة؛ حيث تعمل على توفير الموثوقية والموضوعية في التقارير المالية، تقييم نظام الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر.

1. تعريف التدقيق الداخلي

قدمت عدة تعاريف للتدقيق الداخلي، إلا أن أغلبها اعتبر غير دقيق وغير مكتمل، ومنها: [3]

- "التدقيق الداخلي يتولى القيام بجزء من مسؤوليات الرقابة بتفويض من الإدارة"؛
- "التدقيق الداخلي هو أحد الأجهزة الداخلية للشركة التي تهدف لتقييم مدى دقة وصحة المعلومات المحاسبية، التأكد من سلامة العمليات المادية والمحاسبة، وتقييم فعالية نظم المعلومات"؛

[1]- Biao Xie & al, Op.Cit, P. 18.

[2]- عبد المطلب السرطاوي وآخرون، مرجع سابق، ص. 832-837.

[3]- Jacques Renard, **Theorie et pratique de l'audit interne**, 7eme Edition, Eyrolles, Paris, France, 2010, P. 72-73.

ويرى (Jacques Renard, 2010) أن التعريف الأول ينقصه الوضوح إذ لم يحدد مسؤوليات الرقابة التي تفوض للتدقيق الداخلي؛ أما التعريف الثاني فهو غير كامل وغير دقيق إذ اعتبر التدقيق الداخلي جهاز dispositif داخلي للشركة بينما هو وظيفة تعتمد عليها العديد من الأطراف.

إن وظيفة التدقيق الداخلي لم تعد تقتصر فقط على المراجعة المنتظمة للقوائم المالية وفعالية الرقابة الداخلية، وإنما امتد دورها ليشمل أيضاً التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها الشركة وتقديم الاستشارات اللازمة للإدارة العليا في هذا الخصوص.

ويعتبر معهد المدققين الداخليين (IIA*, 1999) أهم المساهمين في الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي، كما أن التعريف الذي قدمه للتدقيق الداخلي يعتمد عليه دوليا باعتباره الأدق والأشمل، والذي هو كالتالي:

- "التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي، يعطي للمنظمة تأكيدا وضمانا على عملياتها، ويقدم نصائح لتحسينها والمساعدة على خلق قيمة مضافة، كما يساعد هذه المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم منظم ومنهجي لكل من عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة الشركات إضافة إلى تقديم اقتراحات لتعزيز الكفاءة" [1].

2. أهمية التدقيق الداخلي

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في التعامل مع مختلف النشاطات داخل الشركة، والذي يعني ضرورة تقييم المدقق الداخلي لطبيعة كل نشاط والظروف المحيطة به وارتباطه بالأنشطة الأخرى؛ ومن بين أهم ما يساهم به التدقيق الداخلي ما يلي: [2]

1.2. التقليل من مشاكل الوكالة

إن الفصل بين الملكية والإدارة قد نتج عنه مشاكل عديدة أهمها تعارض المصالح بين الأصيل والوكيل كما سبق التطرق إليه، إضافة إلى صعوبة مراقبة سلوك المديرين وأدائهم داخل الشركة من قبل المساهمين، إذ أن التدقيق الداخلي يعتبر من أفضل آليات المراقبة ورصد سلوك الوكيل لصالح الملاك وأصحاب المصلحة.

---

* ***IIA**: Institute of Internal Audit.*

[1]- IIA, The Institute of Internal Audit, available from : www.theiia.org (09/09/2014).

[2]- Chekroun Meriem, **Le role de l'audit interne dans le pilotage et la performance du systeme de controle interne: cas d'un echantillon d'entreprises Algeriennes**, These de Doctorat, Universite Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algerie, 2014, p. 19-20.

2.2. التقليل من عدم تجانس المعلومات

بما أن المديرين هم من يقومون بتسيير وإدارة الشركة، فهم يملكون معلومات أكثر من المساهمين، والتي قد يستغلونها لخدمة مصالحهم الخاصة، إذ يسهم التدقيق الداخلي في التقليل من عدم تجانس المعلومات من خلال ما يقدمه من تقارير لأهم النتائج المتوصل إليها للجنة التدقيق التي تعتبر قناة اتصال بين المدققين الداخلين والخارجيين ومجلس الإدارة، وتعمل على توفير ضمان أكبر قدر ممكن من الدقة على المعلومات المقدمة من قبل المديرين.

3.2. تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في إعداد تقرير الرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق الداخلي بالإبلاغ عن نقاط الضعف في نظام الرقابة والمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية.

4.2. المساعدة في عمل المدققين الخارجين وتخفيض الأتعاب المدفوعة لهم

تؤثر وظيفة التدقيق الداخلي أيضا على التدقيق الخارجي من خلال مساعدة المدققين الخارجيين على فهم الضوابط ذات الصلة داخل الشركة وتقييم المخاطر والإجراءات الأساسية، إعطاء التوجيه والمشورة في مختلف مستويات الإدارة؛ إذ بالإضافة إلى أداء أنشطة التأكد والتقييم، فهي تعد بمثابة الشريك الاستراتيجي الذي يضيف قيمة للشركة ويعمل على تحسين العمليات التنظيمية وضمان فعاليتها وكفاءتها [1].

إن وجود تدقيق داخلي فعّال غالبا ما يؤدي إلى تعديل في طبيعة الإجراءات المنفذة من قبل مدقق الحسابات الخارجي وتخفيض في حجم تلك الإجراءات، وكذلك في المراحل المتقدمة من عملية التدقيق عندما يبدو لمدقق الحسابات الخارجي أن وظيفة التدقيق الداخلي ملائمة لتدقيق القوائم المالية في مجالات محددة، فإنه يجب عليه تقييم الإجراءات المنفذة من قبل المدقق الداخلي لتحديد مدى الاستفادة منها في تدقيق تلك المجالات[2].

كما أنه يتعين على المدقق الخارجي قبل استخدام تقارير المدقق الداخلي أن يقوم بتقييم مدى كفاءته، استقلاليته، موضوعيته، إضافة إلى أنه عادة ما يقوم المدقق الخارجي بتأدية عينة من العمل الذي قام به المدقق الداخلي للتأكد من أنه نفذ بشكل صحيح [3].

---

[1]- Mu'azu S. Badara, Siti Z. Saidin, **Improving the existing functions of internal audit at organizational level,** International Journal of Arts and Commerce, Vol.1, No.6, 2012, p. 42.

[2]– علي عبد القادر ذنيبات، وباسل خالد شناق، **تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي في ظل تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 610 دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 02،2006، ص. 188.

[3]– أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس و الإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، مرجع سابق، ص. 481.

أما بالنسبة لتخفيض تكاليف التدقيق الخارجي، فإنه من خلال سعي التدقيق الداخلي قدر الإمكان لتقليل الأخطاء في القوائم المالية واكتشاف أي ممارسات احتيالية وتصويبها، إضافة إلى توفير تأكيدات بأن هذه القوائم تخلو من الأخطاء سواء كانت مهمة أو غير مهمة نسبيا، يعطي صورة أفضل لعملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الخارجي وخاصة فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية، مما يجنب قيام المدقق الخارجي بعمليات تدقيق إضافية، وهو ما يترتب عليه تخفيض قيمة الأتعاب التي يحصل عليها [1].

في دراسة لـ (D. Abbass & M. Aleqab, 2013) حول مدى اعتماد المدققين الخارجين على عمل المدققين الداخليين وتأثير ذلك على قيمة أتعاب التدقيق الخارجي، قام الباحثان باختبار العلاقة بين أهم المتغيرات التي تحدد جودة عمل المدققين الداخليين (الموضوعية، الكفاءة، نطاق وطبيعة العمل، العناية المهنية الواجبة) ومقدار الأتعاب التي يتقاضاها المدققون الخارجيون، وقد توصلا إلى أن توفر الخصائص السابقة الذكر في التدقيق الداخلي يساعد على تخفيض مقدار أتعاب المدققين الخارجيين[2].

3. أهداف التدقيق الداخلي

تتمثل أهم الأهداف التي يسعى إليها التدقيق الداخلي فيما يلي: [3]

- ضمان تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية؛
- ضمان جودة الرقابة الداخلية التي تسمح بالتحكم والسيطرة على المخاطر، والإبلاغ بانتظام وبشكل مستقل عن وضعية هذه الرقابة لكل من الإدارة العامة والهيئة التشريعية organe délibérant؛
- مساعدة المسؤولين ومن بينهم أصحاب المصالح المعنيين لتحسين مستواهم في عملية الرقابة؛
- ضمان فعالية دائمة للشركة وعملياتها؛
- تقديم اقتراحات وتوصيات لتحسين الأداء وتحقيق الكفاءة؛
- غرس ثقافة الرقابة الذاتية auto contrôle وأن الرقابة مسؤولية الجميع.

إن الهدف الذي تسعى إليه حوكمة الشركات من خلال التدقيق الداخلي ليس فقط اكتشاف الممارسات الاحتيالية التي يقوم بها بعض المديرين داخل الشركة بعد حدوثها، وإنما تقديم حلول ممكنة لبعض المعاملات

[1]- محمد عبد الله حامد العبدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص. 33.

[2]- Dalia A. Abbass & Mahmoud M. Aleqab, **Internal auditors' characteristics and audit fees: evidence from Egyptian firms**, International Journal of Business Research, Vol.6, N.4, 2013, P. 67-78.

[3]- Chekroun Meriem,Op.Cit , P. 23.

الغامضة، إضافة إلى الخدمات الاستشارية والتوصيات التي من شأنها المساعدة على اكتشاف هذه الممارسات الاحتيالية في وقت مبكر وأخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع في التلاعب الذي يقوم به بعض المديرين[1].

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على إدارة الأرباح

يعتبر المدققون الداخليون في كثير من الأحيان خط الدفاع الأول ضد أخطاء الإفصاح، الأخطاء غير المتعمدة الناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية في الشركة، والأخطاء المتعمدة بسبب الغش[2].

كما أن وجود وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة يعطي ميزة الاستمرارية لعملية التدقيق، مما يكون له أثر على سلوك المديرين والموظفين من حيث درجة الاهتمام بأداء الأعمال المطلوبة منهم، إضافة إلى إمكانية اكتشاف التلاعب والأخطاء إن وجدت في وقت مبكر، وبالتالي عدم وجود فجوة زمنية كبيرة بين تاريخ حدوث الخطأ وتاريخ اكتشافه مما يساعد على اقتراح الحلول الممكنة وتفادي حدوثها في المستقبل[3].

في دراسة لـ (Laura Sierra Garcı´a & al, 2010) على عينة مكونة من 108 شركة اسبانية مدرجة في بورصة مدريد، للفترة الممتدة من 2003 إلى 2006، حول تأثير كل من لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي على جودة الأرباح –التي تم قياسها من خلال خلوها من ممارسات إدارة الأرباح–.

كان من بين النتائج التي توصل إليها هؤلاء الباحثين وجود علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح ووجود وظيفة التدقيق الداخلي داخل الشركات محل الدراسة، وقد تم تفسير هذه النتيجة بأن الشركات التي توجد بها وظيفة التدقيق الداخلي تكون قادرة على اكتشاف التلاعب من خلال قيامها بتقييم الإجراءات المالية ومدى كفاية الضوابط الداخلية[4].

---

[1]- عبد الوهاب نصر علي، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة – المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية –** الجزء الرابع، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص. 670.

[2]- Olli Rekka Ratsula, **The Interplay Between Internal Governance Structures, Audit Fees And Earnings Management In Finnish Listed Companies,** Thesis Of Master, Aalto University, Finland, 2010, P. 26.

[3]- محمد عبد الله حامد العبدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص. 33.

[4]- Laura Sierra Garcı´a & Al, **Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies**, Journal Of Management & Governance, V.06, Issue 02, 2010, P P. 07-17.

1. مهام التدقيق الداخلي التي تساعد في الرقابة على إدارة الأرباح

1.1. فحص وتدقيق التقارير المالية

نظرا لتعدد المهام التي تقوم بها وظيفة التدقيق الداخلي، فقد نجد في بعض الشركات أن هذه الوظيفة تركز على نظام الرقابة الداخلية أكثر من التركيز على غش التقارير المالية وقد يحدث العكس في شركات أخرى، إلا أنه كلما كان تركيز عمل التدقيق الداخلي على النواحي المرتبطة بعملية إعداد وعرض التقارير المالية كلما زاد احتمال اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والعمل على الحد منها[1].

2.1. خدمة لجنة التدقيق والمساعدة في الوفاء بمسؤولياتها

ويتم ذلك من خلال ما يلي:[2]

- توفير وجهة نظر مستقلة عن القضايا المحاسبية الرئيسية؛
- مساعدة لجنة التدقيق في تقييمها لجودة التقارير المالية ومدى ملائمة المبادئ المحاسبية المستخدمة؛
- توفير تغذية عكسية عن كفاءة الأعمال والالتزام بالسياسات الخاصة بالشركة والجهات التنظيمية؛
- المساعدة على مراجعة جودة ضوابط الرقابة الداخلية حول التقرير المالي (تعتبر من أهم متطلبات قانون Sarbanes-Oxely).

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة، فإن العديد من البورصات ولزيادة التركيز على حوكمة الشركات، اشترطت وجود هذه الوظيفة في الشركات الراغبة في الانضمام إلى البورصة، إضافة إلى أن العديد من الباحثين والهيآت التنظيمية اهتمت بمدى تأثير نوعية وظيفة التدقيق الداخلي على التقارير المالية، من خلال دراسة مجموعة من الخصائص التي ينبغي توفرها في المدقق الداخلي بصفة خاصة ووظيفة التدقيق الداخلي بصفة عامة.

2. جودة التدقيق الداخلي

إن وجود مدققين داخليين أو لجنة تدقيق أو الاثنين معا، قد يعتبر مبدئيا مؤشر حسن يبعث طمأنينة لدى المستثمرين وباقي الأطراف ذات المصلحة بأنه يمكن إلى حد ما الاعتماد على القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة، إلا أن العديد من المنظمات والباحثين في هذا المجال اعتبروا وجود وظيفة التدقيق الداخلي وحده غير

[1]- الرفاعي إبراهيم مبارك، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية**، ورقة بحث مقدمة في: الندوة العلمية الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2010، ص. 38

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، مرجع سابق، ص. 476-477.

كافي، وإنما ينبغي توفر محددات معينة في المدققين الداخلين والخدمات التي يقدمونها، من شأنها المساعدة على توفير الجودة في عملية التدقيق الداخلي.

ويمكن تلخيص أهم العوامل التي تزيد من جودة التدقيق الداخلي فيما يلي:

1.2. الكفاءة Competence

وفقا للمعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين (IFACI, 2009) يجب أن تتوفر بعض الشروط في المدققين الداخليين حتى يمكن اعتبارهم ذوي كفاءة، أهمها: [1]

- عدم الاشتراك إلا في الخدمات التي لديهم حولها معرفة وخبرة كافية؛
- القيام بأعمال التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛
- تحسين قدراتهم باستمرار من أجل تحقيق الكفاءة وجودة الأعمال التي يقدمونها.

ويمكن تلخيص أهم متطلبات الكفاءة التي يجب أن تتوفر في المدقق الداخلي فيما يلي:

1.1.2. التأهيل العلمي والشهادات المهنية Qualifications and Certification

إن امتلاك المدقق الداخلي لمؤهلات علمية يساعده على أداء مهامه بشكل فعال، حيث يتمكن من كشف نقاط القوة والضعف للأنظمة المعتمدة والإجراءات المتخذة داخل الشركة؛ إضافة إلى ذلك يعتبر المدقق الداخلي الحاصل على شهادة مهنية، مثل شهادة مدقق داخلي معتمد (CIA*) أو شهادة مدقق محترف معتمد (CGAP**) أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الصائبة في أسرع وقت دون الحاجة إلى الانتظار أو التشاور مع أطراف أخرى[2].

2.1.2. الخبرة المهنية Professional Experience

إن العمل لسنوات عديدة في مجال التدقيق، يكسب المدقق الداخلي خبرة تمكنه من اتخاذ القرار الصحيح بسرعة أكبر وتحت أي ظرف وتكون لديه رؤية واضحة حول كيفية التعامل مع العمليات داخل الشركة، وإنجاز مهامه بجودة عالية [3]؛

---

[1] IFACI : Institut Français des Auditeurs et Controleurs Internes, **Code de Déontologie**, Avril, 2009, P 20.

[*] ***CIA** : Certified Internal Auditor.*

[**] ***CGAP** : Certified Government Auditing Professional.*

[2] IFACI, Ibid, p. 37.

[3]- الرفاعي إبراهيم مبارك، مرجع سابق، ص. 36.

وهو ما يزيد من قدرته على اكتشاف الممارسات التي قد تقوم بها الإدارة للتأثير على رقم الأرباح، حيث أن الفهم الصحيح لطبيعة العمل والإجراءات يعتبر ضروري في دعم استنتاجات المدقق الداخلي، وفي تقديم التقرير المناسب لعمليات التدقيق، ويساعد على متابعة تحمل مسؤوليات مهامه، لذلك تعد الخبرة من الأمور الهامة لضمان فعالية عمل المدقق الداخلي وبالتالي قسم التدقيق الداخلي ككل[1].

3.1.2. التخصص الصناعي Industry Specialization

يعتبر إلمام المدققين الداخليين بالجوانب الفنية لعمليات الشركة من الأمور التي تؤدي إلى زيادة فعالية الدور الذي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي في الرقابة والتقرير، حيث أن مهام التدقيق الداخلي لا تقتصر على النواحي المالية بل تمتد لتغطي الجوانب الفنية وتقويم الأداء؛ لذلك فإن توافر معرفة بالنواحي الفنية المرتبطة بنشاط الشركة لدى المدقق الداخلي إلى جانب معرفته الأساسية المتمثلة في المحاسبة والتدقيق، سوف تمكنه من تقييم مختلف النظم التي تتبعها الشركة بفعالية أكبر (مثال ذلك كيفية فحص الأصول وتقدير حالتها والتي تتطلب معرفة فنية بها)[2].

2.2. الاستقلالية Independence

ينظر لاستقلالية المدقق الداخلي على أنها من أهم المتغيرات المؤثرة في جودة أنشطة التدقيق الداخلي والتي تتحقق من خلال:

- **الجهة التي ترفع لها تقارير التدقيق:** حسب ما ورد بتوصيات معهد المدققين الداخليين IIA[3*] فإن الوضع التنظيمي يركز على الجهة التي يجب أن ترفع لها تقارير التدقيق الداخلي، حيث أنه لضمان قيام هذا الأخير بفحص القوائم المالية وتقييم أعمال الأقسام الأخرى داخل الشركة دون خوف أو حرج يجب أن تكون تابعة لمستويات إدارية عليا داخل الشركة حيث غالبا ما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقديم تقاريرها إلى لجنة التدقيق أو في حالة عدم وجودها إلى مجلس الإدارة مباشرة[4].

[1]- الرفاعي إبراهيم مبارك، مرجع سابق، ص. 39.

[*] ***IIA** : Institute of Internal Auditors.*

[2]- نفس المرجع السابق، ص. 39.

[3]- نفس المرجع السابق، ص. 41.

إضافة إلى أن تعيين المدققين الداخليين وعزلهم ينبغي أن يكون من اختصاص مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وهذا ما يدعم قدرتهم على التقرير عن أي ممارسات قد تتخذها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح.

- **عدم القيام بأنشطة تنفيذية:** تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية، فعدم قيام المدققين الداخليين بالأعمال التنفيذية داخل الشركة سوف يدعم موضوعية المهام التي يقومون بها خاصة تلك المتعلقة بإعداد القوائم المالية[1].

وفقا للمعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين (IFACI, 2009) فإنه يتعين على المدققين الداخليين أن يتمتعوا بمستوى عالٍ من الموضوعية المهنية في جمع وتقييم المعلومات الخاصة بالعمليات محل الفحص وذلك دون التأثر بمصالحهم الشخصية أو تغليب مصالح أفراد معينين عند إصدار حكمهم حيث أنه: [2]

- لا ينبغي أن يشاركوا في أي نشاطات أو علاقات عمل قد تؤثر سلبا على نزاهة الأحكام التي يصدرونها، أو التي تتعارض مع مصالح الشركة التي يعملون بها؛
- عدم قبول أي شيء من شأنه إضعاف تقييمهم وجعله متحيزا؛
- الإفصاح عن كافة الحقائق الجوهرية المعروفة لديهم والتي قد تشوه التقرير عن العمليات محل التدقيق.

في بعض الأحيان يكون من الجيد قيام المدققين الداخليين بتحليل لاحتمال وجود الغش بالإضافة إلى أداء تحقيقات متابعة، وكمثال على ذلك أن اكتشاف الغش بشركة Worldcom قد تم عن طريق إدارة التدقيق الداخلي التي رفضت الخضوع للمدير التنفيذي، وقاموا بفحص احتمال وجود الغش وإعداد تقرير بذلك إلى لجنة التدقيق، وبعد أن تم اكتشاف ممارسات الاحتيال قامت الشركة بتحويل معظم حالات الغش الداخلية إلى مدققي التحري عن الغش (المدققين القضائيين) للتحقيق في القضية [3].

[1]- إبراهيم إسحق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة –دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين–** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص. 45.

[2]- IFACI : **Code de Déontologie**, Institut français des auditeurs et contrôleurs internes, Avril, 2009, p. 18.

[3]- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس و الإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، مرجع سابق، ص. 503.

إضافة إلى ما سبق، يمكن القول أنه لتتمكن وظيفة التدقيق الداخلي من أداء مهامها لابد أن يكون لفريق التدقيق الداخلي كل الصلاحيات للاطلاع على جميع المستندات والسجلات والحصول على كافة المعلومات اللازمة لاستكمال الفحص والتحليل لعمليات الشركة المختلفة.

وفي المقابل فإنه لا ينبغي للمدققين الداخليين التدخل في الشؤون التنفيذية ولا المشاركة في أداء الأنشطة التي يقومون بتدقيقها، وان كان ذلك لا يمنعهم من تقديم توصياتهم من أجل إصلاح ما يكتشفونه من أخطاء ضمن تقاريرهم للجنة التدقيق.

أما عن الدراسات التي تطرقت إلى علاقة إدارة الأرباح بالتدقيق الداخلي فهي قليلة مقارنة مع باقي آليات حوكمة الشركة، ومن بينها:

دراسة (Douglas F .Prawitt & al, 2008) التي اختبرت فرضية أن جودة التدقيق الداخلي لها علاقة عكسية بممارسات إدارة الأرباح، على عينة* من الشركات تقدر بـ 218 للفترة الممتدة من 2000 إلى 2005؛ حيث تم الاعتماد في قياس جودة التدقيق الداخلي على ست خصائص فردية للمدقق الداخلي، تم اشتقاقها من معايير التدقيق الخارجي التي يعتمد عليها المدقق الخارجي في تحديد جودة التدقيق الداخلي، – قائمة معايير التدقيق رقم SAS.65 الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA** 1991)–

وذلك من خلال التركيز على عاملين أساسيين هما: الكفاءة والموضوعية، إضافة إلى مدى ارتباط عمل المدققين الداخليين بتدقيق القوائم المالية، كما يلي:

- تم تقييم الكفاءة، من خلال: الخبرة المهنية (متوسط عدد سنوات خبرة المدققين الداخليين في إدارة التدقيق الداخلي)، الشهادات المهنية (النسبة المئوية للمدققين الداخليين الحائزين على شهادة CIA*** أو CPA****)، التدريب (متوسط عدد ساعات تدريب المدققين الداخليين خلال العام).
- أما الموضوعية فقد تم قياسها من خلال: الجهة التي يتم رفع تقرير التدقيق الداخلي لها، حيث يتم إعطاء القيمة (1) في الحالة التي يقوم فيها مدير التدقيق الداخلي برفع تقريره للجنة التدقيق، والقيمة (0) إذا كان يقوم برفع تقريره للإدارة.

* تم أخذ البيانات اللازمة لهذه الدراسة من قاعدة البيانات compustat والتي هي عبارة عن أرشيف لمجموعة من الردود على استقصاءات يحتفظ بها IIA لأغراض المقارنة والتحليل benchmarking purposes.

** ***AICPA**: The American Institute of Certified Public Accountants.*

*** ***CIA**: Certificate of Internal Auditor.*

**** ***CPA**: Certificate of Professional Auditor.*

- تقييم طبيعة العمل الذي تقوم به وظيفة التدقيق الداخلي من حيث أهميته لإعداد التقارير المالية، وقد تم قياس ذلك من خلال النسبة المئوية للوقت الذي يقضيه المدققون الداخليون في تدقيق القوائم المالية.
- وفي الأخير تم قياس حجم الأموال المستثمرة في وظيفة التدقيق الداخلي حيث اعتبر الباحثون أن الاستثمار(التمويل) الجيد في هذه الوظيفة يزيد من قدرة المدققين الداخلين على أداء مهام الرقابة الموكلة إليهم وبالتالي التمكن من اكتشاف الممارسات الانتهازية والحد منها.

وقد توصلت الدراسة بعد اختبار نموذج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة التدقيق الداخلي وممارسات إدارة الأرباح، ومن بين أكثر المتغيرات التي كان لديها تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح هي الشهادة المهنية التي يحملها المدققون الداخليون (علاقة عكسية)[1].

دراسة (الرفاعي إبراهيم مبارك، 2010) حول الدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في 35 شركة سعودية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2008، حيث تم قياس إدارة الأرباح من خلال نسبة ميلر، أما جودة التدقيق الداخلي فتم قياسها من خلال مجموعة من المتغيرات بلغ عددها إحدى عشر متغيرا، تتمثل في: المؤهلات العلمية، الشهادات المهنية، التدريب، الخبرة، حجم قسم التدقيق الداخلي، حجم العمل المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية، المعرفة بعمليات الشركة، الاستقلال التنظيمي للتدقيق الداخلي، عدم المشاركة في العمليات التنفيذية، وجود دليل للتدقيق الداخلي، وجود نظام لرقابة جودة أداء وظائف التدقيق الداخلي.

توصل الباحث إلى وجود علاقة بين المتغيرات السابقة وإدارة الأرباح إلا أنها غير دالة، ماعدا حجم العمل المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية فكانت علاقته مع إدارة الأرباح عكسية وذات دلالة إحصائية.

وقد اعتبر الباحث النتيجة السابقة نتيجة منطقية نظرا لأن ممارسات إدارة الأرباح غالبا يتم تطبيقها في مرحلة إعداد وعرض التقارير المالية، لذلك فإن إعطاء التدقيق الداخلي الأهمية الكافية لهذه المرحلة سيزيد من احتمال كشف ممارسات إدارة الأرباح والحد منها [2].

[1]- Douglas F .Prawitt & al, **Internal audit quality and earnings management,** 2008, P. 07-26, Available At: http://ssrn.com/abstract=916081 (12/12/2014).

[2]- الرفاعي إبراهيم مبارك، مرجع سابق، ص. 1-77.

دراسة لـ (Mohammed Al Shetwi & al, 2011) على الشركات السعودية المدرجة في البورصة لسنة 2009، حول أثر جودة التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية، حيث تم قياس جودة التدقيق الداخلي من خلال:

- الكفاءة والعناية المهنية الواجبة: الخلفية العلمية، التأهيل المهني، التطوير المهني المستمر، الخبرة في أعمال التدقيق؛
- الاستقلالية: تواتر حضور اجتماعات مجلس الإدارة، القدرة على تقييم المعلومات اللازمة، عدم الاشتراك في وظائف غير التدقيق، تقديم تقارير التدقيق للجنة التدقيق أو مجلس الإدارة، سلطة تعيين وعزل المدققين الداخليين من قبل لجنة التدقيق؛
- أداء العمل: حجم التدقيق الداخلي، نطاق عملها، مدى استجابة الإدارة لتقاريرها؛

أما جودة التقارير المالية فتم قياسها من خلال جودة الأرباح على أساس الاستحقاق (accrual earnings quality) التي تعد من أهم المقاييس الدالة على أداء الشركة وبالتالي على جودة التقارير المالية.

وقد توصل الباحثون إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين جودة التدقيق الداخلي والمستحقات الاختيارية (تعتبر بديل على إدارة الأرباح)، وقد فسر الباحثون ذلك بكون الشركات السعودية المدرجة تستخدم التدقيق الداخلي فقط لتوفير مطابقة رمزية للوائح ومتطلبات هيئة سوق رأس المال [1].

3.2. جودة الأداء المهني

أثناء قيام المدقق الداخلي بالمهام الموكلة إليه، فإنه ينبغي أن يتوفر لديه قاعدة يركز عليها تتمثل في مجموعة من المعايير التي تضمن جودة الخدمات المقدمة، تشمل أساسا معايير الممارسة المهنية إضافة إلى ميثاق لأخلاقيات المهنة.

ويختلف استخدام معايير التدقيق من دولة إلى أخرى ومن مدقق داخلي إلى آخر؛ إلا أن المعايير الأكثر فعالية والتي يعتمد عليها مدققو أكبر الشركات هي تلك الصادرة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين IIA ، حيث تنقسم إلى جزئين رئيسيين هما:[2]

[1]- Mohammed Al Shetwi & Al, **Impact of Internal Audit Function (IAF) on Financial Reporting Quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia,** African Journal of Business Management, Vol.5, N.27, November, 2011, p.p. 11189-11198.

[2]– لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على: **المعايير الدولية للتدقيق الداخلي**، الصادرة عن معهد المدققين الداخليين IIA نسخة 2010.

- **معايير التأهيل**: تركز أساسا على الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة والتي تم التفصيل فيهم سابقا.
- **معايير الأداء**: والتي تشمل عدة محاور أهمها:
  - إدارة نشاط التدقيق الداخلي: وضع السياسات والإجراءات اللازمة .
  - طبيعة العمل: والتي تشمل أساسا عمليات الحوكمة، إدارة المخاطر، الرقابة.
  - التخطيط للمهمة: تخصيص الموارد اللازمة، وضع برنامج المهمة.
  - تنفيذ المهمة: تحديد وتحليل المعلومات اللازمة.
  - إيصال النتائج: نشر النتائج والإفصاح عن حالات عدم التقيد.
  - متابعة إجراءات التطور: متابعة مدى تطبيق الإدارة للملاحظات الواردة في التقارير، الأخذ بتوصيات الخدمات الاستشارية.
  - حسم مسألة قبول الإدارة للمخاطر: مناقشة مستوى المخاطر مع الإدارة.

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن وظيفة التدقيق الداخلي لا ينبغي أن يقتصر دورها فقط على الكشف عن إدارة الأرباح وما يماثلها من ممارسات احتيالية، وإنما يجب أن تأخذ نهجا استباقيا لتوعية المديرين والموظفين حول مخاطر مثل هذه الممارسات؛

كما أن دور التدقيق الداخلي في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح يعتبر مكملا لدور لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي وبالتالي توفير رأيين اثنين –احدهما من داخل الشركة والأخر من طرف خارجي محايد– حول مدى دقة وموثوقية البيانات المالية[1].

[1]- Marwa Abdel Razek, **The association between earning management and corporate governance : A survey from Egypt,** Research Journal of Finance And Accounting, Vol.3, N.8, 2012, P. 129.

المبحث الثاني: دور الآليات الخارجية للحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الآليات الخارجية للحوكمة والتي يمكن أن تلعب دورا في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح.

المطلب الأول: دور التدقيق الخارجي في الرقابة على إدارة الأرباح

إن أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية لجميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة، تستدعي ضرورة توافر درجة من الثقة والمصداقية في هذه التقارير، للتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب؛ ورغم سعي العديد من الشركات لتحسين وتفعيل الرقابة الداخلية على الممارسات المالية وغير المالية، إلا أن ذلك لا يعد كافيا ولابد من رقابة خارجية تبدي رأي محايد حول مدى مصداقية التقارير المالية وإمكانية الاعتماد على البيانات التي تحتويها لاتخاذ القرارات المناسبة.

أولا: التدقيق الخارجي في إطار حوكمة الشركات

يعتبر التدقيق الخارجي أحد أهم الآليات الخارجية لحوكمة الشركات، وفيما يلي سيتم التطرق لتعريفها وأهميتها.

1. تعريف التدقيق الخارجي

يعرف التدقيق على أنه: "عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بطريقة منهجية وموضوعية من قبل شخص كفء ومستقل، لتحديد مدى توافق المعلومات المعدة عن الأحداث الاقتصادية مع المعايير المقررة، ثم التقرير عن نتائج ذلك للأطراف ذات المصلحة" [1].

وفي تعريف آخر: " التدقيق هو الفحص الانتقادي للقوائم المالية مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج وكل ما هو مالي ومحاسبي ؛ فهدف المدقق الأساسي من وراء هذا الفحص هو إعطاء رأي مدعم بأدلة وبراهين لإثبات شرعية وصدق تلك الوثائق وهو هدف عام متفق عليه دوليا، حيث أن المدقق يدرس تلك القوائم بهدف إعطاء الرأي حول الوضعية المالية، نتائج العمليات، مدى احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها؛ وينهي المدقق مهمته بالإدلاء بهذا الرأي المحايد المدعم بأدلة في تقرير التدقيق" [2].

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 103.

[2]- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص. 19.

2. أهمية التدقيق الخارجي

إن أهمية التدقيق الخارجي تكمن في كونها وسيلة تخدم مختلف الأطراف ذات المصلحة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية، والتي تعتمد على البيانات المحاسبية للشركة لاتخاذ القرارات، ومن الأطراف المستفيدة نجد:[1]

- إدارة الشركة: حيث تعتمد على التدقيق الخارجي بشكل كبير خاصة في عمليات التخطيط لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، وبالتالي فإن مصادقة المدقق الخارجي على القوائم المالية سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها؛
- الملاك والمساهمين: إن كبر شركات المساهمة وانفصال الإدارة عن الملاك عزز أهمية التدقيق الخارجي، فكان لا بد من وجود طرف خارجي يكشف حدوث التلاعب الذي يخدم مصالح معينة على حساب باقي الأطراف ذات المصلحة، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يأخذون بعين الاعتبار رأيه حول مصداقية التقارير المالية؛
- الدائنون والموردون: لضمان تحصيل حقوقهم لدى الشركة، يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق حول مدى دقة وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات وكذا درجة السيولة لدى الشركة؛
- الزبائن: يرتكز اهتمام الزبائن بالمعلومات التي يقدمها المدقق الخارجي على معرفة استمرارية أعمال الشركة، خاصة إذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي، أو مرتبطين بها بمعاملات طويلة الأجل؛
- العاملين: هم والمجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل؛
- الهيئات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها الشركات الكبرى في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة، والتي تعتمد جميعا على بيانات واقعية، صحيحة ودقيقة؛ حيث تساعد عملية التدقيق الخارجي في وضع القرارات الإدارية

[1]- محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص. 10-11.

السليمة، واستغلال موارد الشركات بكفاءة وفعالية، إضافة إلى أنها تساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.

إضافة إلى ذلك، يمكننا القول أن التدقيق الخارجي يعتبر أحد التدابير التي يمكن أن تسهم في جهود حوكمة الشركات من خلال معالجة مشكلة الوكالة وعدم تجانس المعلومات؛ وكما سبق التطرق إليه من قبل في نظرية الوكالة، فإن تعارض المصالح القائم بين المساهمين والمديرين والفصل بين الملكية والإدارة يخلق العديد من الصراعات التي تتحقق في سياق عدم تجانس المعلومات من خلال السلوك الانتهازي للمديرين، حيث أن حاجة المساهمين للرقابة ترتبط بشكل ايجابي مع تعقد أعمال الشركة ووجود مستويات مختلفة من المسؤوليات وهذا ما يشكل صعوبة الرقابة على سلوك المديرين.

لهذا فإن المساهمين ولضمان أن المديرين يعملون بما يحقق مصالحهم، فإنهم يلجؤون لمكاتب التدقيق للتأكد من دقة وموثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية التي تعبر عن الوضعية الحقيقة للشركة وهو ما يساعد على اتخاذ القرارات بشكل سليم.

3. مهام المدقق الخارجي

ويتمثل أهمها فيما يلي:

1.3. مراقبة مدى احترام معدي القوائم المالية لاثنين من الصفات الأساسية للمعلومات

- **الموثوقية Fiabilité** : من خلال غياب المخالفات الكبيرة أو المهمة، حيث يعتبر المدقق الخارجي حصنا ضد الانتهازية الإدارية؛
- **الملاءمة Pertinence** : والتي تعني المساعدة على اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية، إذ يعتبر المدقق مثل الوكيل الذي يسمح بتحسين الإشارة التي ينقلها المكون التقديري في النتيجة المحاسبية،

وعموما فإن جودة المدقق الخارجي تسمح لمستخدمي المعلومات المحاسبية التمييز بين هذين البديلين[1].

[1]- Rémi Janin, Charles Piot, **L'influence des auditeurs externes et des comités d'audit sur le contenu informatif des manipulations comptables,** La Revue des Sciences de Gestion, N.233, 2008, available at : http://www.cairn.info/zen.php?ID_ARTICLE=RSG_233_0023 , (01/02/2015).

2.3. إثبات شرعية وصدق الحسابات

- **إثبات شرعية الحسابات**: إن توفر الشرعية يعني إثبات أن القوائم المالية قد تم إعدادها حسب القوانين والقواعد المعمول بها، وفي حالة غياب القوانين فإنه يشترط احترام قواعد ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- **إثبات صدق الحسابات**: خلال قيام المدقق بالفحص الانتقادي للقوائم المالية، فإنه يستحيل فحص جميع الوثائق المالية والمحاسبية واكتشاف جميع الأخطاء والتلاعبات وإنما يتم استخدام أسلوب العينة، وعليه فإن واجبه هو إثبات صدق الحسابات الواردة في التقارير المالية وليس صحتها بصفة مطلقة؛

ومثال ذلك عند تطبيق الشركة لمبدأ الحيطة والحذر، فإنها تكوّن مؤونات لمواجهة أخطار المستقبل، وهنا لا يمكن للمدقق الخارجي الحكم على أن المؤونات المكونة تمثل الحقيقة، وإنما يقوم بفحصها والتأكد من أنها صادقة ومعبرة، أي أن الأخطار قد حددت بصفة موضوعية [1].

3.3. اكتشاف أعمال الغش والتزوير

إن عمليات الاحتيال والتلاعب في التقارير المالية، قد يعتبر دليلا على ضعف نظام الرقابة الداخلية للشركة، أو ضعف الدور الرقابي للمدقق الداخلي نتيجة عدم كفاءته أو عدم استقلاليته؛

وهو ما يزيد من أهمية دور المدقق الخارجي في اكتشاف التلاعب، والذي يتحقق من خلال بذله العناية المهنية اللازمة، توفر الإمكانيات اللازمة للقيام بمهمته، حيث لا ينبغي أن تتعدى مسؤولياته إمكانياته؛ إضافة إلى ذلك فإن اكتشاف التلاعب يعتبر نتيجة عمل يقوم به مختص في التدقيق وليس هدفا في حد ذاته [2].

ثانيا: جودة التدقيق الخارجي ودوره في الرقابة على إدارة الأرباح

تعرف (De Angelo) جودة التدقيق على أنها احتمال أن يقوم المدقق الخارجي باكتشاف أي شيء غير عادي في البيانات المالية، ومن ثم الكشف (الإعلان) عنه لمستخدمي هذه البيانات، حيث يُعتبر احتمال اكتشاف الخطأ أو الاحتيال مسألة كفاءة، في حين أن احتمال الكشف عنهما فيعتمد على استقلالية وموضوعية مدقق الحسابات، بمعنى آخر مدى استعداده لمواجهة الضغوط التي يمارسها معدو البيانات المالية –الإدارة– [3].

يتم التمييز بين جودة التدقيق –كعملية– وجودة المدقق –مدى احترافه– على الرغم من أن الاثنين يؤديان إلى تحسين خدمة التدقيق، حيث يجب أن تكون أولا عملية التدقيق تتميز بالكفاءة وهنا يتم تعريف الكفاءة على

[1]– محمد بوتين، مرجع سابق، ص. 21.

[2]– المرجع نفسه.

[3]- Charles Piot & al, Op.Cit, p. 3-4.

نطاق متعدد الأبعاد من حيث مدى الامتثال للمعايير والإجراءات المهنية، استخدام التكنولوجيا، هيكل مكتب التدقيق؛ ثم يجب أن تتوفر بعض المتطلبات في المدقق نفسه، فمن الناحية التقنية يجب أن يكون كفؤا ومن الناحية المعنوية مستقلا حيث تعتبر الكفاءة والاستقلالية من أهم العناصر للحكم على مدى جودة عمل المدقق [1].

تؤدى عملية التدقيق –باعتبارها أداة رقابية خارجية– إلى التقليل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والملاك، من خلال إضفاء المصداقية على القوائم المالية؛ وتختلف فعالية التدقيق، والتي تقاس بمدى قدرتها على الحد من التلاعبات (والتي من بينها إدارة الأرباح)، وفقاً لجودة المدققين الخارجيين، ويمكن تفسير الطلب على جودة التدقيق من منظور تكلفة الوكالة بأنه كلما ارتفعت تكلفة الوكالة كلما ارتفع الطلب على جودة التدقيق، إما طواعيةً من قبل المديرين بهدف إظهار مدى التزامهم بتعهداتهم، أو تفرض من الخارج من قبل المساهمين كأداة رقابية[2].

إن تعدد الأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح كما سبق التطرق إليها، واستخدام السلطة التقديرية للمديرين في الكثير من المعاملات المحاسبية، يتطلب توفر خدمات تدقيق تتميز بالجودة للتمكن من فهم الممارسات المعقدة التي تهدف للتلاعب بالأرباح واكتشاف أي إجراءات غير عادية قد تضر بمصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.

وتعتمد جودة التدقيق الخارجي بشكل أساسي على:

- جودة المدقق الخارجي: والتي تتحقق بتوفر عنصرين مهمين ينبغي توفرهما في المدقق الخارجي يتمثلان في الكفاءة والاستقلالية؛
- جودة الخدمات المقدمة: والتي تعتمد أساسا على مدى الالتزام بالمعايير المهنية أثناء القيام بمهام التدقيق.

تجدر الإشارة إلى أن قياس جودة التدقيق يعتمد على العديد من المؤشرات والتي يُختلف كثيرا في الأخذ بها، إلا أننا سنحاول التطرق إلى أهم العناصر التي تضمن الجودة والتي تؤدي بدورها إلى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من خلال الحد أو التقليل قدر الإمكان من الممارسات الاحتيالية على القوائم المالية؛ ومن أهمها ما يلي:

[1]- Fatma Zehri, **La place de l'audit externe dans la gestion des résultats comptables : Cas des entreprises Tunisiennes**, Comptabilite, Controle, Audit Institution , HAL, archive ouverte, Tunisia, May 2006, p. 05.

[2]– سمير كامل محمد عيسى، مرجع سابق، ص. 21.

1. الكفاءة Competance

تعتبر المعرفة والكفاءة من المتطلبات الأساسية لكل مجالات الأعمال، وكذلك الحال بالنسبة لعمليات التدقيق والمحاسبة، ومن أهم العوامل التي تكسب المدقق الخارجي الكفاءة ما يلي:

1.1. الخلفية العلمية

إن الخلفية العلمية التي يكتسبها المدقق الخارجي من تعليم وبرامج التطوير المهنية ينبغي أن تشمل المجالات التالية:[1]

– **توفر المعرفة الكافية حول تدقيق القوائم المالية**: من حيث تطبيق أفضل الممارسات في تدقيق القوائم المالية، بما في ذلك القضايا والتطورات الراهنة ذات الصلة؛ إضافة إلى إجراء عمليات التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية ISA أو المعايير المحلية المعمول بها؛ وتتمثل أهم الأمور التي يتوجب على المدقق الخارجي اكتساب معرفة حولها فيما يلي:

- كيفية تخطيط عملية التدقيق؛
- كيفية الاستفادة من وثائق وأدلة التدقيق؛
- الأهمية النسبية للتدقيق وتقييم المخاطر والرقابة الداخلية؛
- كيفية أخذ عينات التدقيق وإجراءات الاختبار الانتقائي؛
- مراقبة جودة أعمال التدقيق؛
- استخدام أعمال الآخرين؛
- استنتاجات التدقيق وإعداد التقرير.

– **المعرفة حول المحاسبة وإعداد التقارير المالية**: حيث ينبغي على المدقق الخارجي أن يملك معرفة حول ما يتعلق بالمحاسبة وعملية إعداد التقارير المالية بما في ذلك القضايا والتطورات الراهنة ذات الصلة، إضافة إلى مدى توافق إعداد التقارير المالية مع معايير التقارير المالية الدولية *IFRS أو المعايير المحلية المعمول بها، وذلك للتمكن من أداء مهمة التدقيق بشكل فعال.

[1]- IFAC, **Competence Requirements for Audit Professionals**, International Federation of Accountants, New York, USA, 2005, P. 12-16.

[*] ***IFRS**: International Financial Reporting Standards*.

– **توفر معرفة كافية حول تكنولوجيا المعلومات**: والتي تشمل نظم تكنولوجيا المعلومات للمحاسبة وإعداد التقارير المالية، بما في ذلك القضايا والتطورات الراهنة ذات الصلة؛ المبادئ والممارسات التي تساعد على تقييم المحاسبة والنظم المالية، حزم تدقيق الحسابات بمساعدة جهاز الكمبيوتر والتقنيات.

2.1. الخبرة المهنية والتدريب المستمر

إن اكتساب خبرة عملية من خلال القيام بأعمال ذات الصلة بمهنة التدقيق لفترة طويلة بما فيه الكفاية، قبل تحمل دور المتخصص في التدقيق، يساعد على اكتساب المعرفة والمهارات، القيم والأخلاق والعناية المهنية اللازمة، إضافة إلى المواقف اللازمة لأداء مهمة التدقيق بكفاءة؛ وهذا ما ينعكس بدوره على زيادة قدرة المدقق على:[1]

- تطبيق معايير التدقيق ذات الصلة (الدولية أو المحلية)؛
- التحقق، التفكير المنطقي، التحليل النقدي؛
- ممارسة الشك المهني بشكل فعال؛
- فعالية الحكم المهني.

كما أن التدريب المستمر يعتبر مهما لجميع مجالات عمل مدقق الحسابات والتي تتمثل أساسا في: المحاسبة، الضرائب، تدقيق الحسابات، ولذلك فإن هناك ضرورة للبقاء على اطلاع دائم بالتطورات المهمة في الجوانب المتعلقة بالتدقيق، من خلال برامج التعليم المهني والتأهيل للمدققين التي يجب أن تكون مواكبةً لأحدث الأفكار والتقنيات في عمليات التدقيق والمحاسبة [2].

في دراسة لـ (Ali Mansouri, 2009) تم اختبار مدى ارتباط كفاءة المدققين الخارجيين بجودة عملية التدقيق، ومدى قدرة هذه الأخيرة على كشف عمليات الاحتيال، حيث تم توزيع استبيان على 180 فردا من مدققين خارجيين ومدققين داخلين ومسيرين وقد تم التوصل إلى أن كل من كفاءة وتخصص المدقق الخارجي يزيد من جودة التدقيق وبالتالي زيادة فرص اكتشاف الممارسات الاحتيالية [3].

[1]- IFAC, International Federation of Accountants, Op.Cit, P. 17-18.
[2]- Ali Mansouri & al, **Audit competence and audit quality: Case in emerging economy**, International Journal of Business and Management, Vol.4, N.2, 2009, p. 18.
[3]- Ibid, pp. 17-25.

3.1. التخصص في صناعة العميل Industry Specialization

غالبا ما تسعى مكاتب التدقيق الكبرى للتخصص في صناعة معينة، من أجل تطوير المعرفة في مجال محدد، حيث أن فهم قطاع النشاط والاستراتيجية التي اختارتها الشركة المدققة يساعد على فحص قوائمها المالية بشكل أكثر فعالية، وبالتالي خلق جودة تدقيق من نوع مختلف، حيث يعتبر التخصص في صناعة العميل ضروريا خصوصا في بعض الأنشطة التي تنتمي لقطاعات منظَمة مثل قطاع التأمين، البنوك، الاتصالات، الطاقة، والتي تتطلب فهم للبيئة التنظيمية والتقنية[1]، إضافة إلى أن التخصص الصناعي في مجال معين يزيد من القدرة التنافسية للمكتب.

وهذا ما أثبتته دراسة لـ (Augustine O. Okolie, 2014) حيث تم التوصل إلى أن تخصص المدقق الخارجي في صناعة العميل يساعد على التخفيض من ممارسات إدارة الأرباح.

بينما في دراسة لـ (حمدان، أبو عجيلة، 2012) على الشركات الصناعية الأردنية لم يجد الباحثان أثرا لتخصص مكاتب التدقيق الخارجي في صناعة العميل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح[2].

2. الاستقلالية Independance

1.2. تعريف استقلالية المدقق الخارجي

يمكن تعريف الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق بأنها الموقف العقلاني وغير المتحيز في اتخاذ القرارات في جميع نواحي عملية التدقيق وعملية إعداد التقارير، حيث يسهم عنصر الاستقلالية في جودة عملية التدقيق من خلال خلوه من أي تأثيرات لضغوطات الإدارة على مدققي الحسابات، عدم تحيز المدققين، وغياب أي شيء من شأنه إضعاف قيمة خدمة التدقيق[3].

ويمكن تعريفها بأنها القدرة الفعلية للمدقق على الكشف عن التلاعب والأخطاء المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، والتي قد تؤثر بشكل جوهري على القرارات التي يتخذها أصحاب المصلحة، ويتم قياسها من خلال

---

[1]- Boumediene Mohamed Rachid, **Qualite de l'audit legal a la lumiere des mecanismes internes de gouvernance d'entreprises: une lecture theorique et une approche pratique en Algerie,** Thèse de Doctorat, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014, p. 97-98.

[2]- علاَّم محمد موسى حمدان، عماد محمد أبو عجيلة، **جودة التدقيق في الأردن وأثرها على إدارة وجودة الأرباح**، المجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر، 2012، ص. 178-179.

[3]- Augustine O. Okolie, **Auditor tenure, auditor independence and accrual – based earnings management of quoted companies in Nigeria**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2.N.2, April, 2014, P. 71.

القدرة الفعلية للمدقق على ضمان الامتثال للقواعد عند إعداد القوائم المالية والكشف عن أي خطأ أو تزوير أو تلاعب أو تواطؤ من معدي المعلومات المحاسبية والمالية؛ [1] ويتم التمييز بين نوعين من استقلالية المدقق هما:

- **الاستقلال الحقيقي: L'indépendance D'esprit**

أن يكون للمدقق قدرة فعلية على اتخاذ القرارات بشكل مستقل حتى لو كان هناك تصور لعدم استقلاليته أو أنه معرض لضغوطات تؤثر على قراراته؛ إذ أن توفر استقلال حقيقي يمكن من إبداء الرأي وإعطاء استنتاجات دون السماح لعوامل أخرى بالتأثير على الحكم المهني، وهذا يعتمد على مدى تصرف المدقق بنزاهة وموضوعية دون التحيز لطرف معين [2].

- **الاستقلال الظاهري: L'indépendance en Apparence**

من أهم الأهداف التي تُنتظر من وراء استقلالية المدقق الخارجي هي الحصول على ثقة مستخدمي القوائم المالية؛ في بعض الأحيان قد يكون المدقق الخارجي مستقلا فعلا، إلا أن ذلك لا يظهر لمستخدمي القوائم المالية، وعليه فإن ثقتهم في المعلومات الواردة في هذه القوائم ستنخفض، ذلك أن التأكد من أن المدقق يقوم بعمله بشكل موضوعي ومستقل فعلا يعد أمرا صعبا، ولذلك فإن تقييم الجانب الظاهري من موضوعية ونزاهة مدقق الحسابات يعتبر أسهل[3].

ويمكن تعريف الاستقلال الظاهري للمدقق الخارجي على أنه الجزء الظاهر للغير (الجمهور)، بحيث يقوم المدقق بإظهار استقلاليته للجمهور من خلال موضوعيته وهذا للحفاظ على ثقتهم[4]؛ ويكون ذلك من خلال تجنب بعض الحالات التي يمكن أن تعرض نزاهة وموضوعية المدقق للخطر مثل ارتباطه بعلاقة قرابة أو علاقة عمل مع أحد مديري الشركة محل التدقيق.

---

[1]- Christian Prat Dit Hauret, **L'independance du commissaire aux comptes : Une analyse empirique basee sur des composantes psychologiques du comportement**, Technologie Et Management De L'information : Enjeux Et Impacts Dans La Comptabilite, Le Controle Et L'audit, France, 2011, p. 01, Available from: Https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00584524 (23/06/2015).

[2]- CCRC, **Amélioration de la qualite de l'audit: Un point de vue canadien, document de travail**, Conseil Canadien Sur La Reddition De Comptes, Septemre, 2012, P. 07.

[3]- Deborah L. Lindberg, Frank D. Beck, **CPAs' perceptions of auditor independence: An analysis of views before and after the collapse of Enron**, 2002, P. 2-3, Working Paper, Available at : https://www2.aaahq.org/audit/midyear/03midyear/papers/AuditorIndep-paper1-AuditingSection.isu.pdf (18/04/2015).

[4]- Tiphaine Compernolle, **De l'independance individuelle a l'independance collective de l'audit : L'apport de la theorie systemique**, La Comptabilite, Le Controle Et L'audit Entre Changement Et Stabilite, 2010, P. 05, Available From : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00522496. (23/06/2015).

2.2. أهم المعوقات التي يواجهها المدقق الخارجي

يواجه المدقق الخارجي عدة معوقات تهدد استقلاليته، قد يكون مسؤولا عنها أو قد تفرض عليه فيقبلها تحت الضغط، والتي من أهمها:[1]

- **المصلحة الشخصية:** إذا كان للمدقق علاقة مادية أو غير مادية بالشركة، أو أي علاقة قرابة مع أحد مديريها فإن ذلك قد يضعف من استقلاليته وبالتالي سيؤثر على رأيه حول مدى مصداقية القوائم المالية للشركة؛
- **الألفة la familiarité وتكّون علاقات شخصية:** عندما تجمع علاقة عمل طويلة المدى المدقق الخارجي بعميله، فإن ذلك يخلق نوع من الرضا والثقة لدى المدقق حول أعمال العميل محل التدقيق، وعليه فإن الأعمال قد تصبح روتينية، مما يؤثر على استقلالية المدقق؛
- **التخويف غير المباشر:** وذلك لمنع التفكير النقدي المناسب لدى المدقق الخارجي.

3.2. تدعيم استقلالية المدقق الخارجي

تعتبر استقلالية المدقق الخارجي مفهوم نسبي لا يمكن تحقيقه بصفة مطلقة، وإنما هناك درجات مختلفة من الاستقلالية يمكن تحقيقها، وذلك من خلال إيجاد آليات كفيلة بتدعيم استقلالية المدقق الخارجي، أهمها ما يلي:

1.3.2. وضع قيود على تقديم الخدمات الأخرى التي لا تتضمن خدمات التدقيق

في أعقاب الفضائح المالية التي حدثت في شركتي انرون و ورلد كوم، وغيرهما من الشركات العالمية، فإن لجنة الأوراق المالية والبورصات SEC* نسبت هذه الفضائح لفشل عمليات التدقيق بسبب عدم استقلالية مدقق الحسابات، وطالبت SEC بالحرص على توفير قدر أكبر من استقلالية مدقق الحسابات الخارجي؛ وبناء على ذلك، فقد قامت بوضع معايير جديدة لاستقلالية المدقق والتي تتطلب الكشف عن رسوم خدمات التدقيق وغير التدقيق، وقامت بمنع تقديم بعض خدمات غير التدقيق التي تعتبر تهديدا لاستقلال المدقق؛ حيث استخدمت الرسوم المقدمة لخدمات غير التدقيق Non-Audit Fees في العديد من الأبحاث، كدليل على انخفاض استقلالية المدقق[2].

---

[1]- CCRC, Op.Cit, p. 07.

[*] ***SEC**: Securities Exchange Commission.*

[2]- Habbash, Murya, **The effectiveness of corporate governance and external audit on constraining earnings management practice in the UK,** Durham Theses, Durham University, 2010, p. 41-42, Available from : Durham E-Theses Online: http://etheses.dur.ac.uk/448/ (25/02/2015).

2.3.2. وجود لجنة التدقيق لحماية المدقق من الإدارة ومراقبة تصرفاته

تعتبر لجنة التدقيق من أهم آليات الحوكمة التي تدعم استقلالية المدقق الخارجي وتختلف مساهمتها باختلاف الأنظمة والتشريعات لكل بيئة، إذ لا تشترط العديد من القوانين وجود هذه اللجنة في الشركة، وفي بعض الأحيان يكون وجودها شكليا فقط.

يعتبر المدقق الخارجي مسؤولا أمام المساهمين، إلا أنه خلال أداء عمله لا تربطه علاقة مباشرة معهم، ولذلك يتوجب على لجنة التدقيق أن تكون بمثابة بديل proxy للمساهمين تعمل لما هو في صالحهم وتتفاعل بشكل مستمر مع المدقق الخارجي، حيث تشرف لجنة التدقيق في بعض البلدان على اختيار وتعيين المدقق الخارجي، وكذلك على أدائه لمهمة التدقيق [1].

3.3.2. التغيير الإلزامي للمدقق

تعتبر استقلالية مدقق الحسابات من المتطلبات الأساسية للحفاظ على مصداقية تقرير التدقيق، والتي يعتمد عليها كل من المستثمرين والدائنين والموظفين والحكومة وباقي الأطراف ذات المصلحة لاتخاذ القرارات المناسبة؛ ومع ذلك فإن الرأي الذي يصدره المدقق الخارجي حول التقارير المالية يمكن أن يتأثر بوجود علاقات –غير علاقة عمل التدقيق – تربطه مع أحد مديري الشركة؛ ومن بين العوامل التي تخفض استقلالية مدقق الحسابات طول مدة التعامل مع العميل، مما يؤثر على إعطاء رأي موضوعي حول جودة البيانات المالية [2].

إن طول فترة تعامل مدقق الحسابات مع العميل قد يشكل تهديدا لاستقلالية المدقق حيث يمكن أن تتطور علاقات شخصية بين الطرفين، مما قد يؤدي إلى ضعف جودة عمل المدقق وتغير موقفه تجاه كبار المديرين التنفيذيين في الشركة، إضافة إلى أن عملية التدقيق قد تصبح روتينية مع مرور الوقت، مما يجعل المدقق يكرس أقل جهد لتحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر واكتشاف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية [3].

---

[1]- IOSC, **Principles of auditor independence and the role of corporate governance in monitoring an auditor's independence,** International Organization of Securities Commissions, 2002, available from : http://www.financialstabilityboard.org/2002/10/cos_021001c , (10/02/2015) .

[2]- Koubaa Riguen Rakia, Jarboui Anis, **L'impact de l'ethique de l'audit externe sur la qualite de l'information**, P. 07, available at : http://documents.escdijon.eu/pdf/cig2014/actesducolloque/koubaa-riguen_jarboui.pdf , (10/02/2015).

[3]- Augustine O. Okolie, **Auditor tenure, auditor independence and accrual – based earnings management of quoted companies in Nigeria,** 2014, Op.Cit, P. 70.

وقد تطرقت العديد من الدراسات لعلاقة استقلالية المدقق الخارجي بإدارة الأرباح ومن بينها:

دراسة لـ (Larry R. Davis, 2000) على 855 شركة للفترة الممتدة من 1980 إلى 1998 حول علاقة إدارة الأرباح بطول فترة التعامل مع المدقق الخارجي، حيث تم التوصل إلى أن طول فترة التعامل مع المدقق ترتبط ايجابيا مع المستحقات الاختيارية التي تعبر عن إدارة الأرباح، وتم تفسير ذلك بأن طول مدة تعامل الشركة مع مدقق معين تضعف من استقلالية هذا الأخير من خلال زيادة مرونة التعامل بينهما والتي تنعكس على التقارير المالية وبالتالي على ضعف قدرة المدقق من تقييد ممارسات إدارة الأرباح [1].

دراسة أخرى لـ: (Mahdi Safari Gerayli & al, 2011) على 75 شركة، تم فيها تقدير مدى استقلالية المدقق الخارجي من خلال أتعاب التدقيق، في حين استخدم اللوغاريتم الطبيعي natural log لرسوم التدقيق كمعيار معاكس لاستقلالية المدقق، حيث أن القيم الكبيرة لأتعاب التدقيق تعني ضعف استقلالية المدقق الخارجي، والعكس صحيح، وقد توصل الباحثون إلى أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية المدقق الخارجي ومستوى المستحقات الاختيارية التي تعبر عن إدارة الأرباح [2].

وهو ما تم اثباته في دراسة لـ (Augustine O. Okolie, 2014) على 57 شركة للفترة الممتدة من 2006 إلى 2011 حول العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة التدقيق المعبر عنها بمتغيرين هما:

- استقلالية المدقق الخارجي: والتي تم قياسها من خلال الأتعاب المدفوعة للمدقق الخارجي، حيث افترضت الدراسة أن ارتفاع هذه الأتعاب يؤدي إلى انخفاض استقلالية المدقق الخارجي؛
- فترة تعامل الشركة مع المدقق الخارجي: حيث تم إعطاء القيمة (1) عندما تدوم فترة التعامل أكثر من ثلاث سنوات، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة.

وبعد اختبار نموذج الدراسة توصل الباحث إلى أن هناك علاقة طردية بين أتعاب المدقق الخارجي والمستحقات الاختيارية، وبالتالي علاقة عكسية بين استقلالية المدقق الخارجي وإدارة الأرباح؛ إضافة إلى وجود علاقة عكسية بين طول فترة التعامل مع المدقق الخارجي والمستحقات الاختيارية وقد تم تفسير ذلك بأن طول فترة التعامل مع المدقق الخارجي يزيد من معرفته بالشركة وبالتالي زيادة قدرته على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح [3].

---

[1]- Larry R. Davis & al, **Auditor tenure, auditor independence and earnings management,** available from : http://www2.aaahq.org/audit/midyear/01midyear/papers/soo.pdf , (16/03/2015)

[2]- Mahdi Safari Gerayli & al, **Impact of audit quality on earnings management: evidence from Iran,** International Research Journal of Finance and Economics, Issue 66, 2011, p. 77-84.

[3]-Augustine O. Okolie, **Auditor tenure, auditor independence and accrual –based earnings management of quoted companies in nigeria,** 2014, Op.Cit, P. 63-90.

3. حجم مكتب التدقيق

وفقا لـ (De Angelo) فإن حجم مكتب التدقيق هو مؤشر على جودة التدقيق وذلك لأن المكاتب الكبيرة تعتبر الأفضل من حيث التجهيز، حيث اعتبرت أن مكاتب التدقيق الكبيرة هي أكثر كفاءة واستقلالية مقارنة بباقي المكاتب، وعليه فإن جودة التدقيق تزيد كلما زاد حجم مكتب التدقيق [1].

بالنظر إلى وجهة نظر De Angelo وغيرها من الباحثين الذين يؤيدونها، نجد أنها منطقية إلى حد ما، ذلك أن المكاتب الكبيرة عادة ما تختار الأفراد الأكثر خبرة وكفاءة للعمل فيها، أحسن وأحدث أساليب التدقيق، تبني المعايير الدولية للتدقيق، وذلك سعيا منها للحفاظ على سمعتها ومكانتها في السوق وعدم الخروج من المنافسة؛ وهذا ما يجعل الدور الرقابي الذي تلعبه هذه المكاتب (الكبيرة) في الحد من الممارسات الاحتيالية أكثر فعالية.

إلا أن نتائج البحوث حول مدى تأثير حجم مكتب التدقيق على ممارسات إدارة الأرباح اختلفت، فمنها من وجدت أن كبر حجم مكتب التدقيق يؤثر على إدارة الأرباح وبالتالي يكون له الدور الفعال في الحد منها، ومنها من لم تصل إلى أية علاقة بين كبر حجم المكتب وممارسات إدارة الأرباح، ومن بين الدراسات في هذا الصدد ما يلي:

دراسة لـ (connie l.becker& al, 1998) حول العلاقة بين المستحقات الاختيارية وحجم مكاتب التدقيق، حيث تم إعطاء القيمة (1) للشركة التي تتعامل مع مكاتب تنتمي إلى أكبر ستة مكاتب Big Six والقيمة (0) للشركة التي لا تتعامل معها أي (Non Big Six).

وبعد اختبار نموذج الدراسة توصل الباحثون إلى أن الشركات التي تدقق من قبل Non Big Six ترتفع فيها نسبة المستحقات الاختيارية مقارنة مع الشركات التي يتم تدقيقها من قبل أكبر ستة مكاتب Big Six [2] ؛ أي أن حجم مكتب التدقيق له علاقة عكسية مع إدارة الأرباح.

[1]-Mehmet Ünsal Memiş, Emin Hüseyin Çetenak, **Earnings management, audit quality and legal environment: an international comparison**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.2, N.4, 2012, P. 466.

[2]- Connie L. Becker & al, **The effect of audit quality on earnings management**, Contemporary Accounting Research Vol. 15 N.1, Spring, 1998, p. 1-24.

هذا ما أكدته دراسات أخرى مثل (Augustine O. Okolie & al, 2013) حيث تم التوصل إلى هناك تأثير لحجم مكتب تدقيق الحسابات كمقياس لجودة التدقيق على مستوى المستحقات الاختيارية، وقد تم تفسير ذلك بأن ميل مديري الشركات لإدارة الأرباح ينقص إذا تم التعامل مع أكبر مكاتب التدقيق Big Four [1].

بينما في دراسة لـ (Mehmet Ü. Memiş, Emin H. Çetenak, 2012) لمجموعة من الشركات في ثمان دول ناشئة، حول العلاقة بين المستحقات الاختيارية وتعامل الشركة مع Big Four، حيث تم التعبير عن جودة التدقيق من خلال انتماء مكتب التدقيق إلى أكبر أربع مكاتب Big Four.

وبعد اختبار نموذج الدراسة لم يتم العثور على تأثير ذو دلالة احصائية لجودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق) على ممارسات إدارة الأرباح (إلا في بعض الدول منفردة).

وقد فسر الباحثان ذلك بأنه حتى وإن كانت أكبر مكاتب التدقيق تتوفر على الجودة فإن ذلك لا يقيد ممارسات إدارة الأرباح، وسواء كانت الشركات تدقق من قبل الـ Big Four أو لا، فإن بيئة التدقيق التي تتأثر مباشرة بالبيئة القانونية وفعالية النظام القانوني، هي أكثر أهمية من جودة التدقيق التي تقدمها أكبر مكاتب التدقيق (تم وضع هذا التفسير بعد إدخال متغير جودة وفاعلية النظام القانوني في النموذج والتوصل إلى أن هذا المتغير له تأثير عكسي على ممارسات إدارة الأرباح)[2].

وهذا ما توصلت إليه دراسة أخرى لـ (Abbasali Pouraghajan & Al, 2013) على 140 شركة مدرجة في بورصة إيران، والتي هدفت إلى معرفة تأثير جودة التدقيق الخارجي (التي تم قياسها من خلال حجم مكتب التدقيق) على إدارة الأرباح (المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية)، وبعد اختبار نموذج الدراسة لم يتم العثور على أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على المستحقات الاختيارية[3].

مما سبق، وبالنظر إلى الفضائح المالية التي مست أكبر الشركات العالمية، والتي تورطت فيها أكبر مكاتب التدقيق في العالم، نجد أن حجم مكتب التدقيق لم يعد ذلك المعيار الذي يتم الحكم من خلاله على جودة التدقيق الخارجي، ولهذا السبب تعرض للكثير من الانتقادات.

[1]-Augustine O. Okolie, & al, **audit quality and accrual – based earnings management of quoted companies in Nigeria,** IOSR, Journal of Economics and Finance, Vol.2, Issue.2, 2013, P. 07-16

[2]- Mehmet Ünsal Memiş, Emin Hüseyin Çetenak, Op.Cit, P.460-469.

[3]- Abbasali Pouraghajan & Al, **The effect of audit quality on earnings management: evidence from Iran,** International Journal Of Basic Sciences & Applied Research, Vol,2 (4), 2013, P. 399-404.

إضافة إلى ذلك يمكننا القول أن النسبة الأكبر من الشركات تدقق من قبل مكاتب عادية ولا تنتمي إلى Big N ولذلك فإن الجودة في التدقيق يجب أن تتوفر في جميع مكاتب التدقيق على حد سواء، حيث ينبغي الحرص على توفر التأهيل والخبرة الكافية لدى مدققي الحسابات، إضافة إلى أهمية التمتع بالاستقلالية والموضوعية التي تزيد من جودة أي عملية تدقيق.

4. جودة الأداء المهني

إن الشروط التي يتوجب توفرها في شخص المدقق الخارجي من كفاءة واستقلالية، لا تعد كافية وإنما هناك مجموعة من الإجراءات التي ينبغي الأخذ بها على طول مسار عملية التدقيق، إضافة إلى ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية.

1.4. جودة الأداء المهني عن طريق تحليل مسار التدقيق

يتم في هذا العنصر التطرق إلى أهم الإجراءات التي تعتبر ضرورية لكل عملية تدقيق – بشكل مختصر- كما يوضح الشكل الموالي:

شكل رقم (06): قياس جودة التدقيق الخارجي عن طريق تحليل مسار التدقيق

جودة التدقيق الخارجي عن طريق تحليل مسار التدقيق		
	قبول مهمة التدقيق	- جمع معلومات أولية عن نشاط الشركة صناعتها - اجراء مقابلة مع المدقق وتقييم تقريره - تحديد أهداف التدقيق - اجراء مقابلات مع الادارة والقيام بزيارات ميدانية - التعرف على هيكل رأس المال، قائمة المساهمين والإداريين
	تخطيط مهمة التدقيق	- تنظيم مرحلة التخطيط - فهم المخاطر - فهم العميل - تكوين وتأهيل فريق العمل
	تقييم نظام الرقابة الداخلية	- تنفيذ ومتابعة تقييم نظام الرقابة الداخلية - الاستجابة لتوقعات العميل - تكوين وتأهيل فريق تقييم نظام الرقابة الداخلية
	الجـرد المـادي	- مراجعة تعليمات الجرد قبل البدء في عملية التدقيق - حضور المدقق أثناء إجراء عملية الجرد المادي - حصر البنود الهامة التي يتعين جردها - حصر التزامات الشركة خارج الميزانية
	تدقيق الحسابات	- جودة برنامج التدقيق - بذل العناية اللازمة - تكوين وتأهيل الفريق العامل في فحص الحسابات
	الانتهاء من المهمة	- الحفاظ على استقلالية المدقق من خلال جودة الاستنتاجات التي توصل إليها - التقيد بقواعد الانتهاء من المهمة من خلال التأكد من تغطية برنامج التدقيق للأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: نبيل حمادي، **أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص. 70-74.

2.4. الالتزام بالمعايير المهنية

حيث كان الاعتماد سائدا على معايير التدقيق المتعارف عليها أو المقبولة قبولا عاما *GAAS والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- **المعايير العامة:** وتتضمن التأهيل العلمي والعملي، الاستقلالية، بذل العناية المهنية؛ والتي سبق التطرق إليها.
- **معايير العمل الميداني:** وتتضمن تفاصيل حول كيفية القيام بمهمة التدقيق:
  - التخطيط والإشراف؛
  - دراسة وفهم نشاط الشركة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية ذات الصلة بالقوائم؛
  - جمع الأدلة اللازمة حول مدى مصداقية القوائم المالية
- **معايير خاصة بالتقرير:** وتركز على:
  - أن القوائم المالية أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛
  - أن السياسات المحاسبية مطابقة لتلك التي استخدمت في السنة السابقة؛
  - كفاية البيانات والإيضاحات التي تشملها القوائم المالية؛
  - إبداء الرأي حول القوائم المالية.

إلا أنه بعد صدور المعايير الدولية للتدقيق **ISA والتي كانت أكثر تفصيلا وشمولية، أصبحت*** الاكثر استخداما في مكاتب التدقيق العالمية والعديد من المكاتب الأخرى التي تسعى لزيادة جودة خدماتها المقدمة.

المطلب الثاني: الدور الرقابي للأسواق على ممارسات إدارة الأرباح

تعد الأسواق من بين أهم الآليات الخارجية لحوكمة الشركات، والتي لها تأثير بالغ على تقييد الممارسات الاحتيالية والسلوك الانتهازي للمديرين.

---

* ***GAAS** : Generally Accepted Auditing Standards.*

** ***ISA** : International Standards of Audit.*

*** لمزيد من التفاصيل حول المعايير الدولية للتدقيق يمكن الاطلاع على النسخة الإلكترونية من خلال تحميلها من الانترنيت.

أولا: منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري

تعتبر المنافسة من الشروط الضرورية لتحقيق كفاءة أسواق: المنتجات، العمل الإداري، والسوق المالية، وفي المقابل فإن هذه الكفاءة تساعد على زيادة الشفافية والنزاهة في الأعمال التجارية، وبالتالي تحفيز الشركات والمديرين القائمين عليها على تجنب الممارسات الاحتيالية كإدارة الأرباح، حيث أن ثبوت قيام الشركة بمثل هذه الممارسات سيؤثر على سمعتها وهو ما قد يدفعها للخروج من المنافسة.

1. منافسة سوق المنتجات والخدمات

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، حيث أن عدم قيام الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو كونها غير مؤهلة)، سوف يؤدي بها ذلك إلى الفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وهو ما قد يعرضها للفشل والإفلاس.

2. منافسة سوق العمل الإداري

إن وجود سوق فعالة للعمل الإداري Labor Market تهذب سلوك الإدارة، من خلال المنافسة التي تنشأ بين المديرين، حيث تقوم سوق العمل بخلق حافز للإدارة والمديرين التنفيذيين للعمل على كسب رضا أصحاب المصالح، وخاصة ثقة المستثمرين حول القوائم المالية للشركة من خلال الالتزام بالسياسات التي تظهر الأداء الحقيقي للشركة[1]؛ ويمكن التمييز بين سوق داخلي وآخر خارجي للعمل الإداري كالتالي:

1.2. السوق الداخلي لعمل المديرين

تلعب هذه الآلية دورا مهما من خلال:[2]

- **الرقابة المتبادلة بين المديرين**: حيث أنه من جهة يقوم المديرون الذين يشغلون مناصب عليا باكتشاف قدرات المديرين الذين يشغلون مناصب أقل، إضافة إلى مراقبتهم بشكل مستمر؛ ومن جهة أخرى فإن هذه الآلية تعمل في الاتجاه المعاكس حيث أن المديرين في المناصب العليا يكونون مستهدفين في الكثير من الأحيان من قبل هؤلاء الأقل منهم منصبا عندما تتوفر فيهم المؤهلات والكفاءات اللازمة، وخاصة في الحالات التي تحقق فيها الشركة نتائج سيئة؛

[1]- بشرى نجم عبد الله المشهداني، ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، مرجع سابق، 2012، ص. 37.

[2]- Eustache Ebondo Wa Mandzila, **La gouvernance de l'entreprise : Une approche par l'audit et le controle interne**, Edition L'harmattan, France, 2009, P. 24-25.

- **مراقبة المديرين الحاليين من خلال تعيين مديرين جدد:** حيث يسمح ذلك بكسر اتفاقيات السلوك القائمة بين المديرين الحاليين، فبالرغم من أن توظيف مديرين جدد سيؤدي إلى تكاليف إضافية، إلا أن ذلك سيؤدي إلى تحسين سلوك المديرين الحاليين.

2.2. السوق الخارجي لعمل المديرين

حيث أن حالة الفشل أو الإفلاس التي تتعرض لها أي شركة سوف يكون لها تأثير سيئ على مستقبل المديرين وأعضاء مجلس الإدارة في سوق العمل، ولأن الشركات غالبا ما تسعى إلى اختيار أشخاص ذوي كفاءة وخبرة، فإنها تتجنب إعطاء المسؤولية لأعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الانهيار من خلال قيامهم بممارسات احتيالية [1].

ثانيا: دور الأسوق المالية

تفرض أسواق الأسهم درجة كبيرة من الانضباط على إدارة الشركات، من خلال عملها بشكل مستمر على مراقبة أداء الشركات وتقديم قيمة موضوعية لها، وبالتالي على أداء إدارتها؛ حيث أن أداء أسهم الشركة في البورصة هو تذكير لمدى شفافية عمل المديرين، ويسمح التقييم الذي تقوم به الأسواق المالية بتقييم أداء الإدارة وإعطاء المديرين حافزا لتحقيق ما هو أفضل للشركة.

إضافة إلى أن السوق النشط الذي يعمل على مراقبة أداء الشركات والتقلبات في أسعار الأسهم يساعد في الحفاظ على تركيز المديرين على العمل لصالح الشركة وأصحاب المصالح فيها ويقلل من انتهازيتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة الت قد تكون من خلال قيامهم بإدارة أرباح شركاتهم [2].

ثالثا: دور المحللين الماليين

يلعب المحللون الماليون دورا هاما في حوكمة الشركات، حيث يتفاعلون بشكل مباشر وغير مباشر مع مديري الشركات من خلال الدور الرقابي الذي يمارسونه بجمع المعلومات حول نشاط الشركات والمديرين فيها[3].

---

[1]- بشرى نجم عبد الله المشهداني، ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، مرجع سابق، 2012، ص. 38.

[2]-Adetunji Babatunde, Olawoye Olaniran, **The effects of internal and external mechanism on governance and performance of corporate firms in Nigeria**, Journal of Corporate Ownership & Control, Vol.7, Issue.2, 2009, P. 334-335.

[3]- Fang zhao, **External monitoring mechanisms and earnings management using classification shifting,** Florida International University, 2012, P. 06, Working Paper, Available From : https://business.fiu.edu/soa/pdf/Working%20paper-%20Fang%20Zhao.pdf , (13/11/2014).

ويعتبر المحللون الماليون بمثابة وسطاء يقومون بمتابعة نشاط الشركات، إعداد توقعات الأرباح، تقديم توصيات للمستثمرين، ومن بين أهم الأسباب التي تجعل عمل المحللين الماليين مهماً، هو الدور الذي يلعبونه كحراس على عمليات الاحتيال، على اعتبار أنهم من مستخدمي المعلومات المالية المتمرسين sophisticated حيث تتوفر لديهم القدرة في جمع ومعالجة وإنتاج معلومات تساعد في الحد من مشكلة عدم تجانس المعلومات بين المديرين والمستثمرين والكشف عن الإجراءات الانتهازية المديرين.

وعلى الرغم من أن الشركات المدرجة تقوم بالكشف عن بياناتها المالية بشكل دوري، إلا أن هذه البيانات قد تكون معقدة جدا، ولأن مستخدمي التقارير المالية لا يمتلكون دائما القدرة على فهمها بشكل واضح فإنه يتعذر عليهم في الكثير من الأحيان فهم محتواها، حيث أنه من بين الشروط الأساسية لناجح عملية إدارة الأرباح هو كون مستخدمي التقارير المالية غير قادرين أو غير راغبين في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والآثار المترتبة عنها[1].

إلا أنه في الآونة الأخيرة تعرض المحللون الماليون إلى العديد من الانتقادات بسبب عدم قدرتهم على التنبؤ بعمليات الاحتيال التي أدت إلى الفضائح المالية التي مست أكبر الشركات العالمية، إضافة إلى الاتهامات التي وجهت لهم بشأن تشجيع أو تحفيز ممارسات إدارة الأرباح[2] (سعي المديرين إلى مقابلة توقعاتهم).

من بين الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والمحللين الماليين ما يلي:

دراسة لـ (Antonio Lopo Martinez, 2010) على مجموعة من الشركات البرازيلية خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2004، حيث توصل الباحث إلى أن هناك علاقة عكسية بين عدد المحللين الماليين الذين يقومون بتغطية نشاط شركة معينة وحجم المستحقات التقديرية (تعبر عن إدارة الأرباح).

وقد فسر ذلك بأنه كلما زاد عدد المحللين زاد مقدار العمل الذي يقومون به بحيث تكون توقعاتهم أكثر دقة، وعليه تنخفض ممارسات إدارة الأرباح، وأضاف بأنه على الرغم من الانتقادات التي وجهت للمحللين الماليين، فإن دورهم في حوكمة الشركات يبقى في غاية الأهمية من حيث مراقبة سلوك المديرين والكشف عن الممارسات الاحتيالية.

---

[1]- Alfred Zhu Liu, **The role of financial analysts and institutional investors in the "Numbers Game",** University of California , 2005, P. 08, Working Paper, Available From : http://ssrn.com/abstract=705385 , (20/06/2015).

[2]- Antonio Lopo Martinez, **Analysts as gatekeepers in Brazil: Analysts' coverage and earnings management**, FUCAPE Business School, 2010, P. 2-3, Working Paper, Available From : http://ssrn.com/abstract=1595086 , (10/01/2015).

وفي دراسة أخرى لـ (François Degeorge, 2012) حول دور المحللين الماليين في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح، قام الباحثون بإجراء الدراسة على 13098 شركة موزعة على 21 دولة خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2002؛ حيث توصل الباحثون إلى أن المحللين الماليين لهم دور فعال في الرقابة على إدارة الأرباح في الدول ذات النظم المالية المتطورة والعكس بالنسبة للدول ذات النظم المالية الأقل تطورا.

ولقد فسر الباحثون ذلك بأنه كلما كان عدد المحللين الماليين الذين يتتبعون نشاط الشركة أكبر، كلما انخفضت ممارسات إدارة الأرباح، ذلك أن المحللين الماليين يمتلكون فرص أكبر في التحقق من حسابات الشركة ومعرفة مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية، إذ يتم اعتبارهم من أسرع الآليات التي تتنبأ وتكشف الممارسات الاحتيالية مع ضرورة توفر العناية اللازمة أثناء أداء العمل.

إلا أن هناك اختلاف حسب البيئة التي تنشط فيها الشركات، حيث أنه في الدول ذات النظم المالية الأقل تطورا، يواجه فيها المحللون الماليون صعوبات أكبر في الكشف عن المعلومات التي يتعمّد مديري بعض الشركات إخفاءها، مقارنة مع الدول ذات النظم المالية المتطورة التي تكون فيها الشفافية وظروف المراقبة أحسن.

وعليه فإن تحديد العلاقة بين إدارة الأرباح وتغطية المحللين الماليين ومدى تأثيرهم على تخفيض الممارسات الاحتيالية يختلف باختلاف التطور المالي للبيئة التي تنشط فيها الشركة، وذلك من خلال اختلاف حوافز وقدرة الإدارة على إدارة الأرباح، حوافز وقدرة المحللين المالين على أداء الدور الرقابي[1].

إضافة إلى ما سبق، فإن المحللين الماليين أنفسهم قد يكونون تحت ضغوطات يمكن أن تشوه الحوافز الخاصة بهم وتؤثر على دورهم الرقابي على الممارسات الاحتيالية، وذلك بغية الحفاظ على علاقات جيدة مع الإدارة من أجل الحصول على معلومات خاصة، تجنب الانخفاض في قيمة الأسهم لشركات تجمعهم علاقات عمل مع أحد مديريها [2]، ولهذا فقد يكون المحللون الماليون مترددين في الكشف عن بعض الأخبار السيئة التي تمر بها شركة ما، أو في الإدلاء ببعض التعليقات السلبية حول الأرباح المعلن عنها [3].

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون هناك خلط في طبيعة تأثير عمل المحللين الماليين على ممارسات إدارة الأرباح؛ فمن ناحية يعتبر المحللون الماليون مراقبين خارجين على أداء الشركات وسلوك المديرين فيها، حيث أنه مع توفر

[1]- François Degeorge & al, **Analyst coverage, earnings management and financial development: An international study**, working paper, 2012, p. 1-50, available from : http://ssrn.com/abstract=2031992 , (06/01/2015).
[2]- Frank Yu, **Analyst coverage and earnings management**, Working Paper, 2004, P. 02, Available From : http://ssrn.com/abstract=828484 , (06/01/2015).
[3]- Alfred Zhu Liu,Op.Cit, P. 09.

الخبرة والتدريب المناسب في مجال المالية والمحاسبة وصناعة الشركة، سيكون لهم دور فعال في اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية التي يقوم بها بعض المديرين، ذلك أن مستخدمي التقارير المالية غالبا ما يعتمدون على تقارير وتوصيات المحللين الماليين، نظرا لضيق وقتهم أو لمعرفتهم المحدودة؛

ومن ناحية أخرى، فإنه في العديد من الأحيان يخلق عمل المحللين الماليين ضغطا كبيرا على المديرين وهذا ما يولد لديهم الدافع لإدارة أرباح شركاتهم من أجل موافقة توقعات المحللين الماليين[1] (تم التطرق لهذا الدافع بالتفصيل في الفصل الأول).

مما سبق يمكننا القول أن مدى متابعة المحللين الماليين لنشاط الشركة وسلوك المديرين فيها، توفر الخبرة والعناية اللازمة يمكن أن يؤثر على ميل المديرين نحو ممارسات إدارة الأرباح حتى وإن كان الدافع لذلك تلبية توقعات المحللين الماليين حول الأرباح.

المطلب الثالث: دور القوانين والتشريعات في الرقابة على إدارة الأرباح

تعتبر الالتزامات القانونية والتنظيمية الرسمية Formal legal and regulatory obligations جزء من هيكل الحوافز الخارجية التي تهدف إلى ضمان أن الشركات المتنافسة تلتزم بمعايير مشتركة تحقق العدالة، الشفافية، المساءلة، والمسؤولية؛ وذلك من أجل حماية كل من: المساهمين، المستهلكين، العمال، البيئة، المنافسين، من الممارسات التعسفية، من خلال ما تقوم به الهيئات المحلية والدولية بشأن أفضل الممارسات (جودة معايير الإفصاح والمحاسبة والتدقيق، قواعد وأخلاقيات العمل، معايير البيئة، معايير المنتجات الصناعية، متطلبات الإدراج في البورصة)[2].

وتعد التشريعات والقوانين من المتطلبات الأساسية والهامة التي تضمن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وضمان حقوق الأطراف ذات المصلحة، حيث تسعى هذه الآلية للحد من الممارسات الاحتيالية والتي من بينها إدارة الأرباح من خلال ما تتضمنه من مواد وتعليمات تنظم طرق تسيير الشركات؛ ومن بين هذه القوانين:

- القوانين والتشريعات الخاصة بالمحاسبة وعمليات التدقيق.
- المعايير التي تصدرها الهيآت الدولية مثل مؤسسة التمويل الدولية.
- قوانين لجنة بازل الخاصة بالبنوك.

[1]- Frank Yu, Op.Cit, P. 02.
[2]- Adetunji Babatunde, Olawoye Olaniran, Op.Cit, p. 334.

ويعتبر قانون **Sarbanes-Oxley Act** لسنة 2002، من أهم القوانين التي تم إصدارها، ولذلك سيتم التطرق إليه وإلى دوره في تقييد ممارسات إدارة الأرباح بشيء من التفصيل.

أولا: قانون Sarbanes-Oxley Act

بعد سلسلة الفضائح المحاسبية التي أدت إلى انهيار العديد من الشركات العالمية، والتي من أهمها انهيار الشركة العالمية إنرون في أواخر عام 2001، حيث تم الكشف عن وجود خلل في نظام الإفصاح بشأن مختلف المعاملات مع الأطراف ذات الصلة خلال السنوات التي سبقت الانهيار، سعت العديد من الهيآت والمنظمات إلى إصدار بعض اللوائح والقوانين لتدارك الوضع، وكانت من ابرز المساهمات قانون Sarbanes-Oxley سنة 2002 والذي أدخل أحكاما جديدة حول الأطراف المساهمة في حوكمة الشركات وبالأخص المسيرين، أعضاء مجلس الإدارة، مدققو الحسابات، المحللين الماليين.[1]

في 25 يوليو 2002، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون Sarbanes-Oxley، وفي 30 يوليو 2002، وقع الرئيس George W. Bush عليه ليصبح قانونا بصفة رسمية (Public Law 107-204)، وفيما يلي المتطلبات الرئيسية للقانون، مقسمة إلى خمسة أقسام أساسية[2]:

- القسم الأول: متطلبات خاصة بالشركات المصدرة للأوراق المالية –المدرجة في البورصة–؛
- القسم الثاني: متطلبات خاصة بلجان التدقيق؛
- القسم الثالث: متطلبات خاصة بالمديرين ومجالس الإدارة؛
- القسم الرابع: متطلبات خاصة بمكاتب التدقيق؛
- القسم الخامس: التعديلات الرئيسية على قانون Sarbanes-Oxley منذ صدوره.

ثانيا: المحتويات الرئيسية لـ قانون Sarbanes-Oxley2002 وإدارة الأرباح

إن الهدف الأساسي من إصدار قانون Sarbanes-Oxley هو زيادة دقة وموثوقية البيانات المالية للشركات وذلك من خلال المحتويات الأساسية لقانون SOX* والتي تتمثل فيما يلي: [3]

[1]- Daniel A. Cohen & al, **Trends in earnings management and informativeness of earnings announcements in the pre- and post-Sarbanes Oxley periods**, 2005, P. 1-44, Working Paper, Available At : http://ssrn.com/abstract=658782 (15/01/2015).

[2]- The Sarbanes-Oxley Act, **Enhancing the reliability of financial reporting and audit quality**, 2012, p. 12.

* ***SOX** : Sarbanes-Oxley Act*

[3]- Ibid, p. 1-11.

1. إنشاء رقابة مستقلة على شركات التدقيق

حيث تضمن القسم الأول 101 من قانون Sarbanes-Oxley، إنشاء مجلس الرقابة المحاسبية للشركات العامة (PCAOB*) وهو عبارة عن لجنة وطنية متكونة من خمسة أعضاء، اثنين منهم يجب أن يكونوا حاصلين على شهادة في المحاسبة (CPA**)؛ ويقوم المجلس بالإشراف على عمليات التدقيق وتنظيمها من خلال:

- **عملية فحص inspections جودة التدقيق**: حيث من أجل تحسين الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق، تتم الاستفادة من نتائج الفحص أين تستخدم في تحديد المجالات التي ينبغي توجيه تدقيق إضافي لها، تحديد نقاط الضعف في عمليات التدقيق، تحسين أداء المدققين وتعزيز استقلاليتهم؛ وتختم عملية الفحص بإعداد تقرير من قبل PCAOB حول مدى تمكن شركة التدقيق من الحصول على أدلة تدعم رأيها حول الشركة محل التدقيق، وأيضا حول المخاوف التي يراها PCAOB والتي تتعلق بنظام رقابة الجودة.
- **سلطة التطبيق Enforcement**: يقوم موظفو PCAOB بعمليات الفحص والتحقق وتنفيذ العقوبات على مدققي الحسابات وشركات التدقيق الذين يقومون بانتهاك القوانين واللوائح والمعايير المهنية والتي قد تكون غرامات مالية أو في أحيان أخرى إلغاء التسجيل في PCAOB وإعلام الجمهور بذلك.
- **وضع المعايير Standard Setting**: حيث يقوم PCAOB بوضع معايير تحكم عمليات التدقيق، المساعدة على تعزيز استقلالية المدقق والتزامه بأخلاقيات العمل، تحسين علاقة المدقق بلجنة التدقيق، تحسين نظام رقابة الجودة؛ فمن خلال عمليات الفحص يقوم باستعراض وتحليل المعلومات المتحصل عليها واستخدامها في تطوير وتحديد المعايير الموضوعة بغرض تحسين جودة خدمات التدقيق وخدمة الأطراف ذات المصلحة.

2. تعزيز دور لجان التدقيق

لقد كان لقانون Sarbanes-Oxley دور في توسيع نطاق حوكمة الشركات من خلال التركيز على إعطاء أهمية كبيرة للجان التدقيق ودورها في تفعيل الرقابة على الممارسات المحاسبية والتنسيق بين التدقيق الداخلي والخارجي، وذلك من خلال:

---

* ***PCAOB**: Public Company Accounting Oversight Board.*
** ***CPA**: Certified Public Accounts.*

- الطلب من مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة، إنشاء لجان تدقيق مستقلة، تكون مسؤولة بشكل مباشر –بدلا من الإدارة– عن تعيين مدقق الحسابات الخارجي وكل ما يتعلق بعمله والتعويضات التي يتحصل عليها؛ حيث أكد قانون Sarbanes-Oxley على أن تكون لجنة التدقيق مكونة من أعضاء مستقلين تماما ولا يتقاضون أي تعويضات من الشركة الأم أو الشركات التابعة لها ماعدا تعويضات العمل كأعضاء مجلس إدارة؛
- التشجيع على أن يكون هناك عضو على الأقل من لجنة التدقيق يمتلك خبرة في المسائل المحاسبية والمالية حتى يساعد اللجنة على القيام بواجباتها في ما يخص الإشراف على تدقيق القوائم المالية، نظام الرقابة الداخلية ومدى كفايته؛
- تعزيز اتصال المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق من خلال مناقشة جميع السياسات والممارسات المحاسبية الهامة التي تستخدمها الشركة والمعالجات المحاسبية التي تفضلها شركات التدقيق.

في سنة 2008 قام مركز تدقيق الجودة باستطلاع حول عمل لجنة التدقيق، أكد 90% من الأعضاء الذين شملهم الاستطلاع، أن صدور قانون Sarbanes-Oxley جعل لجان التدقيق تتفاعل بشكل أكبر مع مدققي الحسابات وتجتمع بخبراء متخصصين في مكاتب التدقيق وبالإدارة العليا في شركاتهم على مدار السنة وليس فقط أثناء الاجتماعات الرسمية، وهذا ما أدى إلى تحسينات كبيرة في جودة التدقيق.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة التنفيذية وحماية المستثمرين

من بين العناصر الأساسية لقانون Sarbanes-Oxley، التوضيح بأن المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركة تعتبر مسؤولية كل من الرئيس التنفيذي (CEO) والمدير المالي (CFO)، حيث يقومان بالمصادقة على التقارير المالية بعد قيامهم بـ:

- إعادة استعراض التقارير المالية؛
- التأكد من عدم وجود نقص في التقارير المالية وخلوها من أي معلومات خاطئة، لتجنب الإفصاح عن بيانات مالية من شأنها تضليل مستخدمي هذه التقارير؛
- الإشراف على إنشاء وصيانة نظم الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ونظم الإفصاح الأخرى؛

وأكد قانون Sarbanes-Oxley أنه لكسب ثقة المستثمرين ومستعملي التقارير المالية، يجب تسليط عقوبات على المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين عند تقصيرهم في أداء مهامه أو مصادقتهم على بيانات مالية مضللة؛ إضافة إلى مطالبة مكاتب التدقيق بالكشف عن معلومات معينة عن عملياتهم لأول مرة، بما في ذلك أسماء العملاء والرسوم وإجراءات رقابة الجودة.

4. تعزيز استقلال المدقق الخارجي

حرص قانون Sarbanes-Oxley على تعزيز استقلالية المدقق الخارجي من خلال ثلاث نقاط أساسية هي:

- عدم السماح (أو السماح بتحفظ) لمكاتب التدقيق تقديم بعض الخدمات غير خدمات التدقيق (مثل تصميم نظم المعلومات المالية وتنفيذها، الخدمات المصرفية، الخدمات القانونية وخدمات الخبرة التي ليس لها علاقة بالتدقيق،...)؛
- تفعيل دور لجنة التدقيق وضرورة الحصول على موافقتها على خدمات التدقيق وغير التدقيق؛
- ضرورة تناوب المدققين الخارجين على تقديم الخدمات للشركات، وتخفيض مدة التعامل من سبع سنوات إلى خمس سنوات فقط.

ومن بين أهم الدراسات التي تطرقت لمدى تأثير قانون Sarbanes-Oxley على ممارسات إدارة الأرباح ما يلي:

دراسة لـ (Daniel A. Cohen & al, 2005) على مجموعة من الشركات، حيث تم أخذ المعلومات من قاعدة البيانات *Compustat للفترة الممتدة من 1987 إلى 2003، وتم تحليل المعلومات وتقسيمها إلى فترتين الأولى تمتد من الربع الأول لسنة 1987 إلى الربع الثاني من سنة 2002 وتم تسميتها بفترة ما قبل قانون SOX، والثانية من الربع الثالث لسنة 2002 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2003 وتم تسميتها بفترة ما بعد قانون SOX؛

وقد توصلت نتائج البحث إلى أن إدارة الأرباح ارتفعت بشكل ملحوظ على مدى فترة الدراسة، إلا أنها زادت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة السابقة لإصدار قانون SOX، ثم تلى ذلك انخفاض كبير في ممارسات إدارة الأرباح بعد صدور قانون SOX؛

* عبارة عن قاعدة البيانات تمثل أرشيف لمجموعة من الردود على استقصاءات يحتفظ بها IIA لأغراض المقارنة والتحليل benchmarking purposes.

ومع ذلك، فإن هذه الدراسة لم تتوصل إلى أدلة قاطعة حول ما إذا كان هذا الانخفاض ناتج عن إصدار قانون SOX، أم رداً على الفضائح التي حدثت مباشرة قبل قانون SOX، أو أحداث أخرى متزامنة[1].

دراسة لـ (George R. Wilson, 2013) حول مدى تلاعب المديرين بالأرباح في أعقاب الفضائح المحاسبية الأخيرة، وذلك من خلال دراسة عينة من الشركات للفترة الممتدة من 1987 إلى 2004 والتي تم تقسيمها لفترة ما قبل وما بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley؛ حيث تم اختبار فرضيتين:

– الفرضية الأولى هي أن استخدام المستحقات لإدارة الأرباح انخفضت بعد قانون SOX، إلا أنه بعد التحليل لم يتم العثور على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لـ قانون SOX على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق؛

– الفرضية الثانية هي أن إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية زادت بعد قانون SOX وهذا ما أثبتته نتائج التحليل، حيث تم التوصل إلى زيادة توجه المديرين نحو التلاعب بتكاليف المبيعات بغرض التأثير على مقدار الأرباح[2].

[1]- Daniel A. Cohen & al, **Trends in earnings management and informativeness of earnings announcements in the pre- and post-Sarbanes Oxley periods**, Op.Cit, p. 1-44.

[2]- George R. Wilson, **The effect of Sarbanes-Oxley on earnings management behavior,** Journal of Accounting, Finance and Economics, Vol.3, N.1, July, 2013, P. 1-21.

خلاصة الفصل

من خلال تناولنا لهذا الفصل، خلصنا إلى أنه لكي تتمكن آليات الحوكمة من القيام بدورها الرقابي لابد أن تتوفر الجودة والفعالية في مهام القائمين بالرقابة وذلك من خلال جملة من الخصائص أهمها الكفاءة والاستقلالية.

وبسبب اختلاف نتائج الدراسات حول مدى تأثير هذه الآليات على إدارة الأرباح، نتيجة اختلاف البيئات التي اجريت فيها الدراسات، فإنه لا يمكن الجزم بشكل مطلق حول مدى تأثير أية ألية من آليات الحوكمة على ممارسات إدارة الأرباح.

وفيما يلي نبرز ما تم استنتاجه حول أهم الآليات الرقابية للحوكمة ودورها في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح:

- مجلس الإدارة بحكم كونه أعلى سلطة في الشركة فإنه سيكون له دور كبير في تدعيم كافة الأطراف المعنية بالرقابة ومساعدتها في القيام بمهامها، مع ضرورة توفره على الخصائص اللازمة والتي من أهمها كفاءة واستقلالية أعضائه.
- أثبتت أغلب الدراسات أن لجنة التدقيق لها دور كبير في الرقابة على الممارسات الاحتيالية وتجنب حدوثها، ذلك أنها تعتبر همزة وصل بين العديد من الأطراف (مجلس الإدارة، المدققين الداخليين، المدققين الخارجيين) وتساعد على أداء مهامهم؛

  كما أنها تدعم وظيفية التدقيق (الداخلي والخارجي) التي تعتبر أهم وسيلة لاكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية، من خلال حرصها على توفير استقلالية المدققين (الداخليين والخارجيين)، وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بلجنة التدقيق من قبل العديد من البورصات والمنظمات الدولية التي أكدت على ضرورة توفر الكفاءة والاستقلالية في أعضائها، من أجل ضمان أداء مهامها بفعالية.
- وجود قسم للتدقيق الداخلي يتميز بالكفاءة والاستقلالية يعتبر أمر ضروري لما له من دور في احتمال اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية في وقت مبكر، كما أن كونه نشاط دائم ومستمر داخل الشركة، قد يحدث تأثيرا ايجابيا على سلوك الموظفين بصفة عامة والمديرين بصفة خاصة.
- المدقق الخارجي كونه صاحب خبرة في المجال المحاسبي فإن قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية تكون أكبر، إلا أن ذلك يعتمد على مدى توفر الخصائص التي تساعده على أداء مهامه، والتي من أهمها الكفاءة والتدريب المستمر، الاستقلالية والنزاهة.

الفصل الرابع

دور آليات الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح

-دراسة ميدانية-

تمهيد

من خلال تناولنا للفصل السابق من هذه الدراسة والذي يتعلق بدور الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح، تطرقنا إلى العديد من الدراسات التي هدفت إلى قياس أثر هذه الآليات على ممارسات إدارة الأرباح؛

وما تم استنتاجه هو أن هذه الدراسات لم تصل إلى نتيجة مؤكدة حول مدى تأثير آليات الحوكمة على إدارة الأرباح، حيث توصل بعض الباحثين إلى أن هناك تأثير عكسي لبعض الآليات على إدارة الأرباح، وتأثير طردي لبعض الآليات الأخرى؛ في حين لم يتوصل باحثون آخرون لوجود تأثير لآليات الحوكمة على إدارة الأرباح.

ويمكن تفسير ذلك باختلاف البيئات التي أجريت فيها الدراسات وما يترتب عليه من اختلاف في القوانين والتشريعات، إضافة إلى اختلاف الظروف الاقتصادية التي تنشط فيها الشركات.

وبهدف معرفة دور آليات الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية، قمنا باختيار مجموعة من الشركات الجزائرية ثم اختبار مدى تأثير هذه الآليات على ممارسات إدارة الأرباح.

ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مضمون حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية وبشكل خاص طبيعة الآليات الرقابية، ثم اختبار مدى تأثير هذه الآليات على ممارسات إدارة الأرباح كما يلي:

المبحث الأول: مضمون الحوكمة في الجزائر

المطلب الأول: ميثاق الحكم الراشد

المطلب الثاني: آليات الحوكمة في البيئة الجزائرية

المبحث الثاني: دور آليات الحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية

المطلب الأول: قياس إدارة الأرباح

المطلب الثاني: جودة وفعالية آليات الحوكمة

المطلب الثالث: دور آليات الحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح

المبحث الأول: مضمون الحوكمة في الجزائر

تعتبر حوكمة الشركات من بين أكثر المواضيع التي تسعى جميع الدول لإرساء قواعدها من أجل تنمية اقتصادها ومواكبة التطورات الحاصلة، تفادي الأزمات التي تؤدي إلى انهيار شركاتها، ولذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المبادرة الوحيدة التي قامت بها الجزائر فيما يخص موضوع الحوكمة والتي تتمثل في ميثاق الحكم الراشد؛ إضافة إلى ذلك وتماشيا مع موضوع الدراسة سيتم تناول واقع الآليات الرقابية لحوكمة الشركات في البيئة الجزائرية.

المطلب الأول: ميثاق الحكم الراشد

لقد أصبح إنشاء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات الجزائرية أمرا ضروريا؛ لذلك تم إصدار ميثاق الحكم الراشد في الجزائر سنة 2009، بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، حيث كانت مبادئ الحوكمة المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ضمن إصدارها لعام 2004، من أهم المراجع التي تم الاعتماد عليها في صياغة هذا الميثاق، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الشركة الجزائرية.

يهدف ميثاق الحكم الراشد إلى توفير مرجع يسترشد به جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، من أجل إعطاء انطلاقة جديدة لترقية الحكم الراشد ضمن بعد شامل ودائم للشركات الجزائرية، وضمان استدامتها وتنافسيتها من خلال:

- التعريف بحقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في الشركة؛
- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك.

كما يعتبر الانضمام إلى ميثاق الحكم الراشد للشركات مسعى حر وتطوعي، وهو مرتبط بدرجة الوعي بضرورة استغلال فرصة مثل هذا المسعى من طرف المالكين بالدرجة الأولى وعزمهم الراسخ لبعث مبادئ الحكم الراشد على المستوى الداخلي للشركة ودعمها واستدامتها[1]؛ وفيما يلي سيتم التطرق باختصار لأهم ما جاء به هذا الميثاق:

أولا: الشركات المعنية بتنفيذ الميثاق

إن كل الشركات الجزائرية معنية مبدئيا بمبادئ الحكم الراشد، غير أن الميثاق الحالي لا يدمج الشركات ذات الرأسمال العمومي والتي تخرج إشكالية الحكم الراشد فيها عن نطاق الميثاق الحالي لأنها ترتبط بمقاربة خاصة تتوقف على الاستعمال الجيد للأموال العمومية؛ وعليه فإن هذا الميثاق يخص كلا من: [2]

[1]- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، ص. 16، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:
http://www.ecgi.org/codes/documents/code_algeria_2009_ar.pdf (15/05/2015).

[2]- المرجع نفسه، ص. 19.

- الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والتي تصبو إلى ديمومة واستمرارية نشاطها كما تطمح إلى فرض نفسها ضمن اقتصاد عصري وتنافسي تلعب فيه دور المحرك للتنمية الوطنية؛
- الشركات المساهمة في البورصة أو تلك التي تتهيأ لذلك.

ثانيا: المعايير الأساسية للحكم الراشد

تهدف معايير الحكم الراشد للشركة إلى تحسين احترام القواعد التالية:[1]

- **الإنصاف:** توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها بطريقة منصفة؛
- **الشفافية:** هذه الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجلية للجميع؛
- **المسؤولية:** مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة؛
- **التبعية:** كل طرف مسؤول أمام الأخر فيما يمارس من خلال المسؤوليات المنوطة به.

ثالثا: الأطراف الفاعلة في الحكم الراشد

وتنقسم إلى أطراف داخلية وأخرى خارجية.

1. الأطراف الداخلية وعلاقاتهم المتبادلة

وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي: [2]

1.1. الجمعية العامة للمساهمين

حتى يتمكن المساهمون من التمتع بحقوقهم فعليا يقع على الجمعية العامة واجب اعتماد مبادئ التنظيم والتسيير التي تسمح للمساهمين ممارسة صلاحياتهم كاملة، كما ينبغي أن تسمح الأحكام والإجراءات المتخذة في هذا الشأن بالمشاركة الفعلية في نقاشات ومداولات الجمعية العامة، حيث ينبغي أن يتوفر للمساهمين ما يلي:

- تلقي كل المعلومات المتعلقة بانعقاد الجمعية العامة وفي الوقت المناسب كالتواريخ، الأماكن، جداول الأعمال، والوثائق الكاملة والملائمة التي تسمح بتوضيح مشاريع القرارات التي ستتخذ؛
- أن يكون بإمكانهم الإدلاء بآرائهم فيما يخص جداول الأعمال والتعبير عن أصواتهم في المسائل المتعلقة بالانتخاب؛

[1]- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سابق، ص. 27.

[2]– المرجع نفسه، ص. 33-43.

- إتاحة الفرصة لطرح الأسئلة على مجلس الإدارة بما في ذلك المسائل الخاصة بالتدقيق السنوي للحسابات من قبل المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات)، وكذا اقتراح تسجيل نقاط في جدول أعمال الجمعية العامة واقتراح القرارات المنبثقة على ذلك.

2.1. مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من إداريين يعيّنون من طرف الجمعية العامة توكل إليهم مهام ضمان توجيه استراتيجية الشركة وتنظيمها، وكذا مراقبة مدى تنفيذ أنشطتها حيث نجد أن هذه المهام محددة بواسطة القانون الأساسي للشركة وتتمّم وتوضع بواسطة اللوائح التي تتخذها الجمعية العامة، وبالرغم من هذين الشقين (القانوني والتنظيمي) فعلى مجلس الإدارة أن يراعي إدماج مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة؛ وحتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بمهامه على أكمل وجه، يجب أن تتوفر فيه على الأقل ثلاثة شروط هي:

- على الإداريين واجب القيام بالمهام الموكلة لهم وبتفانٍ؛
- أن يكون بوسعهم الوصول إلى المعلومات الدقيقة والحاسمة في الوقت المناسب؛
- ينبغي أن يتمتعوا بمهارات تكفل لهم ممارسة مسؤولياتهم.

إضافة إلى ذلك يمكن لمجلس الإدارة أن ينشئ على مستواه لجان متخصصة لمساعدته في اتخاذ القرارات مثل الإشراف على عملية تدقيق الحسابات والمراقبة المالية للشركة، المساعدة في وضع استراتيجية الشركة، اختيار وتحديد مرتبات الإطارات المسيرة؛ حيث لا يتعدى اختصاص هذه اللجان الفرعية إبداء الرأي، بينما تعود سلطة اتخاذ القرار النهائي لمجلس الإدارة.

3.1. المديرية (الإدارة)

يقوم مجلس الإدارة بتعيين فريق عمل تنفيذي مكون من إطارات تعمل على:

- إعداد واقتراح استراتيجية الشركة وعرضها على مجلس الإدارة؛
- تنفيذ هذه الاستراتيجية بعد اعتمادها في شكل مخططات سنوية وميزانيات معتمدة؛
- ضمان الإشراف والمراقبة على تسيير الشركة؛
- تقديم تقرير لمجلس الإدارة بالنتائج المحققة مقارنة مع الأهداف المحددة ضمن الاستراتيجية المعتمدة؛
- تزويد مجلس الإدارة بالمعلومة التي تمكنه من قيادة ومراقبة نشاطات الشركة.

وفي المقابل فإن ميثاق الحكم الراشد يوصي بـ:

- وضع نظام للأجور يوازن بين مصالح المديرية ومصالح الشركة، وكذا اعتماد معايير للتقييم قائمة على معايير وشروط متفق عليها؛
- يمكن لمجلس الإدارة الاستعانة بمساعدة تقنية في مهمة تقييم المديرين، سواء من قبل لجنة مكونة من أعضائه أومن خلال اللجوء إلى خبراء خارجيين.

2. الأطراف الخارجية

تعتبر هذه الأطراف ذات أهمية بالغة من دونها لا يمكن للشركات البقاء والاستمرار ولذلك فإنه يتوجب على الشركات تحسين علاقاتها معهم وتوسيع جاذبيتها اتجاههم، وقد حدد ميثاق الحكم الراشد أهم هذه الأطراف كما يلي:[1]

- السلطات العمومية: كشريك؛
- البنوك والهيئات المالية الأخرى: ثقة وشفافية؛
- المورّدين: من أجل تعاون دائم؛
- الزبائن: الملاّك الحقيقيون للشركة؛
- العمّال: هم أول زبائن الشركة؛
- المنافسين: أخلاق وواجبات.

رابعا: الحرص على جودة المعلومات وعلى نشرها

إذ أن المعلومات التي يتم نشرها يجب أن تكون ذات جودة ويتحقق ذلك من خلال: [2]

1. الالتزامات القانونية والخطوات التطوعية

ينص القانون على نشر الوضعية المالية السنوية لجميع الشركات، أما عن تلك المساهمة في البورصة، فهي مطالبة بنشر حالتها المالية كل ثلاثي، وكذا كل المعلومات التي لها أثر مادي على تقييم الشركة؛ بالإضافة إلى الالتزامات القانونية، فإنها ملزمة بنشر المعلومات لفائدة الأطراف الفاعلة (كالمؤسسات المالية، الموردين، الزبائن، العمال،...) في إطار الالتزامات التعاقدية أو بنيّة إبداء الشفافية من خلال الإفصاح الاختياري (الإرادي).

[1]– لمزيد من التفصيل يرجى الاطلاع على: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سابق، ص. 44-45.

[2]– ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سابق، ص. 46.

2. المعلومات المالية

يجب على الشركة أن تنتج في الوقت المناسب المعلومات المالية الكاملة والصحيحة التي قد يطلبها الشركاء الماليين حتى يتسنى لهم الاطلاع على كل التغيرات التي قد تؤثر على العلاقات فيما بينهم.

خامسا: أهم المشاكل التي يعالجها الميثاق

تم تصنيف هذه المشاكل إلى مشاكل عامة وأخرى خاصة والتي سندرجها باختصار كما يلي: [1]

1. المشاكل العامة للحكم الراشد

حددها الميثاق في أربع مسائل تقليدية تتمثل فيما يلي:

- العلاقات بين الأطراف الفاعلة في الشركة: في حالة كون الملاك هم المسيرون أنفسهم، وفي حالة الفصل بين الملاك والمسيرين؛
- نتائج الشركة: قواعد التسيير ومدى مصداقية النتائج وتعبيرها عن وضعية الشركة؛
- حالات الانتقال والخلافة: المشاكل الواردة في الشركات العائلية التي تمثل نسبة كبيرة في الجزائر؛
- التناسق بين الاستراتيجية ومصالح الشركة: حيث لا ينبغي على الشركة أن تركز فقط على البقاء، وإنما تهتم بمستقبل أعمالها من خلال الاستراتيجيات التي تضعها.

2. المشاكل الخاصة للحكم الراشد

ويمكن حصر أهم هذه المشاكل في الانشغالات التالية:

- كيف يمكن للشركة تحسين علاقتها بالبنوك؟
- كيف يمكن جذب مستثمرين خارجين إلى النواة الأولية للشركة التي غالبا ما تكون عائلية؟
- كيف يمكن للشركة تكوين علاقة ثقة مع الإدارة الجبائية؟
- كيف يمكن توضيح العلاقة بين المساهمين؟
- كيف يمكن توضيح العلاقات بين المساهمين والمسيرين غير المساهمين؟
- كيف يمكن توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي؟

سادسا: تقييم ميثاق الحكم الراشد

من خلال العرض السابق للمبادرة التي قامت بها الجزائر في اطار ارساء قواعد حوكمة الشركات، والمتمثلة في طرحها لميثاق الحكم الراشد 2009، يمكن القول أنه تطرق للعديد من الأمور التي تمت الإشارة إليها، إلا أنه

[1]– لمزيد من التفصيل، يرجى الاطلاع على ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سابق، ص. 23– 24.

أهمل أمورا أخرى من بينها المبدأ الأول للحوكمة والذي ينص على "توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار الحوكمة الشركات"، إذ أن الظروف التي تعمل فيها الشركات الجزائرية لا تدعم امكانية تطبيق حوكمة الشركات بشكل فعال، وأهمها ما يلي:

- غياب سوق مالي كفء في الجزائر والذي يحول دون تنمية الاقتصاد وتطوير أعمال الشركات، حيث أن البورصات عادة ما تساعد من خلال متطلباتها على اتباع مبادئ حوكمة الشركات؛
- عدم وجود تبني واضح وصريح لمعايير التدقيق سواء الداخلي أو الخارجي في الجزائر، يعتبر من النقائص التي تؤثر على عمل آليات الرقابة والتي تساهم بدورها في توفير مبدأ الإفصاح والشفافية، ضمان حقوق المساهمين والأطراف ذات المصلحة.

إضافة إلى ذلك فإن هذا الميثاق لم يفصل في العديد من الأمور التي تتطلب شرحا أوفر، ومثال ذلك:

- أن ميثاق الحكم الراشد وجه لفئة معينة من الشركات، إذ تم اصداره بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي هي في الأغلب عبارة عن شركات عائلية ذات تركيبة خاصة، في حين أن قواعد الحوكمة ينبغي أن تمتد إلى جميع أنواع الشركات التي تشكل اقتصاد أي دولة؛
- تشكيلة مجلس الإدارة، حيث أن ميثاق الحكم الراشد اكتفى بالإشارة إلى ضرورة توفر المهارات التي تكفل تأدية مهامهم دون التفصيل في المؤهلات التي ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة حيازتها؛ حيث أنه مثلا وجود عضو أو اثنين على الأقل ممن لديهم خلفيات مالية ومحاسبية يساعد على فهم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية بشكل أفضل؛
- طريقة تكوين لجان متخصصة لمساعدة مجلس الإدارة في تأدية مهامه، حيث اكتفى الميثاق بالإشارة إلى أن مجلس الإدارة يمكنه أن يستعين بهذه اللجان إلا أنه لم يتطرق بشكل واضح وتفصيلي لكيفية تشكيل هذه اللجان، المؤهلات والكفاءة الواجب توفرها في أعضائها.

المطلب الثاني: آليات الحوكمة في البيئة الجزائرية

يتم التطرق في هذا الجزء لظروف عمل آليات الحوكمة في الشركات الجزائرية، وأهم ما جاء به القانون الجزائري بخصوصها؛ حيث تمثل هذه الآليات المتغيرات المستقلة للدراسة، وهي كالتالي:

أولا: مجلس الإدارة

يعرف مجلس الإدارة على أنه الهيئة الرئيسية التي تتولى أمور الشركة من تسيير وتنفيذ القرارات الصادرة عن جمعية المساهمة لتحقيق أهداف الشركة، حيث أنه رغم تتمتع الجمعية العامة بالسلطة العليا والسيادة القانونية، إلا أن العدد الكبير الذي تحتويه من المساهمين يحول دون مباشرة رقابتها على شؤون الشركة بصفة جيدة وفعالة، ولذلك يقوم مجلس إدارة شركة المساهمة بتولي سلطة ممارسة شؤون إدارتها؛[1] لذلك يعتبر مجلس الإدارة نقطة البداية والأساس الذي يقوم عليه التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات.

1. تشكيل مجلس الإدارة

تقوم شركات المساهمة في الجزائر بإنشاء مجلس إدارة وفقا لما تنص عليه المادة 610 من القانون التجاري الجزائري: «يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل واثني عشر عضوا على الأكثر».

بعد ذلك يقوم مجلس الإدارة بتعيين رئيسا من بين أعضائه وفقا للمادة 635 من القانون التجاري الجزائري: «ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا له شريطة أن يكون شخصا طبيعيا وذلك تحت طائلة بطلان التعيين، كما يحدد مجلس الإدارة أجره».

كما أجاز القانون الجزائري إنشاء مجلس المراقبة ومجلس المديرين كل على حدى أو الجمع بينهما ليسمى مجلس إدارة؛ حيث أنه وفقا للمادة 657 «يتكون مجلس المراقبة من سبعة أعضاء على الأقل، ومن اثني عشر عضوا على الأكثر» أما مجلس المديرين فيتكون من 3 أعضاء في الغالب، ويمكن أن يتشكل من شخص واحد فقط يسمى المدير العام، وتخول لمجلس المديرين أوسع السلطات للقيام بإدارة الشركة وتسييرها.

2. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

حسب القانون الجزائري، فإنه لا ينبغي لأعضاء مجلس الإدارة أن يشغلوا مناصب تنفيذية في الشركة، حيث يجب أن يتمتع هؤلاء الأعضاء بالاستقلالية التي تضمن قيامهم بوظيفتهم الرئيسية والمتمثلة في الرقابة على أعمال

[1]– نادية فوضيل، **شركات الأموال في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 231.

الشركة، إذ يعتبر من أهم شروط الاستقلالية كون أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين؛ وبين القانون الجزائري ذلك من خلال المادة 661 التي تنص على أنه: «لا يمكن لأي عضو من مجلس المراقبة الانتماء لمجلس المديرين».

إلا أن المشرع الجزائري أجاز الجمع بين منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من خلال المادة 638: «يتولى رئيس مجلس الإدارة تحت مسؤوليته، الإدارة العامة للشركة ويمثلها في علاقاتها مع الغير».

إضافة إلى أنه أكد على أهمية اشتمال مجلس الإدارة على ممثلين للعمال من الشركة وفقا للمادة 05 فقرة 02: «....غير أنه يجب أن يشتمل مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة حسب الحالة، على مقعدين لصالح العمال الأجراء...».

3. لجان مجلس الإدارة المتخصصة

بخصوص اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، لم ترد أي مواد أو تشريعات بإلزامية تشكيلها حتى بالنسبة للشركات المقيدة في البورصة، إذ يبقى تشكيل هذه اللجان حسب ميثاق الحكم الراشد في الجزائر أمر اختياري يقوم به مجلس الإدارة، وتعود إليه سلطة تقدير ما إذا من المجدي إنشاء لجان متخصصة منبثقة عنه.

وفي حالة تشكيلها يجب أن يتم رسميا إعلام كل المساهمين في الشركة وأن تحدد بوضوح مهمتها وإجراءات عملها.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن المشرع الجزائري تطرق إلى مجلس الإدارة بشيء من التفصيل خاصة فيما يتعلق بالشروط الأساسية التي تضمن استقلالية أعضائه، المسؤوليات والمهام الرئيسية التي ينبغي له القيام بها، السلطة اللازمة التي تخوله للقيام بمهامه، إلا أنه أغفل العديد من الجوانب التي تساعد على ترسيخ الممارسات الجيدة لحوكمة فعالة والتي كان ينبغي أن يُفصل فيها ومن أهمها:

- الفصل بين مهام المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، والذي يمكن أن يحدث الجمع بينهما خلط في المسؤوليات المنوطة بكليهما؛
- تعارض المصالح الذي يمكن أن يحدث بين أعضاء مجلس الإدارة أنفسهم أو مع أطراف أخرى؛
- كيفية مساءلة أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة للمساهمين؛
- أهمية تكوين لجان متخصصة منبثقة عن مجلس الإدارة، حتى وإن بقيت مسألة تشكيلها أمرا اختياريا يخضع لتقدير مجلس الإدارة؛
- أهمية وجود عضو واحد على الأقل في مجلس الإدارة يتمتع بخبرات معتبرة في المجال المالي والمحاسبي.

ثانيا: التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي يزداد التركيز على أهميتها بشكل مستمر من قبل العديد من الهيآت والمنظمات على المستوى الدولي، لما تقدمه من مزايا تساعد الشركات على تحقيق أهدافها.

أما على الصعيد الوطني فإن التدقيق الداخلي قد تم الاعتراف حديثا بضرورة تواجده كنشاط أو وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في الشركات الجزائرية؛ حيث لم يول المشرع الجزائري اهتماما معتبرا للتدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، ولم يظهر شكل التدقيق الداخلي بصفة رسمية إلا بعد صدور القانون 88/01 في 02 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العامة؛ حيث نصت المادة 40 من نفس القانون على أنه: «يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها »[1].

غير أن هذه المادة وردت بشكل غير تفصيلي، ولم تحدد الإطار الذي ينبغي أن يعمل فيه التدقيق الداخلي، إضافة إلى عدم وجود مواد وتشريعات أخرى تنص على ذلك، ماعدا بعض الإشارات في بعض المراسيم التنفيذية مثل المرسوم التنفيذي رقم 09-96 المؤرّخ في 22 فبراير سنة 2009 والذي يحدد شروط وكيفيات رقابة وتدقيق المفتشية العامة للمالية لتسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث نص على أن عمليات رقابة وتدقيق التسيير يشمل عدة مجالات من بينها سير الرقابة الداخلية وهياكل التدقيق الداخلي[2].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن القانون الجزائري لم يتطرق إلى أهم الشروط والإجراءات الواجب مراعاتها لضمان جودة خدمات التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، والتي هي كالتالي:

- المستوى العلمي، المؤهلات، الخبرة، التي ينبغي توفرها في الشخص القائم على التدقيق الداخلي والتي تعتبر مؤشرا على مدى كفاءته وقدرته في القيام بالمهام الموكلة إليه؛
- شروط الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها المدقق الداخلي لضمان قيامه بمهامه بموضوعية ودون التعرض لأي ضغوطات قد تؤدي إلى التأثير على القرارات والاستنتاجات التي توصل إليها؛
- معايير الأداء التي يفترض أن يسترشد بها المدقق الداخلي في الشركات الجزائرية والتي تساعده على القيام بواجباته بفعالية؛

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02 المؤرخة في 1988/01/13، ص. 36.

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 14 المؤرخة في 2009/03/04، ص. 18-19.

وفي المقابل، يعتبر إنشاء جمعية المدققين المستشارين الداخليين الجزائريين AACIA* سنة 1993 خطوة معتبرة للاهتمام بالتدقيق الداخلي، حيث تهدف هذه الجمعية إلى مساعدة الشركات الجزائرية على تحقيق أهدافها، من خلال تعزيز مفهوم التدقيق الداخلي واعتباره من الوظائف الرئيسية والأكثر أهمية التي ينبغي الاهتمام بها وتطويرها باستمرار[1].

من أهم الأعمال التي تقوم بها جمعية المدققين المستشارين الداخليين الجزائريين بالتعاون مع معاهد وطنية وبالتنسيق مع بعض المعاهد الأوربية مثل المعهد الفرنسي للمدققين الداخليين والمراقبين الداخلين IFACI**، هو القيام بتكوين المدققين الداخليين الجزائريين للحصول على شهادة مهنية في التدقيق الداخلي DPAI*** وفقا للمعايير الدولية؛ بالإضافة إلى الندوات والملتقيات التي تنظمها بهدف الإلمام بأهم التطورات والتغيرات الحاصلة في مجال التدقيق الداخلي.

وما يمكن ملاحظته، هو أن التدقيق الداخلي في الجزائر لا يتميز بالطابع الرسمي والإلزامي الكافي والذي يساعد على الاستفادة من المزايا التي يضيفها وجود تدقيق داخلي فعال لقيمة الشركة، ودليل ذلك عدم وجود نصوص وتشريعات تتطرق بشكل مفصل لطبيعة وظروف أداء مهام التدقيق الداخلي.

كما يمكن القول كذلك، أن البيئة التي تعمل فيها الشركات الجزائرية والتي تتميز بعدم وجود سوق مالي فعال وغياب ثقافة التدقيق الداخلي، أين تعتمد أغلب شركاتها على التدقيق الخارجي (المصادقة على الحسابات)، يحول دون ترسيخ فكرة ضرورة وجود هياكل للتدقيق الداخلي مستوفاة للشروط اللازمة بالشركة، وزيادة الوعي بأن التدقيق الداخلي ليست مهمة مخصصة فقط للرقابة واكتشاف الأخطاء والاحتيال، وإنما هو نشاط يهدف كذلك إلى تقديم خدمات استشارية ذات فائدة تساعد على تحقيق قيمة مضافة للشركة.

ثالثا: التدقيق الخارجي

يعتبر التدقيق الخارجي من أهم الآليات التي تساعد على اكتشاف الأخطاء والمخالفات وعمليات الاحتيال في القوائم المالية، كما سبق التطرق إليه في الفصل السابق.

---

* ***AACIA*** *: Association des Auditeurs Consultants Internes Algériens.*

[1]- Forum Algérie Associations et Solidarité, disponible sur : http://algerieassociation.forumactif.com/t121-association-des-auditeurs-consultants-internes-algeriens#186 (15/10/2015).

** ***IFACI*** *: Institut Français des Auditeurs et Contrôleurs Internes.*

*** ***DPAI :*** *Diplôme Professionnel de l'Audit Interne.*

ولقد أعطى المشرع الجزائري حيزا معتبرا لضمان تنفيذ عملية التدقيق الخارجي بشكل فعال؛ حيث حدد القانون الجزائري في بعض المواد أهم المتطلبات الواجب توفرها لضمان سير عملية التدقيق، وكانت بصفة خاصة حول المؤهلات الواجب توافرها في المدقق الخارجي (محافظ حسابات– خبير محاسبي)، وأهم الشروط التي تساعد على توفير الاستقلالية، وهي كالآتي:

1. المؤهلات الواجب توافرها في المدقق الخارجي

والتي حددتها المادة 08 من القانون 01/10، حيث يجب أن توفر شروط الكفاءة في المدقق الخارجي وأهمها:[1]

- حيازة شهادة جامعية في الاختصاص تحدد عن طريق التنظيم؛
- أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية للخبرة المحاسبية / لمحافظ الحسابات أو شهادة تعادلها معترف بها؛ بحيث تمنح هذه الشهادات من قبل المعاهد المتخصصة.

2. استقلالية المدقق الخارجي

كما سبق الإشارة إليه فإن الاستقلالية يمكن تقسيمها إلى نوعين استقلال ظاهري واستقلال حقيقي؛ والذين يعتبران من بين العوامل الأساسية لجودة التدقيق لأنهما يضمنان أن أعمال واستنتاجات المدقق غير متحيزة لطرف معين وغير متلاعب بها ولا يوجد نسيان متعمد ناتج عن تواطؤ مع أحد الأطراف، يتم توضيح ذلك كما يلي:

1.2. الاستقلال الظاهري

وهو متوفر بموجب القانون الجزائري، حيث يمنع على الشخص الذي تربطه علاقة قرابة أو عمل مع أحد مديري أو موظفي الشركة من تدقيق حساباتها، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يُمنع المدقق الخارجي حسب ما نصت عليه المادة 65 من القانون 01/10 مما يلي:[2]

- القيام بمراقبة حسابات الشركة التي يمتلك فيها أسهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو بالإنابة عن المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة الشركة أو الإشراف عليها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة يقوم بمراقبة حساباتها؛
- شغل منصب مأجور في الشركة التي راقبها بعد ثلاث سنوات من انتهاء عهدته؛

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 المؤرخة في 2010/07/11، ص. 05.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 المؤرخة في 2010/07/11، ص. 11.

- البحث عن الزبائن من خلال تخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى، وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

2.2. الاستقلال الحقيقي

وهو ما يصعب قياسه، ضبطه والحكم عليه، لأنه في الغالب يتعلق بشخص المدقق ومدى اتخاذه لمواقف موضوعية وتجنبه للتحيز لصالح أطراف معينة دون الأخرى داخل الشركة.

إضافة إلى ذلك، فإن الظروف التي يعمل فيها المدقق الداخلي لها تأثير على مدى استقلاليته من خلال التدخلات والضغوطات التي يمكن أن يتعرض لها من قبل إدارة الشركة محل التدقيق، ولذلك فإنه ينبغي على المدقق أن يتمتع بشخصية قوية وحماية من القانون لتجنب الضغوطات وضمان قيامه بمهامه.

حيث نصت المادة 31 من القانون 01/10 على أنه: "يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية وكل الوثائق التابعة للشركة؛ ويمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة"، كما نصت المادة 34 من نفس القانون على: "أن يقوم محافظ الحسابات بإعلام هيئات التسيير كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهنته قصد تطبيق أحكام القانون التجاري"[1].

وكما سبق التطرق إليه في الفصل السابق، فإنه هناك ثلاثة من أهم العناصر التي تدعم استقلالية المدقق الخارجي، عالجها القانون الجزائري كما يلي:

- التغيير الإلزامي لمحافظ الحسابات: حيث نصت المادة 27 من القانون 01/10 على أن عهدة محافظ الحسابات محددة بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[2] ؛ ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات.

تعبر هذه المادة عن أحد الشروط الأساسية التي تزيد من استقلالية المدقق الخارجي، بحيث تمنع تكوُن علاقات شخصية مع إدارة الشركة قد تؤدي مع الوقت إلى حصول اتفاقات بين الطرفين يمكن أن تضر بمصالح الشركة.

- عدم تقديم خدمات غير التدقيق: حيث يمنع على المدقق الخارجي مسك حسابات الشركة محل التدقيق أو تقديم أي خدمات استشارية أخرى ماعدا خدمات التدقيق والمصادقة على الحسابات كما نصت عليه المادة 65 المشار إليها سابقا.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42، المؤرخة في 2010/07/11، ص. 08.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42، المؤرخة في 2010/07/11، ص. 07.

- وجود لجنة تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة: لم يتطرق المشرع الجزائري لضرورة وجود هذه اللجنة ولم يلزم مجالس إدارة الشركات الجزائرية بتكوينها؛ في هذا الصدد يمكن القول أن تكوين هذه اللجان لا يعتبر إلزاميا في معظم اقتصاديات دول العالم، حيث يعتبر أمرا اختياريا يخضع للسلطة التقديرية لمجلس الإدارة، إلا أن العديد من الدول أصبحت البورصات فيها تشترط على الشركات التي ترغب في الانضمام تشكيل لجان متخصصة على مستوى مجالس إدارتها، إضافة إلى أن بعض الشركات تقوم بتشكيل هذه اللجان بشكل طوعي لتدعيم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي وضمان الممارسات الجيدة التي تؤكد عليها حوكمة الشركات بشكل مستمر.

3. معايير التدقيق الخارجي

لم تقم الهيآت المختصة في الجزائر بإصدار معايير للتدقيق الخارجي خاصة بالشركات الجزائرية، بالإضافة إلى أنها لم تشر إلى اعتماد أي معايير أخرى معينة مثل المعايير الدولية، وإنما تركت المجال مفتوحا أمام المدققين لاعتماد معايير مقبولة قبولا عاما.

4. مراقبة جودة الأداء المهني

ينص القانون 10-01 على إنشاء لجنة لمراقبة الجودة على المهام التي يقوم بها المدققون الخارجيون، ومن أهم ما تقوم به هذه اللجنة ما يلي:[1]

- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات المقدمة؛
- إبداء الرأي واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية؛
- ضمان جودة التدقيق الموكلة للمهنيين؛
- إعداد معايير تتضمن كيفيات تنظيم المكاتب وتسييرها؛
- ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية وأخلاقيات العمل؛
- تنظيم ملتقيات حول الجودة ونوعية خدمات التدقيق، أخلاقيات المهنة التي ينبغي التقييد بها.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن التدقيق الخارجي في الجزائر حظي باهتمام مقبول إلى حد ما على عكس التدقيق الداخلي، إذ وردت العديد من المراسيم والمواد بشأن كفاءة المدققين الخارجين وشروط استقلاليتهم، إلا أن ذلك لا يعد كافيا خصوصا في ظل غياب معايير معتمدة للتدقيق يتم الاعتماد عليها بصفة رسمية، لذلك فإن مسألة ضمان جودة خدمات التدقيق الخارجي في الجزائر لا يمكن الحكم عليها بسهولة.

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 07، المرسوم التنفيذي رقم 11–24 المؤرخ في 2011/01/27، ص. 07.

المبحث الثاني: دور آليات الحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية

سيتم تناول هذا المبحث باتباع الخطوات التالية:

- قياس المتغير التابع والمتمثل في إدارة الأرباح؛
- قياس مدى جودة وفعالية آليات الحوكمة والتي تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة –مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي– ؛
- اختبار أثر هذه الآليات على ممارسات إدارة الأرباح.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار ثلاث آليات للحوكمة كما يلي:

- مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي كآليات داخلية، دون الأخذ بلجنة التدقيق على الرغم من أهميتها، وذلك لعدم قيام الشركات المعنية بالدراسة بتشكيل هذه اللجنة على مستوى مجالس إدارتها، وهو ما حال دون إمكانية قياس دورها على ممارسات إدارة الأرباح.
- التدقيق الخارجي كآلية خارجية وذلك لعلاقته المباشرة مع فحص وتدقيق القوائم المالية، وهو ما قد يكون له تأثير على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.

ومن أجل دراسة دور آليات الحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح تم تصميم النموذج المبين أدناه:

الشكل رقم (07): نموذج الدراسة

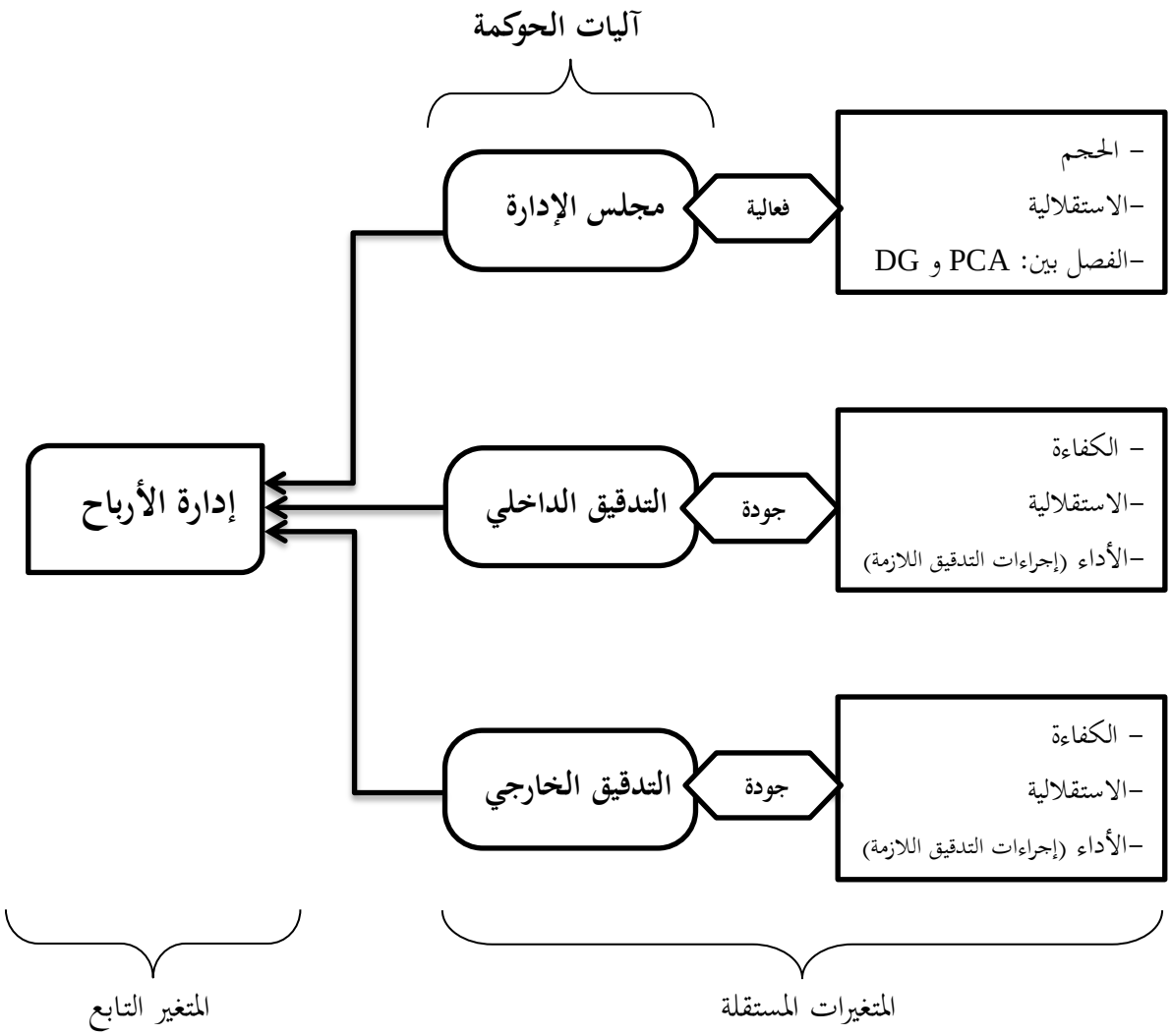

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الأول: قياس إدارة الأرباح

يحتوي هذا المطلب على خطوات قياس إدارة الأرباح للشركات الجزائرية المعنية بالدراسة خلال فترة زمنية معينة.

أولا: الشركات المعنية بالدارسة

تم إجراء هذه الدراسة على مجموعة من الشركات الجزائرية البالغ عددها ستة عشر (16) شركة كما هي مبينة في الملحق رقم (01)، حيث تم اختيارها على أساس معيارين هما:

- شركات ذات أسهم: تم تحديد شركات المساهمة المتواجدة على مستوى ولاية سطيف مع استثناء جميع الشركات ذات الطابع المالي مثل البنوك، شركات التأمين، مكاتب الخدمات...إلخ، نظرا لنظامها المحاسبي الخاص.
- شركات تتوفر على المعلومات اللازمة: وتتمثل في الشركات التي أظهرت تعاونا، وقبلت تقديم البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة والمتمثلة أساسا في:
  - جدول الميزانية لسنوات الدراسة؛
  - جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة؛
  - جدول التدفقات النقدية لسنوات الدراسة؛

إضافة إلى ذلك فقد تم اختيار ثلاث سنوات لإجراء الدراسة والمتمثلة في سنة 2012 و 2013 و 2014.

ثانيا: خطوات قياس إدارة الأرباح

يتم قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية التي تعتبر بديل proxy لقيام الشركات بإدارة أرباحها، وذلك باستخدام نموذج Jones 1995 المعدّل، فيتم أولا حساب المستحقات الكلية، ثم حساب المستحقات غير الاختيارية وطرحها من المستحقات الكلية للوصول إلى قيمة المستحقات الاختيارية كما توضحه المعادلة التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = NDAit/Ait\text{-}1 + DAit/Ait\text{-}1$$

حيث أن:

TAit: المستحقات الكلية للشركة i في الفترة t.

NDAit : المستحقات غير الاختيارية للشركة i في الفترة t.

DAit: المستحقات الاختيارية للشركة i في الفترة t.

Ait-1: مجموع الأصول للشركة i في بداية الفترة t (نهاية الفترة t – 1)

ويتم ذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

1. حساب المستحقات الكلية

تتمثل هذه الخطوة في حساب المستحقات الكلية لكل شركة من الشركات المعنية بالدراسة على حدى وفي كل سنة من سنوات فترة الدراسة؛ ويتم ذلك من خلال جدول التدفق النقدي وجدول حسابات النتائج، باستخدام المعادلة التالية:

$$TAit = NIit - CFOit$$

حيث أن:

TAit : المستحقات الكلية للشركة i وفي الفترة t.

NIit : النتيجة الصافية للشركة i وفي الفترة t.

CFOit : التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للشركة i وفي الفترة t.

والملحق رقم (02) يوضح قيمة المستحقات الكلية لكل شركة وفي كل سنة من سنوات الدراسة على حدى.

2. تحديد متغيرات معادلة النموذج وحساب معلماتها

يتم استخدام المعادلة المبينة أدناه للتمكن من تنفيذ هذه الخطوة:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \alpha 1\ (1\ /\ Ait\text{-}1\ ) + \alpha 2\ [(\Delta REVit - \Delta RECit\ )\ /Ait\text{-}1\ ] + \alpha 3\ (\ PPEit\ /Ait\text{-}1\ ) + eit$$

حيث أن:

TAit : المستحقات الكلية للشركة i في الفترة t.

Ait-1 : مجموع الأصول للشركة i في بداية الفترة t (نهاية الفترة t–1).

ΔREVi : التغير في رقم الأعمال للشركة i في الفترة t.

ΔRECit : التغير في صافي حساب العملاء للشركة i في الفترة t.

PPEi : إجمالي الممتلكات والمنشآت والمعدات للشركة i وفي الفترة t (القيمة الإجمالية للأصول المادية immobilisations corporelle)

*e*it : مقدار الخطأ للشركة i وفي الفترة t (يمثل المستحقات الاختيارية).

α1 ، *α2* ، *α3* : معلمات معادلة النموذج.

وتنقسم هذه الخطوة بدورها إلى جزأين هما:

1.2. تحديد متغيرات معادلة الانحدار

والتي يتم حسابها من خلال القيم المستخرجة من القوائم المالية لكل شركة وفي كل سنة، والملحق رقم (03) يوضح ذلك؛

2.2. تقدير معلمات معادلة الانحدار

بعد تحديد المتغيرات يتم حساب المعلمات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS وذلك لمجموع الشركات في كل سنة من السنوات على حدى، والملحق رقم (04) يوضح ذلك.

3. حساب المستحقات غير الاختيارية

بعد تقدير معلمات النموذج، فإنه يصبح من الممكن حساب المستحقات غير الاختيارية (العادية) لكل سنة ولكل شركة على حدى، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \alpha 1\ (1 / Ait\text{-}1) + \alpha 2\ [(\Delta REVit - \Delta RECit)\ /Ait\text{-}1\ ] + \alpha 3\ (PPEit\ /Ait\text{-}1)$$

حيث أن:

NDAit : المستحقات غير الاختيارية للشركة i في الفترة t.

$\alpha 1$ ، $\alpha 2$ ، $\alpha 3$: معلمات معادلة النموذج لكل سنة التي تم حسابها في الخطوة السابقة.

ويحتوي الملحق رقم (05) على قيم المستحقات غير الاختيارية للشركات خلال فترة الدراسة.

4. حساب المستحقات الاختيارية

يعبر مقدار الخطأ في معادلة نموذج Jones 1995 عن المستحقات الاختيارية (غير العادية)، وبعد تقدير المستحقات غير الاختيارية، فإنه يصبح من الممكن حساب المستحقات الاختيارية لكل سنة ولكل شركة على حدى، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$DAit/Ait\text{-}1 = TAit\ /Ait\text{-}1 - NDAit/Ait\text{-}1$$

حيث أن:

DAit : المستحقات الاختيارية للشركة i في الفترة t.

TAit : المستحقات الكلية للشركة i في الفترة t.

NDAit : المستحقات غير الاختيارية للشركة i في الفترة t.

ويحتوي الملحق رقم (06) على قيم المستحقات الاختيارية للشركات خلال فترة الدراسة.

5. تحديد مدى قيام الشركات بممارسة إدارة الأرباح

يتم في هذه المرحلة تحديد ما إذا قامت كل شركة من الشركات المعنية بالدراسة بإدارة أرباحها في كل سنة من سنوات الدراسة من خلال المستحقات الاختيارية وذلك كما يلي:

1.5. يتم تحديد القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية

ذلك أن القيمة الموجبة تعني قيام الشركة بإدارة أرباحها صعودا (تضخيم الأرباح المعلن عنها)، بينما القيمة السالبة تعني قيام الشركة بإدارة أرباحها نزولا (تقليص الأرباح المعلن عنها) وفي كلا الحالتين فقد تم استخدام المستحقات الاختيارية لإدارة الأرباح؛

2.5. تحديد متوسط المستحقات الاختيارية

يتم حساب هذا المتوسط من خلال:

أ. جمع القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية المسجلة خلال سنوات الدراسة لكل شركة على حدى ثم تقسيمها على عدد سنوات فترة الدراسة؛

ب. مقارنة قيم المستحقات الاختيارية مع قيمة المتوسط: يتم ذلك للحكم على مدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، حيث أنه إذا كانت قيمة المستحقات الاختيارية لشركة معينة في إحدى السنوات أكبر من قيمة متوسط مستحقاتها، تكون الشركة قد قامت بإدارة أرباحها، ويتم إعطاء المتغير الوهمي (1) لهذه الشركة خلال تلك السنة، وفي الحالة المعاكسة أين تكون المستحقات الاختيارية أصغر من قيمة المتوسط يتم إعطاء المتغير الوهمي (0) لهذه الشركة.

ويمكن الرجوع للملحق رقم (06) للحصول على توضيح حول قيام الشركات المعنية بالدراسة بإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة.

ثالثا: تحليل النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضية رقم (01)

1. مدى ممارسة الشركات المعنية بالدراسة لإدارة الأرباح

في الخطوة الخامسة لقياس ممارسات إدارة الأرباح تم إعطاء المتغير الوهمي (1) للشركات الممارسة لإدارة الأرباح، والقيمة (0) للشركات غير الممارسة، والنتائج المتوصل إليها مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة والشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح

البيان / السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
2012	03	18.7	13	81.3	16	100
2013	03	18.7	13	81.3	16	100
2014	14	87.5	02	12.5	16	100
فترة الدراسة	**20**	41.63	**28**	58.3	**48**	100

المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على النتائج المتوصل إليها والمبينة في الملحق رقم 06.

1.1. الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح

تبين النتائج المتوصل إليها أن تكرارات عدم القيام بإدارة الأرباح بلغت 28 أي ما نسبتة 58.3% من مجموع الشركات خلال فترة الدراسة ككل؛ حيث تعتبر سنتي 2012 و 2013 الفترتين الأقل ممارسة لإدارة الأرباح أين بلغت نسبة تكرارت الشركات التي لم تقم بإدارة أرباحها 81.3% في كلا السنتين؛

ويمكن تفسير سلوك الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح من خلال غياب بعض الدوافع التي تزيد من فرص حدوث ممارسات إدارة الأرباح، أهمها:

- الدوافع التي تتعلق بالأسواق المالية: وذلك في ظل غياب سوق مالي كفء في الجزائر، حيث يعتبر دافع التأثير على أسعار أسهم الشركات من بين أهم الدوافع التي تجعل الشركات تقوم بإدارة أرباحها بشكل موجب بغرض التأثير على قرارات المستثمرين، وبما أن الشركات التي أجريت عليها الدراسة غير مقيدة في البورصة فإن هذا الدافع لا يحفز المديرين على التلاعب بالأرباح المعلن عنها؛
- الدوافع المتعلقة بتخفيض التكاليف السياسية: حيث أن صغر حجم الشركات قد يقلل من دوافع قيام المديرين بإدارة الأرباح من أجل تجنب التكاليف السياسية، إضافة إلى كون أغلب الشركات محل الدراسة هي عبارة عن شركات عمومية، فإن دوافعها في تخفيض الأرباح بهدف تخفيض الوعاء الضريبي تكون أقل.

2.1. الشركات الممارسة لإدارة الأرباح واتجاه هذه الممارسات

بما أن المستحقات الاختيارية تستخدم كبديل proxy على ممارسات إدارة الأرباح، فإنه يتم تضخيمها أو تخفيضها من أجل تضخيم أو تخفيض قيمة الأرباح، وعليه فإنه يتم التعرف على اتجاه إدارة الأرباح صعودا أو نزولا من خلال قيم المستحقات الاختيارية، حيث يتم حساب متوسط هذه المستحقات لإجمالي الشركات مقسوما على إجمالي الأصول في كل سنة ثم لفترة الدراسة ككل؛ كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): المستحقات الاختيارية للشركات المعنية بالدراسة

البيان / السنة	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية	أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	الانحراف المعياري
2012	-0.264427	0.083013	-0.058682	0.080827
2013	-0.026659	0.187845	0.062778	0.059997
2014	0.019526	0.323875	0.161001	0.076625
فترة الدراسة	-0.093428	0.196764	0.001518	0.072458

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج السابقة، نلاحظ أن الشركات التي قامت بإدارة أرباحها استخدمت المستحقات الاختيارية بشكل موجب خلال فترة الدراسة؛ ويمكن تفسير انتهاج الشركات الممارسة لإدارة الأرباح بشكل موجب بـ:

- محاولة إعطاء صورة جيدة عن وضعية الشركة: حيث أنه بالنسبة للشركات التي تسجل انخفاض مستمر في الأرباح من سنة إلى أخرى ترغب في إدارة أرباحها صعودا من أجل إظهار أداء الشركة بشكل أفضل؛ ولا يختلف الحال بالنسبة للشركات التي تحقق أرباحا، فقد ترغب هي الأخرى في اظهار أدائها الجيد على أنه مستمر من سنة إلى أخرى،
- ضمان استمرارية الشركة: بما أن الأرباح المحققة من قبل الشركة تعتبر من أهم المؤشرات التي تدل على إستمراريتها، فقد يخلق ذلك حافزا لدى المديرين للتلاعب بالأرباح المعلن عنها؛
- تحقيق الأمن الوظيفي: ذلك أنه عادة ما ينظر إلى الشركات التي تحقق خسارة أو انخفاض في رقم الأرباح على أنها شركات تفتقر للعنصر البشري الكفء الذي يفترض أن يحقق نموا وتطورا في نشاط الشركة، وبالتالي تحقيق أرباح بشكل مستمر؛

لذلك فإن مديري هذه الشركات قد يلجؤون إلى ممارسات إدارة الأرباح (من خلال تضخيم قيمة المستحقات الاختيارية) بهدف إظهار رقم أرباح أعلى، وهو ما يضمن لهم الحفاظ على مناصبهم ولو بشكل مؤقت على أمل تحسن أوضاع الشركة مستقبلا.

2. اختبار الفرضية رقم (01)

تقيس هذه الفرضية **مدى قيام الشركات المعنية بالدراسة بإدارة أرباحها** والتي تمثل **المتغير التابع** للدراسة، وبما أنه تم إعطاء القيمة (1) للمتغير التابع عندما تقوم الشركة بإدارة أرباحها والقيمة (0) عندما لا تقوم الشركة بإدارة أرباحها، وللتمكن من اختبار الفرضية يتم استخدام اختبار ذو الحدين Binomial Test.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار Binomial Test للفرضية رقم (01)

		Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (bilatérale)
EM 2012	Groupe 1	0	13	,81	,50	,021
	Groupe 2	1	3	,19		
	Total		16	1,00		
EM 2013	Groupe 1	0	13	,81	,50	,021
	Groupe 2	1	3	,19		
	Total		16	1,00		
EM 2014	Groupe 1	0	2	,13	,50	,004
	Groupe 2	1	14	,88		
	Total		16	1,00		
EM 2012-2014	Groupe 1	,00	28	,58	,50	,312
	Groupe 2	1,00	20	,42		
	Total		48	1,00		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- في سنتي **2012 و 2013** : قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين الخاص بمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، يقدر بـ 0.021 وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية المقدر بـ 0.05، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى انتهاج الشركات لممارسات إدارة الأرباح، لصالح **الشركات غير المنتهجة لإدارة الأرباح**.

- في سنة **2014**: قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين الخاص بمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، يقدر بـ 0.004 وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية المقدر بـ 0.05، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى انتهاج الشركات لممارسات إدارة الأرباح، لصالح **الشركات المنتهجة لإدارة الأرباح**.
- في **فترة الدراسة ككل**: قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين الخاص بمدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، يقدر بـ 0.312 وهو أكبر من قيمة مستوى المعنوية المقدر بـ 0.05، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى انتهاج الشركات لممارسات إدارة الأرباح،

أي أن: **بعض الشركات تنتهج إدارة الأرباح والبعض الأخر لا تنتهج إدارة الأرباح**، وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية الأولى بشكل جزئي أي:

تقوم بعض الشركات الجزائرية المعنية بالدراسة بإدارة أرباحها، بينما لا تقوم بعض الشركات الأخرى بإدارة أرباحها (خلال فترة الدراسة).

المطلب الثاني: جودة وفعالية آليات الحوكمة

سعينا من خلال هذا المطلب إلى دراسة الآليات الرقابية لحوكمة الشركات من أجل معرفة مدى فعالية وجودة هذه الآليات، وذلك من خلال التطرق إلى مدى فعالية مجلس الإدارة، جودة التدقيق الداخلي، جودة التدقيق الخارجي، كل على حدى.

أولا: فعالية مجلس الإدارة

بغرض قياس مدى فعالية مجالس الإدارة للشركات المعنية بالدراسة تم تصميم استمارة استبيان مكونة من 35 عبارة للتعرف على مدى:

- مساهمة أعضاء مجلس الإدارة في إرساء قواعد الحوكمة والسلوك الأخلاقي في الشركة؛
- قيام مجلس الإدارة بالإجراءات اللازمة لدعم كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؛
- قيامه بمتابعة وتحسين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة؛

إلا أن عدم التمكن من الوصول لأعضاء مجلس الإدارة من أجل الإجابة عن استمارة الاستبيان، جعلنا نقوم بإلغائها كأداة لقياس فعالية المهام التي يقومون بها، واستبدالها بأداة أخرى كما سنبينه فيما يلي.

1. خصائص مجلس الإدارة

سيتم التطرق لأهم الخصائص التي تزيد من فعالية الدور الرقابي لمجالس الإدارة وذلك لمجموعة الشركات المعنية بالدارسة والمقدر عددها بـ 16 شركة خلال سنوات فترة الدراسة الممتدة من 2012 إلى 2014، والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية –تقرير التسيير– الخاصة بهذه الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار هذه الخصائص بناء على ما تطرقت له معظم الدراسات والتي اعتبرت الخصائص المبينة أدناه الأكثر أهمية في تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة، والأكثر احتمالا في التأثير على ممارسات الغش والاحتيال.

1.1. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

يعتبر عنصر الاستقلالية من أهم الشروط التي ينبغي توفرها في أي مدير أو مسؤول عن عمل ما، خاصة إذا كان هذا العمل يتعلق بالرقابة.

وقد خصص المشرع الجزائري بعض المواد بشأن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة –سبق الإشارة إليها في المبحث الأول– إذ انه اشترط أن تتوفر صفة الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة ماعدا المدير التنفيذي للشركة وممثلي العمال.

وبهدف معرفة مدى التزام الشركات المعنية بالدراسة بالتشكيلة المنصوص عليها، سيتم إعطاء القيمة (1) للشركة التي تشكل فيها نسبة الأعضاء المستقلين أكبر من نصف العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة، والقيمة (0) للشركة التي تكون فيها نسبة الأعضاء المستقلين أقل من نصف العدد الإجمالي.

وكما يتضح في الملحق رقم (07) فإن **جميع الشركات المعنية بالدراسة ملتزمة بالتشكيلة التي تضمن استقلالية مجالس إدارتها خلال مختلف سنوات فترة الدراسة.**

ويمكن تفسير ذلك بكون أغلب الشركات محل الدراسة ذات طابع عمومي وهو ما يجعلها تلتزم بما نص عليه القانون بخصوص شرط الاستقلالية.

2.1. الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي

من بين المتطلبات التي تضمن جودة عمليات الرقابة هو عدم توكيل نفس الشخص بمراقبة (أو المشاركة) العمل الذي قام هو في حد ذاته بإنجازه (أو الإشراف عليه)؛ لذلك فإن الجمع بين المهام التنفيذية والرقابية قد يزيد من حالات التعارض التي يمكن أن تحدث لدى الرئيس المدير العام *PDG؛

ويعتبر الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة **PCA والمدير التنفيذي (العام) ***DG للشركة من متطلبات حوكمة الشركات التي تزيد من فعالية أداء مجلس الإدارة.

إلا أن المشرع الجزائري أجاز الجمع بين المنصبين، إذ يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يتولى تحت مسؤوليته، إدارة الشركة وممثلها في علاقاتها مع الغير.

بغرض معرفة مدى قيام الشركات محل الدراسة بالفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، سيتم إعطاء القيمة (1) للشركة التي يتم فيها الفصل بين المنصبين، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة.

من خلال الملحق رقم (07) يتضح أن ما نسبته 68.75% من إجمالي الشركات المعنية بالدراسة لا يتم على مستواها الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي؛ أي أن **أغلب الشركات لا يتم على مستواها الفصل بين المنصبين.**

---

* ***PDG** : présidant directeur général.*
** ***PCA** : présidant du conseil d'administration.*
*** ***DG** : directeur général.*

ويمكن تفسير عدم قيام الشركات بالفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، بكون هذا الإجراء غير الزامي من قبل القانون؛ إضافة إلى ذلك، ومن خلال ما تم استنتاجه من المقابلات التي أجريت مع بعض الاطارات العاملة في هذه الشركات، تبين أن العديد منهم لا يعتبرون الجمع بين المنصبين من الأمور التي تنقص من استقلالية المجلس وفعاليته، حيث اعتبروا أن قيام المدير العام بترأس مجلس الإدارة ناتج طبيعي لكونه المدير التنفيذي والأكثر دراية بنشاط الشركة ووضعيتها.

3.1. وجود لجان متخصصة منبثقة عن مجلس الإدارة

إن قيام مجلس الإدارة بتكوين لجان متخصصة من بين أعضائه سيساعد على تحسين أدائه، خاصة فيما يتعلق بلجنة التدقيق التي يزيد وجودها من فرص اكتشاف الأخطاء والاحتيال من خلال اشرافها على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي والتنسيق بينهما؛

ورغم ذلك، لم يرد في القانون الجزائري أي شيء بخصوص أهمية تكوين لجان على مستوى مجالس الإدارة في الشركات الجزائرية.

بغرض معرفة مدى قيام الشركات بتشكيل لجان متخصصة على مستوى مجالس إدارتها، تم إعطاء القيمة (1) للشركة التي يحتوي مجلس إدارتها على لجان متخصصة، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة.

وكما يتضح في الملحق رقم (07) فإن جميع الشركات المعنية بالدراسة **لا تقوم بتشكيل لجان متخصصة على مستوى مجالس إدارتها خلال سنوات فترة الدراسة.**

ويمكن تفسير عدم قيام الشركات بتشكيل هذه اللجان، كون هذا الإجراء غير ملزم بمقتضى القانون، اضافة إلى أن فكرة تكوين لجان متخصصة على مستوى مجالس الإدارة لا تلقى اهتماما بضرورة توفرها في البيئة الجزائرية.

وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر الخبرات اللازمة في أعضاء مجلس الإدارة والتي تخولهم للانتماء إلى احدى اللجان المتخصصة، وخاصة لجنة التدقيق التي تتطلب أن يكون من بين أعضائها من يملكون خبرات مالية ومحاسبية؛ ذلك أن طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية قد لا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفر الخبرات اللازمة.

4.1. مدى توفر خصائص مجلس الإدارة في الشركات المعنية بالدراسة

بهدف معرفة مدى توفر الخصائص التي تزيد من فعالية مجالس إدارة الشركات المعنية بالدراسة خلال فترة الدراسة قمنا باستخراج التكرارات والنسب المئوية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): التكرارات والنسب المئوية لمدى توفر الخصائص اللازمة في مجالس الإدارة

السنة / البيان	مجالس تتوفر على الخصائص		مجالس لا تتوفر على الخصائص		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
2012	06	37.50	10	62.50	16	100
2013	06	37.50	10	62.50	16	100
2014	03	18.75	13	81.25	16	100
فترة الدراسة	**15**	**31.25**	**33**	**68.75**	**48**	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النتائج المبينة في الملحق رقم 07.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين ما يلي:

- أغلب مجالس إدارة الشركات (بنسبة 68.75%) لا تتوفر على الخصائص اللازمة والتي تزيد من فعاليتها؛
- النسبة الأقل من الشركات (31.25%) تتوفر على الخصائص اللازمة؛

إلا أنه ينبغي اثبات مدى صحة هذه النتائج من خلال اختبارها، كما سنوضحه فيما يلي.

2. اختبار الفرضية (2-1)

نسعى من خلال هذه الفرضية إلى **معرفة مدى توفر الخصائص التي تزيد من فعالية مجلس الإدارة للشركات المعنية بالدراسة؛**

وبما أنه تم اعطاء القيمة (1) للشركة التي تتوفر على الخاصية المدروسة والقيمة (0) للشركة التي لا تتوفر على الخاصية المدروسة، فسنستخدم اختبار ذو الحدين Binomial Test من أجل معرفة معنوية النتائج المتحصل عليها لسنوات فترة الدراسة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(05): نتائج اختبار Binomial Test للفرضية رقم (2-1)

		Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (bilatérale)
CAD2012	Groupe 1	0	10	,63	,50	,454
	Groupe 2	1	6	,38		
	Total		16	1,00		
CAD2013	Groupe 1	0	10	,63	,50	,454
	Groupe 2	1	6	,38		
	Total		16	1,00		
CAD2014	Groupe 1	0	13	,81	,50	,021
	Groupe 2	1	3	,19		
	Total		16	1,00		
CA2012.2014	Groupe 1	0	33	,69	,50	,013
	Groupe 2	1	15	,31		
	Total		48	1,00		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- في كل من سنة **2012** و**2013**: قدرت قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين 0.45، وهي بذلك أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تتوفر على الخصائص اللازمة لفعالية مجلس الإدارة والشركات التي لا تتوفر على هذه الخصائص؛ وعليه يمكن القول أن:

بعض مجالس الإدارة تتوفر فيها الخصائص التي تزيد من فعاليتها والبعض الآخر لا تتوفر فيها هذه الخصائص.

- في سنة **2014**: قدرت قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين 0.02، وهي بذلك أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى توفر الخصائص اللازمة لفعالية مجلس الإدارة لصالح المجالس التي لا تتوفر على هذه خصائص؛ وعليه يمكن القول أن:

أغلب مجالس الإدارة للشركات محل الدراسة لا تتوفر على الخصائص التي تزيد من فعاليتها.

- في **فترة الدراسة ككل**: قدرت قيمة مستوى الدلالة لاختبار ذو الحدين 0.01، وهي بذلك أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى توفر الخصائص اللازمة لفعالية مجلس الإدارة، **لصالح المجالس التي لا تتوفر على هذه خصائص**، هذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى أي أن:

مجالس الإدارة في الشركات المعنية بالدراسة، لا تتوفر على الخصائص اللازمة التي تزيد من فعاليتها.

ويمكن تفسير النتائج المتوصل إليها، كما يلي:

- مجلس الإدارة في البيئة الجزائرية، تم الاهتمام فقط بعنصر استقلالية أعضائه (الزامي بموجب القانون الجزائري)، وبالرغم من أنه يعتبر من أهم العناصر التي تضمن فعالية الأداء، إلا أن ذلك لا يعد كافيا.
- عدم الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وهو ما يزيد من احتمالية تأثير هذا الأخير على قرارات مجلس الإدارة؛
- غياب اللجان المتخصصة: والتي أثبتت أغلب الدراسات أهمية وجودها، حيث كما لاحظنا في النتائج السابقة لا توجد أي شركة من الشركات المعنية بالدراسة تتوفر على مستوى مجالس إدارتها هذه اللجان؛ وفي هذا الصدد يمكن القول أنه حتى وإن لم يتم تشكيل لجان متخصصة فإن وجود أعضاء ذوي خبرات متنوعة قد يضمن تشكيلة جيدة تساعد مجلس الإدارة على أداء مهامه بشكلٍ أفضل؛

ثانيا: قياس جودة التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الأنشطة التي تضمن دقة المعلومات المالية والمحاسبية التي يتم إعدادها على مستوى الشركات، إلا أن لجوء بعض مسيري الشركات لبعض الأساليب الاحتيالية كإدارة الأرباح بغرض تحقيق مصالح معينة، يستوجب توفر الجودة في عمليات التدقيق الداخلي، حتى يتم التمكن من الكشف عن مثل هذه الممارسات.

لهذا الغرض تم إعداد استمارة استبيان، بهدف قياس جودة التدقيق الداخلي في الشركات المعنية بالدراسة.

1. منهجية قياس جودة التدقيق الداخلي (الاستبيان رقم 01)

1.1. الفئة المستهدفة

تتمثل في جميع الأفراد العاملين بقسم التدقيق الداخلي للشركات المعنية بالدراسة، حيث تم إتباع أسلوب الاستبيان بالمقابلة مع أغلب المستجوبين بغرض الحصول على معلومات دقيقة وبعض التوضيحات حول وظيفة التدقيق الداخلي، بينما تم ترك استمارة الاستبيان على مستوى الشركات للأفراد الذين تعذر إجراء مقابلة معهم؛ كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تبويب استمارات الاستبيان رقم 01

الاستبيان الأول	العدد	النسبة%
الاستمارات الموزعة	24	100
الاستمارات المسترجعة	23	96
الاستمارات غير المسترجعة	01	04
الاستمارات الملغاة	00	00
الاستمارات المستخدمة	**23**	**96**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استبيان الدراسة رقم 01.

2.1. إعداد الاستبيان

بهدف اختبار جودة التدقيق الداخلي، تم إعداد استمارة استبيان باللغتين العربية والفرنسية موجهة للمدققين الداخليين، كما هو موضح في الملحق رقم (08) حيث أنه أثناء إعداد أسئلة الاستبيان تم الاعتماد على ما يلي:

- الجانب النظري لهذه الدراسة؛
- المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين ***IIA***، نسخة 2010

3.1. هيكل الاستبيان

تم إعداد أسئلة هذا الاستبيان للتمكن من الحكم على جودة التدقيق الداخلي بالشركات المعنية بالدراسة، حيث تضمن جزأين هما:

- **الجزء الأول**: يحتوي على بيانات عامة خاصة بالأفراد المستجوبين، تضمنت خمسة (5) أسئلة حول المنصب، المؤهل والتخصص العلمي، الشهادات المهنية وعدد سنوات الخبرة؛

- **الجزء الثاني**: يتعلق بجودة التدقيق الداخلي، ويحتوي على ثلاثة (03) محاور رئيسية، كالتالي:

- **المحور الأول**: يهدف للتعرف على مدى توفر المؤهلات والإمكانيات في المدققين الداخلين والتي تساعد على تحقيق جودة المهام التي يقومون بها، حيث تضمن المحور خمسة (05) أسئلة.
- **المحور الثاني**: يهدف للتعرف على مدى توفر شروط الاستقلالية التي تدعم عمل المدققين الداخليين وتسمح لهم بتأدية مهامهم بالفعالية اللازمة؛ ويتضمن هذا المحور ستة (06) أسئلة.

- **المحور الثالث:** يهدف لمعرفة مدى قيام المدققين الداخليين بالإجراءات التي تساعد على تحقيق جودة مهام التدقيق المنجزة على مستوى المؤسسات؛ حيث تضمن المحور سبعة وعشرون (27) سؤالا، مقسمة كما يلي:
  - ✓ أسئلة تهدف لمعرفة مدى مراعاة المدققين الداخليين لإجراءات تخطيط مهمة التدقيق؛
  - ✓ أسئلة تهدف لمعرفة مدى مساهمة المدققين الداخليين في تقييم نظام الحوكمة والعمل على تشجيع تطبيقه؛
  - ✓ أسئلة تهدف لمعرفة مدى مساهمة المدققين الداخليين في تقييم وتحسين نظام الرقابة ؛
  - ✓ أسئلة تهدف لمعرفة مدى مساهمة المدققين الداخليين في تقييم وتحسين نظام إدارة المخاطر؛
  - ✓ أسئلة تهدف لمعرفة مدى قيام المدققين الداخليين بالإجراءات التي تساعد على جمع أدلة الإثبات وتحليلها.

ولقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) لتحديد مدى توفر الظروف اللازمة للقيام بمهام التدقيق من خلال المحور الأول والثاني، إضافة إلى تحديد مدى قيام المدققين بالإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق من خلال المحور الثالث، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07) : مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف الخاص بالمحور 01 و 02	متوفر بدرجة كبيرة جدا	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر بدرجة متوسطة	متوفر بدرجة قليلة	غير متوفر
التصنيف الخاص بالمحور 03	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
الدرجة	4	3	2	1	0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على دراسات سابقة.

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الدرجات من خلال استخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك من أجل اعطاء المتوسط الحسابي مدلولا، لاستخدامه في تحليل نتائج الاستبيان.

وقد تم تحديد الحدود التي تفصل الإجابات في سلم ليكارت كما يلي:

عدد المجالات = أعلى رتبة في سلم ليكارت – أدنى رتبة في السلم = 4-0 = 4

المدى= عدد المجالات /عدد درجات الإجابة = 5/4 = 0.8

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): مقياس تحديد مدلول الوسط الحسابي

الوسط الحسابي	مدى توفر شروط الكفاءة والاستقلالية	مدى القيام بالإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق	جودة التدقيق الداخلي
0.80 – 0	غير متوفر	أبدا	ضعيفة جدا
1.60 – 0.81	متوفر بدرجة ضعيفة	نادرا	ضعيفة
2.40 – 1.61	متوفر بدرجة متوسطة	أحيانا	متوسطة
3.20 – 2.41	متوفر بدرجة كبيرة	غالبا	عالية
4 - 3.21	متوفر بدرجة كبيرة جدا	دائما	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على دراسات سابقة.

4.1. اختبار استمارة الاستبيان

بهدف التأكد من سلامة بناء الاستبيان والأسئلة التي يتضمنها تم اختباره كما يلي:

1.4.1. اختبار صدق الاستبيان

تجدر الإشارة إلى أنه قبل القيام بتوزيع الاستمارات، تم تحكيم الاستبيان من قبل مجموعة من الأساتذة (الموضحة أسماؤهم في الملحق رقم 10)، حيث تم الأخذ بجميع الملاحظات والتوصيات المقدمة والتي تم على أساسها تعديل الاستبيان كما هو في شكله النهائي.

2.4.1. اختبار ثبات الاستبيان

تم استخدام معامل الفا كرونباخ "Alpha cronbach" بهدف اختبار ثبات استمارة الاستبيان ومدى امكانية الاعتماد عليها، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): معامل الفا كرومباخ للاستبيان رقم (01)

مجموع عبارات الاستبيان رقم 01	معامل Alpha cronbach
38	**0.89**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل الثبات لمجموع عبارات الاستبيان قدر بـ 89 % وهو أكبر من 60% والذي يعبر عن الحد الأدنى للحكم على مدى وجود اتساق بين فقرات الاستبيان، وعليه فإنه يمكن الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة للقيام بالتحليل من أجل اختبار الفرضية.

2. عرض نتائج الاستبيان وتحليلها

بعد توزيع استمارات الاستبيان ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج "SPSS" نسخة 21 ، تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية لعرض وتحليل النتائج المتوصل إليها.

1.2. الأدوات المستخدمة في تحليل الاستبيان: وهي كالتالي:

- التكرارات والنسب المئوية لعبارات الاستبيان؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان؛
- اختبار "Test t" : يستخدم هذا الاختبار عندما يتم التعامل مع فرضيات وصفية لعينة واحدة بياناتها كمية، وفي هذه الدراسة تم استخدامه من أجل معرفة مدى توفر الظروف الملائمة لعملية التدقيق ومدى قيام المدققين بالإجراءات اللازمة.

2.2. خصائص الفئة المستهدفة: وهي كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): خصائص الفئة المستهدفة (استبيان رقم 01)

البيـــــــــان		التكرار	النسبة المئوية %
المسمى الوظيفي	رئيس قسم التدقيق الداخلي	06	26.1
	مدقق داخلي	17	73.9
	المجموع	**23**	**100**
المؤهل العلمي	ليسانس	16	69.6
	ماجستير	00	00
	دكتوراه	00	00
	أخرى	07	30.4
	المجموع	**23**	**100**

التخصص العلمي	مالية	05	21.7
	محاسبة	06	26.1
	مالية ومحاسبة	02	8.7
	أخرى	10	43.5
	المجموع	**23**	**100**
شهادات مهنية في مجال التدقيق	نعم	04	17.4
	لا	19	82.6
	المجموع	**23**	**100**
عدد سنوات الخبرة (العمل كمدقق داخلي)	أقل من 5 سنوات	13	56.52
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	09	39.13
	أكثر من 10 سنوات	01	4.35
	المجموع	**23**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على اجابات المستجوبين.

أ. المسمى الوظيفي: تشير النتائج المتحصل إليها أن:

- ما نسبته 26.1% من المستجوبين يشغلون منصب مدير التدقيق الداخلي، أما الباقي فهم مدققين داخلين بنسبة 73.9% ؛

ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب الشركات المعنية بالدراسة لا تحتوي على قسم للتدقيق الداخلي يضم فريق من المدققين الداخليين، حيث أن أغلب الشركات لديها مدقق داخلي واحد يقوم بأعمال التدقيق الداخلي.

ولقد برّر بعض المستجوبين ذلك بأن صغر حجم الشركة لا يستدعي وجود أكثر من مدقق داخلي واحد للقيام بمهمة التدقيق، بينما أرجع البعض الأخر السبب إلى نقص الأشخاص ذوي الكفاءات والذين يمكنهم مزاولة هذه الوظيفة.

ب. المؤهل العلمي: تشير النتائج المتحصل عليها إلى أن:

- معظم المدققين الداخليين حاصلين على شهادة ليسانس بنسبة 69.6% من إجمالي المستجوبين؛

- باقي المستجوبين لديهم مؤهلات مختلفة بلغت نسبتهم 30.4% حيث أن البعض منهم ليست لديهم شهادات جامعية؛
- ما نسبة 13% من العدد الإجمالي للمستجوبين، تمثل مدققين حاصلين على شهادة مهندس في مجال تخصص الشركة التي يعملون بها، وهو ما يعرف بالتخصص الصناعي في مجال نشاط الشركة.

ج. التخصص العلمي: تبين نتائج الجدول السابق ما يلي:

- بلغت نسبة المدققين الداخليين الحاصلين على تخصص علمي في مجال المالية والمحاسبة 56.5% من إجمالي المستجوبين، وهو التخصص المطلوب عادة توفره في الأشخاص الراغبين في مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، حسب ما تم استنتاجه من المقابلات التي أجريت مع المستجوبين؛
- بلغت نسبة المدققين الداخليين الحاصلين على تخصص علمي خارج مجال المالية والمحاسبة 43.5% من إجمالي المستجوبين، حيث أن البعض منهم لديهم تخصصات في مجال نشاط الشركة (الذين يمثلون فئة مهندسين في مجال نشاط الشركة)، في حين أن باقي المدققين ليست لديهم تخصصات علمية محددة وإنما بعض المعارف في مجال المحاسبة والتدقيق تم اكتسابها من الدورات التكوينية.

د. شهادات مهنية في مجال التدقيق:

أردنا من خلال هذا السؤال التعرف على مدى حصول الأشخاص الذين يقومون بمهمة التدقيق على شهادات معتمدة أو معترف بها في مجال التدقيق ذلك أن بعض ممارسات الغش والاحتيال تحتاج إلى مهارات تتعدى حصول المدقق على شهادة في تخصص المالية والمحاسبة فقط؛ وأظهرت النتائج ما يلي:

- ما نسبته 82.6% من المدققين الداخلين غير حائزين على أي شهادة معترف بها في مجال التدقيق الداخلي، ويمكن تفسير ذلك من خلال عدم اشتراط توفر مثل هذه الشهادات في الشخص الذي يقوم بمهمة التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية؛
- نسبة 17.4% فقط من إجمالي المستجوبين حائزين على شهادة مدقق داخلي، والمتمثلة في شهادة DPAI* ، حيث حصل هؤلاء على تكوين خاص في مدارس تابعة لمعهد فرنسي متعاقد مع هذه المدارس من أجل الحصول على هذه الشهادة؛

كما عبر معظم المدققين الداخلين لهذه الشركات على ضرورة حصول المدققين الداخلين على شهادة مدقق داخلي معتمد، لأن ذلك يزيد من كفاءاتهم ويساعدهم على فهم أفضل لمعايير التدقيق الداخلي.

* ***DPAI*** *: Diplôme Professionnel de L'audit Interne.*

هـ. عدد سنوات الخبرة المهنية: تشير النتائج المتحصل إليها إلى أن:

- النسبة الأكبر من المدققين الداخلين لا تتجاوز سنوات الخبرة الحاصلين عليها 5 سنوات، حيث قدرت هذه النسبة بـ 56.52% من إجمالي المستجوبين؛
- تليها نسبة 39.13% والتي تمثل المدققين الذين لديهم خبرة ما بين 5 سنوات و10 سنوات، بينما لم تمثل نسبة المدققين الذين تفوق خبرتهم المهنية في مجال التدقيق 10 سنوات سوى 4.35%؛

ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب المدققين الداخليين يتم تعيينهم على أساس الخبرة التي يملكونها في مجال المالية أو المحاسبة، والتي تعتبر حسب الشركات الجزائرية كافية؛

بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية لا يزال ينقصه الاهتمام اللازم الذي يجعل منه وظيفة أساسية ينبغي تخصيص حيز معتبر لظروف وشروط القيام بها.

3.2. معالجة الاستبيان

يتم في هذا الجزء التطرق للإحصائيات الخاصة بكل سؤال ثم بكل محور من أجل التوصل لجودة التدقيق الداخلي، كما سنوضحه في النقاط الموالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل اتخاذ القرار بشأن دلالة العبارات وتحليل النتائج الإحصائية الخاصة بالاستبيان سيتم الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$) بما يوافق مستوى الثقة 95% ؛
- المتوسط الفرضي المقدر ($0+1+2+3+4)/5 = 2$
- المتوسط الحسابي والأهمية النسبية المقدرة له في الجدول رقم 08.

أ. المحور الأول

تمت صياغة أسئلته بغرض معرفة مدى توفر الكفاءة والمؤهلات اللازمة في المدققين الداخلين للقيام بمهمة التدقيق الداخلي، والجدول الموالي يوضح كل من (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، قيمة t، مستوى الدلالة) لإجابات المستجوبين عن المحور الأول:

الجدول رقم (11): نتائج إجابات المحور الأول للاستبيان رقم (01)

رقم	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
01	المشاركة في دورات تكوينية لتطوير المعارف والمهارات	2,22	0,73	1,41	0,35	غير دال (متوفر بدرجة متوسطة)
02	الخبرة المهنية في نوع الصناعة (مجال النشاط) الذي تنتمي إليه الشركة	2,30	0,87	1,66	0,82	غير دال (متوفر بدرجة متوسطة)
03	القيام بمهام التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي	1,43	0,94	-2,86	0,00	دال (متوفر بدرجة ضعيفة)
04	الاستعانة بمتخصصين في المجالات التي يفتقر فيها قسم التدقيق للمعرفة أو المهارة اللازمة	2,26	0,75	1,66	1,00	غير دال (متوفر بدرجة متوسطة)
05	الخضوع لبرامج تقييم كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركة	0,65	0,88	-7,30	0,00	دال (غير متوفر)
المحور الأول	**مدى توفر الكفاءة والمؤهلات اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي**	***8,86**	**2,73**	**-1,98**	**0,06**	**غير دال (متوفر بدرجة متوسطة)**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

* من أجل اتخاذ القرار، يتم تقدير المتوسط الحسابي لمجموع العبارات كمحور واحد كما يلي:

المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات المحور /عدد عبارات المحور = (8.86 / 5 = 1.77)

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- اجابات السؤال رقم 03 توضح أن المدققين الداخليين لا يعتمدون على المعايير الدولية للتدقيق، أثناء قيامهم بمهامهم، إلا بدرجة ضعيفة والتي يمكن تفسيرها على أنها جهد شخصي لبعض المدققين الراغبين في تطوير مهاراتهم؛

- اجابات السؤال رقم 05 توضح أن المدققين الداخليين لا يخضعون لبرامج تقييم الكفاءة والفعالية، وعليه يمكن القول أن الشركات محل الدراسة تفتقر لهذه البرامج والتي ينبغي أن يتم استخدامها بشكل مستمر؛
- اجابات باقي الأسئلة توضح أن مشاركة المدققين الداخليين في الدورات التكوينية وخبرتهم المهنية في نوع الصناعة متوفرة بدرجة متوسطة.

كما تبين نتائج **المحور الأول** أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار t الخاص بمدى توفر الكفاءة والمؤهلات اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي تقدر بـ 0.06 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المتوسط الفرضي، وعليه يمكن القول أن: الكفاءة والمؤهلات اللازمة لقيام المدققين الداخليين بالمهام الموكلة في الشركات محل الدراسة **متوفرة بدرجة متوسطة**.

ويمكن تفسير ذلك بقلة الاهتمام التي يحظى بها نشاط التدقيق الداخلي، حيث أن:

- غياب هيآت مختصة في الجزائر تشرف على تكوين المدققين الداخليين ومنحهم شهادات مهنية وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (أو معايير معترف بها)، يعتبر من الأمور التي تؤثر سلبا على كفاءة المدققين؛
- نقص البرامج التكوينية التي يفترض أن تكون متوفرة بشكل مستمر، يحول دون تطوير خبرات ومهارات المدققين؛
- غياب برامج مخصصة لتقييم كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي على مستوى الشركة يؤثر على تحسينه وتطويره؛

ب. المحور الثاني

تمت صياغة أسئلته بغرض معرفة مدى توفر شروط الاستقلالية اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي، والجدول الموالي يبين الاحصائيات الخاصة بإجابات المستجوبين:

الجدول رقم (12): نتائج إجابات المحور الثاني للاستبيان رقم (01)

رقم	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
06	وجود اتصال مباشر لرئيس قسم التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق	0,13	0,45	-19,59	0,00	دال (غير متوفر)
07	التمكن من الوصول إلى الوثائق والأشخاص المناسبين للقيام بما يلزم لعملية التدقيق	3,43	0,59	11,66	0,00	دال (متوفر بدرجة

						كبيرة جدا)
08	عدم المساهمة في أنشطة أخرى (تصميم نظم الرقابة الداخلية، نظم المعلومات،...)	3,30	0,82	7,60	0,00	دال (متوفر بدرجة كبيرة جدا)
09	يتم رفع تقرير التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة مباشرة	0,83	0,77	-7,24	0,00	دال (متوفر بدرجة ضعيفة)
10	يتم اتخاذ كل القرارات بحرية ودون أي ضغوطات من قبل الإدارة	3,09	0,79	6,57	0,00	دال (متوفر)
11	يتم إبلاغ مجلس الإدارة مباشرة بأوجه القصور التي تم الإشارة إليها في التقارير ولم تصحح	0,48	0,73	-9,99	0,00	دال (غير متوفر)
المحور الثاني	**مدى توفر شروط الاستقلالية اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي**	***11,26**	**2,22**	**-1,59**	**0,12**	**غير دال (متوفر بدرجة متوسطة)**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

* من أجل اتخاذ القرار، يتم تقدير المتوسط الحسابي لمجموع العبارات كمحور واحد كما يلي:

المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات المحور /عدد عبارات المحور = (11.26 / 6 = 1.87)

من خلال الجدول السابق ونتائج **المحور الثاني** يتبين أن:

قيمة مستوى الدلالة لاختبار t الخاص بمدى توفر شروط الاستقلالية اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي تقدر بـ 0.12 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المتوسط الفرضي، وعليه يمكن القول أن: شروط الاستقلالية اللازمة لقيام المدققين الداخليين بالمهام الموكلة إليهم في الشركات محل الدراسة **متوفرة بدرجة متوسطة**.

ويمكن تفسير ذلك بكون المدققين الداخليين يتمتعون باستقلالية وظيفية حيث أنهم يتمكنون من الوصول إلى الوثائق والأشخاص في الشركة، كما أنهم لا يقومون بأنشطة غير مرتبطة بعملية التدقيق وهذا ما توضحه اجابات الأسئلة 07، 08، 10.

أما الاستقلالية التنظيمية والتي تقتضي أن يتبع قسم التدقيق الداخلي مجلس الإدارة مباشرة، تبدو أنها محققة شكليا فقط، فكما توضحه اجابات الأسئلة 06، 09، 11، يتبين أن مدير التدقيق الداخلي لا يتمكن من الوصول لمجلس الإدارة، وإنما تقتصر علاقته مع المدير العام الذي غالبا ما يكون هو نفسه رئيس مجلس الإدارة.

وحسب ما تم استنتاجه من المقابلات التي أجريت مع المدققين الداخليين للشركات المعنية بالدراسة، فغالبا ما يتم تعيين المدقق الداخلي باقتراح من المدير العام؛ وعليه يمكن القول أن الاستقلالية التنظيمية غير متوفرة فعليا خاصة في ظل غياب لجنة التدقيق التي تعتبر همزة وصل بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة.

ج. المحور الثالث

تمت صياغة أسئلته بغرض معرفة مدى قيام المدققين الداخليين بالإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي، والجدول الموالي يبين الاحصائيات الخاصة بالإجابات:

الجدول رقم (13): نتائج إجابات المحور الثالث للاستبيان رقم (01)

رقم	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
12	التأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية قبل الشروع في انجاز المهمة	3,74	0,54	15,42	0,00	دال (دائما)
13	التحديد الدقيق لأهداف النشاط المراد تدقيقه	3,70	0,55	14,55	0,00	دال (دائما)
14	تحديد الوسائل التي يمكن بواسطتها تقييم أداء أي نشاط داخل الشركة	3,13	0,69	7,80	0,00	دال (غالبا)
15	تحديد أهم المخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها النشاط محل التدقيق	3,39	0,83	7,95	0,00	دال (دائما)
16	تضمين خطة العمل السنوية مهام تتعلق بمتابعة النتائج الهامة الواردة في تقارير التدقيق السابقة (لضمان معالجتها من قبل الإدارة)	3,35	0,77	8,33	0,00	دال (دائما)
17	فحص قواعد وآداب السلوك الأخلاقي في الشركة للتأكد من مدى كفايتها لتحقيق الهدف منها قبل تبليغها للعاملين	1,26	1,17	-3,01	0,00	دال (نادرا)

18	مراعاة عنصري الإفصاح والشفافية عند إعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوية	3,17	0,88	6,34	0,00	دال (غالبا)
19	العمل على ضمان فعالية تحقيق المساءلة على مستوى الشركة ككل	2,78	0,90	4,15	0,00	دال (غالبا)
20	مساعدة مجلس الإدارة وتقديم أفكار تساعد على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	0,87	1,01	-5,34	0,00	دال (نادرا)
21	مراجعة الإجراءات الرقابية التي تضمن دقة ونزاهة المعلومات التي تقدم للجهات المعنية في الوقت المحدد	3,22	0,67	8,69	0,00	دال (دائما)
22	التأكد من أن توزيع المسؤوليات يتم بشكل واضح للتمكن من تحديد ومتابعة الخطأ أو الاحتيال	3,43	0,66	10,38	0,00	دال (دائما)
23	عدم السماح باشتراك موظف في مراجعة عمل سبق له القيام به	3,35	0,71	9,05	0,00	دال (دائما)
24	التحقق من مدى فعالية الوسائل والآليات المستخدمة لحماية أصول الشركة	3,61	0,72	10,68	0,00	دال (دائما)
25	يتم اختيار عملية تم انجازها (كعينة) وتكرر الإجراءات التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية للتأكد من مدى فعاليته	2,00	0,85	0,00	1,00	غير دال (أحيانا)
26	إجراء تقييم تمهيدي للمخاطر المتعلقة بالنشاط الذي يجرى تدقيقه	2,83	0,65	6,09	0,00	دال (غالبا)
27	القيام بتبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى الجهات المعنية في الشركة في الوقت المناسب	3,26	0,61	9,76	0,00	دال (دائما)
28	تقييم التقنيات التي تختارها الإدارة لمعالجة المخاطر التي تواجهها الشركة	1,96	0,97	-0,21	0,83	غير دال (أحيانا)
29	مراقبة مدى احترام العقود التي أبرمتها الشركة مع شركائها والمتعاملين معها	3,13	1,10	4,93	0,00	دال (غالبا)
30	التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع القيم المسجلة في السجلات المحاسبية	3,35	0,83	7,77	0,00	دال (دائما)
31	مراقبة قرارات الإدارة حول التغييرات أو التعديلات	2,96	0,76	5,97	0,00	دال

	في القوانين واللوائح التنظيمية (مثل تطبيق ifrs لأول مرة)					(غالبا)
32	مراقبة الإدارة عند قيامها بتغيير طرق تقييم الأحداث المحاسبية (التغيير في طرق الاهتلاك، طرق تقييم المخزون...)	3,17	0,71	7,85	0,00	دال (غالبا)
33	التأكد من إثبات العمليات بالدفاتر المحاسبية فور حدوثها للتقليل من فرص الغش والاحتيال	3,43	0,78	8,73	0,00	دال (دائما)
34	إجراء مطابقات بين الكشوفات الواردة من الخارج (موردون، عملاء، وكلاء بيع...) وبين الأرصدة المقيدة في سجلات الشركة والأرقام الظاهرة بالقوائم	3,17	0,77	7,24	0,00	دال (غالبا)
35	التأكد من صحة العمليات المحاسبية التي تعتمد على التقديرات الشخصية (مثل عمليات تكوين المؤونات، المصاريف الرأسمالية...)	2,65	0,71	4,38	0,00	دال (غالبا)
36	مقارنة التقديرات المحاسبية للفترات السابقة مع النتائج الفعلية للفترات الحالية	2,61	0,65	4,44	0,00	دال (غالبا)
37	التحقق من أن مقدار الفرق بين النتائج الفعلية والتقديرات السابقة قد تم تسويته والإفصاح عنه	2,52	0,73	3,42	0,00	دال (غالبا)
38	القيام بعمليات جرد مفاجئة (البضاعة، الاستثمارات،...) ومطابقة النتائج مع الأرصدة الدفترية	2,87	0,62	6,66	0,00	دال (غالبا)
المحور الثالث	**مدى توفر الإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي**	***78,91**	**10,85**	**11,00**	**0,00**	**دال (غالبا)**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

* من أجل اتخاذ القرار، يتم تقدير المتوسط الحسابي لمجموع العبارات كمحور واحد كما يلي:

المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات المحور /عدد عبارات المحور = (78.91 / 27 = 2.92)

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة ما يلي:

- يقوم المدققون الداخليون بجميع الإجراءات الضرورية للقيام بمهام التدقيق (إما دائما أو غالبا) ماعدا بعض الإجراءات، والتي سنوضحها في النقاط الموالية؛
- نادرا ما يقوم المدققون الداخليون بفحص قواعد السلوك الأخلاقي في الشركة وهذا ما أوضحته اجابات السؤال رقم 17، وقد أرجع المدققون (الذين أجريت معهم مقابلة) سبب ذلك إلى عدم وجود ميثاق واضح يحدد قواعد السلوك الأخلاقي داخل الشركة؛
- نادرا ما يقوم المدققون الداخليون بتقديم أفكار واقتراحات من شأنها مساعدة مجلس الإدارة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وهذا ما أوضحته اجابات السؤال رقم 20، وقد أرجع المدققون سبب ذلك إلى عدم وجود تواصل للمدقق الداخلي مع مجلس الإدارة وأن ما يقدمونه من اقتراحات في تقاريرهم لا يتم الأخذ بها دائما؛
- أحيانا ما يقوم المدققون الداخليون باختيار عملية تم انجازها (كعينة) وتكرار الإجراءات التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية، (حسب اجابات السؤال رقم 25)، حيث أن الغرض من هذا السؤال كان لمعرفة مدى حرص المدققين على التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، إلا أنه حسب رأي بعض المدققين الداخلين هذا الإجراء غير ضروري؛
- أحيانا ما يقوم المدققون الداخليون بتقييم التقنيات التي تختارها الإدارة لمعالجة المخاطر التي تواجهها الشركة، (حسب اجابات السؤال رقم 28)، وعلّل المدققون ذلك بكونهم يواجهون صعوبات في بعض الأحيان عند القيام بهذا الإجراء؛

أما عن نتائج **المحور الثالث** ككل، فيمكننا ملاحظة ما يلي:

- قيمة مستوى الدلالة لاختبار t الخاص بمدى توفر الإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي تقدر بـ 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المتوسط الفرضي، إضافة إلى أن قيمة t موجبة؛
- المتوسط الحسابي للمحور الثالث قدر بـ 2.92 (لفهم مدلول المتوسط انظر الجدول رقم 08).

وعليه يمكن القول أن المدققين الداخليين للشركات محل الدراسة **يقومون في الغالب بالإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي.**

ويمكن تفسير ذلك، بأنه رغم عدم اعتماد المدققين الداخليين على معايير واضحة مثل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، نظرا لعدم توافق وتكييف هذه المعايير مع البيئة الجزائرية، إلا أنهم مطلعون على أغلب الإجراءات اللازمة للتدقيق الداخلي، مثل إجراءات التخطيط لعملية التدقيق، تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وهذا ما بينته اجابات المحور الثالث.

2.4. اختبار الفرضية 2-2

سعينا من خلال هذه الفرضية إلى **معرفة ما إذا كان التدقيق الداخلي في الشركات المعنية بالدراسة، يتميز بالجودة،** والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية باستخدام اختبار "Test t" :

الجدول رقم (14): نتائج اختبار Test t للفرضية رقم (2-2).

رقم	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول	مدى توفر الكفاءة والمؤهلات اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي	8,86	2,73	-1,98	0,06	غير دال (متوفر بدرجة متوسطة)
المحور الثاني	مدى توفر شروط الاستقلالية اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي	11,26	2,22	-1,59	0,12	غير دال (متوفر بدرجة متوسطة)
المحور الثالث	مدى القيام بالإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي	78,91	10,85	11,00	0,00	دال (غالبا)
الاستبيان ككل	**جودة التدقيق الداخلي**	**99,04***	**13,27**	**8,32**	**0,00**	**دال (عالية)**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

* من أجل اتخاذ القرار، يتم تقدير المتوسط الحسابي لمجموع عبارات الاستبيان ككل كما يلي:

المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات الاستبيان /عدد عبارات الاستبيان = (99.04 / 38 = 2.60)

من خلال الجدول السابق، يمكننا ملاحظة ما يلي:

- قيمة مستوى الدلالة لاختبار t الخاص بجودة التدقيق الداخلي تقدر بـ 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المتوسط الفرضي، إضافة إلى أن قيمة t موجبة،
- المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات الاستبيان قدر بـ 2.92 (لفهم مدلول المتوسط انظر الجدول رقم 08).

وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (2-2)، أي أنه:

يتميز التدقيق الداخلي بجودة عالية في الشركات الجزائرية المعنية بالدراسة.

ثالثا: قياس جودة التدقيق الخارجي

يعتبر التدقيق الخارجي من أهم الآليات الخارجية للحوكمة، الذي يمكن أن يكون له دور فعّال في الرقابة على ممارسات الغش والاحتيال والتي تؤثر بدورها على مدلول القوائم المالية.

لهذا الغرض تم إعداد استمارة استبيان، بهدف الوقوف على جودة التدقيق الخارجي في الشركات المعنية بالدراسة.

1. منهجية قياس جودة التدقيق الخارجي (الاستبيان رقم 02)

1.1. الفئة المستهدفة

تتمثل في جميع محافظي الحسابات الذين قاموا بتدقيق القوائم المالية للشركات المعنية بالدراسة خلال السنوات الثلاثة لفترة الدراسة، حيث تم إجراء مقابلة مع بعض محافظي الحسابات، إلا أنه تم إرسال استمارة الاستبيان للأغلبية منهم عن طريق البريد الالكتروني الخاص بهم؛ كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان رقم (02)

الاستبيان الثاني	العدد	النسبة %
الاستمارات الموزعة	15	100
الاستمارات المسترجعة	12	80
الاستمارات غير المسترجعة	03	20
الاستمارات الملغاة	00	00
الاستمارات المستخدمة	**12**	**80**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استبيان الدراسة رقم 02.

2.1. إعداد الاستبيان

لاختبار جودة التدقيق الخارجي، تم الاعتماد على استمارة استبيان، والتي تم إعدادها باللغتين العربية والفرنسية، كما هو موضح في الملحق رقم (09) حيث أنه أثناء إعداد أسئلة الاستبيان تم الاعتماد على ما يلي:

- الجانب النظري لهذه الدراسة؛
- المعايير الدولية التدقيق الخارجي *ISA* ، نسخة 2010.

3.1. هيكل الاستبيان

تم إعداد أسئلة هذا الاستبيان للتمكن من الحكم على جودة التدقيق الخارجي المتعلقة بالشركات المعنية بالدراسة، حيث تضمن الاستبيان جزأين هما:

- **الجزء الأول**: يحتوي على بيانات عامة خاصة بالأفراد المستجوبين، تضمنت أربعة (04) أسئلة حول الوظيفة، المؤهل والتخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة.
- **الجزء الثاني**: يتعلق بجودة التدقيق الخارجي، ويحتوي على ثلاثة (03) محاور رئيسية، كالتالي:

- المحور الأول: يهدف للتعرف على مدى توفر المؤهلات والكفاءة في المدققين الخارجيين والتي تساعد على تحقيق جودة المهام التي يقومون بها، حيث تضمن المحور أربعة (04) أسئلة.
- المحور الثاني: يهدف للتعرف على مدى توفر شروط الاستقلالية التي تدعم عمل المدققين الخارجيين وتسمح لهم بتأدية مهامهم بالفعالية اللازمة؛ ويتضمن هذا المحور ستة (06) أسئلة.
- المحور الثالث: يهدف للتعرف على مدى قيام المدققين الخارجيين بالإجراءات اللازمة والتي تساعد على تحقيق جودة التدقيق؛ حيث تضمن المحور سبعة وعشرون (27) سؤالا، مقسمة كما يلي:

✓ أسئلة تهدف لمعرفة مدى مراعاة المدققين الخارجيين للإجراءات اللازمة قبل البدء في مهمة التدقيق؛

✓ أسئلة تهدف لمعرفة مدى مراعاة المدققين الخارجيين للإجراءات اللازمة أثناء مهمة التدقيق؛

✓ أسئلة تهدف لمعرفة مدى قيام المدققين الخارجيين بإجراءات ضمان جودة خدمات التدقيق.

ولقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) لتحديد مدى توفر الشروط اللازمة للقيام بمهام التدقيق من خلال المحور الأول والثاني، إضافة إلى تحديد مدى قيام المدققين بالإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق من خلال المحور الثالث، والجدول رقم (07) يوضح ذلك.

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الدرجات من خلال استخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك من أجل اعطاء المتوسط الحسابي مدلولا، من أجل استخدامه في تحليل نتائج الاستبيان، والجدول رقم (08) يوضح ذلك.

4.1. اختبار استمارة الاستبيان

بهدف التأكد من سلامة بناء الاستبيان والأسئلة التي يتضمنها تم اختباره كما يلي:

1.4.1. اختبار صدق الاستبيان

تجدر الإشارة إلى أنه قبل القيام بتوزيع الاستمارات، تم تحكيم الاستبيان من قبل مجموعة من الأساتذة (الموضحة أسماؤهم في الملحق رقم 10)، حيث تم الأخذ بجميع الملاحظات والتوصيات المقدمة والتي تم على أساسها تعديل الاستبيان كما هو في شكله النهائي.

2.4.1. اختبار ثبات الاستبيان

يتم استخدام معامل الفا كرونباخ "Alpha cronbach" بهدف اختبار ثبات استمارة الاستبيان ومدى امكانية الاعتماد عليها، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (16): معامل الفا كروميخ للاستبيان رقم (02)

مجموع عبارات الاستبيان رقم (02)	معامل Alpha cronbach
37	0.857

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات لمجموع عبارات الاستبيان قدر بـ 85.7% وهي أكبر من 60% والذي يعبر عن الحد الأدنى للحكم على مدى وجود اتساق بين فقرات الاستبيان، وعليه فإنه يمكن الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة للقيام بالتحليل من أجل اختبار الفرضية.

2. عرض نتائج استمارة الاستبيان وتحليلها

بعد توزيع استمارات الاستبيان ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج "SPSS" نسخة 21 تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية لعرض وتحليل النتائج المتوصل إليها كما يلي:

1.2. الأدوات المستخدمة في تحليل الاستبيان: وهي كالتالي:

- التكرارات والنسب المئوية لعبارات الاستبيان؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان؛

- اختبار Test t.

2.2. خصائص الفئة المستهدفة: وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): خصائص الفئة المستهدفة (استبيان رقم 02)

البيـــــــــــــان		التكرار	النسبة المئوية %
المسمى الوظيفي	محافظ حسابات	05	41.7
	محافظ حسابات/خبير محاسبي	07	58.3
	المجموع	**12**	**100**
المؤهل العلمي	ليسانس	10	83.3
	ماجستير	02	16.7
	دكتوراه	00	00
	المجموع	**12**	**100**
التخصص العلمي	مالية	05	41.7
	محاسبة	01	8.3
	مالية ومحاسبة	06	50
	المجموع	**12**	**100**
عدد سنوات الخبرة (العمل كمدقق خارجي)	من 10 سنوات إلى 20 سنة	04	33.33
	من 21 سنة إلى 30 سنة	06	50
	أكثر من 31 سنة	02	16.66
	المجموع	**12**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إجابات المستجوبين.

أ. المسمى الوظيفي: تشير نتائج الجدول السابق إليها أن:

ما نسبته 58.3 % من المستجوبين لديهم شهادة محافظ حسابات إضافة إلى شهادة الخبرة المحاسبية؛ وهو ما يدل على أن أغلبية الأفراد المجيبين من ذوي الخبرة.

ب. المؤهل العلمي: تشير النتائج المتحصل عليها إلى أن:

معظم محافظي الحسابات حاصلين على شهادة ليسانس بنسبة 83.3% من إجمالي المستجوبين؛ ويمكن تفسير ذلك بكون الشهادة المطلوبة لمزاولة مهنة محافظ حسابات هي شهادة ليسانس في المالية أو المحاسبة.

ج. التخصص العلمي: تبين النتائج المتحصل ما يلي:

بلغت نسبة محافظي الحسابات الحاصلين على تخصص في مجال المالية والمحاسبة معا 50% من إجمالي المستجوبين، أما الباقي فأغلبهم لديهم تخصص في المالية؛ وهما التخصصان المطلوب توفرهما في الأشخاص الراغبين في مزاولة مهنة التدقيق الخارجي، إضافة إلى الشهادة المهنية.

د. عدد سنوات الخبرة المهنية: تشير النتائج المتحصل عليها إلى أن:

كل محافظي الحسابات تفوق خبرتهم 10 سنوات، حيث أن ما يقارب نسبة 67% منهم تفوق خبرتهم 20 سنة؛ وهو ما يدل على أن أغلب الأفراد المجيبين لديهم خبرة.

3.2. معالجة الاستبيان

يتم في هذا الجزء التطرق للإحصائيات الخاصة بكل سؤال ثم بكل محور من أجل التوصل لجودة التدقيق الخارجي، كما سنوضحه في النقاط الموالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل اتخاذ القرار بشأن دلالة العبارات وتحليل النتائج الإحصائية الخاصة بالاستبيان سيتم الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$) بما يوافق مستوى الثقة 95% ؛
- المتوسط الفرضي المقدر ($2 = 5/(4+3+2+1+0$
- المتوسط الحسابي والأهمية النسبية المقدرة له في الجدول رقم (08).

أ. المحور الأول

تمت صياغة أسئلته لغرض معرفة مدى توفر الكفاءة والمؤهلات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي، والجدول الموالي يبين نتائج اجابات الأفراد عن المحور الأول:

الجدول رقم (18): نتائج الإجابات الخاصة بالمحور الأول للاستبيان رقم (02)

رقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
1	المشاركة في دورات تكوينية ينظمها المصف الوطني للخبراء المحاسبيين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات	2,83	,389	7,416	0,000	دال (متوفر بدرجة كبيرة)
2	حضور ملتقيات وندوات حول مهنة	2,42	0,900	1,603	0,137	غير دال

	التدقيق، تنظمها الهيآت المنظمة للمهنة					(متوفر بدرجة متوسطة)
3	الاطلاع المستمر على التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة	2,67	0,778	2,966	0,013	دال (متوفر بدرجة كبيرة)
4	الخبرة المهنية في نوع الصناعة (مجال النشاط الذي تنتمي إليه الشركة محل التدقيق) عند القيام بعملية التدقيق	2,42	0,793	1,820	0,096	غير دال (متوفر بدرجة متوسطة)
المحور الأول	**مدى توفر الكفاءة المؤهلات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي**	*10,33	2,103	3,843	0,003	**دال (متوفر بدرجة كبيرة)**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

* من أجل اتخاذ القرار، يتم تقدير المتوسط الحسابي لمجموع العبارات كمحور واحد كما يلي:

المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات المحور /عدد عبارات المحور = (10.33 / 4 = 2.58)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- إجابات السؤال رقم 01 و03 توضح أن المدققين الخارجيين لديهم اطلاع مستمر على التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة، كما أنهم يشاركون في الدورات التدريبية التي تنظمها الهيآت المنظمة للمهنة بدرجة كبيرة؛ بينما وضحت إجابات السؤال رقم 02 أن المدققين يحضرون الملتقيات والندوات حول مهنة التدقيق بدرجة متوسطة؛
- إجابات السؤال رقم 04 توضح أن المدققين الخارجيين تتوفر لديهم الخبرة المهنية في نوع الصناعة بدرجة متوسطة، وقد فسر بعض المدققين ذلك بأن المدقق الخارجي (محافظ الحسابات) يستطيع تدقيق أو فحص القوائم المالية لأي شركة مهما كان نشاطها؛

في هذا الصدد يمكن القول أن هذا المبرر صحيح، إلا أن ذلك يدل على أن المدققين لا يأخذون بمفهوم التخصص الصناعي (تم شرحه في الفصل الثالث) عند قبول مهام التدقيق، أو أن هذا المفهوم غير معروف لديهم.

تبين نتائج **المحور الأول** أن:

- قيمة مستوى الدلالة لاختبار t الخاص بمدى توفر الكفاءة والمؤهلات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي تقدر بـ 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المتوسط الفرضي، إضافة إلى أن قيمة t موجبة،
- المتوسط الحسابي للمحور الأول قدر بـ 2.58 (لفهم مدلول المتوسط انظر الجدول رقم 08).

وعليه يمكن القول أن: الكفاءة والمؤهلات اللازمة لقيام المدققين الخارجيين بالمهام الموكلة في الشركات محل الدراسة **متوفرة بدرجة كبيرة**.

ويمكن تفسير ذلك بأن مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر تحظى باهتمام لابأس به، حيث أن وجود هيآت مختصة بتنظيم عمل المدققين الخارجيين والإشراف على تكوينهم، من خلال وضع شروط معينة قبل الحصول على الشهادة المهنية (مثل مسابقة القبول، الشهادات الجامعية، سنوات الخبرة الواجب توفرها في الشخص الراغب في مزاولة المهنة)، يعتبر أهم ما يزيد من كفاءة المدققين الخارجين.

ب. المحور الثاني

تمت صياغة أسئلته بغرض معرفة مدى توفر شروط الاستقلالية اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي، والجدول الموالي يبين الاحصائيات الخاصة بالإجابات:

الجدول رقم (19): نتائج الإجابات الخاصة بالمحور الثاني للاستبيان رقم (02)

رقم	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
5	التواصل مع لجنة التدقيق خلال مختلف مراحل عملية التدقيق	0,83	0,718	-5,631	0,000	دال (متوفر بدرجة ضعيفة)
6	فحص هيكل رأس المال، قائمة المساهمين والمديرين بالشركة قبل قبول مهمة التدقيق	2,42	0,793	1,820	0,096	غير دال (متوفر بدرجة متوسطة)
7	عدم وجود أي تدخل من قبل الإدارة عند التخطيط لعملية التدقيق	3,17	0,718	5,631	0,000	دال (متوفر بدرجة

						كبيرة)
8	عدم وجود أي ضغوطات من قبل الإدارة عند اكتشاف الأخطاء أو المخالفات	2,83	0,835	3,458	0,005	دال (متوفر بدرجة كبيرة)
9	عدم التعرض لأي تهديدات غير مباشرة بعدم تجديد العقد (أو فسخه) عند حدوث خلافات مع الإدارة	3,50	0,522	9,950	0,000	دال (متوفر بدرجة كبيرة جدا)
10	عدم تقديم خدمات استشارية للشركة التي يتم تدقيقها	3,42	0,515	9,530	0,000	دال (متوفر بدرجة كبيرة جدا)
المحور الثاني	**مدى توفر شروط الاستقلالية اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي**	15,33*	2,462	4,690	0,001	**دال (متوفر بدرجة كبيرة)**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

* من أجل اتخاذ القرار، يتم تقدير المتوسط الحسابي لمجموع العبارات كمحور واحد كما يلي:

المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات المحور /عدد عبارات المحور = (15.33 / 6 = 2.55)

يتضح من الجدول السابق –نتائج **المحور الثاني**– ما يلي:

- قيمة مستوى الدلالة لاختبار t الخاص بمدى توفر شروط الاستقلالية اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي تقدر بـ 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المتوسط الفرضي، إضافة إلى أن قيمة t موجبة؛
- المتوسط الحسابي للمحور الثاني قدر بـ 2.55 (لفهم مدلول المتوسط انظر الجدول رقم 08).

وعليه يمكن القول أن: شروط الاستقلالية اللازمة لقيام المدققين الخارجيين بالمهام الموكلة إليهم في الشركات محل الدراسة **متوفرة بدرجة عالية**.

ويمكن تفسير ذلك من خلال ما يوفره القانون الجزائري من شروط لتوفر الاستقلالية، كما تم التطرق إليه في المبحث الأول؛ مثل التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي ومنعه من تقديم أي خدمات غير التدقيق للشركات التي يتم

تدقيقها مثل الخدمات الاستشارية من أجل تفادي تكون علاقات شخصية مع المديرين (وهذا ما توضحه إجابات السؤال رقم 10) .

إضافة إلى أن أغلب المجيبين صرحوا بأنهم لا يتعرضون لضغوطات من قبل المديرين حتى في حالة اكتشاف بعض الأخطاء أو المخالفات (وهذا ما توضحه إجابات الأسئلة رقم 07، 08، 09)

ورغم ذلك فإنه لا تزال بعض الشروط الضرورية والتي تؤكد عليها المعايير الدولية للتدقيق الخارجي متوفرة بدرجة ضعيفة أو متوسطة مثل:

- عدم وجود لجنة التدقيق التي تعتبر من أهم الآليات التي تضمن استقلالية المدقق الخارجي، (وهذا ما توضحه إجابات السؤال رقم 05)
- أهمية فحص قائمة المساهمين والمديرين بالشركة قبل قبول مهمة التدقيق لضمان عدم وجود علاقة عمل أو صداقة مع أحد مديري أو موظفي الشركة، (وهذا ما توضحه إجابات السؤال رقم 06)

ج. المحور الثالث

تمت صياغة أسئلته بغرض معرفة مدى توفر الإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي، والجدول الموالي يبين الاحصائيات الخاصة بالإجابات:

الجدول رقم (20): نتائج الإجابات الخاصة بالمحور الثالث للاستبيان رقم (02)

رقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
11	جمع معلومات أولية حول نشاط الشركة والقطاع الذي تنشط فيه قبل قبول مهمة التدقيق	3,33	,888	5,204	0,000	دال (دائما)
12	إجراء مقابلات مع الإدارة والقيام بزيارات ميدانية قبل قبول مهمة التدقيق	2,42	1,084	1,332	0,210	غير دال (أحيانا)
13	التحقق من كفاية الموارد المادية والبشرية اللازمة قبل الشروع في عملية التدقيق	3,08	0,900	4,168	0,002	دال (غالبا)
14	القيام بتخطيط عملية التدقيق قبل إقفال حسابات الشركة	3,58	0,515	10,65	0,000	دال (دائما)
15	الحصول على فهم عام للإطار القانوني والتنظيمي المطبق من قبل الشركة	3,25	0,754	5,745	0,000	دال (دائما)

16	الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول سياسة الشركة في أهم المجالات (الإنتاج، الاستثمار، التمويل، التسويق،...)	3,00	0,739	4,690	0,001	دال (غالبا)
17	الحصول على فهم كاف لأسباب اختيار السياسات المحاسبية المنتهجة من قبل الشركة، بما في ذلك إجراءات التعديلات المحاسبية	3,00	0,853	4,062	0,002	دال (غالبا)
18	تقدير المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة والقطاع الذي تنشط فيه	3,33	0,888	5,204	0,000	دال (دائما)
19	تقدير الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية عند التخطيط لعملية التدقيق	3,25	0,866	5,000	0,000	دال (دائما)
20	التأكد من توفر ضوابط رقابية على الممتلكات المادية وغير المادية في الشركة	3,58	0,515	10,65	0,000	دال (دائما)
21	تقييم أنشطة الرقابة التي تنتهجها الشركة (نظام مراجعة الأداء، نظام معالجة البيانات،..)	3,58	0,515	10,65	0,000	دال (دائما)
22	مقابلة المدقق الداخلي وفحص عينة من تقاريره	3,75	0,452	13,40	0,000	دال (دائما)
23	التأكد من أن التسجيل في الدفاتر المحاسبية يتم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	3,75	0,452	13,40	0,000	دال (دائما)
24	التأكد من مدى مصداقية المعلومات الداخلية من خلال مقارنتها مع مصادر خارجية للمعلومات (كفواتير البيع..)	2,92	0,793	4,005	0,002	دال (غالبا)
25	التحقق من أن توزيع الإيرادات والمصاريف يتم بشكل مناسب على الفترات المحاسبية	3,75	0,622	9,753	0,000	دال (دائما)
26	التحقق من تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها (كطرق الاهتلاك، طرق تقييم المخزون...)	3,83	0,389	16,31	0,000	دال (دائما)
27	الاتصال بأطراف خارجية (كالعملاء، الموردين...) للحصول على مصادقات حول صحة حساباتهم	2,00	0,853	0,000	1,000	غير دال (أحيانا)
28	فحص الأسلوب المستخدم من قبل الإدارة عند	3,25	0,754	5,745	0,000	دال

	تسجيل العمليات المحاسبية التي تعتمد على التقديرات الشخصية (مثل عمليات تكوين المؤونات...)					(دائما)
29	اختيار عينة من الأحداث المحاسبية المسجلة وتقديرها ثم مقارنتها مع التقديرات التي وضعتها الإدارة	2,58	0,515	3,924	0,002	دال (غالبا)
30	مقارنة التقديرات المحاسبية للفترات السابقة مع النتائج الفعلية للفترات الحالية	2,83	0,577	5,000	0,000	دال (غالبا)
31	التحقق من أن مقدار الفرق بين النتائج الفعلية والتقديرات السابقة قد تم تسويته والإفصاح عنه	3,00	0,739	4,690	0,001	دال (غالبا)
32	حضور عملية الجرد المادي للتأكد من الوجود الفعلي للأصول المادية المقيدة في سجلات الشركة	3,75	0,452	13,40	0,000	دال (دائما)
33	القيام بتدقيق إضافي في حالة عدم كفاية الأدلة المتحصل عليها	3,08	0,793	4,733	0,001	دال (غالبا)
34	الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق ISA عند القيام بعملية التدقيق	1,67	0,888	-1,301	0,220	غير دال (أحيانا)
35	الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق ISA عند إعداد تقارير التدقيق	1,67	1,155	-1,000	0,339	غير دال (أحيانا)
36	متابعة مدى فعالية سياسات وإجراءات الرقابة على جودة التدقيق داخل المكتب	1,33	1,073	-2,152	0,054	غير دال (أحيانا)
37	الخضوع لبرامج تقييم نوعية أعمال التدقيق المنجزة (رقابة الجودة) تنظمها الهيآت المنظمة للمهنة	1,00	1,128	-3,071	0,011	دال (نادرا)
المحور الثالث	**مدى توفر الإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي**	*79,58	9,070	9,771	0,000	**دال (غالبا)**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

* من أجل اتخاذ القرار، يتم تقدير المتوسط الحسابي لمجموع العبارات كمحور واحد كما يلي:

المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات المحور /عدد عبارات المحور = (79.58 / 27 = 2.94)

يتضح من الجدول السابق –نتائج **المحور الثالث**– ما يلي:

- قيمة مستوى الدلالة لاختبار t الخاص بمدى توفر الإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي تقدر بـ 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المتوسط الفرضي، إضافة إلى أن قيمة t موجبة،
- المتوسط الحسابي للمحور الثالث قدر بـ 2.94 (لفهم مدلول المتوسط انظر الجدول رقم 08).

وعليه يمكن القول أن: المدققين الخارجيين للشركات محل الدراسة **يقومون بالإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي**.

ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب المدققين الخارجيين مطلعون على الإجراءات الواجب القيام بها لأداء مهمة التدقيق، ورغم عدم وجود تبني صريح لمعايير محددة للتدقيق في الجزائر، إلا أن إجابات السؤالين 34 و35 تبين أن بعض المدققين يعتمدون على المعايير الدولية وإن كان بشكل غير كلي نظرا لعدم تكييف هذه المعايير مع البيئة الجزائرية، حيث يمكن القول أنه يوجد اجتهاد شخصي للمدققين لمحاولة مواكبة هذه المعايير.

أما عن الإجراءات التي تساعد على ضمان جودة خدمات التدقيق المقدمة والتي من أهمها قيام مكتب التدقيق باتباع سياسة لمراقبة الخدمات التي يقدمها بشكل مستمر لتحسين وتطوير أدائه، فإن إجابات السؤال رقم 36 تباينت بين مدققين يقومون بهذا الإجراء بشكل مستمر، وآخرون لا يقومون به.

إضافة إلى ذلك، فقد صرح أغلب المدققين الخارجيين بأنهم نادرا ما يخضعون لبرامج رقابة الجودة التي تنظمها الهيآت المختصة والتي يفترض أن يخضع لها المدققون بشكل مستمر، وهذا ما أوضحته إجابات السؤال رقم 37.

4.2. اختبار الفرضية (2-3)

سعينا من خلال هذه الفرضية إلى **معرفة ما إذا كان التدقيق الخارجي في الشركات المعنية بالدراسة، يتميز بالجودة**، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية باستخدام اختبار "Test t" :

الجدول رقم (21): نتائج اختبار Test t للفرضية رقم (2-3)

رقم	العبـــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول	مدى توفر الكفاءة والمؤهلات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي	10,33	2,103	3,843	0,003	دال (متوفر بدرجة كبيرة)
المحور الثاني	مدى توفر شروط الاستقلالية اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي	15,33	2,462	4,690	0,001	دال (متوفر بدرجة كبيرة)
المحور الثالث	مدى القيام بالإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي	79,58	9,070	9,771	0,000	دال (غالبا)
الاستبيان ككل	**جودة التدقيق الخارجي**	105,2*	10,85	9,972	0,000	**دال (عالية)**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

* من أجل اتخاذ القرار، يتم تقدير المتوسط الحسابي لمجموع عبارات الاستبيان ككل كما يلي:

المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات الاستبيان /عدد عبارات الاستبيان = (105.2 / 37 = 2.84)

من خلال الجدول السابق، يمكننا ملاحظة ما يلي:

- قيمة مستوى الدلالة لاختبار t الخاص بجودة التدقيق الخارجي تقدر بـ 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المتوسط الفرضي، إضافة إلى أن قيمة t موجبة،
- المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات الاستبيان قدر بـ 2.84 (لفهم مدلول المتوسط انظر الجدول رقم 08).

وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة (2-3)، أي أنه:

يتميز التدقيق الخارجي، (للشركات الجزائرية المعنية بالدراسة) بجودة عالية.

المطلب الثالث: دور آليات الحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح

يتم في هذا الجزء تناول أثر أهم ثلاث آليات رقابية لحوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح والمتمثلة في مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، وذلك لمجموعة من الشركات الجزائرية تقدر بـ 16 شركة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014.

أولا: أثر فعالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح

من أجل دراسة أثر مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح يتم الأخذ ببعض الخصائص التي يحتمل أن تزيد من الدور الرقابي لمجلس الإدارة على عمليات الشركة بصفة عامة، وعلى الممارسات الاحتيالية بصفة خاصة، وعليه تم استخدام المعادلة التالية:

$$EM= \alpha + \beta1\ Size + \beta2\ Indp + \beta3\ Separ + \beta4\ ln\ Ait + \delta$$

حيث أن:

EM: إدارة الأرباح.

Size: حجم مجلس الإدارة.

Indp: استقلالية مجلس الإدارة.

Separ: الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

α: قيمة الثابت.

$\beta1$، $\beta2$، $\beta3$: الميل الخاص بالمتغيرات المستقلة.

ln Ait: اللوغاريتم النيبيري لإجمالي الأصول.

δ: مقدار الخطأ.

1. تقدير متغيرات المعادلة: وهي كالتالي:

- المتغير التابع: والمتمثل في إدارة الأرباح، تم التعبير عنه بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية Accrual والتي تعتبر بديل Proxy لإدارة الأرباح.
- المتغيرات المستقلة: تم تحديد ثلاث خصائص لمجلس الإدارة ودراسة أثر كل منها على إدارة الأرباح، والمتمثلة فيما يلي:

- حجم مجلس الإدارة: تم استخدام العدد الإجمالي للأعضاء؛
- استقلالية مجلس الإدارة: تم استخدام نسبة الأعضاء المستقلين إلى العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي: وذلك من خلال اعطاء القيمة (1) للشركة التي يتم فيها الفصل بين المنصبين، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة؛

إضافة إلى ذلك فقد تم استخدام حجم الشركة كمتغير ضابط (control variable)، حيث أنه يتم استخدام هذا النوع من المتغيرات من أجل ضبط امكانية تأثيرها على العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وفي هذه الدراسة تم استخدام اجمالي الأصول كبديل عن حجم الشركة، إذ وفقا للعديد من الدراسات السابقة يمكن أن يكون لحجم الشركة تأثير على العلاقة بين إدارة الأرباح ومتغيرات الحوكمة.

2. اختبار الفرضية (3-1):

بعد معالجة معادلة الانحدار الخطي (المشار إليها سابقا) إحصائيا عن طريق برنامج SPSS تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): نتائج معادلة الانحدار الخطي للفرضية رقم (3-1)

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,142	,218		,651	,518
	Size	,001	,006	,015	,087	,931
	Indp	,003	,093	,007	,033	,974
	Separ	,022	,040	,120	,549	,586
	Ln.Ait	-,002	,010	-,038	-,229	,820

a. Variable dépendante : Accrual

المصدر: مخرجات برنامج الـ SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- قيمة الميل ($\beta 1 = 0.001$) الخاصة بالمتغير المستقل الأول والمتمثل في حجم مجلس الإدارة صغيرة، كما أن مستوى الدلالة كبير، وهذا ما يعني **عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح**؛

- قيمة الميل (β2=0.003) الخاصة بالمتغير المستقل الثاني والمتمثل في استقلالية مجلس الإدارة صغيرة، كما أن مستوى الدلالة كبير، وهو ما يدل على **عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح؛**
- قيمة الميل **(β3=0.022)** الخاصة بالمتغير المستقل الثالث والمتمثل في الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام يعبر عن وجود علاقة طردية بين وجود فصل في المناصب وممارسات إدارة الأرباح، إلا أنها غير دالة احصائيا؛ وهذا ما يعني **عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لخاصية الفصل في المناصب على ممارسات إدارة الأرباح؛**

على ضوء ما سبق فإنه يتم **رفض الفرضية (3-1)** بمعنى أنه:

لا يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح.

وفي هذا الصدد يمكن القول أنه حتى مع توفر بعض الخصائص التي تزيد من فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة في الشركات الجزائرية حيث أن:

- متغير الحجم يتم مراعاته في جميع الشركات التي أجريت عليها الدراسة، حيث أنه لا يقل عن الحد الأدنى ولا يزيد عن الحد الأقصى؛
- أغلب الأعضاء الذين يتشكل منهم مجلس الإدارة مستقلون؛

إلا أن هذه المتغيرات قد لا يكون لها أثر في تخفيض الممارسات الاحتيالية، إن لم يكن لها أثر في تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة، حيث أن غياب لجنة تدقيق أو عدم وجود بعض الأعضاء من ذوي الخبرة في المجال المالي أو المحاسبي وإن كانت تتوفر فيهم خاصية الاستقلالية، يحول دون تمكن مجلس الإدارة من تخفيض الممارسات التي تعتمد على تقنيات محاسبية معقدة من أجل التلاعب برقم الأرباح؛

كما أن غياب التدعيم الفعلي من قبل مجلس الإدارة للتدقيق الداخلي (كما تم التوصل إليه من خلال اجابات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للمدققين الداخليين) الذي يعتبر الطرف الأكثر قدرة على فهم وتدقيق الجوانب المالية والمحاسبية في الشركة، قد يؤثر على استقلالية المدققين الداخليين وبالتالي على قدرتهم في اكتشاف الأخطاء والغش، وهو بدوره ما يؤثر على مصداقية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية؛

حيث يفترض أن يقوم مجلس الإدارة وفي ظل غياب لجنة التدقيق بالاستعانة بنتائج التدقيق الداخلي المتوصل إليها.

إضافة إلى ذلك فإن طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمكافآت التي يحصلون عليها قد يكون لهما تأثير على أداء مجلس الإدارة، وبالتالي على دوره الرقابي ولذلك ينبغي أن تتم على أسس صحيحة.

ثانيا: أثر جودة التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح

من أجل دراسة أثر جودة التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح تم استخدام المعادلة التالية:

$$EM= \alpha + \beta 1\ (Qul.IA) + \delta$$

حيث أن:

EM: إدارة الأرباح (المتغير التابع)

Qul.IA: جودة التدقيق الداخلي (المتغير المستقل)

α: قيمة الثابت

$\beta 1$: الميل الخاص بالمتغير المستقل

δ: الخطأ العشوائي

اختبار الفرضية (3-2)

بعد معالجة المعادلة السابقة إحصائيا عن طريق برنامج SPSS باستخدام اختبار Logistique Binaire (لأن أحد المتغيرين –إدارة الأرباح– هو متغير وهمي يأخذ القيمتين 0 أو 1) تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار Logistique Binaire للفرضية رقم (3-2)

		A	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 1[a]	Qul. IA	,047	,046	1,049	1	,306	1,048
	Constante	-6,001	4,718	1,617	1	,203	,002

a. Variable(s) entrées à l'étape 1 : Qul. IA.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- قيمة الميل ($\beta 1$=0.047) الخاصة بالمتغير المستقل جودة التدقيق الداخلي، تعبر عن وجود علاقة طردية بين التدقيق الداخلي وممارسات إدارة الأرباح، إلا أنها غير دالة احصائيا وعليه يتم **رفض الفرضية (3-2)**، وهو ما يعني أنه:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق الداخلي على ممارسات إدارة الأرباح.

وفي هذا الصدد يمكن القول أنه بالرغم من التوصل إلى أن التدقيق الداخلي يتميز بجودة عالية (من خلال الاستبيان رقم 01)، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير على إدارة الأرباح.

ويمكن تفسير ذلك بنقص الكفاءة والاستقلالية (كما سبق التوصل إليه من خلال المحور الأول الثاني للاستبيان رقم 01)، إذ أن اطلاع المدققين الداخليين على الإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الداخلي وقيامهم بها قد لا يكون له تأثير على تخفيض الممارسات الاحتيالية إذا لم تتوفر الظروف التي تساعد على أداء مهامهم بشكل فعّال.

كما أن التدقيق الداخلي في البيئة الجزائرية وحسب ما تم استنتاجه من الدراسة الميدانية لا يزال ينقصه الاهتمام الكافي الذي يجعل من دوره الرقابي ذو فعالية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة، هذا الأخير الذي يفترض أن يدعم استقلالية قسم التدقيق الداخلي.

ثالثا: أثر جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح

من أجل دراسة أثر جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح تم استخدام المعادلة التالية:

$$EM= \alpha + \beta 1\ (Qul.ExA) + \delta$$

حيث أن:

EM: إدارة الأرباح (المتغير التابع)

Qul.ExA: جودة التدقيق الخارجي (المتغير المستقل)

α: قيمة الثابت

$\beta 2$، الميل الخاص بالمتغير المستقل

δ: الخطأ العشوائي

اختبار الفرضية (3-3):

بعد معالجة المعادلة السابقة إحصائيا عن طريق برنامج SPSS باستخدام اختبار Logistique Binaire (لأن أحد المتغيرين هو متغير وهمي يأخذ القيمتين 0 أو 1) تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (24): نتائج اختبار Logistique Binaire للفرضية رقم (3-3)

		A	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 1[a]	Qul.Ex.A	-,153	,092	2,729	1	,099	,858
	Constante	14,442	9,200	2,464	1	,116	1870946,972

a. Variable(s) entrées à l'étape 1 : Qul.Ex.A

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- قيمة الميل ($\beta 1$= 0.153-) الخاصة بالمتغير المستقل الأول والمتمثل في جودة التدقيق الخارجي سالبة، وهو ما يعبر عن وجود علاقة عكسية بين التدقيق الخارجي وممارسات إدارة الأرباح، إضافة إلى أن مستوى الدلالة لهذا الاختبار قدرت بـ 0.09 وهي مقبولة عند مستوى المعنوية 0.1 وعليه يتم **قبول الفرضية (3-3)** ، وهو ما يعني أنه:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق الخارجي على ممارسات إدارة الأرباح.

ويمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها من خلال النقاط التالية:

- التدقيق الخارجي له علاقة مباشرة مع فحص وتدقيق الحسابات، ولذلك فإن احتمال اكتشاف حالات الخطأ أو الاحتيال يكون أكبر؛
- كون المدققين الخارجين (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين) لديهم سنوات كبيرة من الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق فإن ذلك يكسبهم مهارات جيدة تساعدهم على أداء مهامهم بشكل أفضل؛
- توفر عنصري الكفاءة والاستقلالية (حسب نتائج الاستبيان رقم 02) تساعد المدققين على تقديم رأيهم المحايد بشأن القوائم المالية بكل حرية، وهو ما يساعد على اكتشاف الممارسات الاحتيالية؛

إضافة إلى ذلك فإن أغلب الشركات الجزائرية تعتبر أن خدمات المدققين الخارجيين هي أفضل آلية يمكن الاعتماد عليها من أجل التأكد من مدى مصداقية الحسابات، ذلك أن هؤلاء يعتبرون من أهل الخبرة في المجال المحاسبي الذي يمكن أن تحدث فيه ممارسات احتيالية تعتمد على تقنيات محاسبية معقدة.

خلاصة الفصل

على غرار الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح في العديد من الدول، والتي توصلت إلى نتائج مختلفة حول هذه العلاقة؛ سعينا من خلال هذا الفصل إلى معرفة طبيعة هذه العلاقة في البيئة الجزائرية من خلال دراسة دور بعض آليات الحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح، ومن أجل ذلك قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات واختبارها في مجموعة من الشركات الجزائرية للفترة الممتدة من 2012 إلى 2014؛ حيث تم استخدام ما يلي:

- القوائم المالية من أجل قياس المتغير التابع والمتمثل في إدارة الأرباح؛
- تقرير التسيير من أجل تقييم خصائص مجلس الإدارة التي من شأنها زيادة فعالية مجلس الإدارة؛
- تصميم استبيانين، الأول للمدققين الداخليين والثاني للمدققين الخارجيين.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: (تخص الشركات المعنية خلال فترة الدراسة)

- تقوم بعض الشركات بإدارة أرباحها، بينما لا تقوم بعض الشركات الأخرى بإدارة أرباحها.
- مجالس الإدارة، لا تتوفر على الخصائص اللازمة التي تزيد من فعالية دورها الرقابي.
- يتميز التدقيق الداخلي بجودة عالية، في الشركات الجزائرية المعنية بالدراسة.
- يتميز التدقيق الخارجي، (للشركات الجزائرية المعنية بالدراسة) بجودة عالية.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص مجالس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق الداخلي على ممارسات إدارة الأرباح.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق الخارجي على ممارسات إدارة الأرباح.

الخـــــاتمة

إن افتقار بعض الشركات إلى الممارسات السليمة في الإشراف والرقابة، سواء بسبب نقص الخبرة والمهارة، أو بسبب التواطؤ والاحتيال، من شأنه أن يؤثر على التقارير المالية التي تعدها الإدارة والتي يفترض أن تعكس الوضع الحقيقي للشركة؛ وهو ما يتيح الفرصة أمام بعض المديرين للتلاعب بالأرقام المحاسبية التي تحتويها هذه التقارير، من أجل تحقيق أهداف انتهازية.

تعتبر إدارة الأرباح من بين الممارسات الاحتيالية التي تؤثر على محتوى القوائم المالية، حيث أن المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية مثل: امكانية التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية، الحرية في وضع بعض التقديرات المحاسبية، حرية الإفصاح عن بعض الأمور التي تتعلق ببنود القوائم المالية؛ تسهل على المديرين التلاعب برقم الأرباح المعلن عنه من خلال تضخيم أو تقليص ما يسمى بالمستحقات الاختيارية، وذلك بهدف تغيير مدلول التقارير المالية وتضليل مستخدميها.

ونظرا للأهمية التي اكتسبتها حوكمة الشركات في مجال الأعمال وبشكل خاص في الفترة الأخيرة، جعل من أهدافها والتي تتمثل أساسا في تحقيق المساءلة، الشفافية، العدالة لجميع الأطراف ذات المصلحة، مطلبا تسعى إليه جميع المنظمات والهيآت الدولية والشركات الراغبة في تحسين أدائها؛

ولذلك فقد سعينا من خلال قيامنا بهذا البحث إلى التعرف عن مدى امكانية مساهمة حوكمة الشركات في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث قمنا بالتطرق أولا لمفهوم إدارة الأرباح وأهم دوافعها والأساليب التي يتم استخدامها، ثم إلى مفهوم حوكمة الشركات ومدى فعالية آلياتها الرقابية التي تتمثل أساسا في مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، وذلك من خلال تناولنا للعديد من الدراسات، وأخيرا حاولنا معرفة أثر هذه الآليات على إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية، من خلال التطرق إلى مضمون الحوكمة في الجزائر، والدراسة الميدانية لمجموعة من الشركات الجزائرية.

وفيما يلي، سنعرض مختلف النتائج التي تم التوصل إليها، ونذكرها في النقاط التالية:

أولا: نتائج البحث

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج حول موضوع البحث أهمها ما يلي:

– تعتبر إدارة الأرباح من الممارسات الاحتيالية التي يصعب اكتشافها والحد منها لما تتضمنه من تقنيات محاسبية معقدة، منها ما هو ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويكون ذلك من خلال استغلال المديرين المرونة المتاحة في هذه المبادئ؛ ومنها ما يعتبر ممارسات تعسفية تنتهك المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

– قيام المديرين بإدارة أرباح الشركات المسؤولين عنها بهدف تغيير مدلول القوائم المالية، قد يكون له تأثيرات ايجابية على الشركة مثل ارتفاع أسعار الأسهم في المدى القصير، إلا أن التأثيرات السلبية لإدارة الأرباح ستظهر على المدى البعيد، وهذا ما أثبتته الأزمات المالية الأخيرة وانهيار أكبر الشركات العالمية.

– مهما اختلفت دوافع قيام المديرين بإدارة الأرباح، والأساليب التي يستخدمونها؛ فإن كونها ممارسات تستغل عدم التماثل في المعلومات information asymmetry من أجل التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه، يجعل منها ممارسات غير مقبولة، حتى وإن لم تخرج عن الإطار القانوني، فهي تعتبر ممارسات غير أخلاقية لما تنطوي عليه من تغيير للحقائق وتضليل لبعض أو كل الأطراف ذات المصلحة.

– قيام المديرين بإدارة الأرباح من خلال استغلال الحكم الشخصي في عملية التقرير المالي، قد يخدم مصالح بعض الأطراف، إلا أن الانعكاسات السلبية لإدارة الأرباح ستؤثر حتما على باقي الأطراف ذات المصلحة، وهو ما يستدعى ضرورة تفعيل دور حوكمة الشركات التي تهدف أساسا إلى تحقيق الشفافية والنزاهة، والأخذ بمصالح جميع الأطراف ذات الصلة stakeholder .

– قيام مجلس الإدارة بتكوين لجنة تدقيق ودعم وظيفة التدقيق الداخلي يساعد بدرجة كبيرة على تفعيل دوره الرقابي على ممارسات إدارة الأرباح، نظرا لكونهما الأكثر اطلاعا في مجال التدقيق داخل الشركة، وهو ما يساعد مجلس الإدارة على فهم التلاعبات المحاسبية، ومن ثم اتخاذ التدابير اللازمة.

– عدم الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، قد يكون له انعكاسات سلبية، ذلك أن مجلس الإدارة قد يكتفي أحيانا بالقرارات التي يتخذها الرئيس المدير العام على اعتبار أنه الأكثر دراية بشؤون الشركة، وهو ما يساهم في تقليص دوره الرقابي.

– إن خلق ثقافة أخلاقية داخل الشركة، يعتبر من الأمور الضرورية التي ينبغي أن تأخذ أولويات، حيث أن وضع لائحة للسلوك المهني والأخلاقي والعمل على إرسائها ومتابعة التقيد بها، يساعد على تنمية الرقابة الذاتية.

إضافة إلى ما سبق، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تخص الشركات الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2013، ويتمثل أهمها فيما يلي:

– يقوم المديرون بإدارة أرباح الشركات من خلال تضخيم المستحقات الاختيارية وذلك سعيا منهم لتحقيق بعض الأهداف مثل:

- محاولة إخفاء الأداء الضعيف، ولو بشكل مؤقت؛
- تحقيق الأمن الوظيفي، والحصول على ترقيات في المناصب؛

- الحصول على المزيد من الحوافز والمكافآت؛
- تجنب الخسائر التي تنجم عن انتهاك شروط الدين؛

– لا تتوفر في مجالس إدارة الشركات الخصائص اللازمة والتي تزيد من فعالية دوره الرقابي، وقد تم تفسير ذلك من خلال عدم وجود لجان متخصصة منبثقة عنه في جميع الشركات، وعدم الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في معظم الشركات، وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضية (2-1)؛ إضافة إلى ذلك فإن ما تم استنتاجه من خلال المقابلات التي أجريت في الشركات، هو أن فعالية أداء مجلس الإدارة لا تعتمد فقط على استقلالية أعضائه وإنما أيضا على طريقة تعيينهم التي ينبغي أن تتم على أساس واضح وسليم.

– عدم وجود إفصاح كافي عن المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة؛ وهو ما تمت ملاحظته من خلال المقابلات التي أجريت في الشركات المعنية بالدراسة.

– من خلال الاستبيان الذي وجه للمدققين الداخليين تم التوصل إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي تتميز بالجودة، إلا أنه من خلال تحليل محاور الاستبيان، تم استنتاج أن الظروف الملائمة للقيام بمهام التدقيق لا تتوفر بدرجة كبيرة، ويعود سبب ذلك أساسا إلى:

- عدم وجود معاهد متخصصة في الجزائر تشرف على تكوين المدققين الداخليين ؛
- عدم الاهتمام بمنح شهادات مهنية للمدققين الداخليين؛
- نقص الدورات التكوينية التي تجعلهم على اطلاع مستمر بأهم التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة والتدقيق؛
- عدم توفر معايير واضحة ومحددة للتدقيق الداخلي معتمدة في الجزائر، إضافة إلى عدم اعتماد المعايير الدولية، أو أي معايير أخرى بصفة رسمية؛

كما أن استقلالية المدققين الداخليين في أداء مهامهم لا تتوفر بدرجة كبيرة أيضا، ذلك أنه غالبا ما تكون التبعية الفعلية للمدير العام بدلا من مجلس الإدارة (والتي تعتبر شكلية فقط)، وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضية (2-2).

– من خلال الاستبيان الذي وجه للمدققين الخارجيين (محافظي الحسابات/الخبراء المحاسبيين) تم التوصل إلى أن مهنة التدقيق الخارجي تتميز بالجودة، وتم تفسير ذلك بالاهتمام المعتبر الذي يحظى به التدقيق الخارجي؛ إلا أنه من خلال تحليل أسئلة الاستبيان تبين أن أكثر ما يعيق (ينقص من فعالية) هذه المهنة هو عدم الاعتماد على

المعايير الدولية للتدقيق، إضافة إلى نقص برامج رقابة الجودة سواء الرقابة الداخلية لمكتب التدقيق أو الرقابة الخارجية من قبل الهيآت المنظمة للمهنة؛ وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضية (2-3).

– لم يتم التوصل إلى وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، وتم تفسير ذلك بعدم فعالية مجلس الإدارة في أداء دوره الرقابي، خاصة في ظل غياب لجنة التدقيق وعدم وجود اتصال للتدقيق الداخلي مع مجلس الإدارة، ذلك أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يعتبران الطرفين الأكثر قدرة على فهم التلاعب المحاسبي داخل الشركة، وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضية (3-1).

– لم يتم التوصل إلى وجود أثر لجودة التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح، فعلى الرغم من أن نتائج الدراسة أظهرت أن التدقيق الداخلي يتميز بالجودة، إلا أنه من خلال تحليل عناصرها تبين أن عنصري الكفاءة والاستقلالية يتوفران بدرجة متوسطة، وهو ما يمكن من خلاله تفسير عدم تأثير التدقيق الداخلي على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح؛ وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضية (3-2).

– وجود أثر عكسي لجودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح، وتم تفسير ذلك من خلال عناصر تقييم الجودة التي تم اعتمادها، حيث أن توفر عنصري الكفاءة والاستقلالية، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المدققون الخارجيون في المجال المحاسبي، يزيد من احتمال قدرتهم على اكتشاف ممارسات التلاعب بالأرباح، وهو ما تم التوصل إليه من اختبار الفرضية (3-3).

ثانيا: المقترحات

– تحديث ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، والعمل على جعله أكثر فعالية حتى تتمكن جميع الشركات من الاستفادة منه.

– ضرورة توفر الشركات على ميثاق خاص بالسلوك المهني وأخلاقيات العمل، واشراف مجلس الإدارة على تشجيع الالتزام به من قبل جميع الموظفين.

– التركيز على أهمية اعتماد أسس واضحة عند تعيين أعضاء مجلس الإدارة، حيث يجب أن تؤخذ الكفاءة والخبرة التي يمتلكها الأعضاء حيزا من الاهتمام على غرار ضرورة توفر عنصر الاستقلالية.

– الاهتمام بمفهوم لجنة التدقيق ودور هذه الأخيرة في تدعيم آليات الرقابة في البيئة الجزائرية، ومحاولة ترسيخ فكرة أهمية تشكيلها، ومن ثم اصدار توصيات وتشريعات تشجع الشركات على تكوين هذه اللجنة.

– اعطاء حيز معتبر من الاهتمام لوظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر، وذلك من خلال تنظيم هذه الوظيفة بشكل واضح خاصة فيما يتعلق باستقلالية وكفاءة المدققين الداخليين، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن انشاء معاهد متخصصة تشرف على تكوينهم ومنحهم شهادات مهنية في التدقيق سيكون له دور كبير في تحسين أدائهم.

– زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر من قبل الهيآت المنظمة للمهنة، خاصة فيما يتعلق بمعايير التدقيق حيث ينبغي اعتماد معايير بشكل واضح، إما من خلال وضع معايير خاصة لمهنة التدقيق في الجزائر أو تبني المعايير الدولية للتدقيق وتكييفها مع البيئة الجزائرية؛

إضافة إلى ضرورة تفعيل دور لجنة مراقبة الجودة على مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، من خلال الاهتمام ببرامج الرقابة على الجودة وتطويرها بشكل مستمر، من أجل تحسين خدمات التدقيق المقدمة.

ثالثا: آفاق الدراسة

إن البحث في موضوع "دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، قد فتح لنا بابًا لطرح جملة من التساؤلات حول جوانب متعددة في مجال حوكمة الشركات وأهمية آلياتها الرقابية في الحد من الممارسات الاحتيالية من جهة، وتحسين أداء الشركات من جهة أخرى والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

- الحوكمة ودورها في تحسين القدرة التنافسية للشركات.
- دور مجلس الإدارة في تنمية ثقافة أخلاقية داخل الشركة.
- دور لجنة التدقيق في تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة.
- أهمية تكوين لجان تدقيق على مستوى مجالس إدارة الشركات الجزائرية.
- ضرورة تبيني معايير خاصة بالتدقيق في الجزائر –المعايير الدولية للتدقيق ISA نموذجا–.

الملاحـــق

الملحق رقم (01): قائمة الشركات المعنية بالدراسة

N	Nom d'entreprise	Activité
1	**AL-MOULES**	Production Des Moules & Outillages
2	**AMC**	Fabrication et la Commercialisation des Appareils de Mesure, et de contrôle
3	**BCR**	Production de Boulonnerie Coutellerie & Robinetterie
4	**CALPLAST**	Calandrage Plastique
5	**CHIALI PLAST**	fabrication Tubes et tuyaux en plastique
6	**EDIMCO**	Distribution Des Matériaux De Construction
7	**EMIVAR**	Mise En Valeur & D'aménagement Rural
8	**ENPEC**	Production De L'électrochimie
9	**ERIAD**	Industries Alimentaires Céréalières & Dérivés De Sétif.
10	**GETIC**	Travaux D'infrastructures & De Construction
11	**MAMI**	Fabrication et commercialisation de boissons diverses non alcoolisées
12	**SCAEK**	Production de Ciments
13	**SIPLAST**	Injection & Soufflage En Matière Plastique
14	**SOFIPLAST**	Production de Sachets et Films Plastique
15	**TELL**	Préparation et du Conditionnement de Produits Frais a Base de Lait
16	**TREFISOUD**	Fabrication des Produits de Soudage

الملحق رقم (02): المستحقات الكلية للشركات والخاصة بسنة 2012

	2012	NI	CFO	TA
1	**AL-MOULES**	-17 895 028	-50 508 645	32 613 618
2	**AMC**	903 396 133	1 021 953 732	-118 557 599
3	**BCR**	509 512 240	18 515 647	490 996 593
4	**CALPLAST**	55 570 044	49 622 990	5 947 054
5	**CHIALI PLAST**	194 539 331	331 655 542	-137 116 211
6	**EDIMCO**	47 410 659	102 777 752	-55 367 093
7	**EMIVAR**	75 276 515	-112 785 172	188 061 687
8	**ENPEC**	174 892 140	158 805 717	16 086 423
9	**ERIAD**	165 955 840	614 992 630	-449 036 790
10	**GETIC**	-97 466 824	35 912 674	-133 379 498
11	**MAMI**	115 178 036	204 636 185	-89 458 149
12	**SCAEK**	3 343 214 542	2 888 716 655	454 497 887
13	**SIPLAST**	-4 949 340	-37 981 786	33 032 446
14	**SOFIPLAST**	36 078 748	-121 504 512	157 583 260
15	**TELL**	148 235 069	215 994 150	-67 759 081
16	**TREFISSOUD**	412 546 138	311 319 156	101 226 982

NI : Net Income.

CFO : Cash Flow Operating.

TA : Total Accruals.

تابع الملحق رقم (02): المستحقات الكلية للشركات والخاصة بسنة 2013

	2013	NI	CFO	TA
1	**AL-MOULES**	-17 665 567	-8 908 062	-8 757 506
2	**AMC**	1 082 339 524	164 500 060	917 839 464
3	**BCR**	224 322 091	-262 689 467	487 011 558
4	**CALPLAST**	13 885 318	-18 562 446	32 447 764
5	**CHIALI PLAST**	235 110 221	280 605 381	-45 495 160
6	**EDIMCO**	58 707 984	-27 075 336	85 783 320
7	**EMIVAR**	156 958 683	16 760 896	140 197 787
8	**ENPEC**	130 262 397	490 982 043	-360 719 646
9	**ERIAD**	300 664 930	588 840 702	-288 175 772
10	**GETIC**	-130 994 849	-77 262 558	-53 732 291
11	**MAMI**	50 830 412	39 697 527	11 132 885
12	**SCAEK**	3 290 396 370	3 910 479 507	-620 083 138
13	**SIPLAST**	-13 812 760	16 805 618	-30 618 378
14	**SOFIPLAST**	13 639 073	-25 525 693	39 164 765
15	**TELL**	155 006 019	32 964 797	122 041 222
16	**TREFISSOUD**	450 284 109	439 334 020	10 950 089

تابع الملحق رقم(02): المستحقات الكلية للشركات والخاصة بسنة 2014

	2014	NI	CFO	TA
1	**AL-MOULES**	-35 295 534	567 002	-35 862 536
2	**AMC**	1 283 694 436	1 615 459 800	-331 765 364
3	**BCR**	195 621 703	128 073 321	67 548 382
4	**CALPLAST**	37 996 274	31 110 132	6 886 142
5	**CHIALI PLAST**	301 123 843	235 804 995	65 318 848
6	**EDIMCO**	46 139 986	-56 585 378	102 725 363
7	**EMIVAR**	268 024 726	197 080 925	70 943 800
8	**ENPEC**	17 301 536	-374 418 668	391 720 204
9	**ERIAD**	876 781 508	2 033 858 749	-1 157 077 241
10	**GETIC**	-68 907 269	67 693 237	-136 600 506
11	**MAMI**	-70 087 471	131 941 504	-202 028 975
12	**SCAEK**	3 305 135 709	1 648 826 011	1 656 309 698
13	**SIPLAST**	-2 839 267	2 938 784	-5 778 051
14	**SOFIPLAST**	25 152 614	38 470 467	-13 317 853
15	**TELL**	179 142 712	199 834 477	-20 691 766
16	**TREFISSOUD**	453 813 933	-394 469 032	848 282 965

الملحق رقم (03): معادلات الانحدار للشركات والخاصة بسنة 2012

2012	TAijt / Aijt-1	(l / Aijt-1)	(ΔREVijt – ΔRECijt) / Aijt-1	(PPEijt / Aijt-1)
AL-MOULES	0,107502115660	0,000000003296	0,011857812462	1,618076434300
AMC	-0,013138082465	0,000000000111	0,172634911372	0,550293617078
BCR	0,077407007709	0,000000000158	0,036660372316	1,508896610244
CALPLAST	0,009757113699	0,000000001641	0,063168021937	0,835094238228
CHIALI PLAST	-0,043870934723	0,000000000410	0,039130664590	0,890125602431
EDIMCO	-0,124332103567	0,000000002246	-0,171937953473	0,795408985377
EMIVAR	0,108229047159	0,000000000575	-0,038729337019	0,734333801587
ENPEC	0,003136220274	0,000000000195	-0,061934827731	0,732342314205
ERIAD	-0,027585187935	0,000000000061	-0,134804103321	1,012428908343
GETIC	-0,224392033345	0,000000001682	-0,056583953669	1,228815218036
MAMI	-0,047007620606	0,000000000525	-0,060863366185	1,104958096253
SCAEK	0,033034686023	0,000000000073	0,058357287650	0,917988893319
SIPLAST	0,056706986294	0,000000001717	0,078980282938	1,331212384553
SOFIPLAST	0,157157318844	0,000000000997	0,174884186602	1,389495398475
TELL	-0,034245174592	0,000000000505	0,145888572628	1,176058464324
TREFISSOUD	0,033548774382	0,000000000331	0,059273729339	0,491794786393

تابع الملحق رقم (03): معادلات الانحدار للشركات والخاصة بسنة 2013

2013	TAijt / Aijt-1	(1 / Aijt-1)	(ΔREVijt – ΔRECijt) / Aijt-1	(PPEijt / Aijt-1)
AL-MOULES	-0,025891225474	0,000000002956	-0,023476614791	1,440761605427
AMC	0,085554165157	0,000000000093	0,165313030744	0,470529718709
BCR	0,072857233467	0,000000000150	0,045959855887	1,468923744650
CALPLAST	0,050407091894	0,000000001553	-0,027887128941	0,799929482151
CHIALI PLAST	-0,016907894598	0,000000000372	0,087866730073	0,868422824551
EDIMCO	0,176706729693	0,000000002060	-0,026727158238	0,766068211060
EMIVAR	0,055526236143	0,000000000396	-0,126134766191	0,710900170492
ENPEC	-0,063190573694	0,000000000175	0,038210127735	0,689364178283
ERIAD	-0,017673901567	0,000000000061	0,006314221257	1,010813724522
GETIC	-0,058677088622	0,000000001092	-0,304849231468	1,407269716944
MAMI	0,005663189782	0,000000000509	-0,123172104977	1,195745845526
SCAEK	-0,038768293488	0,000000000063	0,035420289170	0,819519204825
SIPLAST	-0,051184235255	0,000000001672	0,056715161983	1,260541761347
SOFIPLAST	0,031338557587	0,000000000800	0,019004325621	1,123431673383
TELL	0,056139377276	0,000000000460	0,045565801539	1,097245907041
TREFISSOUD	0,003320466238	0,000000000303	0,010083655727	0,467084635933

تابع الملحق رقم (03): معادلات الانحدار للشركات والخاصة بسنة 2014

2014	TAijt / Aijt-1	(I / Aijt-1)	(ΔREVijt – ΔRECijt) / Aijt-1	(PPEijt / Aijt-1)
AL-MOULES	-0,103235819437	0,000000002879	-0,010887294889	1,409278877705
AMC	-0,028552114455	0,000000000086	0,040529981626	0,559011143792
BCR	0,009601314268	0,000000000142	-0,037646895571	1,442425052509
CALPLAST	0,010368195498	0,000000001506	0,050343482370	0,793626010182
CHIALI PLAST	0,022081623338	0,000000000338	0,101508019185	0,843580923858
EDIMCO	0,198282115620	0,000000001930	-0,492834727560	0,813713919514
EMIVAR	0,018412874413	0,000000000260	0,116080222096	0,582104411866
ENPEC	0,065864347309	0,000000000168	-0,063763197767	0,709157953372
ERIAD	-0,070632413376	0,000000000061	0,054439782948	1,041918494688
GETIC	-0,072071912516	0,000000000528	-0,029080944538	0,586086246889
MAMI	-0,088865347315	0,000000000440	-0,082362571526	1,191140232352
SCAEK	0,078785224483	0,000000000048	-0,027911587249	0,618031571426
SIPLAST	-0,009408077034	0,000000001628	-0,017499025332	1,230450421566
SOFIPLAST	-0,010623331661	0,000000000798	-0,005499102846	1,136899495628
TELL	-0,008934015433	0,000000000432	0,061179476058	1,078850895431
TREFISSOUD	0,223213391387	0,000000000263	0,371479516748	0,412923029183

الملحق رقم (04): معلمات النموذج الخاصة بالسنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي

معاملات سنة 2012

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,058	,075		-,771	,456
	X1	-7506245,106	28436076,256	-,076	-,264	,796
	X2	,394	,238	,429	1,659	,123
	X3	,061	,080	,217	,761	,461

a. Variable dépendante : Y

معاملات سنة 2013

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,062	,058		1,079	,302
	X1	18649056,205	22165291,852	,246	,841	,417
	X2	,077	,176	,127	,437	,670
	X3	-,062	,061	-,312	-1,017	,329

a. Variable dépendante : Y

معاملات سنة 2014

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,161	,068		2,377	,035
	X1	11435933,521	31127910,967	,103	,367	,720
	X2	-,089	,143	-,164	-,621	,546
	X3	-,171	,076	-,598	-2,251	,044

a. Variable dépendante : Y

الملحق رقم (05): المستحقات غير الاختيارية الخاصة بسنة 2012

2012	α1 (1 / Aijt-1)	α2 (ΔREVijt – ΔRECijt) / Aijt-1	α3 (PPEijt / Aijt-1)	NDA
AL-MOULES	-0,024742340293	0,004671978110	0,098702662492	23 855 194
AMC	-0,000831812281	0,068018155081	0,033567910642	909 202 881
BCR	-0,001183380864	0,014444186692	0,092042693225	667 945 459
CALPLAST	-0,012315221507	0,024888200643	0,050940748532	38 712 224
CHIALI PLAST	-0,003074287133	0,015417481849	0,054297661748	162 711 738
EDIMCO	-0,016855991533	-0,067743553668	0,048519948108	-16 066 827
EMIVAR	-0,004319825948	-0,015259358785	0,044794361897	43 814 566
ENPEC	-0,001463422766	-0,024402322126	0,044672881166	96 466 297
ERIAD	-0,000461122978	-0,053112816708	0,061758163409	133 224 307
GETIC	-0,012628189675	-0,022294077746	0,074957728300	23 797 234
MAMI	-0,003944310577	-0,023980166277	0,067402443871	75 128 794
SCAEK	-0,000545583285	0,022992771334	0,055997322492	1 079 255 432
SIPLAST	-0,012886013151	0,031118231478	0,081203955458	57 922 670
SOFIPLAST	-0,007485956049	0,068904369521	0,084759219307	146 573 815
TELL	-0,003793626931	0,057480097615	0,071739566324	248 173 738
TREFISSOUD	-0,002487729251	0,023353849360	0,029999481970	153 477 183

تابع الملحق رقم (05): المستحقات غير الاختيارية الخاصة بسنة 2013

2013	α1 (1 / Aijt-1)	α2 (ΔREVijt – ΔRECijt) / Aijt-1	α3 (PPEijt / Aijt-1)	NDA
AL-MOULES	0,055135211629	-0,001807699339	-0,089327219536	-12 176 621
AMC	0,001738326252	0,012729103367	-0,029172842560	-157 762 142
BCR	0,002789910466	0,003538908903	-0,091073272168	-566 471 248
CALPLAST	0,028971015638	-0,002147308928	-0,049595627893	-14 658 611
CHIALI PLAST	0,006930765285	0,006765738216	-0,053842215122	-108 022 650
EDIMCO	0,038415553872	-0,002057991184	-0,047496229086	-5 407 331
EMIVAR	0,007386078777	-0,009712376997	-0,044075810571	-117 160 345
ENPEC	0,003266926476	0,002942179836	-0,042740579054	-208 537 747
ERIAD	0,001143751890	0,000486195037	-0,062670450920	-995 275 111
GETIC	0,020365264784	-0,023473390823	-0,087250722451	-82 744 185
MAMI	0,009486592709	-0,009484252083	-0,074136242423	-145 734 864
SCAEK	0,001165959918	0,002727362266	-0,050810190699	-750 416 292
SIPLAST	0,031175318792	0,004367067473	-0,078153589203	-25 489 995
SOFIPLAST	0,014922456838	0,001463333073	-0,069652763750	-66 569 386
TELL	0,008578629300	0,003508566719	-0,068029246237	-121 612 253
TREFISSOUD	0,005655073731	0,000776441491	-0,028959247428	-74 290 976

NDA = [α1 (1 / Ait-1) + α2 (ΔREVit – ΔRECit) / Ait-1 + α3 (PPEit / Ait-1)] ∗ [Ait-1]

تابع الملحق رقم (05): المستحقات غير الاختيارية الخاصة بسنة 2014

2014	α1 (1 / Aijt-1)	α2 (ΔREVijt – ΔRECijt) / Aijt-1	α3 (PPEijt / Aijt-1)	NDA
AL-MOULES	0,032920091524	0,000968969245	-0,240986688088	-71 942 531
AMC	0,000984189785	-0,003607168365	-0,095590905588	-1 141 210 229
BCR	0,001625501434	0,003350573706	-0,246654683979	-1 700 287 952
CALPLAST	0,017218638355	-0,004480569931	-0,135710047741	-81 673 089
CHIALI PLAST	0,003866020056	-0,009034213708	-0,144252337980	-441 995 448
EDIMCO	0,022073819177	0,043862290753	-0,139145080237	-37 927 869
EMIVAR	0,002968101617	-0,010331139767	-0,099539854429	-411 891 010
ENPEC	0,001922852815	0,005674924601	-0,121266010027	-676 028 005
ERIAD	0,000698093053	-0,004845140682	-0,178168062592	-2 986 626 886
GETIC	0,006033722891	0,002588204064	-0,100220748218	-173 610 563
MAMI	0,005030259659	0,007330268866	-0,203684979732	-434 962 378
SCAEK	0,000543969881	0,002484131265	-0,105683398714	-2 158 132 645
SIPLAST	0,018620491427	0,001557413255	-0,210407022088	-116 830 834
SOFIPLAST	0,009122170001	0,000489420153	-0,194409813752	-231 670 776
TELL	0,004937655323	-0,005444973369	-0,184483503119	-428 450 873
TREFISSOUD	0,003009200479	-0,033061676991	-0,070609837990	-382 549 300

NDA = [α1 (1 / Ait-1) + α2 (ΔREVit – ΔRECit) / Ait-1 + α3 (PPEit / Ait-1)] ∗ [Ait-1]

الملحق رقم (06): المستحقات الاختيارية وإدارة الأرباح لكل شركة خلال فترة الدراسة 2012،2013،2014

Entreprise	year	TA	NDA	DA	absolute value of DA	average value of DA	Earning Management
AL-MOULES	2012	32 613 618	23 855 194	8 758 424	8 758 424	16 085 845	0
	2013	-8 757 506	-12 176 621	3 419 115	3 419 115		0
	2014	-35 862 536	-71 942 531	36 079 995	36 079 995		1
AMC	2012	-118 557 599	909 202 881	-1 027 760 480	1 027 760 480	970 935 650	1
	2013	917 839 464	-157 762 142	1 075 601 605	1 075 601 605		1
	2014	-331 765 364	-1 141 210 229	809 444 864	809 444 864		0
BCR	2012	490 996 593	667 945 459	-176 948 866	176 948 866	999 422 668	0
	2013	487 011 558	-566 471 248	1 053 482 806	1 053 482 806		1
	2014	67 548 382	-1 700 287 952	1 767 836 334	1 767 836 334		1
CALPLAST	2012	5 947 054	38 712 224	-32 765 170	32 765 170	56 143 592	0
	2013	32 447 764	-14 658 611	47 106 375	47 106 375		0
	2014	6 886 142	-81 673 089	88 559 231	88 559 231		1
CHIALI PLAST	2012	-137 116 211	162 711 738	-299 827 949	299 827 949	279 889 912	1
	2013	-45 495 160	-108 022 650	62 527 490	62 527 490		0
	2014	65 318 848	-441 995 448	507 314 296	507 314 296		1
EDIMCO	2012	-55 367 093	-16 066 827	-39 300 266	39 300 266	90 381 383	0
	2013	85 783 320	-5 407 331	91 190 651	91 190 651		1
	2014	102 725 363	-37 927 869	140 653 232	140 653 232		1

EMIVAR	2012	188 061 687	43 814 566	144 247 121	144 247 121	294 813 354	0
	2013	140 197 787	-117 160 345	257 358 132	257 358 132		0
	2014	70 943 800	-411 891 010	482 834 810	482 834 810		1
ENPEC	2012	16 086 423	96 466 297	-80 379 873	80 379 873	433 436 660	0
	2013	-360 719 646	-208 537 747	-152 181 898	152 181 898		0
	2014	391 720 204	-676 028 005	1 067 748 209	1 067 748 209		1
ERIAD	2012	-449 036 790	133 224 307	-582 261 097	582 261 097	1 039 636 694	0
	2013	-288 175 772	-995 275 111	707 099 340	707 099 340		0
	2014	-1 157 077 241	-2 986 626 886	1 829 549 645	1 829 549 645		1
GETIC	2012	-133 379 498	23 797 234	-157 176 732	157 176 732	74 399 561	1
	2013	-53 732 291	-82 744 185	29 011 895	29 011 895		0
	2014	-136 600 506	-173 610 563	37 010 057	37 010 057		0
MAMI	2012	-89 458 149	75 128 794	-164 586 943	164 586 943	184 796 032	0
	2013	11 132 885	-145 734 864	156 867 749	156 867 749		0
	2014	-202 028 975	-434 962 378	232 933 403	232 933 403		1
SCAEK	2012	454 497 887	1 079 255 432	-624 757 544	624 757 544	1 523 177 681	0
	2013	-620 083 138	-750 416 292	130 333 154	130 333 154		0
	2014	1 656 309 698	-2 158 132 645	3 814 442 343	3 814 442 343		1
SIPLAST	2012	33 032 446	57 922 670	-24 890 224	24 890 224	47 023 797	0
	2013	-30 618 378	-25 489 995	-5 128 383	5 128 383		0
	2014	-5 778 051	-116 830 834	111 052 783	111 052 783		1
	2012	157 583 260	146 573 815	11 009 444	11 009 444	111 698 840	0
	2013	39 164 765	-66 569 386	105 734 151	105 734 151		0

SOFIPLAST	2014	-13 317 853	-231 670 776	218 352 923	218 352 923		1
TELL	2012	-67 759 081	248 173 738	-315 932 819	315 932 819	322 448 467	0
	2013	122 041 222	-121 612 253	243 653 475	243 653 475		0
	2014	-20 691 766	-428 450 873	407 759 107	407 759 107		1
TREFISOUD	2012	101 226 982	153 477 183	-52 250 201	52 250 201	456 107 844	0
	2013	10 950 089	-74 290 976	85 241 065	85 241 065		0
	2014	848 282 965	-382 549 300	1 230 832 265	1 230 832 265		1

الملحق رقم (07): خصائص مجالس إدارة الشركات للسنوات 2012، 2013، 2014

خصائص فعالية مجلس الإدارة												
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	وجود لجنة تدقيق	المجموع	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	وجود لجنة تدقيق	المجموع	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	وجود لجنة تدقيق	المجموع	اسم الشركة
2012				2013				2014				
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**AL-MOULES**
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**AMC**
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**BCR**
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**CALPLAST**
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**CHIALI PLAST**
1	1	0	**1**	1	1	0	**1**	1	1	0	**1**	**EDIMCO**
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**EMIVAR**
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**ENPEC**
1	1	0	**1**	1	1	0	**1**	1	1	0	**1**	**ERIAD**
1	1	0	**1**	1	1	0	**1**	1	0	0	**0**	**GETIC**
1	1	0	**1**	1	1	0	**1**	1	1	0	**1**	**MAMI**
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**SCAEK**
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**SIPLAST**
1	1	0	**1**	1	1	0	**1**	1	0	0	**0**	**SOFIPLAST**
1	1	0	**1**	1	1	0	**1**	1	0	0	**0**	**TELL**
1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	1	0	0	**0**	**TREFISSOUD**
16	6	0	**06**	16	6	0	**06**	16	3	0	**03**	**عدد الشركات التي تتوفر على الخصائص**
0	10	16	**10**	0	10	16	**10**	1	13	16	**13**	**عدد الشركات التي لا تتوفر على الخصائص**

الملحق رقم (08): الاستبيان رقم (01) باللغة العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص :الحوكمة ومالية المؤسسة

سيدي الكريم، سيدتي الكريمة؛

في إطار التحضير لرسالة الماجستير حول: "**دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** " يسعدني أن ألتمس من سيادتكم المساعدة في إنجاز هذا البحث، من خلال التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بكل دقة وموضوعية .

وأحيطكم علما، أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي.

في الأخير تقبلوا مني فائق التقدير، وشكرا مسبقا على مساهمتكم وحسن تعاونكم.

الباحثة: **غزالي زينب**

تابع الملحق رقم (08): الاستبيان رقم (01) باللغة العربية

الاستبيان رقم (01): موجه للمدققين الداخليين

الجزء الأول :بيـانـات عـامة

يرجى وضع علامة (X) في المكان المناسب.

- **الوظيفة** :

مدير تدقيق داخلي [ ] مدقق داخلي [ ]

- **المؤهل العلمي**:

ليسانس [ ] ماجستير [ ] دكتوراه [ ] أخرى.....

- **التخصص العلمي**:

مالية [ ] محاسبة [ ] أخرى.....

- **شهادات مهنية** :

شهادة مدقق داخلي معتمد: لا [ ] نعم[ ] يرجى تحديدها .....

- **عدد سنوات الخبرة: (العمل كمدقق داخلي)** .....

الجزء الثاني :معلومات حول وظيفة التدقيق الداخلي التي تقومون بها داخل الشركة.

يرجى وضع علامة (X) في المكان المناسب.

	العبـــــــارة					
المحور الأول	**مدى توفر الكفاءة والمؤهلات المعبر عنها أدناه**	متوفر بدرجة كبيرة جدا	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر بدرجة متوسطة	متوفر بدرجة قليلة	غير متوفر
1	المشاركة في دورات تكوينية لتطوير المعارف والمهارات					
2	الخبرة المهنية في نوع الصناعة (مجال النشاط) الذي تنتمي إليه الشركة					
3	القيام بمهام التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي					
4	الاستعانة بمتخصصين في المجالات التي يفتقر فيها قسم التدقيق للمعرفة أو المهارة اللازمة					
5	الخضوع لبرامج تقييم كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي في الشركة					
المحور الثاني	**مدى توفر شروط الاستقلالية المعبر عنها أدناه**	متوفر بدرجة كبيرة جدا	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر بدرجة متوسطة	متوفر بدرجة قليلة	غير متوفر
6	وجود اتصال مباشر لمدير قسم التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق					
7	التمكن من الوصول إلى الوثائق والأشخاص المناسبين للقيام بما يلزم لعملية التدقيق					
8	عدم المساهمة في أنشطة أخرى (تصميم نظم الرقابة الداخلية، نظم المعلومات،...)					

9	يتم رفع تقرير التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة مباشرة					
10	يتم اتخاذ كل القرارات بحرية ودون أي ضغوطات من قبل الإدارة					
11	يتم إبلاغ مجلس الإدارة مباشرة بأوجه القصور التي تم الإشارة إليها في التقارير ولم تصحح					
المحور الثالث	**مدى قيامكم بالإجراءات اللازمة لعملية التدقيق**					
	مدى مراعاتكم للإجراءات المبينة أدناه أثناء التخطيط لعملية التدقيق	**دائما**	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**أبدا**
12	التأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية قبل الشروع في انجاز المهمة					
13	التحديد الدقيق لأهداف النشاط المراد تدقيقه					
14	تحديد الوسائل التي يمكن بواسطتها تقييم أداء أي نشاط داخل الشركة					
15	تحديد أهم المخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها النشاط محل التدقيق					
16	تضمين خطة العمل السنوية مهام تتعلق بمتابعة النتائج الهامة الواردة في تقارير التدقيق السابقة (لضمان معالجتها من قبل الإدارة)					
	مدى مساهمتكم في تقييم نظم الحوكمة والعمل على تشجيع تطبيقها داخل مؤسستكم	**دائما**	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**أبدا**
17	فحص قواعد وآداب السلوك الأخلاقي في الشركة للتأكد من مدى كفايتها لتحقيق الهدف منها قبل تبليغها للعاملين					
18	مراعاة عنصري الإفصاح والشفافية عند إعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوية					
19	العمل على ضمان فعالية تحقيق المساءلة على مستوى الشركة ككل					
20	مساعدة مجلس الإدارة وتقديم أفكار تساعد على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر					
	مدى قيامكم بالإجراءات المبينة أدناه والتي تساهم في تقييم وتحسين نظام الرقابة داخل مؤسستكم	**دائما**	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**أبدا**
21	مراجعة الإجراءات الرقابية التي تضمن دقة ونزاهة المعلومات التي تقدم للجهات المعنية في الوقت المحدد					
22	التأكد من أن توزيع المسؤوليات يتم بشكل واضح للتمكن من تحديد ومتابعة الخطأ أو الاحتيال					
23	عدم السماح باشتراك موظف في مراجعة عمل سبق له القيام به					
24	التحقق من مدى فعالية الوسائل والآليات المستخدمة لحماية أصول الشركة					
25	يتم اختيار عملية تم انجازها (كعينة) وتكرر الإجراءات التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية للتأكد من مدى فعاليته					
	مدى مساهمتكم في تقييم وتحسين نظام إدارة المخاطر داخل مؤسستكم	**دائما**	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**أبدا**

26	إجراء تقييم تمهيدي للمخاطر المتعلقة بالنشاط الذي يجرى تدقيقه					
27	القيام بتبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى الجهات المعنية في الشركة في الوقت المناسب					
28	تقييم التقنيات التي تختارها الإدارة لمعالجة المخاطر التي تواجهها الشركة					
29	مراقبة مدى احترام العقود التي أبرمتها الشركة مع شركائها والمتعاملين معها					
30	التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع القيم المسجلة في السجلات المحاسبية					
31	مراقبة قرارات الإدارة حول التغييرات أو التعديلات في القوانين واللوائح التنظيمية (مثل تطبيق ifrs لأول مرة)					
32	مراقبة الإدارة عند قيامها بتغيير طرق تقييم الأحداث المحاسبية (التغيير في طرق الاهتلاك، طرق تقييم المخزون...)					
	مدى قيامكم بالإجراءات المبينة أدناه والتي تساعد على جمع أدلة الإثبات، تحليلها وتقييمها	**دائما**	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**أبدا**
33	التأكد من إثبات العمليات بالدفاتر المحاسبية فور حدوثها للتقليل من فرص الغش والاحتيال					
34	إجراء مطابقات بين الكشوفات الواردة من الخارج (موردون، عملاء، وكلاء بيع...) وبين الأرصدة المقيدة في سجلات الشركة والأرقام الظاهرة بالقوائم					
35	التأكد من صحة العمليات المحاسبية التي تعتمد على التقديرات الشخصية (مثل عمليات تكوين المؤونات، المصاريف الرأسمالية...)					
36	مقارنة التقديرات المحاسبية للفترات السابقة مع النتائج الفعلية للفترات الحالية					
37	التحقق من أن مقدار الفرق بين النتائج الفعلية والتقديرات السابقة قد تم تسويته والإفصاح عنه					
38	القيام بعمليات جرد مفاجئة (البضاعة، الاستثمارات،...) ومطابقة النتائج مع الأرصدة الدفترية					

شكرا جزيلا على مساهمتكم

تابع الملحق رقم (08): الاستبيان رقم (01) باللغة الفرنسية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

Université : Ferhat Abbas –Sétif–

Faculté des sciences économiques et commerciales, et sciences de gestion

Spécialité : Gouvernance et finance de l'entreprise

Monsieur, Madame;

Dans le cadre de la préparation d'une thèse du magistère sur : **« Le rôle de la gouvernance dans le contrôle de la gestion des résultats - Étude de Cas : Entreprises Economiques Algériennes - »**

Je sollicite votre aide aujourd'hui afin de répondre au questionnaire ci-joint, avec toute précision et objectivité, qui me permettra de mener à bien mon cas pratique.

Il va de soit que toutes les informations collectées sont confidentielles et ne seront utilisées qu'à de fins des recherches scientifiques.

Veuillez agréer Monsieur, Madame mes sincères remerciements pour votre collaboration.

L'étudiante : ***GHAZALI Zineb***.

تابع الملحق رقم (08): الاستبيان رقم (01) باللغة الفرنسية

Questionnaire N° 01 « adressé aux auditeurs internes »

La première partie* : *informations générales

Merci de cocher la case correspondante

- ***Fonction occupée :***

Chef de section d'audit [ ] Auditeur interne [ ]

- ***Qualifications et diplômes**:*

Licence [ ] Magistère [ ] Doctorat [ ] Autre .....

- ***Spécialité:***

Finance [ ] comptabilité [ ] Autre .....

- ***Certificats professionnelles :***

Auditeur Interne Certifié [ ] Autre .....

- ***Les années d'expérience professionnelle :*** (comme auditeur interne) .....

***La deuxième partie* :** informations sur la mission d'audit interne que vous réalisez au sein de votre entreprise.

Merci de cocher la case correspondante

N°	Question					
	Etendue des capacités et des potentialités exposées ci-après.	**très Disponible**	**Disponible**	**Moyennement Disponible**	**Peu disponible**	**indisponible**
1	Participation a des sessions de formation pour le développement des connaissances et des astuces.					
2	Expertise professionnelle dans le secteur d'activité Auquel appartient la société.					
3	Missions d'audit effectuées conformément aux normes internationales d'audit interne.					
4	Assistance d'experts dans les domaines où la section audit rencontre des faiblesses pour les connaissances.					
5	Se soumettre aux programmes d'évaluation de la compétence et de l'efficacité de l'audit interne au sein de la société.					
	Portée des conditions d'indépendance exposées ci-après	**très Disponible**	**Disponible**	**Moyennement Disponible**	**Peu disponible**	**indisponible**
6	Existence d'une liaison directe du Président de la section d'audit interne avec la commission d'audit.					
7	Possibilité d'accéder aux documents et aux personnes indiqués pour mener à bien la mission d'audit.					
8	La non contribution à d'autres activités (dessein de systèmes de contrôle interne, systèmes d'informations, ….)					

9	Transmission du rapport d'audit interne directement au conseil d'administration.					
10	Prise de toutes décisions en toute liberté et sans aucune pression de la part de l'administration.					
11	Information directe du conseil d'administration des déficiences signalées dans les rapports d'audit et non corrigées.					
	Portée du respect des procédures exposées ci-après lors de la planification de l'opération d'audit	**toujours**	**souvent**	**parfois**	**rarement**	**jamais**
12	S'assurer que les ressources d'audit interne sont appropriées et suffisantes avant le lancement de la mission.					
13	Détermination précise des objectifs de l'activité soumise à audit.					
14	Détermination des moyens permettant l'évaluation de n'importe quelle activité au sein de la société.					
15	Détermination des principaux risques susceptibles auxquels fait face l'activité objet de l'audit.					
16	Inclusion du plan d'action annuel, missions concernant le suivi des principaux résultats révélés par les précédents rapports d'audits (pour assurer leur traitement par L'administration).					
	Portée de votre participation dans l'évaluation des systèmes de gouvernance et dans l'action d'encouragement de leur application au sein de votre entreprise.	**toujours**	**souvent**	**parfois**	**rarement**	**jamais**
17	Examen des règles de comportement moral au sein de la société à l'effet de s'assurer de leur efficience à réaliser les objectifs avant leur communication aux agents.					
18	Respect des principes de divulgation et de transparence lors de l'élaboration et l'exécution du plan d'audit annuel.					
19	S'assurer l'efficacité de responsabilisation au niveau de la société en tant que tout.					
20	Assistance du conseil d'administration et exposé d'idées visant à améliorer les procédures de contrôle interne et la gestion des risques.					
	Portée de votre mise en œuvre des procédures exposées ci-après visant à la participation à l'évaluation et l'amélioration du système de contrôle au sein de votre entreprise.	**toujours**	**souvent**	**parfois**	**rarement**	**jamais**
21	Vérifier les procédures de contrôle garantissant la précision et l'objectivité des informations qui seront présentées aux concernées en temps voulu					
22	S'assurer que la répartition des responsabilités sont de manière claire pour permettre la détermination et le suivi des erreurs et de fraudes.					
23	Ne pas permettre la participation d'un agent dans la vérification d'un travail auquel qu'il a lui-même effectué.					
24	Contrôler la portée de l'efficacité des moyens et des mécanismes utilisés dans la protection des actifs de la société.					
25	choisir une opération déjà réalisée (à titre d'échantillon) et répéter les procédures prévues par le système de contrôle interne à l'effet de s'assurer de son efficience.					
	Portée de votre participation dans l'évaluation et l'amélioration des systèmes de gestion des risques au sein de votre entreprise.	**toujours**	**souvent**	**parfois**	**rarement**	**jamais**
26	Procédure d'évaluation préliminaire des risques liés à l'activité objet de l'audit.					

27	Communication des informations liées aux risques aux instances concernées de la société en temps voulu.					
28	Evaluation des techniques choisies par l'administration pour le traitement des risques auxquels fait face la société.					
29	Contrôle de la portée du respect des contrats conclus par la société avec ses associés et ses partenaires.					
30	Vérifier les valeurs des actifs et leur conformité aux valeurs portées sur les registres comptables.					
31	Contrôle les décisions de l'administration au sujet des modifications et des rectifications dans les statuts ou les règlements (exp : l'application de l'IFRS pour la première fois).					
32	Contrôle de l'administration lors de la modification des méthodes d'évaluation des événements comptables (modifications dans les méthodes d'amortissement, dans les méthodes d'évaluation des stocks,…..)					
	Portée de votre application des procédures ci-après permettant de faciliter la réunion des preuves, leur analyse et leur évaluation.	**toujours**	**souvent**	**parfois**	**rarement**	**jamais**
33	S'assurer l'enregistrement des opérations sur les registres comptables dés quelles se produisent à l'effet de diminuer des occasions de fraude.					
34	Procéder à la concordance entre les factures provenant de l'étranger (clients, fournisseurs,…) et les soldes inscrits sur les registres comptables de la société.					
35	S'assurer à l'exactitude des opérations comptables basées sur les estimations personnelles (constitution des approvisionnements, frais de capital,…)					
36	comparer les estimations comptables des périodes précédents avec les résultats réels des périodes actuelles.					
37	Vérifier que le montant de l'écart entre les résultats réels et les estimations précédentes a été corrigé et révélé.					
38	Procéder à des opérations d'inventaire ponctuelles (marchandises, investissement,…) puis comparer les résultats avec les soldes inscrits sur les livres comptables.					

Merci beaucoup pour votre participation.

الاستبيان رقم (02): موجه للمدققين الخارجيين

الجزء الأول: بيـانات عـامة

يرجى وضع علامة (X) في المكان المناسب.

– المسمى الوظيفي:

محافظ حسابات [ ] خبير محاسبي [ ]

– المؤهل العلمي:

ليسانس [ ] ماجستير [ ] دكتوراه [ ] أخرى .....

– التخصص العلمي:

مالية [ ] محاسبة [ ] أخرى .....

- **عدد سنوات الخبرة المهنية :**.....

الجزء الثاني: معلومات حول طبيعة وظروف عملية مراجعة الحسابات التي تقومون بها.

يرجى وضع علامة (X) في المكان المناسب.

رقم	العبـــــــــــارة					
المحور الأول	**مدى توفر الكفاءة والمؤهلات المعبر عنها أدناه**	متوفر بدرجة كبيرة جدا	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر بدرجة متوسطة	متوفر بدرجة قليلة	غير متوفر
1	المشاركة في دورات تكوينية ينظمها المصف الوطني للخبراء المحاسبيين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات					
2	حضور ملتقيات وندوات حول مهنة التدقيق، تنظمها الهيآت المنظمة للمهنة					
3	الاطلاع المستمر على التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة					
4	الخبرة المهنية في نوع الصناعة (مجال النشاط الذي تنتمي إليه الشركة محل التدقيق) عند القيام بعملية التدقيق					
المحور الثاني	**مدى توفر شروط الاستقلالية المعبر عنها أدناه**	متوفر بدرجة كبيرة جدا	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر بدرجة متوسطة	متوفر بدرجة قليلة	غير متوفر
5	التواصل مع لجنة التدقيق خلال مختلف مراحل عملية التدقيق					
6	فحص هيكل رأس المال، قائمة المساهمين والمديرين بالشركة قبل قبول مهمة التدقيق					
7	عدم وجود أي تدخل من قبل الإدارة عند التخطيط لعملية التدقيق					

8	عدم وجود أي ضغوطات من قبل الإدارة عند اكتشاف الأخطاء أو المخالفات					
9	عدم التعرض لأي تهديدات غير مباشرة بعدم تجديد العقد (أو فسخه) عند حدوث خلافات مع الإدارة					
10	عدم تقديم خدمات استشارية للشركة التي يتم تدقيقها					
المحور الثالث	**مدى توفر الإجراءات اللازمة لمهمة التدقيق الخارجي**					
	مدى قيامكم بالإجراءات المعبر عنها أدناه قبل البدء في عملية التدقيق	**دائما**	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**أبدا**
11	جمع معلومات أولية حول نشاط الشركة والقطاع الذي تنشط فيه قبل قبول مهمة التدقيق					
12	إجراء مقابلات مع الإدارة والقيام بزيارات ميدانية قبل قبول مهمة التدقيق					
13	التحقق من كفاية الموارد المادية والبشرية اللازمة قبل الشروع في عملية التدقيق					
14	القيام بتخطيط عملية التدقيق قبل إقفال حسابات الشركة					
15	الحصول على فهم عام للإطار القانوني والتنظيمي المطبق من قبل الشركة					
16	الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول سياسة الشركة في أهم المجالات (الإنتاج، الاستثمار، التمويل، التسويق،...)					
17	الحصول على فهم كاف لأسباب اختيار السياسات المحاسبية المنتهجة من قبل الشركة، بما في ذلك إجراءات التعديلات المحاسبية					
18	تقدير المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة والقطاع الذي تنشط فيه					
19	تقدير الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية عند التخطيط لعملية التدقيق					
	مدى قيامكم بالإجراءات المعبر عنها أدناه أثناء عملية التدقيق	**دائما**	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**أبدا**
20	التأكد من توفر ضوابط رقابية على الممتلكات المادية وغير المادية في الشركة					
21	تقييم أنشطة الرقابة التي تنتهجها الشركة (نظام مراجعة الأداء، نظام معالجة البيانات،..)					
22	مقابلة المدقق الداخلي وفحص عينة من تقاريره					
23	التأكد من أن التسجيل في الدفاتر المحاسبية يتم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها					
24	التأكد من مدى مصداقية المعلومات الداخلية من خلال مقارنتها مع مصادر خارجية للمعلومات (كفواتير البيع..)					
25	التحقق من أن توزيع الإيرادات والمصاريف يتم بشكل مناسب على الفترات المحاسبية					
26	التحقق من تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها (كطرق					

	الاهتلاك، طرق تقييم المخزون...)					
27	الاتصال بأطراف خارجية (كالعملاء، الموردين...) للحصول على مصادقات حول صحة حساباتهم					
28	فحص الأسلوب المستخدم من قبل الإدارة عند تسجيل العمليات المحاسبية التي تعتمد على التقديرات الشخصية (مثل عمليات تكوين المؤونات...)					
29	اختيار عينة من الأحداث المحاسبية المسجلة وتقديرها ثم مقارنتها مع التقديرات التي وضعتها الإدارة					
30	مقارنة التقديرات المحاسبية للفترات السابقة مع النتائج الفعلية للفترات الحالية					
31	التحقق من أن مقدار الفرق بين النتائج الفعلية والتقديرات السابقة قد تم تسويته والإفصاح عنه					
32	حضور عملية الجرد المادي للتأكد من الوجود الفعلي للأصول المادية المقيدة في سجلات الشركة					
33	القيام بتدقيق إضافي في حالة عدم كفاية الأدلة المتحصل عليها					
34	الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق ISA عند القيام بعملية التدقيق					
35	الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق ISA عند إعداد تقارير التدقيق					
	مدى قيامكم بالإجراءات المعبر عنها أدناه لضمان جودة خدمات التدقيق المقدمة	**دائما**	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**أبدا**
36	متابعة مدى فعالية سياسات وإجراءات الرقابة على جودة التدقيق داخل المكتب					
37	الخضوع لبرامج تقييم نوعية أعمال التدقيق المنجزة (رقابة الجودة) تنظمها الهيآت المنظمة للمهنة					

شكرا جزيلا على مساهمتكم

تابع الملحق رقم (09): الاستبيان رقم (02) باللغة الفرنسية

Questionnaire N° 02 « adressé aux auditeurs externes »

La première partie **:** *informations générales*

Merci de cocher la case correspondante ;

- ***Fonction occupée :***

Commissaire aux comptes [ ] Expert-comptable [ ]

- ***Qualifications et diplômes:***

Licence [ ] Magistère [ ] Doctorat [ ] Autre ……

- ***Spécialité:***

Finance [ ] comptabilité [ ] Autre ……

- ***Les années d'expérience professionnelle :*** ……

La deuxième partie **:** *informations sur la mission d'audit que vous réalisez au sein des entreprises.*

Merci de cocher la case correspondante ;

N°						
	Etendue des capacités et des potentialités exposées ci-après.	**très Disponible**	**Disponible**	**Moyennement Disponible**	**Peu disponible**	**indisponible**
1	Participation aux sessions de formation organisées par l'ordre national des experts comptables ou par la Chambre nationale des Commissaires aux comptes.					
2	Participation aux rencontres et conférences sur la profession d'audit organisées par les instances organisatrices de la profession.					
3	Se tenir au courant de l'évolution dans le domaine de comptabilité					
4	Expérience professionnelle dans le secteur d'activité de l'entreprise concernée par l'audit					
	Portée des conditions d'indépendance exposées ci-après	**très Disponible**	**Disponible**	**Moyennement Disponible**	**Peu disponible**	**indisponible**
5	Prendre attache avec la commission d'audit pendant les différentes étapes de l'audit					
6	Analyse de la structure du capital, liste des actionnaires et des gestionnaires de la société avant l'acceptation de la mission d'audit.					
7	Non intervention de la Direction lors de la planification de l'opération d'audit.					
8	Absence de pression de la part de la Direction lors					

	de la découverte d'erreurs ou d'infractions.					
9	Non-opposition à toute menace indirecte de non-renouvellement du contrat (ou sa résiliation) en cas de survenance de conflits avec la Direction.					
10	Pas de prestation de services de conseil à la société soumise à audit.					
	Portée de vos procédures énoncées ci-dessous avant le début de l'opération d'audit	**toujours**	**souvent**	**parfois**	**rarement**	**jamais**
11	Recueil d'informations initiales au sujet de l'activité de la société et du secteur dans lequel elle évolue avant l'acceptation de la mission d'audit.					
12	Tenue de rencontres avec la Direction et organisation de visites sur le terrain avant l'acceptation de la mission d'audit.					
13	Vérification de l'efficience des ressources matérielles et humaines nécessaires avant le commencement de l'opération d'audit.					
14	Planification de l'opération d'audit avant la clôture des comptes de la société.					
15	Compréhension générale du cadre juridique et organique appliqué au sein de la société.					
16	Appréhender le maximum d'éléments d'information sur la politique de la société dans les principaux domaines (production, investissements, Marketing,…)					
17	Compréhension suffisante des motifs ayant présidé au choix des politiques comptables suivies par la société, y compris les procédures de modifications comptables.					
18	Evaluation des risques liés à l'activité de la société et de son secteur d'évolution.					
19	Evaluation de l'importance relative des items des états financiers lors de la planification de l'opération d'audit.					
	Portée de vos procédures énoncées ci-dessous pendant l'opération d'audit.	**toujours**	**souvent**	**parfois**	**rarement**	**jamais**
20	Veillez à l'existence de normes de contrôle des actifs matériels et immatériels de la société.					
21	Evaluer les activités de contrôle mises en œuvre par la société (système de vérification de performance, système de traitement des comptes, ……)					
22	Rencontrer l'auditeur interne et analyse d'un échantillon de ses rapports.					
23	S'assurer que les enregistrements sur les livres comptables s'effectuent conformément aux principes comptables généralement acceptes.					
24	S'assurer de la crédibilité des informations internes par comparaison avec des sources d'informations externes (telles que les factures de vente,……)					
25	S'assurer que la répartition des recettes et des dépenses s'effectuent en adéquation avec les exercices comptables.					

26	S'assurer que l'évaluation des événements comptables conformément aux méthodes comptables applicables (méthodes d'amortissement, méthodes d'évaluation des stocks ....)					
27	Contacter des parties extérieures (Clients, fournisseurs …) à l'effet de confirmer l'exactitude de leurs comptes.					
28	Examiner les procédés utilisés par la Direction lors de l'enregistrement des opérations comptables effectuées sur la base d'estimations personnelles (exp : les opérations de formulation des provisions).					
29	Choisir et estimer d'un échantillon parmi les événements comptables puis son rapprochement avec l'estimation établie par la Direction.					
30	comparer des estimations comptables des périodes précédentes avec les résultats réels de la période actuelle.					
31	S'assurer que le montant de la différence entre les estimations précédentes et les résultats réels a été régularisé et mis en évidence.					
32	Se presenter à l'opération d'inventaire physique à l'effet de constater l'existence effective des actifs tangibles portés sur les livres comptables.					
33	Procéder à un audit complémentaire en cas d'insuffisance des preuves recueillies.					
34	Se baser sur les normes internationales d'audit ISA lors de l'opération d'audit.					
35	Se baser sur les normes internationales d'audit ISA lors de l'élaboration des rapports d'audit.					
	Portée de vos actions des procédures énoncées ci-dessous pour la garantie de la qualité des services d'audit présentes.	**toujours**	**souvent**	**parfois**	**rarement**	**jamais**
36	Suivi de l'efficience des politiques et des procédures de contrôle sur la qualité du bureau l'audit.					
37	Se soumettre aux programmes d'évaluation de la qualité des travaux d'audit effectués (contrôle de la qualité) élaborés par les instances organisatrices de la profession.					

Merci beaucoup pour votre participation.

قائمة الأساتذة المحكمين لاستبياني الدراسة

اسم الأستـــــاذ	الجـــــــامعة
أ.د. بلمهدي عبد الوهاب	فرحات عباس – سطيف –
أ.د. بن فرحات ساعد	فرحات عباس – سطيف –
د. العايب عبد الرحمان	فرحات عباس – سطيف –
د.شريقي عمر	فرحات عباس – سطيف –

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012.
2. أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2005.
3. أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
4. أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: القياس و الإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
5. أيرا م.ميلليستاين، جي دي، **حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون**، ترجمة سمير كريم، ط3، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
6. ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، **نظرية المحاسبة**، تعريب ومراجعة: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، الكيلاني عبد الكريم الكيلاني، دار المريخ، الرياض، 2006.
7. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات –المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف–** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
8. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة–شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
9. عبد الوهاب نصر علي، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة – المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية –** الجزء الرابع، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
10. كاثرين كوتشا هلبلينغ وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون، ترجمة سمير كريم، ط3، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
11. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006.

12. كينيت أ.كيم وآخرون، **حوكمة الشركة (الأطراف الراصدة والمشاركة)**، تعريب محمد عبد الفتاح العشماوي وغريب جبر غنام، دار المريخ للنشر، السعودية،2010.

13. محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2005.

14. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

15. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

16. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2006.

17. محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري–دراسة مقارنة–**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

18. نادية فوضيل، **شركات الأموال في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

19. هيني قان جريوننج، **معايير التقارير المالية الدولية–دليل التطبيق–** ، ترجمة: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م، مصر، 2006.

ب. المجلات والدوريات

20. بشرى نجم عبد الله المشهداني، ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، **المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، جامعة بغداد، العراق،2012.

21. جبر ابراهيم الداعور، محمد نواف عابد، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد01، جانفي ،2009.

22. جون سوليفان، **البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد:قيم ومبادئ الأعمال، آداب المهنة، حوكمة الشركات**، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008.

23. جون سوليفان، ألكسندر شكولنيكوف، **أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات**، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006/01/12.

24. حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان،** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 27، جامعة الإسراء، 2011.

25. الرفاعي إبراهيم مبارك، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية،** ورقة بحث مقدمة في: الندوة العلمية الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2010.

26. سامح محمد رضا رياض أحمد، **أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية،** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد8، العدد4، الأردن، 2012.

27. سمير كامل محمد عيسى، **أثر المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية،** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد 45، العدد 02، جويلية 2008.

28. عبد المطلب السرطاوي وآخرون، **أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية**– مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن المجلد 27، العدد 04، 2013.

29. علام محمد حمدان وآخرون، **دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها،** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد8، العدد3، الأردن، 2012.

30. علاَّم محمد موسى حمدان، عماد محمد أبو عجيلة، **جودة التدقيق في الأردن وأثرها على إدارة وجودة الأرباح،** المجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر، 2012.

31. علي عبد القادر ذنيبات، وباسل خالد شناق، **تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي في ظل تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 610 دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الأردن،** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 02، 2006.

32. مجدى محمد سامى، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية،** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد 02، المجلد رقم 46، 2009 .

33. مركز المشروعات الدولية الخاصة **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة –نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح**، مصر ،2002.

34. مركز المشروعات الدولية الخاصة، **قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات**، القاهرة، مصر، 2003.

ج. المؤتمرات والملتقيات

35. أمال عياري، أبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية–دراسة حالة الجزائر–**، الملتقى العلمي الوطني حول: "حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012.

36. بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمة الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2010، ص. 18.

37. بروش زين الدين، دهيمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012.

38. بريش عبد القادر وحمو محمد، **البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس–سطيف، 20-21 أكتوبر2001.

39. بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012.

40. زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، للملتقى الدولي الثامن حول: "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ورهانات وآفاق"، جامعة أم البواقي، الجزائر، 8/7 ديسمبر2010.

41. شريقي عمر ، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي** ، الملتقى العلمي و الدولي حول : الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ،جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر ، 20-21 أكتوبر 2009.

42. عبد الرحمان العايب، بالرقي تيجاني، **إشكالية حوكمة الشركات وإلزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة**، الملتقى الدولي حول: "الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات"، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2009.

43. عبد الرزاق شحادة، سمير ابراهيم البرغوثي، **ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية وحوكمة الشركات"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 21/20 أكتوبر 2009.

44. عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر**، الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات –الآفاق و التحديات– ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 26/25 نوفمبر 2008.

45. عبد القادر شلالي، علال قاشي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية**، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي امحند أولحاج، البويرة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2013.

46. عماد أبو عجيلة، علام حمدان: **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح– دليل من الأردن**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر، 2009.

47. محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، المؤتمر السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأدن، 10-11 نوفمبر، 2009.

48. مسعود دراوسي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012.

د . الرسائل العلمية

49. إبراهيم إسحق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة –دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين–** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

50. حمد عبد الله حامد العبدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

51. صباح أسامة علي شراب، **أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية– دراسة تطبيقية –** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.

52. محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

53. محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر في الشركات المساهمة المصرية: مدخل لتعظيم القيمة**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005.

54. ميسون بنت محمد بن علي القري، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية–دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

55. نبيل حمادي، **أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

ه. الجرائد الرسمية

56. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02 المؤرخة في 1988/01/13.

57. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 14 المؤرخة في 2009/03/04.

58. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 المؤرخة في 2010/07/11.

59. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 07، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 2011/01/27.

و. مواقع الكترونية

60. مبادئ حوكمة الشركات متوفر على الموقع :

http://www.oecd.org/daf/corporateaffairs/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf (09/10/2014)

61. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها: مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، مصر، 2007، متوفر على الموقع: http://iefpedia.com (2014/11/15)

62. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، نقلا من الموقع: www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp (10/10/2014).

63. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:
http://www.ecgi.org/codes/documents/code_algeria_2009_ar.pdf (15/05/2015) .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب

64. Benoit pigé, **Ethique et gouvernance des organisations**, Edition: Economica, paris, France, 2010.

65. Benoit pigé, **gouvernance, contrôle et audit des organisations**, Economica edition, paris, France, 2008.

66. Campbell Jones & Al, **Business Ethics : Acritical Approach**, Routledge Edition, New York, 2005.

67. Charles W. Mulford, Eugene E Comiskey, **The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices**, John Wiely & Sons, Inc, USA, 2002.

68. David larcker, Brian Tayan, **Corporate Governance Matters : A Closer Look at Organizational Choices and Their Consequences,** Pearson Education, 2011.

69. Eustache Ebondo Wa Mandzila, **La Gouvernance De L'entreprise : Une Approche Par L'audit Et Le Controle Interne**, Edition L'harmattan, France, 2009.

70. Gérard Charreaux, Peter Writz, **Gouvernance Des Entreprises Nouvelles Perspectives**, Edition : Economica, Paris, 2006.

71. Jacques Renard, **Theorie Et Pratique De L'audit Interne**, 7eme Edition, Eyrolles, Paris, 2010.

72. Oliver Marnet ,**Behaviour And Rationality In Corporate Governance**, Edition Routledge, USA 2008.

73. Walther Ch. Zimmerli & Al**, Corporate Ethics and Corporate Governance**, Springer Edition, New York, 2007.

ب. المجلات والدوريات

74. Adetunji Babatunde, Olawoye Olaniran, **The Effects Of Internal And External Mechanism On Governance And Performance Of Corporate Firms In Nigeria**, Journal of Corporate Ownership & Control, Volume 07, Issue 02, 2009.

75. Ali Mansouri & al, **Audit Competence and Audit Quality: Case in Emerging Economy**, International Journal of Business and Management, Vol.04, N.02, february, 2009.

76. Augustine O. Okolie, & al, **Audit Quality and Accrual – Based Earnings Management of Quoted Companies in Nigeria,** IOSR Journal of Economics and Finance, Vol 2, Issue 2, 2013.

77. Augustine O. Okolie, **Auditor Tenure, Auditor Independence And Accrual – Based Earnings Management Of Quoted Companies In Nigeria**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2.No.2, April, 2014.

78. Bernardus Y Nugroho & Umanto Eko, **Board Characteristics And Earning Management**, Journal Of Administrative Science & Organization, Vol.18, N.01, 2011.

79. Charles E.Jordan, Stanley J.Clark, **Big Bath Earnings managemant : The case of goodwill impairment Under SFAS no 142**, Journal of applied business research, Volume 20, N2, 2004.

80. Chi-keung Man, **Corporate Governance And Earnings Management: A Survey Of Literature**, The Journal of Applied Business Research, Vol.29, N.02, March/April 2013.

81. Connie L.Becker & al, **The Effect of Audit Quality on Earnings Management**, Contemporary Accounting Research Vol. 15 No. 1, Spring, 1998.

82. Dalia A. Abbass & Mahmoud M. Aleqab, **Internal Auditors' Characteristics and Audit Fees: Evidence from Egyptian Firms**, International Journal of Business Research, Vol.6, No.4, 2013, P67-78.

83. Dean R. Manna, Alan D. Smith, David P. Synowka, **Exploringagency theory impliations with franchising**, Journal of business & economics research, V.4, N04, 2006.

84. Ebrahim M. Al-Matari & al, **The Effect of the Internal Audit and Firm Performance:A Proposed Research Framework**, International Review of Management and Marketing, Vol.04, N.01, 2014.

85. George R. Wilson, **The Effect of Sarbanes-Oxley on Earnings Management Behavior,** Journal of Accounting, Finance and Economics, Vol.3, No.1, July, 2013.

86. Gerald J. Lobo, Jian Zhou, **Disclosure Quality and Earnings Management**, Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics, Vol 08, No 01, 2001.

87. Jennifer J. Jones, **Earnings Management During Import Relief Investigations,** Journal of Accounting Research, Vol.29, No.2 ,1991.

88. Juan Fontrodona, Alejo José G. Sison, The nature of the firm, agency theory and shareholder theory : a critique from philosophical anthropology, Journal of Business Ethics, 2006.

89. Judith A. Laux, Colorado College, **Earnings management friend or foe?** Journal of Business & Economics Research, Vol 01, N 12, 2003.

90. Jussi karjalainen, **The Effects Of Corporate Versus Owners' Tax Minimization On Earnings Management When Incentives Compete: Evidence From Private Finnish Firms**, Journal Of Economic Literature, February, 2015.

91. Kathrine A.Gunny, **The relation between earnings management using real activities manipulatio and future performance : Evidence from meeting earnings benchmarks**, contemporary accounting research, Vol.27, No.3, 2010.

92. Lan Sun, Subhrendu Rath, **Fundamental Determinants,Opportunistic Behavior and Signaling Mechanism: An Integration of Earnings Management Perspectives,** International Review of Business Research Papers Vol.04 No.04, 2008.

93. Laura Sierra Garci´a & Al, **Audit Committee And Internal Audit And The Quality Of Earnings: Empirical Evidence From Spanish Companies**, Journal Of Management & Governance, V.06, Issue 02, 2010

94. Mahdi Safari Gerayli & al, **Impact of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from Iran,** International Research Journal of Finance and Economics, Issue 66, 2011.

95. Md.Musfiqur Rahman, Md.Monir Uzzaman, Md.Jamil Sharif, **Techniques motives and controls of earnings management**, International journal of information technology and business management, Vol.11, No1, 2013, p 30-31, available from: , (16/01/2014).

96. Mehmet Ünsal Memiş, Emin Hüseyin Çetenak, **Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 2, No. 4, 2012.

97. Meilani Purwanti, Aceng Kurniawan, **The Effect Of Earnings Management And Disclosure On Information Asymmetry**, International Journal Of Scientific & Technology Research Vol 02, Issue 8, August 2013.

98. Michael C. Jensen, William H. Meckling, **Theory of the firm : managerial behavior, agency costs and ownership structure**, Journal of financial economic, October, 1976, V.3, N04.

99. Mohamed Ali Zarai, Wided Bettabai, **Impact de l'efficacité des comités d'audit sur la qualité des bénéfices comptables divulgués,** Revue gouvernance, 2007, Institut Supérieur de Gestion de Tunis. Available frome :

100. Mohamed M. Soliman, Aiman A. Ragab, **Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.2, 2014.

101. Mohammad Hossein, Saleh Anbarani, **Survey Some Of The Factors Influencing Ethical Judgments Of The Earnings Management**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, No.1, Vol.2, 2012.

102. Mohammed Al Shetwi & Al, **Impact Of Internal Audit Function (IAF) On Financial Reporting Quality (FRQ): Evidence From Saudi Arabia,** African Journal Of Business Management, Vol.5, N.27, November, 2011.

103. Mu'azu Saidu Badara, Siti Zabedah Saidin, **Improving the Existing Functions of Internal Audit at Organizational Level,** International Journal of Arts and Commerce, Vol.01, No.06, 2012.

104. Nuryaman, **The Influence of Earnings Management on Stock Return and the Role of Audit Quality as a Moderating Variable**, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 4, No. 2, April 2013.

105. Patricia M.Dechow, Richard G.Sloan, Amy P.Sweeney, **Detecting Earnings Management**, The accounting review, Vol 70, No.2.

106. Paul M. Clikeman, Where Auditors Fear To Tread: **Internal Auditors Should Be Proactive In Educating Companies On The Perils Of Earnings Management And In Searching For Signs Of Its Use**, The internal auditor: journal of the Institute of Internal Auditors, vol 60, N 4, 2003.

107. Paul M. Healy, James M.Wahlen, **A review of the earnings management literature and its implication for standard setting**, American Accounting Association, Accounting Horizons, Vol.13, No.04, 1999.

108. Luo He & Al, **Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence**, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol.01, Issue.02, 2009.

109. Rezvan Hejazi & al, The Impact of Earnings Quality and Income Smoothing on the Performance of Companies Listed in Tehran Stock Exchange, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 17, September, 2012.

110. Shweta Verma, **Earnings management opportunity or a challenge,** International Journal of Research in Management, Economics and Commerce, Vol 02, Issue 11, 2012.

111. Sirine Chekili, **Impact of Some Governance Mechanisms on Earnings Management: An empirical validation within the tunisian market,** Journal of Business Studies Quarterly, Vol.3, No.3, 2012.

112. Stergios Tasios, Michalis Bekiaris**, Auditor's perceptions of financial reporting quality: the case of Greece**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 2, No. 1, 2012.

113. Stuart L.Gillan, **Recent Developments in Corporate Governance: An Overview,** Journal of Corporate Finance, 2006.

114. Sugata Roychowdhury, **Earnings Management through Real Activities Manipulation,** Journal of Accounting and Economics, Sloan School of Management, 2006.

115. Suzan Abed & al, **Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence,** International Business Research, Vol. 5, No. 1, January, 2012.

116. Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Butt, Yasir Bin Tariq, **Use or Abuse of Creative Accounting Techniques,** International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 2, No. 6, December, 2011.

117. Wexia Ge, Jeong Bon Kim, **Real earnings management and the cost of new corporate bonds**, Journal of business research, 2013.

118. Wong Shi Yang & al, **The Effect of Board Structure and Institutional Ownership Structure on Earnings Management,** International Journal of Economics and Management 3(2), 2009.

119. Yun W. Park, Hyun-Han Shin, **Board Composition And Earnings Management In Canada**, Journal of Corporate Finance(10), Elsevier B.V, 2004.

ج. المؤتمرات والملتقيات

120. Meng Yanqiong, **Earning management incentivesand techniques in china's listed companies** , Proceeding of the 7 th international conference on innovation and management, Wuhan University , China.

121. Mohamed Moustafa Soliman, Aiman Ahmed Ragab, **Board of Director's Attributes and Earning Management: Evidence from Egypt**, Proceedings of 6th International Business and Social Sciences Research Conference, Dubai, UAE, 3-4 January, 2013.

122. William U.Parfet, **Accounting subjectivity and earnings management a preparer perspective,** Conference on the role of accounting standards in controlling earnings management, University of Michigan , May 11, 2000.

د . الرسائل العلمية

123. Alghamidi Salim Ali, **Investigation into earnings management practices and the role of corporate covernance and external audit in emerging markets: Empirical Evidence from Saudi listed companies**, Thesis of Doctorat of philosophy, Durham university, 2012.

124. Andreas Johansson, **Erik Wiklund, Firms behavior regarding impairment of goodwill : Earnings management and big bath accounting**, Master Thesis school of business, economics and law, university of Gathenburg, Sweden, 2013.

125. B.Van Praag, **Earnings management : Empirical Evudence on value relevance and income smoothing**, thesis of doctorat, Faculty of Economics and Business, research series, university of Van Amsterdam, 2001.

126. Beatriz Garcia Osma, **Board Independence and Real Earnings Management: The case of R&D Expenditure,** part of PhD thesis, Lancaster University, Spain, 2005, , Available at: http://ssrn.com/abstract=1134280 (25/02/2015).

127. Boumediene Mohamed Rachid, **Qualite De L'audit Legal A La Lumiere Des Mecanismes Internes De Gouvernance D'entreprises: Une Lecture Theorique Et Une Approche Pratique En Algerie,** Thèse de doctorat, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014.

128. Chaouki Ghaoui, **La manipulation des résultats explique t-elle la performance financière a moyen et long terme des emissions subsequentes d'action**, Mémoire de la maitrise en administration des affaires, université du Québec, Montréal, 2008.

129. Chekroun Meriem, **Le Role De L'audit Interne Dans Le Pilotage Et La Performance Du Systeme De Controle Interne : Cas D'un Echantillon D'entreprises Algeriennes**, These de Doctorat, Universite Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algerie, 2014.

130. Floret ledentu, **Systeme de gouvernance d'entreprise et Présence D'actionnaires de Contrôle : Le cas suisse**, Thèse de doctorat, Université de Fribourg, Suisse, 2008.

131. Habbash, Murya, **The Effectiveness Of Corporate Governance And External Audit On Constraining Earnings Management Practice In The UK,** Durham theses, Durham University, 2010, Available from : Durham E-Theses Online: http://etheses.dur.ac.uk/448/ (25/02/2015).

132. Ines Fakhfakh Ben Amar, **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises : étude comparative des entreprises Françaises et Américaines**, thèse du doctorat, université de Reims Champagne Ardenne, 2009.

133. Olivier Vidal, **Gestion du résultat et seuils comptables : Impact des choix méthodologiques et proposition d'un instrument de mesure des irrégularités**, Thèse du doctorat, Ecole des hautes études commerciales de paris, France, 2008.

134. Salma S.Ibrahim, **An alternative measure to detect intentional earnings management through discretionary accruals**, doctorat of philosophy, university of maryland,2005.

135. Tomas Rudiger Smith, Agency theory and its consequences, A study of the unintended effect of agency theory on risk and morality, Master thesis, Copenhagen business school, 2011.

ه. البحوث العلمية

136. Alfred Zhu Liu, **The Role of Financial Analysts and Institutional Investors in the "Numbers Game",** Working Paper, University of California , 2005, Available From : http://ssrn.com/abstract=705385 , (20/06/2015).

137. Antonio Lopo Martinez, **Analysts as Gatekeepers in Brazil: Analysts' Coverage and Earnings Management**, Working Paper, FUCAPE Business School, 2010, Available From : http://ssrn.com/abstract=1595086 , (10/01/2015).

138. April Klein, **Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management**, Law & Economics Research Paper Series, Working Paper No. 06-42, 2006,available from : http://ssrn.com/abstract=246674 (02/03/2015).

139. Bala G.Dharan, & Al, **Earnings Management With Accruals And Financial Engineering**, Rice university, houston, USA, 2003, working paper, Available from: http://www.ruf.rice.edu/~bala/files/EM_and_financial_Engineering_the_accountants_world_ICFAI_02-2003.pdf (20/04/2014).

140. Biao Xie & al, **Earnings Management And Corporate Governance: The roles of the board and the audit committee,** 2001, working paper, available from : http://ssrn.com/abstract=304195 (27/01/2015).

141. Caulde Simon, **La théorie de l'agence, Collection mention**, Groupe Eyrolles, 2007, disponible sur:

http://leguidedurentier.free.fr/documents/theoriedelagence.pdf (17/12/2014).

142. Charles Piot, Rémi Janin, **Audit Quality and Earnings Management in France,** working paper, 2005, available from : http://ssrn.com/abstract=830484 (02/03/2015).

143. Christian Prat Dit Hauret, **L'independance Du Commissaire Aux Comptes : Une Analyse Empirique Basee Sur Des Composantes Psychologiques Du Comportement**, Technologie Et Management De L'information : Enjeux Et Impacts Dans La Comptabilite, Le Controle Et L'audit, France, 2011, working paper, Available from: Https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00584524 (23/06/2015).

144. Daniel A. Cohen & al, **Trends in Earnings Management and Informativeness of Earnings Announcements in the Pre- and Post-Sarbanes Oxley Periods**, 2005, Working Paper, Available At : http://ssrn.com/abstract=658782 (15/01/2015).

145. Daniel Cohen, Paul Zarowin, **Economic Consequences of real and accrual based earnings management activities**, Working paper, new yorkuninversity, 2008.

146. Deborah L. Lindberg, Frank D. Beck, **CPAs' Perceptions of Auditor Independence: An Analysis of Views Before and After the Collapse of Enron**, Working Paper, 2002, Available At: https://www2.aaahq.org/audit/midyear/03midyear/papers/AuditorIndep-paper1-AuditingSection.isu.pdf (18/04/2015).

147. Douglas F .Prawitt & al, **Internal Audit Quality And Earnings Management,** 2008, working paper, Available At: http://ssrn.com/abstract=916081 (12/12/2014).

148. Fang zhao, **External Monitoring Mechanisms and Earnings Management using Classification Shifting,** Working Paper, Florida International University, 2012, Available From : https://business.fiu.edu/soa/pdf/Working%20paper-%20Fang%20Zhao.pdf , (13/11/2014).

149. Fatma Zehri, **La place de l'audit externe dans la gestion des résultats comptables : Cas des entreprises tunisiennes**, Comptabilite, Controle, Audit Institution , HAL, archive ouverte, Tunisia, May 2006.

150. François Degeorge & al, **Analyst coverage, earnings management and financial development: An international study**, working paper, 2012, available from : http://ssrn.com/abstract=2031992 , (06/01/2015).

151. Frank Yu, **Analyst Coverage And Earnings Management**, Working Paper, 2004, Available From : http://ssrn.com/abstract=828484 , (06/01/2015).

152. Georges Dionne, **Risk Management: History, Definition and Critique**, Interuniversity Research Centre On Enterprise Networks, Logistics And Transportation, 2013, working paper, Available from : www.cirrelt.ca (03/10/2015).

153. Hamadi Matoussi, Imen Mahfoudh, **Composition Du Conseil D'administration Et Gestionopportuniste Des Resultats**, Archives-Ouvertes.Fr, 2010, working paper, Available from : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00548058 (27/01/2015).

154. Hanen Ben Ayed-Koubaa, **L'impact Des Mecanismes Internes De Gouvernement De L'entreprise Sur La Qualite De L'information Comptable,** Archives-Ouvertes.Fr, 2011, working paper, Available from :

https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00460918 (27/01/2015).

155. Jean Bédard & al, **Corporate Governance and Earnings Management**, working paper, Université Laval, Canada, 2001, available from :

http://papers.ssrn.com/abstract=275053 (09/05/2015).

156. Jian Zhou, Ken Y. Chen, **Audit Committee, Board Characteristics and Earnings Management by Commercial Banks**, working paper, December, 2004, available at www.researchgate.net (02/03/2015).

157. Joseph V. Carcello& al, **Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms, and Earnings Management,** working paper, 2006, available at: http://ssrn.com/abstract=887512 (09/05/2015).

158. Koubaa Riguen Rakia, Jarboui Anis, **L'impact De L'ethique De L'audit Externe Sur La Qualite De L'information**, working paper, available from : http://documents.escdijon.eu/pdf/cig2014/actesducolloque/koubaa-riguen_jarboui.pdf , (10/02/2015).

159. Larry R. Davis & al, **Auditor Tenure, Auditor Independence and Earnings Management,** working paper , availabke from : http://www2.aaahq.org/audit/midyear/01midyear/papers/soo.pdf , (16/03/2015)

160. Mezghani Ali Et Ellouze Ahmed**, Gouvernement De L'entreprise Et Qualite De L'information Financiere,** Archives-Ouvertes.Fr, 2010, working paper, Available From : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00544934 (25/02/2015).

161. Peter L. Swan & David Forsberg, **Does Board "Independence" Destroy Corporate Value?** working paper, Australasian Finance and Banking Conference, 2014, available at: http://ssrn.com/abstract=2312325 (15/12/2014).

162. Rémi Janin, Charles Piot, **L'influence des auditeurs externes et des comités d'audit sur le contenu informatif des manipulations comptables,** La Revue des Sciences de Gestion, n 233, 2008, working paper, available at : http://www.cairn.info/zen.php?id_article=rsg_233_0023 (01/02/2015).

163. Rohit Arora, **Structure and Reform of Corporate Governance in the United Kingdom in relation to the Shareholder versus the Stakeholder theory**, 2010, p. 11-12, working paper, available at: http://ssrn.com/abstract=1683987 , (24/10/2015).

164. Tiphaine Compernolle, **De l'independance individuelle a l'independance collective de l'audit : l'apport de la theorie systemique**, La Comptabilite, Le Controle Et L'audit Entre Changement Et Stabilite, 2010, working paper, Available From : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00522496 (23/06/2015).

165. Wang Sean, Julia D'Souza, **Earnings Management: The Effect of Accounting Flexibility on R&D Investment Choices,** Research Paper Series #33-06, Johnson School, Cornell University, 2006.

166. Yves Mard, **Vers une information comptable plus transparente : l'apport des recherches portant sur la gestion des resultats comptables**, manuscrit auteur comptabilite et connaissances, France, version 1, 2011.

167. Zabihollah Rezaee, **High-Quality Financial Reporting : The Six-Legged Stool,** Strategic Finance, February 2003, P 01, working paper, Available From : http://www.imanet.org/docs/default-source/sf/0203rezzaee-pdf.pdf?sfvrsn=0 . (01/10/2015).

و. بحوث خاصة بمنظمات وهيآت دولية

168. ACI, **Audit Committee Handbook**, Audit Committee Institute, united of kingdom, 2013

169. AMF, **autorité des marchés financiers**, rapport final sur le comité d'audit, France, 2010.

170. BDO, **Guide To Forming And Running An Effective Audit Committee,** canada, 2010.

171. Axel thesberg, **qualité de l'audit et information financiére, quel est le role du comite d'audit ?** institut des adminisrtrateurs de sociétés, canada, issue N 159, 2012..

172. BRC, blue ribbon committee, **improving the effectiveness of corporate audit committees, report and recommendations**, NYSE & NASD, 1999.

173. CCRC, **Amélioration De La Qualité De L'audit** : Un Point De Vue Canadien, Document De Travail, Conseil Canadien Sur La Reddition De Comptes, Septemre

174. IFA, l'institut français des administrateurs, **les comités d'audit, 100 bonnes pratiques**, 2008.

175. IFAC, International Federation of Accountants, **Competence Requirements for Audit Professionals**, New York, USA, 2005

176. IFACI, **Code de Déontologie**, Institut Français Des Auditeurs Et Controleurs Internes, , Avril, 2009

177. IIA, The Institute of Internal Audit, available from : www.theiia.org (09/09/2014).

178. IOSC, **Principles of Auditor Independence and the Role of Corporate Governance in Monitoring an Auditor's Independence,** International Organization of Securities Commissions, 2002, working paper, available from : http://www.financialstabilityboard.org/2002/10/cos_021001c , (10/02/2015)

179. IRM , **A Risk Management Standard,** The Institute of Risk Management London, 2002, Available from : www.theirm.org (03/10/2015).

180. Jérémie Lacroix, **Analyse Et Gestion Des Risques Dans Les Grandes Entreprises**, IERSE : Institut D'études Et De Recherche Pour La Sécurité Des Entreprises, 2007.

181. OECD**, principles of corporate governance**, 2004. Available From, www.oecd.org

182. Olivier fremond, the role of stakeholders, OECD, october, 2000.

183. Report Of The Committe On The Financial Aspects Of Corporate Governancece**, The Financial Aspect Of Corporate Governance**, Burgess Science Press, London, 1992.

184. The Sarbanes-Oxley Act at 10, **Enhancing the reliability offinancial reporting and audit quality**, 2012.

الفهـــارس

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مشاكل علاقة الوكالة	56
02	الاستفادة من عمليات حوكمة الشركات	65
03	نظام حوكمة الشركات	68
04	ركائز حوكمة الشركات	84
05	مبادئ حوكمة الشركات في انجلترا حسب الكود الموحد لحوكمة الشركات	97
06	قياس جودة التدقيق الخارجي عن طريق تحليل مسار التدقيق	151
07	نموذج الدراسة	180

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح	185
2	المستحقات الاختيارية للشركات المعنية بالدراسة	186
3	نتائج اختبار Binomial Test للفرضية رقم (1)	187
4	التكرارات والنسب المئوية لمدى توفر الخصائص اللازمة في مجالس الإدارة	192
5	نتائج اختبار Binomial Test للفرضية رقم (2-1)	193
6	تبويب استمارات الاستبيان رقم (01)	195
7	مقياس ليكارت الخماسي	196
8	مقياس تحديد مدلول الوسط الحسابي	197
9	معمل الفاكرومباخ للاستبيان رقم (01)	197
10	خصائص الفئة المستهدفة للاستبيان رقم (01)	198
11	نتائج إجابات المحور الأول للاستبيان رقم (01)	202
12	نتائج إجابات المحور الثاني للاستبيان رقم (01)	203
13	نتائج إجابات المحور الثالث للاستبيان رقم (01)	205
14	نتائج اختبار Test t للفرضية رقم (2-2)	209

15	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان رقم (02)	210
16	معمل الفاكروميخ للاستبيان رقم (02)	212
17	خصائص الفئة المستهدفة للاستبيان رقم (02)	213
18	نتائج الإجابات الخاصة بالمحور الأول للاستبيان رقم (02)	214
19	نتائج الإجابات الخاصة بالمحور الثاني للاستبيان رقم (02)	216
20	نتائج الإجابات الخاصة بالمحور الثالث للاستبيان رقم (02)	218
21	نتائج اختبار Test t للفرضية رقم (2-3)	222
22	نتائج معادلة الانحدار الخطي للفرضية رقم (3-1)	224
23	نتائج اختبار Logistique Binaire للفرضية رقم (3-2)	226
24	نتائج اختبار Logistique Binaire للفرضية رقم (3-3)	228

فهرس المحتويات

الصفحة

مقدمة عامة ..... أ – ل

الفصل الأول: إدارة الأرباح–المفهوم، الدوافع، الأساليب– **1–45**

تمهيد 02

المبحث الأول: مفهوم إدارة الأرباح **03**

المطلب الأول: تعريف إدارة الأرباح 03

المطلب الثاني: دوافع إدارة الأرباح.....06

أولا: الدوافع التعاقدية 07

ثانيا: الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم السوق المالي..... 11

ثالثا: دوافع تنظيمية..... 13

المطلب الثالث: حالات خاصة لإدارة الأرباح 14

أولا: تمهيد الدخل..... 14

ثانيا: المخصصات المؤقتة..... 15

ثالثا: التخلص من الخسائر في سنة رديئة..... 15

المبحث الثاني: أساليب إدارة الأرباح ونماذج الكشف عنها..... **17**

المطلب الأول: أساليب إدارة الأرباح..... 17

أولا: إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية..... 17

ثانيا : إدارة الأرباح في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP..... 20

ثالثا: الإدارة التعسفية للأرباح..... 23

المطلب الثاني: نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح 32

أولا: نموذج Healy 1985..... 33

ثانيا: نموذج DeAngelo 1986..... 34

ثالثا: نموذج 1991 Dechow & Sloan..... 35
رابعا: نموذج 1991 Jones 36
خامسا: نموذج Jones المعدل 1995..... 37
المطلب الثالث: النتائج المترتبة عن ممارسات إدارة الأرباح..... 39
أولا: التأثير على جودة الأرباح 39
ثانيا: التأثير على جودة التقارير المالية..... 41
ثالثا: التأثير على قيمة وأداء الشركة..... 42
رابعا: التأثير على قرارات المستثمرين وعوائد الأسهم..... 44
خامسا: تلاشي القيم والمبادئ الأخلاقية..... 44
خلاصة الفصل 45

الفصل الثاني: الحوكمة ودورها في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح 46-98

تمهيد 47
المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات..... **48**
المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات..... 48
أولا: التعريف اللغوي 48
ثانيا: التعريف الاصطلاحي 49
المطلب الثاني: تطور حوكمة الشركات 51
أولا: نشأة مفهوم حوكمة الشركات..... 51
ثانيا: أهم النظريات المساهمة في تطور حوكمة الشركات..... 54
المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها 61
أولا: الجانب الاقتصادي 61
ثانيا: الجانب القانوني 64
ثالثا: الجانب الأخلاقي 64
المبحث الثاني: دور حوكمة الشركات كنظام في الحد من ممارسات إدارة الأرباح..... **67**
المطلب الأول: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات 69

أولا: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة 69
ثانيا: آليات حوكمة 71
ثالثا: محددات حوكمة الشركات.....72
المطلب الثاني: ركائز حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح.....73
أولا: الالتزام بالسلوك الأخلاقي 73
ثانيا: الرقابة و المساءلة 78
ثالثا: إدارة المخاطر 79
المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح.....85
أولا: مفهوم مبادئ حوكمة الشركات.....85
ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها OECD.....86
ثالثا: دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح..... 92
رابعا: مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمات أخرى ساهمت في مجال الحوكمة 95
خلاصة الفصل 98

الفصل الثالث: الرقابة على إدارة الأرباح

-دور الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات- **99-163**

تمهيد 100
المبحث الأول: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح.....**101**
المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة الأرباح 101
أولا: مجلس الإدارة من وجهة نظر الحوكمة 101
ثانيا: مجلس الإدارة كآلية فعالة في الرقابة على إدارة الأرباح 103
المطلب الثاني: دور لجنة التدقيق في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح.....110
أولا: لجنة التدقيق في إطار حوكمة الشركات.....111
ثانيا: لجنة التدقيق كأداة فعالة في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح.....113
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على إدارة الأرباح 123
أولا: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات 123

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في الرقابة على إدارة الأرباح.....127
المبحث الثاني: دور الآليات الخارجية للحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح..... 136
المطلب الأول: دور التدقيق الخارجي في الرقابة على إدارة الأرباح.....136
أولا: التدقيق الخارجي في إطار حوكمة الشركات 136
ثانيا: جودة التدقيق الخارجي ودوره في الرقابة على إدارة الأرباح.....139
المطلب الثاني: الدور الرقابي للأسواق على ممارسات إدارة الأرباح..... 152
أولا: منافسة سوق المنتجات (الخدمات) و سوق العمل الإداري 153
ثانيا: دور الأسواق المالية 154
ثالثا: دور المحللين الماليين 154
المطلب الثالث: دور القوانين والتشريعات في الرقابة على إدارة الأرباح..... 157
أولا: قانون Sarbanes-Oxley Act 158
ثانيا: المحتويات الرئيسية لقانون Sarbanes-Oxley 2002 وإدارة الأرباح 158
خلاصة الفصل 163

الفصل الرابع: دور آليات الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح

-دراسة تطبيقية- **229-164**

تمهيد 165
المبحث الأول: مضمون الحوكمة في الجزائر..... 166
المطلب الأول: ميثاق الحكم الراشد.....166
أولا: الشركات المعنية بتنفيذ الميثاق..... 166
ثانيا: المعايير الأساسية للحكم الراشد 167
ثالثا: الأطراف الفاعلة في الحكم الراشد 167
رابعا: الحرص على جودة المعلومات وعلى نشرها 169
خامسا: أهم المشاكل التي يعالجها الميثاق 170
سادسا: تقييم ميثاق الحكم الراشد 170
المطلب الثاني: آليات الحوكمة في البيئة الجزائرية..... 172
أولا: مجلس الإدارة 172
ثانيا: التدقيق الداخلي 174

ثالثا: التدقيق الخارجي 175

المبحث الثاني: دور آليات الحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية 179

المطلب الاول: قياس إدارة الأرباح 180

أولا: الشركات المعنية بالدارسة.....180

ثانيا: خطوات قياس إدارة الأرباح.....181

ثالثا: عرض النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضية رقم (01) 184

المطلب الثاني: جودة وفعالية آليات الحوكمة 189

أولا: فعالية أعضاء مجلس الإدارة.....189

ثانيا: قياس جودة التدقيق الداخلي.....194

ثالثا: قياس جودة التدقيق الخارجي.....210

المطلب الثالث: دور آليات الحوكمة في الرقابة على إدارة الأرباح..... 223

أولا: أثر فعالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح 223

ثانيا: أثر جودة التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح 226

ثالثا: أثر جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح 227

خلاصة الفصل 229

خاتمة 230

قائمة الملاحق.....236

قائمة المراجع 267

فهرس الأشكال 284

فهرس الجداول 286

فهرس المحتويات 288

ملخص

تعتبر إدارة الأرباح من الممارسات الاحتيالية التي يسعى من خلالها بعض المديرين إلى التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه بهدف تغيير مدلول القوائم المالية التي تعتبر أساس اتخاذ القرارات لدى الأطراف ذات المصلحة؛ وهذا ما يستدعي ضرورة تفعيل رقابة مستمرة على سلوك المديرين، القرارات التي يتخذونها ومجال تقديراتهم.

بما أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يتم من خلاله إدارة الشركات ومراقبتها؛ فقد سعينا من خلال هذا البحث إلى دراسة دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في مجموعة من الشركات الجزائرية، للفترة الممتدة من 2012 إلى 2014، حيث تم التطرق أولا إلى مفهوم إدارة الأرباح، دوافعها وأهم التقنيات التي يتم استخدامها؛ ثم إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهم آلياتها الرقابية التي تساعد على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح.

ولقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تخص الشركات الجزائرية المعنية بالدراسة والتي يتمثل أهمها في ما يلي:

- تقوم الشركات بإدارة أرباحها بشكل موجب بهدف تضخيم رقم الأرباح المعلن عنه؛
- لا تتوفر مجالس الإدارة على الخصائص اللازمة لتفعيل دورها الرقابي، كما أنه ليس لها تأثير على إدارة الأرباح؛
- يتميز التدقيق الداخلي بالجودة، إلا أنه لا يؤثر على إدارة الأرباح؛
- يتميز التدقيق الخارجي بالجودة، كما أن له تأثير عكسي على إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي.

Abstract

Earnings management is one of the fraudulent practices, by which some managers can influence the earnings announced in order to change the content of financial statements that are the basis of decision-making for stakeholders. This requires an activation of a continuous control on the behavior of managers, their decisions and the extent of their estimates.

Since corporate governance is a system through which Companies are managed and controlled; this research aims at studying the role of governance in the control of earnings management in a group of Algerian companies in the period from 2012 to 2014; where we discuss the concept of earnings management, its motivations and techniques that are being used. Then we'll highlight the concept of corporate governance and the most important control mechanisms that help reduce earnings management practices.

We found out a set of results about the Algerian companies summed up in the following:

- *Companies manage their earnings in a positive way in order to inflate the earnings announced;*
- *The board of directors does not maintain the necessary characteristics to activate its monitoring role, as it has no impact on earnings management;*
- *There is a quality in the internal audit function; yet, it has no impact on earnings management;*
- *There is a quality in the external audit function, and it has a negative impact on earnings management.*

Key Words: *Earnings Management, Corporate Governance, Board of Directors, Internal Audit, External Audit.*

تم بحمد الله